الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشعبيّة
وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الإخوة منتوري. قسنطينة 1
كلّية الآداب واللّغات
قسم الآداب واللّغة العربية

الدّرس اللّغوي من الخطاب النّحوي والبلاغي إلى الخطاب اللّساني

– قراءة استقرائيّة –

بحث مقدّم لنيل شهادة دكتوراه العلوم

تخصُّص: لغويّات

إعداد الطالب :
محمّد بوديّة

إشراف الأستاذ الدّكتور
ادريس حمروش.

لجنة المناقشة

أ.د محي الدّين سالم.	جامعة الإخوة منتــوري - قسنطينة 1-	رئيـــــــسا
أ.د ادريس حمروش.	المدرسة العليا للأساتذة – قسنطينة-	مشرفًا ومقرّرًا
أ.د زهيرة قـــــروي.	جامعة الإخوة منتــوري– قسنطينة 1-	عضوًا مناقشًا
أد. ذهبية بورويــس.	جامعة الأمير عبد القادر – قسنطينة-	عضوًا منا قشًا
د. عيسى مومـــــني.	جامعة الإخوة منتــوري– قسنطينة 1	عضوًا مناقشًا
د. عاشور بن لطرش.	المدرسة العليا للأساتذة – قسنطينة-	عضوًا مناقشًا

السّنة الجامعيّة:2020/2019م.

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين العزيزين.

وإلى إخوتي وأخواتي.

وإلى زوجتي، وأولادي: أحمد مؤيّد بالله، ومريم البتول.

و معتزّ بالله

وإلى أساتذتي، وكلّ مُخلص في طلب العلم وتعليمه.

كلمة شُكر

أُقدّم جزيل الشّكر، إلى كلّ من ساعدني في هذا الإنجاز. ولو بكلمةٍ شجّعتني، على مواصلة البحث.

وأخصّ بالذّكر، الأستاذ المشرف

الأستاذ الدّكتور إدريس حمروش.

مقدّمة

عرفت الدّراسات اللّغويّة في السّنوات الأخيرة – في العالم كلّه– تطوّرًا كبيرًا؛ وذلك نتيجة ما أحدثه ظهور اللّسانيات وتقدّمها، في الغرب. حيث برزت مجموعة من النّظريات، أعادت تشكيل الدّرس اللّغوي القديم، موضوعًا ومنهجًا. فبعدما كانت السّيطرة للنّحو والبلاغة، والدّراسات التّاريخيّة والمقارنة للّغات، انتقل الاهتمام إلى دراسة اللّغة في ذاتها، وتفسير ظواهرها المتعدّدة والمتنوّعة.

وقد أدّى هذا الانتقال والتطوّر للدّرس اللّغوي، إلى ظهور تيّارات لغويّة عدّة، وباحثين أرادوا الاستفادة ممّا وصلت إليه الدّراسات والنّظريات اللّسانية في الغرب، وتطبيقه على اللّغة العربيّة. وكان من هؤلاء من تبنّى نظريات ونماذج غربية بأكملها، داعيًا إلى أن تكون هذه النّظريات والنّماذج، بديلاً للدّرس اللّغوي العربي القديم، بحجّة أنّ هذا الدّرس لم يصل، إلى ما وصلت إليه الدّراسات اللّغويّة الحديثة في الغرب.

وعند قراءتي الأوّلية لبعض النّماذج التي تبنّى –من خلالها– أصحابُها نظريات ومناهج غربية، وجدت أنّه لا يمكن الحكم على هذه النّماذج حكمًا واحدًا، كما أنّ الحكم عليها، يتطلّب قراءتها قراءة علميّة دقيقة، والرّجوع إلى المنطلقات والأسس الأولى التي انطلقت منها.

كما أنّ الحكم على الدّرس اللّغوي القديم، يتطلّب – أيضا– فهمه فهمًا صحيحًا، ومعرفة الأهداف التي بُني من أجلها، والتي سعى إلى تحقيقها. ذلك أنّه لا يمكن أن نحكم على درس لغويّ عربيّ، بمعايير وأهداف غربيّة محضة. ففرق كبير بين من يسعى إلى الإحاطة بلغة واحدة – وهي اللّغة العربيّة– دراسةً وموضوعًا ومنهجًا، وبين من يُريد أن يصل إلى نظريّة شاملة يمكن تطبيقها على جميع اللّغات.

وقد كانت هذه أهمّ الأسباب التي دعتني إلى أن أبحث في هذا الموضوع بحثًا علميّا جادًّا؛ يعتمد على التّأصيل والتّأسيس، وقراءة المفاهيم والمصطلحات، قراءة علميّة عميقة ودقيقة، وليست قراءة سطحية تأخذ ببعض المفاهيم والأجزاء، وتترك الأجزاء الأخرى. ذلك أنّ مفاهيم الدّرس اللّغوي وفروعه متشابكة، ويخدم بعضها بعضًا.

وبعد تحديد ما يجب بحثه في هذا الموضوع، وصلت إلى أنّ عنوان هذا البحث يكون كالآتي: **الدّرس اللّغوي من الخطاب النّحوي والبلاغي إلى الخطاب اللّساني – قراءة استقرائية –**

وقد جاء هذا البحث ليجيب عن مجموعة من التّساؤلات، طالما كنت أطرحها وأنا طالب. تمثّلت هذه التّساؤلات فيما يلي: **هل أحاط اللّغويّون العرب باللّغة العربيّة؛ دراسةً وموضوعًا ومنهجًا؟ وهل ما جاء في كتب النّحاة، هو درس نحويّ خالص، أم أنّه كان درسًا شاملاً للّغة العربيّة؛ صوتًا وصرفًا وتركيبًا ودلالةً؟ وماهي الأسباب التي دعت بعض اللّغويّين المحدثين؛ كإبراهيم مصطفى، ومهدي المخزومي، إلى إعادة النّظر في النّحو العربي، وتكييفه حسب متطلّبات اللّغة العربيّة، وحاجات متعلّميها؟ وكيف جاءت مقترحاتهم؟ وهل ما جاء في كتب البلاغة، هو درس بلاغيّ محض، أم أنّ هناك مسائل لغويّة أخرى تشابكت مع الدّرس البلاغي وخدمته؟**

وأمّا التّساؤلات التي كانت تخصّ الدّرس اللّغوي في الخطاب اللّساني فكانت كالآتي: **هل أحدثت اللّسانيات – بظهورها وتطوّرها في العالم– قطيعة معرفيّة مع الدّراسات اللّغويّة الغربية، أم أنّ ما أحدثته هو تحوّل وتغيير في منهج الدّراسة، وليس قطيعة معرفيّة؟ وما هي مميّزات الدراسة**

اللّسانية للّغة؛ منهجًا وموضوعًا، وغايةً أو هدفًا، عند اللّسانيّين الغرب؟ وما هي أهمّ المحاولات الحديثة؛ التي سعت إلى تبنّي بعض النّظريات والنّماذج اللّسانية الغربية، وتطبيقها على اللّغة العربيّة؟ وإلى أيّ مدى وصل هذا التّطبيق؟ وهل نجحت في ذلك أم أخفقت، أم أنّ كلّ محاولة لها حكمها الخاصّ؟

وللإجابة على هذه التّساؤلات، وضعت خطّة بحث، عدّلتُ وغيّرتُ فيها مرّاتٍ ومرّاتٍ، ثمّ استقرّت كالآتي:

جاء البحث، مقسّما إلى: مقدّمة، وثلاثة فصول، وخاتمة. عنونتُ الفصل الأوّل ب: الدّرس اللّغوي في الخطاب النّحوي. وقسّمته إلى مباحث أربعة. كلّ مبحث يضمّ مجموعة من العناصر تمثّلت هذه المباحث فيما يلي:

أوّلاً – التّأسيس للدّرس اللّغوي في الخطاب النّحوي العربي.

ثانيًا– الدّرس اللّغوي عند الخليل وسيبويه.

ثالثًا– الاختلاف بين النّحاة وأثره في إثراء الدّرس اللّغوي.

رابعًا– الدّرس اللّغوي في ضوء المحاولات الحديثة لإعادة تشكيل مفاهيم النّحو العربي وأبوابه – قراءة في نموذجي إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي–.

وأمّا الفصل الثّاني، فعنونته ب:الدّرس اللّغوي في الخطاب البلاغي، وقد تضمّن ثلاثة مباحث، كلّ مبحث ضمّ عناصر تفصيليّة. تمثّلت هذه المباحث فيما يلي:

أوّلاً– قضيّة اللّفظ والمعنى وأثرها على الدّرس اللّغوي – قراءة في تصوّر البلاغيّين–

ثانيا– الدّرس اللّغوي في ضوء علم المعاني:– قراءة في المصطلحات والمفاهيم والموضوعات–.

ثالثا– الدّرس اللّغوي في ضوء ارتباط النّحو بالبلاغة – قراءة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني –

وأمّا الفصل الثّالث، فجاء معنونًا ب: الدّرس اللّغوي في الخطاب اللّساني. وقسّمته إلى مبحثين كبيرين، كلّ مبحثٍ قُسّم إلى عناصر تفصيليّة. تمثّل هذان المبحثان فيما يلي:

أوّلاً– الدّرس اللّغوي في الخطاب اللّساني الغربي.

ثانيًا– الدّرس اللّغوي في الخطاب اللّساني العربي.

وما قمت به في هذا البحث، ليس استقراءً للدّرس النّحوي ولا هو استقراءٌ للدّرس البلاغي، كما أنّه ليس استقراءً للدّرس اللساني، وإنّما هو استقراء للدّرس اللّغوي في العلوم الثلاثة (النّحو– البلاغة– اللّسانيات)، ذلك أنّ كل واحد من هذه العلوم الثلاثة، هو علم له مفاهيمه ومصطلحاته الخاصّة ويتميّز كلّ واحد منها –أيضا– بمنهج خاصّ. ولكنّ العنصر المشترك بين هذه العلوم هو اللّغة

ذلك أنّ اللّغة موضوع لهذه العلوم الثلاثة. وهذا يعني أنّ استبدال علم النّحو والبلاغة باللّسانيات، لا يؤدّي إلى إلغاء الدّرس اللّغوي، وإنّما يؤدّي إلى تغيير منهجه، وقد تتغيّر المصطلحات والمفاهيم كذلك، لكن يبقى الموضوع واحدا وهو اللّغة. والشّأن نفسه، عند استبدال اللّسانيات بعلم جديد آخر؛ فإذا افترضنا أنّ علما جديدا حلّ محلّ اللّسانيات، وألغى أو أبطل مفاهيمها، فإنّ هذا العلم لا يؤدّي إلى إلغاء أو توقّف الدّرس اللّغوي، لأنّ الموضوع– وهو الجذر والجوهر– يبقى ثابتا وباقيا ببقاء الإنسان، ودراسة هذا الموضوع

(اللّغة) تبقى إلزامية مهما تغيّرت وتبدّلت العلوم. وهذا ما أردت أن أبيّنه من خلال البحث.

وقد اعتمدتُ في إنجاز هذا البحث، على مجموعة من المصادر والمراجع؛ منها ما هو قديمٌ، ومنها ما هو حديثٌ، ومنها ما هو معاصر. ومنها – أيضا– ما هو عربيّ، ومنها ما هو مترجم، ومنها ما هو أجنبي.

ولعلّ أهمّ المصادر العربيّة القديمة هي: كتاب سيبويه، ومعجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، ومغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري. ودلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني.

وأمّا المراجع العربيّة الحديثة؛ فأهمّها: إحياء النّحو لإبراهيم مصطفى. وفي النّحو العربي نقدٌ وتوجيه، لمهدي المخزومي، وكُتب تمّام حسّان، وعبد القادر الفاسي الفهري، وأحمد المتوكّل.

وأمّا الدّراسات التي سبقتني، في هذا الموضوع، فإنّني – حسب بحثي واطّلاعي– لم أجد، من سبقني إلى هذا البحث، وإنّما هناك كثير من البحوث التي تناولت مواضيع تطرّقتُ إليها، في بحثي، منها ما هو تراثي ومنها ما هو حداثي معاصر. من ذلك البحوث التي تناولت قضية تيسير النّحو العربي، أو تيسير البلاغية العربية، أو التي اشتغلت على نماذج لسانية عربية، كبحث الدّكتور يحيى بعيطيش، حول نظرية النّحو الوظيفي المعنون ب:نحو نظريّة وظيفية عربية. وجميع هذه البحوث تختلف عن البحث الذي قمت به؛ موضوعا ومنهجا ودرْسا، ودراسة وغاية.

وقد قمت بهذا البحث، لأحقّق مجموعة من الأهداف أهمّها:

– تثبيت أو تصحيح أو نفي وإلغاء، كثير من المفاهيم اللّغوية واللّسانية والنحوية والبلاغية المتداولة، وبخاصّة أنّني وجدت أثناء قراءتي الأوّلية

لكثير من المفاهيم، أنهّ ليس لديها سندٌ علمي صحيح تستند إليه، والكثير منها أُثبت خطأه بالدّليل العلمي الصّحيح. ولكن– للأسف – مازال الكثير من الباحثين يدرّسونه للطلبة، والطلبة يعيدونه في بحوثهم.

- الوصول من خلال هذه القراءة إلى مدى إمكانية، الاستفادة من الدّراسات اللّسانية الغربية، والمجالات اللّغوية، التي يمكن التطبيق والإجراء عليها منهجًا وموضوعًا وغايةً.
- دعوة الباحثين إلى تركيز جهدهم كلّه في النّظرية، أو النّظريات الأنسب لدراسة اللّغة العربية، والتي يمكن تطبيقها حقيقة وليس ادّعاءً أو انحيازًا عاطفيا.

وعلى الرّغم من أنّني حاولت أن أتغلّب على كثير من الصّعوبات التي واجهتني في هذا البحث، إلاّ أنّني وجدت أنّ الإحاطة الشّاملة، بتفاصيل هذا البحث، والدّراسة التّامة والدّقيقة له، تتطلّب سنواتٍ كثيرة.

وفي الأخير أحمد الله عزّ وجل، حمدًا يليق بجلاله، فما توفيقنا إلاّ به عليه توكّلنا، وعليه فليتوكّل المتوكّلون.

الفصل الأوّل

الدّرس اللّغوي في الخطاب النّحوي

1- التّأسيس للدّرس اللّغوي في الخطاب النّحوي العربي.

من خلال كثير من الأبحاث والدّراسات اللّغوية والنّحوية؛ الّتي قمت بقراءتها والاطّلاع عليها، خلصت إلى أنّ الدّرس اللّغوي العربي الحقيقي، يُؤسَّس له من بداية جمع اللّغة، وتدوينها.

ولذلك كان لزاما علينا، وعلى كلّ باحث لغويّ أن يعرف كلّ مصطلح ومفهوم يدخل تحت مصطلحي الجمع والتّدوين. كما يلزمنا ويلزمه معرفة المنهج الذي سلكه اللّغويون في جمع اللّغة وتدوينها. ذلك أنّ الدّرس اللّغوي العربي- بفروعه المتعدّدة (الصّوتي، الصرفي، النّحوي، البلاغي)- أُسّس بُنيانه على العمل الذي قام به اللّغويون الأوائل، قبل مرحلة التّنظير والتّقعيد. كما أنّ موضوع هذا الدّرس هو اللّغة المدوّنة. ولذلك فإنّ الدّرس اللّغوي العربي باقٍ ببقاء هذه اللّغة، حتّى وإن تغيّرت مناهجه وعلومه، أو بعض مصطلحاته ومفاهيمه.

ومعنى كلامي هذا- أيضا- أنّ بداية الدّرس اللّغوي بدأت بالموضوع أو المادّة والتي هي اللّغة. ثم جاءت المرحلة الثانية؛ وهي مرحلة دراسة هذه المادّة واستخراج العلوم منها، وهنا لابدّ أن أشير إلى مسألة مهمّة، وهي أنّ اللّغة أسبق من علومها وأمّا الجمع والتّدوين؛ فهما ليسا علمًا، وإنّما هما جهدٌ عمليٌّ خاضع لمنهجٍ علميٍّ صارمٍ، يعتمد هذا المنهج على معايير معيّنة.

وقد ذكر كثير من الباحثين واللّغويين – قديما وحديثا- أنّ جمع اللّغة وتدوينها خضع لمعايير علمية دقيقة، ويمكن إجمال هذه المعايير في ثلاثة:

- تحديد المكان .
- تحديد الزّمان.
- تحديد الأشخاص.

أ- **تحديد المكان:** المقصود بالمكان –هنا– هي القبائل والبوادي التي أخذ منها العلماء اللّغة، ذلك أنّ العلماء تشدّدوا في أخذ اللّغة، فلم يأخذوا عن القبائل التيّ شكّوا أنّ لغتها اختلطت بغيرها، أو دخلتها العُجمة.

وهذا ما أكّده السّيوطي في كتابه المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، قائلا:

« والذين عنهم نُقلت اللّغة العربية وبهم اقتُدِي، وعنهم أُخذ اللّسان العربي• من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد؛ فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثرُ ما أُخذ ومعظمه وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتّصريف، ثمّ هذيل، وبعض كنانة وبعض الطّائيّين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنّه لم يؤخذ عن حضريّ قطّ، ولا عن سكّان البراري، ممّن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم؛ فإنّه لم يؤخذ لا من لخْم، ولا من جذام؛ لمجاورتهم أهل مصر والقبط، ولا من قضاعة وغسّان، وإيّاد؛ لمجاورتهم أهل الشّام، وأكثرهم نصارى يقرؤون بالعبرانية ولا من تغلب واليمن، فإنّهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس، ولا من عبد قيس وأزد عمان؛ لأنّهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة وسكّان اليمامة، ولا من ثقيف وأهل الطّائف، لمخالطتهم تجّار اليمن المقيمين عندهم، ولا من

• ما نلاحظه –هنا- أنّ السّيوطي ذكر مصطلحين هما اللّغة العربية، واللّسان العربي. والظّاهر من كلامه أنّه يفرّق بين المصطلحين، فاللّغة ليس هي اللّسان عنده – حسب قراءتنا وفهمنا-. وقد يتلاقى هذا ويتشابه مع ما جاء في محاضرات فرديناد دي سوسير (cours de linguistique générale)، حيث فرّق سوير بين مصطلحات ثلاثة وهي الكلام (parole) واللّغة (langue) واللّسان (language). فالكلام هو ظاهرة فردية، واللّغة هي آداءٌ خاصّ للّسان وهي ظاهرة اجتماعية، أمّا اللّسان فهو ظاهرة اجتماعية و جماعية. بمعنى أدقّ أنّ اللّسان أشمل من اللّغة ومن الكلام كليهما. وقد يعزّز هذا الطّرح ما جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى: «بِلِسانٍ عربيٍّ مُبِينٍ» (الشّعراء 195).

وقد جاء في الحديث الشّريف قوله –صلّى الله عليه وسلّم- «...إنّ هذا القرآن أُنزل على سبعةِ أحرفٍ فاقرؤوا ما تيسّر منه.» (ينظر صحيح البخاري. شرح وتحقيق الشّيخ قاسم الشّماعي الرّفاعي. دار الهدى للطّباعة والنّشر والتّوزيع. عين مليلة- الجزائر. 2011.المجلّد الثالث. ص 575. باب رقم: 574. الحديث رقم : 1417. " حقوق الطّبع محفوظة لدار القلم للطّباعة والنّشر والتّوزيع. بيروت- لبنان.").وقد يكون المقصود من الحديث، أنّ القرآن أنزل على سبع لغات، كلّها تدخل ضمن اللّسان العربي. فلغة قيس أو تميم أو أسد، هي آداء خاص للّسان العربي، . أمّا اللّسان العربي فهو يضمّ لغات هذه القبائل. والقبائل التي أُخذ عنها. ويؤيّد كلامنا ما ذكره ابن فارس في كتابه: الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها قائلا: «...نزل القرآن على سبعة أحرف أو قال بسبع لغات..»

(ينظر: ابن فارس. الصّاحبيّ في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها. تعليق أحمد حسن بسج. دار الكتب العلمية. بيروت- لبنان.ط1، 1997. ص 32.)

حاضرة الحجاز، لأنّ الذين نقلوا اللّغة صادفوهم –حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب– قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم، والذي نقل اللّغة واللّسان العربي عن هؤلاء وأثبتها في كتاب فصيّرها علمًا وصناعة، هم أهل البصرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب. انتهى.». [1]

عندما نحلّل قول السّيوطي هذا، نجد أنّ المكان الذي حدّده علماء اللّغة يشمل أربع قبائل كاملة على هذا التّرتيب وهي (قيس– تميم– أسد–هذيل). وأجزاءً أو أماكن من قبيلتي (كنانة – طيّء).

ويذكر في آخر القول، أنّ الذين قاموا بنقل اللّغة (علماء اللّغة الأوائل) هم: أهل البصرة والكوفة. وانطلاقا من هذا فإنّنا نستنتج؛ أنّ الدّرس اللّغوي بدأ عند البصرة والكوفة معا، وهذا يُبطل شُبهة أنّ الدّرس اللّغوي بدأ عند البصرة فقط.

كما نستشفّ من القول، الأسباب التي دعت ناقلي اللّغة، إلى عدم الأخذ من كثير من القبائل وأهمّها سببان:

– مجاورة أهالي القبائل العربية الفصيحة، للأهالي الذين ابتعدت لغتهم عن الفصاحة؛ كأهل مصر والشّام.

– مخالطة الأعاجم؛ (كالفرس، والهند، والقبط والحبشة)، أو مخالطة من خالطوا الأعاجم كمخالطة أهل الطّائف تجّارَ اليمن.

هذان السّببان ينتج عنهما، الاختلاط اللّغوي، وهذا الاختلاط يؤدّي أو يُعرّض اللّسان العربي إلى الفساد.

وقد أثارت مسألة تحديد القبائل، جدلا ونقاشا كبيرا بين الباحثين، إلاّ أنّه لا يمكن أن نتكلّم عن هذا النّقاش ونفصّل فيه؛ ذلك لأنّ الكلام يطول فيه، ولأنّ هناك – أيضًا– من تكلّم عنه بإسهاب، كالأستاذ الدّكتور عبد الرّحمن الحاج صالح في كتابه:

[1] - السّيوطي (عبد الرّحمن جلال الدّين)، المُزهر في علوم اللّغة وأنواعها، شرح وضبط: محمّد أحمد جاد المولى، علي محمّد البجاوي، محمّد أبو الفضل إبراهيم. دار الجيل، بيروت لبنان. الجزء الأوّل. ص 212.

السّماع اللّغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة. وذلك عند حديثه عن المقاييس المكانية والزّمانية للفصاحة .[1]

ب- **تحديد الزّمان:** مثلما حدّد علماء اللّغة مكانا للجمع والتّدوين، حدّدوا كذلك زمانا لهذا العمل العظيم. والمقصود بالزّمان؛ أنّ العلماء حدّدوا لجمع اللّغة وتدوينها بداية • ونهاية، فلا يدخل في اللّغة المعيار، كثيرٌ من أشعار العرب ولغتهم، وهذا ما ذكره السّيوطي في كتابه: **الاقتراح في أصول النّحو** قائلا: «أجمعوا على أنّه لا يحتجّ بكلام المولّدين، والمحدثين في اللّغة العربية.....أوّل الشّعراء المحدثين: بشار بن برد، وقد احتجّ سيبويه في كتابه ببعض شعره تقرّبا إليه، لأنّه كان هجاءً لترك الاحتجاج بشعره، ذكره المرزباني، ونقل عن الأصمعي قال: ختم الشّعر بإبراهيم بن هرمة، وهو آخر الحجج.».[2]

ومثلما أثارت مسألة تحديد المكان نقاشا وجدلا بين الباحثين؛ قديما وحديثا حصل الشّيء نفسه في مسألة تحديد الزّمان. ومن بين ما ذكره بعض الباحثين أنّ هناك شواهد شعرية محتجّ بها لا تدخل في الفترة الزّمنية التي حدّدها جُمّاع اللّغة. ويصعب تحديد أسباب ذلك. وعلى الرّغم من أنّ السّيوطي ذكر أنّ سيبويه احتجّ بشعر بشّار بن برد، تقرّبا له؛ إلاّ أنّ هذا الرّأي يبقى خاصّا بالسّيوطي. ذلك أنّنا يمكن أن نجد تأويلا آخر، ونقول إنّ سيبويه احتجّ بشعر بشّار بن برد لأنّه رأى أنّه أدرك عصر الفصاحة وأنّ لسانه العربي لم يفسد، وبالأخصّ أنّ سيبويه كان عالِمًا باللّغة، وتفاصيلها الدّقيقة.

---

[1] -ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح. السّماع اللّغوي عند العرب ومفهوم الفصاحة. موفم للنّشر- الجزائر.2007. ص 65.

• - يرتبط تدوين اللّغة العربية بأوّل ما كُتب من الشّعر الجاهلي وأمثال العرب. وبالأخصّ أنّ الكتابة عند العرب ظهرت قبل عصر التّدوين .غير أنّه يصعب تحديد أصحاب الكتابات الأولى. حتّى وإن كان شعراء العصر الجاهلي معروفين. وقد لا يكون الغرض من كتابة هذه الأشعار والأمثلة العربية في بدايتها، هو الحفاظ على اللّغة العربية من اللّحن. وبناءً على هذا ربّما يكون المدوّنون الذين رحلوا إلى البوادي لسماع اللّغة الفصيحة قد وجدوا كتابات سبقتهم إلى ذلك، إلاّ أنّ الغرض منها لم يكن الحفاظ على اللّغة في حدّ ذاتها، وإنّما كان بغية الحفاظ على الشّعر والأمثلة العربية. ولهذا فإنّ العمل الذي سبق اللّغويين في التّدوين؛ وأقصد الكتابة الأولى للشّعر أو الأمثال، لا يدخل ضمن الدّرس اللّغوي، لأنّ هدفه ليس اللّغة في ذاتها.

[2] - السّيوطي، الاقتراح في علم أصول النّحو، تحقيق وتعليق الدّكتور أحمد محمّد قاسم. القاهرة.ط1،1976، ص 70.

ج- تحديد الأشخاص: ما أقصده بتحديد الأشخاص، أنّ هناك أشخاصا يمكن أن تؤخذ عنهم اللّغة، وآخرون لا تؤخذ عنهم لأسباب معيّنة. وشبيه هذا بما قام به جمّاع الحديث النبوي. وقد يكون جمّاع الحديث اقتدوا بجمّاع اللّغة، وساروا على منهجهم العلميّ. وهذا المعيار(تحديد الأشخاص) يشمل ناقل اللّغة والمنقول عنه.

وأهمّ الشروط التي حدّدها العلماء وتدخُل ضمن معيار تحديد الأشخاص وتختصّ بناقل اللّغة هي: الأمانة والثّقة، والصّدق والعدالة. وهذا ما ذكره ابن فارس عندما قال: « تُؤخذُ اللّغة اعتيادا كالصّبي العربيّ يسمع أبويه وغيرهما، فهو يأخذ اللّغة عنهم على مرّ الأوقات. وتؤخذ تلقّنا من ملقِّن وتؤخذ سماعا من الرّواة الثقات ذوي الصّدق والأمانة، ويُتّقى المظنون. فحدّثنا عليُّ بن إبراهيم عن المعدانيّ عن أبيه عن معروف بن حسّان عن اللّيث عن الخليل قال: إنّ النّحارير ربّما أدخلوا على النّاس ما ليس من كلام العرب إرادة اللَّبس والتّعنيت. قلنا: فليتحرّ آخذ اللّغة وغيرها من العلوم أهل الأمانة والثّقة والصّدق والعدالة. فقد بلغنا من أمر بعض مشيخة بغداد ما بلغنا. واللّه جلّ ثناؤه نستهدي التّوفيق، وإليه نرغب في إرشادنا لسُبل الصّدق، إنّه خير موفّق ومعين.».[1]

ويرجع ضمير الجماعة في الفعل "قلنا" في القول الذي ذكره ابن فارس، على الخليل بن أحمد الفراهيدي، بمعنى أدقّ أنّ الخليل هو الذي حدّد هذه الشروط الأربعة (الأمانة، الثّقة، الصّدق، العدالة.) فيمن تؤخذ عنه اللّغة والعلم.

ونقل السّيوطي قولا عن ابن الأنباري يقول فيه: « وقال الكمال بن الأنباري في لمع الأدلّة في أصول النّحو: يُشترط أن يكون ناقل اللّغة عدلاً، رجلاً كان أو امرأةً حرًّا كان أو عبدًا، كما يشترط في نقل الحديث؛ لأنّ بهما معرفة تفسيره وتأويله فاشتُرط في نقلها ما اشتُرط في نقله، وإن لم تكن في الفضيلة من شكله، فإن كان ناقل اللّغة فاسقا لم يقبل نقله.».[2]

---

[1] - ابن فارس. الصّاحبيّ في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها. ص 34.

[2] - السّيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، ص، 138.

وهذا معناه أنّ التشدّد في أخذ اللّغة لم يكن في المكان والزّمان فقط، بل كان في تحديد الأشخاص المعنيّين باللّغة ذاتهم.

غير أنّ اللّغويّين لم يشترطوا أن يكون من يُنقل عنه اللّغة رجلا فقط، فالمرأة يمكن أن يؤخذ عنها اللّغة. وهذا شبيه –أيضا – برواية الحديث النّبوي، ذلك أنّ هناك أحاديث رُويت عن النّساء؛ كالأحاديث التي رُويت عن أمّ المؤمنين عائشة –رضي الله عنها–. كما لم يفرّق العلماء في أخذ اللّغة، بين الحرّ والعبد.

وقد فرّق السّيوطي بين نقل اللّغة، والشّهادة، حيث إنّ شهادة الرّجل – في الإسلام– تعدل شهادة امرأتين، أمّا في أخذ اللّغة فلا يؤخذ بهذا الحُكم. ويبرّر ذلك قائلاً: « وزعم بعضهم أنّه لابدّ من نقل الاثنين، كالشّهادة، وهذا ليس بصحيح؛ لأنّ النّقل مبناه على المساهلة بخلاف الشّهادة، ولهذا يُسمع من النّساء على الانفراد مطلقًا ومن العبيد، ويُقبل فيه العَنْعَنة، ولا يُشترط فيه الدّعوى، وكلّ ذلك معدوم في الشّهادة فلا يُقاس أحدهما بالآخر.».[1]

وقد شمل الدّرس اللّغوي– في بدايته– وفقا للمعايير التي حدّدها علماء اللّغة الأوائل، أربعة مصادر، اتُفق على ثلاثة منها، واختُلف في واحد . فأمّا المصدر الأوّل – حسب الأفصح من اللّغة– هو القرآن الكريم. وأمّا المصدر الثّاني – حسب كثرة الاستشهاد به– فهو الشّعر العربي. وأمّا المصدرُ الثالث فهو النّثر العربي.

فأمّا القرآن الكريم؛ فليس هناك شكّ في أنّ لغته أفصح اللّغات، وهذا ما أكّده السّيوطي عن ابن خالويه في قوله: « وقال ابن خالويه في شرح الفصيح: قد أجمع النّاس جميعاً أنّ اللّغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح ممّا في غير القرآن، لا خلاف في ذلك.».[2]

غير أنّه يجب أن نفرّق بين القرآن الكريم، والقراءات القرآنية. فالقرآن رُوي بقراءات معلومة ومعدودة، وجُمعت هذه القراءات في أقسام ثلاثة: المتواترة والآحاد والشّاذة. واختُلف في أن تكون كلّ القراءات حجّة في الدّرس اللّغوي في بداياته. ذلك أنّ هناك

[1] - المرجع نفسه، ص، 138.

[2] - المصدر السّابق، ص 213.

من استثنى بعض القراءات –حسب ما جاء في بعض كتب أصول النّحو– وبالأخصّ الشّاذة منها.•

إلاّ أنّ السّيوطي أجاز الاحتجاج بجميع القراءات، حتّى الشّاذّة منها، ذاكرًا أنّه لا يعلم خلافا بين النّحاة في الاحتجاج بالقراءة الشّاذّة. وهذا نصّه من كتابه الاقتراح في علم أصول النّحو: « أمّا القرآن فكلّما ورد أنّه قُرئ به: جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترًا، أم آحادًا، أم شاذًّا. وقد أطبق النّاس على الاحتجاج بالقراءات الشّاذّة في العربية، إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل ولو خالفته يُحتجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتجّ بالمُجمع على وروده ومخالفته القيّاس في ذلك الوارد بعينه....وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشّاذّة لا أعلم فيه خلافًا بين النّحاة.».[1]

ومهما يكن فإنّ القرآن الكريم بقراءاته كلّها، كان العامل الأهمّ لقيام الدّرس اللّغوي وإثرائه. ذلك أنّه عندما نزل على الرسول – صلّى اللّه عليه وسلّم –، قارنوه بما قالت العرب شعرا ونثرا، فلم يجدوه شيئا من ذلك. وعندما أقبل علماء اللّغة على دراسة القرآن الكريم وتدريسه، وجدوا في أصواته، وحروفه، وألفاظه وتراكيبه ودلالاته ومعانيه ومقاصده، ما لم يجدوه في الشّعر والنّثر العربيّين.

هذا فيمّا يخصّ القرآن وقراءاته. أمّا المصدر الثّاني؛ الذي هو الشّعر العربي فقد كان أكثر المصادر المستشهد والمحتجّ بها لغويا ونحويّا، ذلك أنّ كُتُب النّحو واللّغة حفلت بآلاف من الأبيات الشّعرية، وفي مقدّمة هذه الكتب: كتاب سيبويه.

ومثلما تشدّد اللّغويون، وفي مقدّمتهم اللّغويون النّحاة؛ أي الذين كانوا رواة للّغة وكانوا –في الوقت نفسه– مقعّدين للقواعد النّحوية، في الأخذ والاحتجاج بكثير من الأبيات الشّعرية، تساهل البعض الآخر. ويرجع التشدّد والاحتراز إلى المعايير التي ذكرناها سابقا؛ وهي: تحديد الزّمان والمكان والأشخاص.

• - فصّلت في هذه المسألة كثيرٌ من كتب أصول النّحو، حيث ذكرت هذه الكتب الخلاف الذي وقع بين لغويّي البصرة، ولغويّي الكوفة. (ينظر-مثلا-: محمّد سالم صالح، أصول النّحو. دراسة في فكر الأنباري. دار السّلام للطّباعة والنّشر والتّوزيع والتّرجمة. ط1، 2006.ص 170.).

[1] - السّيوطي، الاقتراح في علم أصول النّحو، ص، 48.

وفي هذا يقول محمّد خير حلواني في كتابه: **أصول النّحو العربي**: « أوّل شيء كان يهمّ النّحوي في استقراء لغة الشّعر، هو توثيقها، والتّأكّد من صحّة نقلها وفصاحتها، وليس أمامه في هذه العملية غير أن ينقلها عن أحدث مصدرين:

– الأعراب الفصحاء.

– الرّواة الثقاة عن الأعراب.

وأحيانا نرى النّحوي يسلك السّبيل إلى المصدرين كلاهما، ليكون توثيقه للغة الشّاهد أكثر دقّة»[1].

وأمّا المصدر الثّالث من مصادر اللّغة – التي دوّنها اللّغويون، و استقرؤوها وصنّفوها، وأعطوها حقّها من التقصّي والدّراسة – هو النّثر، ويدخل في هذا المصدر أنواع هي: ما كان العرب الأوائل يتخاطبون به في أحاديثهم اليومية، أو بمعنى أدقّ الكلام اليومي للأعراب الفصحاء. كما يدخل في هذا المصدر الأمثال والحكم التي كانت تُضرب في عصر الفصاحة. ويتضمّن هذا المصدر كذلك، الخطب التي كان العرب يهتمّون بها مثل اهتمامهم بالشّعر . وقد كان في هذه الخطب إلى جانب الأمثال والحكم بُعدٌ فنّيّ وبلاغيّ وجماليّ، مثلما هو الحال في الشّعر. يقول عبد العال سالم مكرم في كتابه: قضايا قرآنية في ضوء الدّراسات اللّغويّة: « إنّ النّثر الجاهلي أعلن عن وجوده في الخُطب والحِكم، والأجوبة والأمثال في مجال الحرب والسّلم، وفي مجال الوفود والأسواق الأدبية، ممّا جعل هذا النّثر قرين الشّعر في فنّه وبلاغته، وفي تصويره المُبدع، وألفاظه الرّنّانة، ومعانيه الفطرية التي نتجت عن البيئة التي نشأ فيها النّاثر أو الشّاعر. ».[2]

وأمّا الحديث النّبوي الشّريف، فالكثير من اللّغويّين لم يتّخذوه مصدرا لغويّا يُحتجّ به. وهذا لأسباب عدّة، أهمّها أنّ كثيرًا من الأحاديث رُويت بالمعنى دون اللّفظ. أي بمعنى أدقّ؛ ليس جميع الألفاظ التي في الحديث هي من لغة وكلام الرّسول

[1] - محمد خير حلواني، أصول النّحو العربي. دار أفريقيا الشّرق، الدّار البيضاء- المغرب.2012. ص 40.

[2] - عبد العال سالم مكرم، قضايا قرآنية في ضوء الدّراسات اللّغوية، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط1، 1988. ص 24.

– صلّى الله عليه وسلّم– ولو تأكّد اللّغويون أنّ جميع الألفاظ التي في الأحاديث هي من قوله صلّى الله عليه وسلّم، لكان الحديث عندهم مصدرا لغويّا أساسيا؛ ذلك أنّ الرّسول صلّى الله عليه وسلّم؛ أفصح العرب، كما جاء في الحديث.

وعلى الرّغم من ذلك، فهناك من النّحاة واللّغويّين المتأخّرين من احتجّ بالحديث النّبوي الشّريف، وأهمّ هؤلاء اللّغويّين: ابن خروف، والسّهيلي، وابن مالك صاحب الألفية المشهورة في النّحو العربي. وكذلك أبو البركات الأنباري، وابن هشام والسّيوطي، وابن عقيل.[1]

وما ذكرناه من المصادر اللّغوية السّابقة، هو المدوّنة اللّغوية الأساس للدّرس اللّغوي، ذلك أنّ اللّغة بعدما جُمعت، أقبل عليها الدّارسون استقراءً، وتصنيفا وتمحيصًا ودراسة؛ فاستنبطوا واستخرجوا منها مقاييس، واستنتجوا من هذه المقاييس قواعد ومعايير صوتية وصرفية ونحوية، تمكّنهم من معرفة خصائص اللّغة العربية وتراكيبها وأجزائها ودقائقها المتعدّدة والمختلفة، وتكون هذه القواعد والمعايير– في الوقت نفسه– وسيلة لانتحاء سمت كلام العرب، كما ذكر ابن جنّي في تعريفه للنّحو. قائلاً: «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتّثنية والجمع، والتّحقير والتّكسير، والإضافة والنّسب، والتّركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكُن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها، رُدّ به إليها»[2]

فالدّرس اللّغوي هو درس شامل لجميع ما ينتج عن دراسة اللّغة، وهو في الوقت نفسه وسيلة لمعرفة كلّ ماله علاقة من قريب أو بعيد باللّغة، كما أنّه يُمكن أن يكون وسيلة لبناء لغة تُماثل اللّغة الأولى في فصاحتها. فهو ليس درسا نحويّا فقط، الغرض منه أن يكون متعلّمُه مُلمّا بقواعد النّحو فقط، أو صوتيا أو صرفيا فقط، يَعرفُ المتعلّم من خلاله مخارج الأصوات وصفاتها، أو الظّواهر الصّرفية والصّوتية المختلفة

[1] - يُنظر المرجع نفسه ص 54.

[2] - ابن جنّي (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق محمّد علي النجار، دار الكتب المصرية، القسم الأدبي، (د. ط)، (د.ت). ص 34.

كالإعلال، والقلب، والإبدال، والإدغام. بل هو درس شامل، ومتكاملٌ، ومتشابك – في الوقت نفسه – بحيث تخدُمُ تفاصيلُهُ وجُزئياتُه بعضها بعضا.

2- الدّرس اللّغوي عند الخليل وسيبويه:

أ- من هُما الخليل وسيبويه؟!

لم تَعرف اللّغة العربية في تاريخها، عبقريا مثل الخليل بن أحمد الفراهيدي ولا كتابا مثل كتاب سيبويه. ولذلك وجب أن نُفرد للدّرس اللّغوي عند هذين العلمين مبحثا خاصّا، وقد لا نف بأهمّ ما قدّماه للّغة ولدراستها، ولأهمّ علومها. والسّبب الآخر الذي جعلنا نُفرد مبحثا خاصّا للخليل وسيبويه، هو أنّ سيبويه تلميذ الخليل، وقد شاع أنّ جُلّ علم سيبويه أخذه عن الخليل بن أحمد.

وعلى الرّغم من أنّه يصعب الفصل بين علم الخليل وعلم سيبويه، في الكتاب لأنّ ذلك يتطلّب جهدا جماعيّا، ووقتا كبيرا، وكفاءة عالية، وإحاطة باللّغة وعلومها واطّلاعا واسعا على ما أُلّف وكُتب في علوم اللّغة وتاريخها. كما يتطلّب ذلك امتلاك المنهج العلمي الدّقيق والصّارم. والحصول على المخطوطات الأصلية وضبطها وتحقيقها. غير أنّنا في هذا المبحث سنحاول أن نستقرئ نماذج من أهمّ ما أُثر عن الخليل وسيبويه، وتحصّلنا عليه. مُعترفين أنّه يصعب الإحاطة بما ورد عنهما في بحث واحد. لكن قد يكون الجُزء أو النّموذج – أحيانا- دليلاً إلى الكُلّ.

وقد لا نكون مبالغين، إذا قلنا إنّ الدّرس اللّغوي رفع أعمدته الخليل بن أحمد وذلك بما تميّز به من عقل، جعله يحيط بدقائق اللّغة العربية وتفاصيلها، ويستخرج منها، المقاييس والمعايير، التي يُرجَع إليه، لمعرفة اللّغة، وضبطها في الوقت نفسه.

وممّا ذُكر وقيل عن الخليل بن أحمد، وعُرّف به، كثيرٌ. ومن ذلك ما جاء في كتاب طبقات النّحويّين واللّغويّين ل: الزّبيدي وهو قوله: « هو أبو عبد الرّحمن بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيديّ. وكان يونس يقول: الفُرهودي مثل فُردوس؛ وهو حيّ من الأزد. ولم يسمّ أحدٌ بأحمد بعد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، قبل ولادة الخليل. وكان الخليل ذكيّا فطنا شاعرًا، واستنبط من العروض ومن علل النّحو مالم يستنبط أحدٌ، وما لم يسبقه إلى مثله سابق، وهو القائل:

اعمل بعلمي ولا تنظر إلى عملي ينفعك علمي ولا يضررك تقصيري

...وهو القائل– وأكثر النّاس يرونه للأخطل–:

وإذا افتقرت إلى الذّخائر لم تجد ذُخرًا يكون كصالح الأعمال.

....وذُكر عن شيوخ البصرة أنّ ابن المقفّع اجتمع مع الخليل بن أحمد فتذاكرا ليلة تامّة، فلمّا افترقا سُئل ابنُ المقفّع عن الخليل فقال: رأيتُ رجلاً عقله أكثر من علمه وقيل للخليل كيف رأيت ابن المقفّع؟ فقال: رأيت رجلا علمه أكثر من عقله.

....ويُروى أنّ ملك اليونانية كتب إلى الخليل كتابا باليونانية، فخلا بالكتاب شهرًا حتّى فهمه، فقيل له في ذلك، فقال: قلت إنّه لابدّ له من أن يُفتح ببسم الله أو ما أشبهه فبنيت أوّل حروفه على ذلك، فاقتاس لي. فكان هذا الأصل الذي عمل له الخليل كتاب المُعمّى. وتوفّي الخليل رحمه الله، سنة سبعين ومائة. وقالو سنة خمسين وسبعين، وهو ابن أربع وسبعين سنة.».[1]

وأمّا سيبويه فهو تلميذ الخليل، وهو صاحب أهمّ وأشهر كتاب في علوم اللّغة وليس في النّحو فقط. وقيل إنّ جُلّ علم الخليل أخذه سيبويه. كما أنّ أغلب من جاء بعد سيبويه من اللّغويّين والنّحاة، بنوا آراءهم وأفكارهم، وتحاليلهم وقضاياهم اللّغوية على ما جاء في كتاب سيبويه. وربّما لا نكون مبالغين، إن قُلنا لولا قدرُ الله أن يكتُب سيبويه كتابا في اللّغة وعلومها، لما كان هناك درس لغويّ، ولما كان هناك نحو ولا صرفٌ.

وجاء في تعريف سيبويه في كتاب: طبقات النّحويّين واللّغويّين ل: الزّبيدي قوله: «هو عمرو بن عثمان بن قنبر، مولى بني الحارث بن كعب بن عمرو بن عُلّة بن جَلْد بن مالك بن أُدد. أخذ عن الخليل. قال أبو عليّ البغدادي: ولد سيبويه بقرية من قُرى شيراز، يقال لها: البيضاء من عمَل فارس، ثمّ قدم البصرة ليكتُبَ الحديث، فلزم حلقة حمّاد ابن سلَمة، فبينا هو يستملي على حمّاد قول النّبي صلّى الله عليه وسلّم: " ليس منْ أصحابي إلاَّ منْ لوْ شئْتُ لأخذتُ عليه ليس أبا الدرداء ". فقال سيبويه: " ليس أبو الدّرداء "، وظنّهُ اسمَ ليس، فقال حمّاد: لحَنت يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبت، وإنّما " ليس" هاهنا استثناء، فقال سأطلبُ علمًا لا تُلحّني فيه، فلزم الخليل فبرع.

[1] - الزّبيدي (أبو بكر)، طبقات النّحويّين واللّغويّين، ص من 47 إلى 51.

...وقال ابن النّطّاح: كنتُ عند الخليل بن أحمد، فأقبل سيبويه، فقال الخليل: مرحبًا بزائرٍ لا يُمَلُّ: قال أبو عمرو المخزومي – وكان كثير المجالسة للخليل – ما سمعت الخليل يقولها إلاّ لسيبويه.

...وحدّثني أبو عبد الله بن طاهر العسكري قال: سيبويه اسم فارسيٌّ، فالسي ثلاثون، و بويه رائحة، فكأنّهُ في المعنى ثلاثون رائحة. وكان فيما يُقال حسن الوجه. وتُوفّي وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة، سنة ثمانين ومائة.».[1]

وقد ذكرت كثير من الكتب والرّوايات، أنّ أكثر من أخذ عن الخليل من الذين تتلمذوا عنهُ، هو سيبويه. كما ذكر السّيوطي في كتابه: المُزهرُ في علوم اللّغة وأنواعها، أنّ سيبويه " أعلم النّاس بالنّحو بعد الخليل، وألّف كتابه الذي سمّاه• قرآن النّحو، وعقد أبوابه بلفظه ولفظ الخليل."[2]

وعلى الرّغم من أنّ الكثير من الدّارسين والباحثين، رأوا أنّ ما جاء في الكتاب ما هو إلاّ علم الخليل، أعاد سيبويه تدوينه وكتابته، إلاّ أنّه يوجد باحثون آخرون يعتَرفون بجهد سيبويه في الكتاب، ويرون أنّ هذا الجهد ليس بسيطا ولا سهلاً، وإنّما ينمّ عن علم واسع وذكاء، وقدرة، وفطنة، وكفاءة عالية. ومن هؤلاء عالم اللّسانيات الجزائري، الأستاذ الدّكتور عبد الرّحمن الحاج صالح – رحمه الله–. حيث يقول: « وصلنا من الخليل كلّ ما رواه عنه سيبويه في الكتاب وهو كثير. أحصى النّاس أقوال الخليل في الكتاب (أكثر من 600 مرّة) وهذا شيء كثير جدّا حتّى ذهب البعض إلى أنّ كتاب سيبويه؛ هو كتاب الخليل، والحقّ أنّه ليس للخليل فلا بدّ من مراعاة حقوق النّاس، فلسيبويه دور كبير في إبداع التّصوّرات العلمية ومهارة عجيبة مثل مهارة الخليل أحيانا كثيرة في تفسير الظّواهر اللّغوية. و عبقريّته تكمن أوّلا:

---

[1] - الزّبيدي (أبو بكر)، طبقات النّحويّين واللّغويّين، ص 72.

• - وجدتُ في كتاب السّيوطي، قوله: " سمّاه ". والظّاهر من الكلام أنّ ضمير الهاء في الفعل، يعود على سيبويه. بمعنى أدقّ أنّ سيبويه هو الذي سمّى كتابه قرآن النّحو. لكني لست متأكّدا من ذلك. ويبقى السّؤال: هل سيبويه هو الذي سمّى كتابه: قرآن النّحو، أم أطلق عليه بعض النّاس ذلك؟. وإذا كان سيبويه هو الذي سمّاه بذلك، فلماذا لم يشتهر باسم قرآن النّحو، واشتهر باسم: الكتاب.

[2] - السّيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، ج2، ص 405.

في تفهّم ما قاله الخليل وما قاله زملاءُ الخليل مثل يونس، وغيره من النّحاة القدماء. وله دور أيضا في توسيع ما قاله الخليل وتبسيطه والإضافة الكثيرة إلى ذلك. وقد يخالف الخليل وهذا قليلٌ جدّا، ففي غالب الأمر يتّفق معه، وإذا خالفه فيكون له الحقّ وقد يكون للخليل- أيضا- الحقّ في نفس الموضوع؛ لأنّ وجهتي النّظر قد تختلفان.».[1]

ومهما يكُن فسواءً كان علم سيبويه، كلّه للخليل، أم لم يكن ذلك، فإنّه لاشكّ أنّ ما تركه سيبويه، يُعدّ عملا عظيما، شمل جميع مجالات اللّغة وعلومها وفروعها من دراسة للأصوات، وللظّواهر الصّرفية، وللنّحو تبويبا وتقعيدًا، وللإعراب وقضاياه وللتّراكيب اللّغوية العربية، استقراءً ووصفا وتحليلاً.

ب- الدّرس الصّوتي بوصفه فرعًا من فروع الدّرس اللّغويّ عند الخليل وسيبويه:

تعدّدت مجالات الدّرس اللّغوي وفروعه، عند **الخليل** و**سيبويه** – كما ذكرنا في ختام المبحث السّابق- و أهمّ هذه الفروع هي: الدّرس الصّوتي، والدّرس الصّرفي والعمل المعجمي، والدّرس النّحوي والتّركيبي. وتتطلّب الإحاطة بفروع الدّرس اللّغوي عند الخليل وسيبويه، وقراءتها قراءة علمية دقيقة، وقتا كبيرًا وجهدًا، ولذلك سأتناول أحد فروع هذا الدّرس اللّغوي، وهو الدّرس الصّوتي.

- الدّرس الصّوتي عند الخليل:

أوّلُ ما يُمكنُ أن نبدأ به الدّرس الصّوتي هو ما جاء في مقدّمة معجم العين للخليل بن أحمد حول ألقاب الحروف ومخارجها؛ وهو قوله: « قال الخليل: اعلم أنّ الحروف الذُلقَ والشّفوية ستّة وهي: ر، ل، ن، ف، ب، م. وإنّما سُمّيت هذه الحروف ذُلقًا لأنّ الذلاقة في المنطق إنّما هي بطرف أسلة اللّسان والشّفتين، وهما مدرَجتا هذه الأحرف الستّة، منها ثلاثة ذلقية: ر، ل، ن. تخرُجُ من ذلق اللّسان من طرف غار الفم. وثلاثة شفويّة: ف، ب، م. مخرجُها من بين الشّفتين خاصّة، لا تعمل الشّفتان في شيء، من الحروف الصّحاح إلاّ في هذه الأحرف الثّلاثة فقط، ولا ينطلقُ اللّسانُ إلاّ بالرّاء واللاّم

[1] - عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظرية الخليلية الحديثة. مجلّة اللّغة والأدب ، من إصدار معهد اللّغة العربية وآدابها- جامعة الجزائر. العدد 10. رجب 1417ه- ديسمبر 1996م ص87.

والنّون. وأمّا سائر الحروف فإنّها ارتفعتْ فوق ظهر اللّسان من لدُنْ باطنِ الثّنايا عند مخرج التّاء إلى مخرج الشّين بين الغار الأعلى وبين ظَهْرِ اللّسان. ليس للّسان فيهنّ عمل كثُر من تحريك الطّبقتين بهنّ، ولم ينْحرِفنَ عن ظهر اللّسان انحراف الرّاء واللاّم والنّون. وأمّا مخرج الجيم والقاف والكاف فمن بين عُكْدة اللّسان وبين اللّهاة في أقصى الفم. وأمّا مخرج العين والحاء والهاء والخاء والغين فالحلْقُ. وأمّا الهمزة فمخرجُها من أقصى الحلْق مهتوتة مضغوطة فإذا رُفِّهَ عنها لانت. فصارت الياء والواو والألف عن غير طريقة الحُروف الصّحاح. فلمّا ذلقت الحُروف الستّة، ومَذَلَ بهنَّ اللّسان وسهُلتْ عليه في المنطق كَثُرتْ في أبنية الكلام، فليس شيءٌ من بناء الخُماسي التّامّ يَعرَى منها أو من بعضها.».[1]

أوّل شيء يُمكن أن نلاحظه من خلال هذا القول للخليل بن أحمد، هو أنّه بدأ الكلام عن الأصوات وما يتعلّق بها من حيث المخارج والصّفات أو الألقاب، بالكلام عن الحروف الستّة (ر. ل. ن. ف. ب. م) التي أطلق عليها صفة أو لقب• الحروف الذّلق أو الذلاقة، أو الحروف الذّلقية. وبين بداية قوله ونهايته، كثير من المصطلحات الصّوتية. يمكن أن نُجملها في هذا الجدول.

[1] - الخليل بن أحمد الفراهيدي (أبو عبد الرّحمن). كتاب العين. تحقيق الدّكتور مهدي المخزومي، والدّكتور إبراهيم أنيس. سلسلة المعاجم والفهارس. ج1، ص 52.

• - هناك من يرى من اللّغويّين المُحدثين أنّ ما ذكره الخليل، كالإذلاق –مثلا- هي ألقاب للحروف وليست صفات لها. غير أنّنا نجدُ علماء التّجويد والقراءات يُطلقون عليها صفات. وهذا ك **ابن الجزري** مثلاً.

المُصطلح	نوعُه	حروفهُ
الحُروف الذُّلق والشّفوية.	صفة أو لقب.	ر. ل. ن. ف. ب. م
طرف أسلة اللّسان والشّفتين.	مدرجتان.	مدرجتان.
حروف ذلقية	صفة أو لقب	ر . ل. ن.
ذلق اللّسان من طرف غار الفم.	مخرج	ر. ل .ن.
بين الشّفتين	مخرج	ف . ب . م.
حروف صحاح	لقب	كثيرة منها: ف . ب .م.
الانطلاق (انطلاق اللّسان)	لقب أو صفة	الرّاء . اللاّم . النّون
الارتفاع (فوق ظهر اللّسان من لدُنْ باطنِ الثّنايا عند مخرج التّاء إلى مخرج الشّين بين الغار الأعلى وبين ظَهْرِ اللّسان.)	صفة أو لقب.	سائرُ الحُروف ماعدا الحُروف الذّلقية الستّة المذكورة سابقا.
التّحريك(تحريك الطّبقتين).	صفة أو لقب.	الرّاء . اللاّم . النّون
الانحراف (انحراف عن ظهر اللّسان).	صفة أو لقب	الرّاء . اللاّم . النّون
عُكدة اللّسان بين اللّهاة. في أقصى الفم.	مخرج	الجيم . القاف . الكاف
الحلق	مخرج	الحاء .الهاء .الخاء. والغين

تابع للجدول السّابق:

أقصى الحلق	مخرج	الهمزة
المهتوتة المضغوطة	صفة أو لقب	الهمزة
اللّين	صفة أو لقب	الألف. الواو. الياء.
المذلّ بها اللّسان	صفة أو لقب	حروف الذلاقة الستّة السابقة الذّكر.
السّهلة (سهلة في النّطق)	صفة أو لقب	حروف الذّلاقة الستّة السّابقة الذّكر.

هذه هي المصطلحات الصّوتية التي وردت في قول الخليل، والتي صنّفتها، إلى مخارج، وصفات أو ألقاب، علما أنّني أفضّل لفظ الصّفة إذ أراها هي المصطلح الدّقيق، وهو المستعمل – قديما– عند علماء القراءات والتّجويد. كما أنّ مصطلح الألقاب يتداخل في مفهومه، وفي الحُروف التي يُطلق عليها إحدى هذه الألقاب، مع مفهوم المخرج، ويتداخل مع مفهوم صفات الحُروف كما عدّدها بأحرفها، سيبويه وغيره من العلماء بعدهُ. غير أنّهُ قد يكون لعلماء الأصوات الذين يُحسنون استعمال الآلات والأجهزة الدّقيقة والمضبوطة، لتحليل الصّوت رأيٌ آخر. والله أعلم.

ومن الملاحظات المهمّة –أيضا– التي وجدتها في قول الخليل، هي أنّ الحروف الليّنة؛ الألف والواو والياء، أصلها همزة اتّسع مخرجها فلانت، وتحوّلت حسب طريقة النّطق إلى ألف أو واو أو ياء.

وهو ما فهمتُه من قوله:" فإذا رُفِّه•عنها لانت فصارت الياء والواو والألف عن غير طريقة الحُروف الصّحاح." وهذا بعدما قال: " مهتوتة مضغوطة". فهذا معناه أنّ مخرج

• - من معاني الرّفه الاتّساع واللّين والخفّة. (ينظر: إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيّات، حامد عبد القادر، محمّد علي النجّار. المعجم الوسيط، دار الدّعوة، استانبول – تركيا.1989، ص 362- 363.)

الهمزة يتّسع، أثناء النّطق بحرف من حروف اللين، أو المعتلة في مقابل الصّحيحة. وعندما يتّسع المخرج تلين الهمزة، فتتحوّل إحدى هذه الحُروف.

ولم أجعل مصطلح الكثرة – الذي وصف به الخليل الحُروف الذّلقية– ضمن المصطلحات الصّوتية؛ ذلك أنّهُ قصد بها؛ كثرتها في أبنية الكلام.

وبناءُ الحُروف – في مفهوم العلماء اللّغويّين قديما – يدخُل ضمن علم الصّرف وليس ضمن الدّرس الصّوتي. وهو ما تكلّم عنه الخليل عندما قال في آخر القول: " فليس شيءٌ من بناء الخُماسي التّامّ يَعرَى منها أو من بعضها."

وقصدُه من هذا أنّها لا توجَدُ كلمةٌ في اللّغة العربيّة متكوّنة، أو مبنية من خمسة حروف، خالية من أحرف الذّلاقة. وهذا ما ذكره الخليل بعد القول السّابق الذي أوردناه مباشرة؛ قائلاً: « فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معرّاة من حروف الذَلق أوْ الشّفوية، ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحُروف حرفٌ واحدٌ أو اثنان أو فوق ذلك فاعلم أنّ تلك الكلمة مُحدثة مُبتدعة، ليست من كلام العرب لأنّك لست واجدًا من يسمع من كلام العرب كلمةً واحدة رباعيّة أو خماسيّة إلاّ وفيها من حُروف الذّلق والشّفوية واحدٌ أو اثنان أو أكثر.»[1].

ويُمكن أن نعدَّ ما ذكره الخليلُ؛ معيارًا صرفيًّا، من المعايير، التي يُرجَعُ إليها لمعرفة الكلمة العربية الأصل، من غيرها من الكلمات التي دخلت إلى اللّغة العربية. هذه المعايير هي نتيجة استقراء الخليل لكلام العرب. ولاشكّ أن هذا الاستقراء الذي قام به الخليل، هو عمل عظيم، نتيجة لما أفرزه من علم لغويّ غزير.

[1] - المصدر السّابق، ص 52.

- الدّرس الصّوتي عند سيبويه:

تمهيد

جاء الدّرس الصّوتي• عند سيبويه في الجُزء الرّابع من الكتاب- حسب الطّبعة والتّحقيق اللّذين اعتمدتُهما- ضمن باب الإدغام. وبعدما يُسمّي سيبويه الباب بقوله: **هذا باب الإدغام**، يقول: « هذا باب عدد الحُروف العربية، ومخارجها، و مهموسها ومجهورها، وأحوال مجهورها و مهموسها، واختلافها.».[1]

وأوّل ما يُمكن أن نلاحظه، هو أنّ سيبويه، سمّى الإدغام بابا، وسمّى -أيضا- ما بعده مباشرة بابا ، ولم أجد في الأبواب التي اطّلعت عليها من الكتاب، تسميتين وراء بعضهما مباشرة. فهل هذا خاصّ بباب الإدغام، أم أنّه يوجد في أبواب أخرى.؟•

وهذه التّسمية تُحيلنا إلى أنّه يوجد فرق بين البابين، واشتراك بينهما – في الوقت نفسه-. ذلك أنّ الإدغام هو مصطلح ومفهوم صرفي، وهو كذلك مصطلح ومفهوم صوتي. فإذا تناولناه من حيثُ البناء الحرفي الذي يكون في الكلمة، فهو مفهوم صرفي. وإذا تناولناه من حيث تقارب وتماثُل، وتباعد واختلاف الأصوات، فهو مصطلح ومفهوم صوتي.

وأمّا عددُ الحُروف، وصفاتها والأحوال التي تطرأ عليها – وهو ما أطلق عليه سيبويه تسمية " باب"- فيدخل هذا في علم الأصوات حديثا، وفي الدّرس الصّوتي قديما. ذلك أنّ علم الأصوات هو علمٌ مستقلّ بذاته، أمّا الّدّرس الصّوتي – قديما- فليس مستقلاً.

• أقصد بالدّرس الصّوتي – هنا – دراسة الأصوات دراسة منعزلة عن غيرها من المواضيع. ذلك أنّنا نجد في مواضع أخرى من الكتاب، بعض المفاهيم والمصطلحات الصّوتية، كمصطلحات: الرّوم ،والإشمام، والوقف، والهمز وهي مصطلحات صوتية، إلاّ أنّنا نجدها في مباحث وأبواب أخرى من الكتاب؛ ك **باب الوقف في الهمز**. ذلك أنّ الدّرس اللّغويّ متشابك ويخدُم بعضه بعضا، في تناسق ونظام مُحكم.

[1] - سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السّلام محمّد هارون، دار الجيل- بيروت. ط 1، (د.ت). ج 4، ص 431.

• - تجتاج الإجابة على هذا السّؤال، الاطّلاع على جميع أبواب الكتاب، وهذا مالم يتسنّ لنا، لأسباب عدّة أهمّها الوقت المخصّص للبحث.

والملاحظ كذلك أنّ سيبويه، لم يذكُر مصطلح الصّفة أثناء تسمية الباب الخاصّ بها، وإنّما عبّر عنها، باثنتين من الصّفات وهما " الجهر" و"الهمس". ولم أجد ما يؤكّد أنّ مصطلح الصّفة، هو مصطلح سيبويه، أو الخليل، أو هو مصطلح من جاء بعده من العلماء. أو هو مصطلح أنشئ عند علماء القراءات والتّجويد، كابن الجزري. وتداوله اللّغويّون بعد ذلك.

وقد يكون ذكر صفتي الجهر والهمس، في تسمية الباب، هومن طريقة تسمية الحالّ بالمحلّ.

وأمّا مُصطلح **المخرج** فقد ذكره سيبويه في تسمية الباب، ووجدناه قبل هذا عند الخليل.

أ- عددُ الحُروف العربية وأقسامُها:

بعد تسمية سيبويه لباب الدّرس الصّوتي، بدأ بعَدّ الحُروف، وتقسيمها، حيث قسّمها إلى حُروف أصلية، وحُروف فُروع. فعَدَّد الحُروف الأصلية، وهي تسعة وعشرون حرفا.[1]

ثمّ بدأ بعد ذلك في تفصيل الحُروف الفُروع ، مقسّما إيّاها إلى قسمين:

1- حُروفٌ مستحسنة في قراءة القرآن والأشعار.

2- وحُروف غير مستحسنة في قراءة القرآن والأشعار.[2]

ويُمكن أن نُبرز هذه الحُروف كما ذكرها سيبويه في هذا الجدول:

[1] - ينظر المصدر السّابق، ص 431.

[2] - يُنظر المصدر نفسه، ص 432.

جدول يبيّن تقسيم الحُروف الفُروع:

الحُروف المُستحسنة	الحُروف غير المُستحسنة
النّون الخفيفة.	الكاف التي بين الجيم والكاف.
الهمزة التي بين بين.	الجيم التي كالكاف.
الألف التي تُمال إمالة شديدة.	الجيم التي كالشّين.
الشّين التي كالجيم.	الضّاد الضّعيفة.
الصّاد التي تكون كالزّاي.	الصّاد التي كالسّين.
ألف التّفخيم.	الطّاء التي كالتّاء.
	الظّاء التي كالثّاء.
	الباء التي كالفاء.

وعلى هذا التّصنيف يُصبح عدد الحُروف ثلاثة وأربعين (43)، إلاّ أنّ سيبويه قال اثنين وأربعين (42). وقد أشار المحقّق، وهو الأستاذ الدّكتور محمّد عبد السّلام هارون، إلى أنّ سيبويه عدّ الجيمين الموجودة في الحُروف غير المُستحسنة، جيما واحدة، وأشار إلى أنّه في مخطوط آخر، هي : **الجيم التي تكون كالشّين** فقط.

وانطلاقا من هذا فإنّ تقسيم الحُروف يكون كما يلي:

- تسعةٌ وعشرون (29) حرفا أصليا. (كما ذكر سيبويه).
- أربعة عشر (14) حرفا غير أصلي. تنقسم إلى اثنين:
  - ستّة (06) حُروف مستحسنة.
  - ثمانية (08) حُروف غيرُ مُستحسنة.

ثمّ ذكر **سيبويه** أنّ هذه الحُروف غير الأصلية، لا تُتبيّن، إلاّ بالمشافهة.[1] وفهمت من كلامه، أنّه لا يُمكن إثباتها كتابة. إلاّ أنّه خصّص للضّاد الضّعيفة، شرحا خاصّا. مبيّنا أنّ هذه الضّاد، يستطيعُ النّاطقُ بها تكلّفها من جانبين:

- الجانب الأيمن.(وهو الأصعب).
- الجانب الأيسر (وهو الأخفّ).

والسّبب في أنّ خُروج الضّاد الضّعيفة، من الجانب الأيمن أصعب؛ لأنّ حرف الضّاد من صفاته الإطباق، وأثناء نطق الضّاد الضّعيفة من الجانب الأيمن، يكون النّاطق بهذا الحرف قد جمع بين إزالة الحرف عن موضعه؛ أي مخرجه الأصلي، وبين تكلّف صفة الإطباق. وهذا يصعُب على النّاطق بهذه الضّاد الضّعيفة.

وأمّا سببُ أنّ خُروج الضّاد الضّعيفة، من الجانب الأيسر أسهل؛ لأنّها تخرُج من حافّة اللّسان، فتُخالط مع استطالتها مخرج الحُروف الأُخرى التي تخرجُ من اللّسان وبذلك يكون تحويلها إلى الأيسر سهلا.[2] هذا ما فهمتهُ من قول سيبويه. والله أعلم.

ويتبيّن حال هذه الضّاد الضّعيفة، عند الكلام عن مخارج الحُروف، والتّفصيل فيها وبالأخصّ مخرج الضّاد.

ب- مخارجُ الحُروف عند سيبويه:

ذكر **سيبويه** أنّ لحروف العربية ستّة عشر مخرجا[3]. ويمكنُ أن نُجمل هذه المخارج مع حروفها في الجدول الآتي:

---

[1] - يُنظر المصدر السّابق، ص 432.

[2] - يُنظر: المصدر نفسه، ص 432.

[3] - يُنظر: المصدر نفسه، ص 433.

جدول خاصّ بالمخارج عند سيبويه وحُروفها:

المخارج		الحُروف
الحلق	أقصى الحلق	الهمزة . الهاء . الألف.
	وسط الحلق	العين . الحاء.
	أدنى الحلق	الغين . الخاء.
أقصى اللّسان وما فوقه من الحنك الأعلى.		القاف.
أسفل موضع القاف من اللّسان قليلا وممّا يليه من الحنك الأعلى.		الكاف.
وسط اللّسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى.		الجيم . الشّين . الياء.
أوّل حافّة اللّسان وما يليها من الأضراس.		الضّاد.
أدنى حافّة اللّسان إلى منتهى طرف اللّسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فويق الثّنايا.		النّون.
مخرج النّون غير أنّه أدخل إلى ظهر اللّسان قليلا، لانحرافه إلى اللاّم.		الرّاء.
بين طرف اللّسان وأصول الثّنايا.		الطّاء . الدّال . التّاء.
بين طرف اللّسان وفويق الثّنايا.		الزّاي . السّين . الصّاد.
بين طرف اللّسان وأطراف الثّنايا.		الظّاء . الذّال . الثّاء.
باطن الشّفة السّفلى وأطراف الثّنايا العُلى.		الفاء.
بين الشّفتين.		الباء . الميم . الواو.
الخياشيم		النّون الخفيفة.

ما يوجد في الجدول، خمسة عشر مخرجا، وهي التي ذكرها مباشرة بعدما قال: " لحُروف العربية ستّة عشر مخرجا". وليس واضحًا: هل أضاف سيبويه إلى هذه المخارج الخمسة عشر (15) مخرج الضّاد الضّعيفة؛ التي ذكرها قبل أن يذكر عدد المخارج ويُفصّل فيها. أم هناك مخرج آخر سقط من المخطوط، أو لم ينتبه إليه المُحقّق. وبالأخصّ أنّ علماء التّجويد ذكروا مخرج الجوف؛ الذي تخرج منه الحُروف الثلاثة (الألف، والواو، والياء)، ونسبوا هذه المخارج كلّها بما فيها الجوف إلى الخليل.[1]

إلاّ أنّني وجدت الدّكتور غانم قدّوري الحمد، في كتابه المدخل إلى علم أصوات العربية، يذكُرُ جُزءً ويضعه بين معكوفتين، ويقول في التّهميش إنّه ساقط من طبعة عبد السّلام هارون، ونقله هو من طبعة بولاق 2/ 405.

والجُزء الذي وضعه بين معكوفتين هو:[2]

وما فويق الضّاحك والنّاب الرّباعية والثنية مخرج اللاّم ومن طرف اللّسان بينه وبين...

غير أنّ الذي سقط – حسب ما ذكر الدّكتور غانم قدوري الحمد – يدخُلُ جُزؤه الأوّل (من بدايته إلى كلمة: الثنية) في مخرج اللاّم، وجزؤه الثّاني يدخُلُ في مخرج النّون. وهنا يبقى المشكلُ لم يُحلّ، هل جعل سيبويه مخرج اللاّم والنّون مخرجا واحدًا، أم جعل لكلّ حرفٍ منهما مخرجا خاصّا.؟.

وعلى هذا تكون المخارج عند سيبويه على الاحتمالات الآتية:

الاحتمال الأوّل: الخمسة عشر مخرجا (15) الموجودة في الجدول + مخرج اللاّم غير المذكور في الجدول = 16.

[1] - ينظر: ابن الجزري، (أبو الخير محمّد بن محمّد الدّمشقي)،النّشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة، علي محمّد الضّباع، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان. (د. ط)، (د. ت)، ص202.

[2] - غانم قدّوري الحمد، المدخل إلى علم أصوات العربيّة، مطبعة المجمع العلمي. بغداد – العراق.1423ه-2002م. ص 83- 84.

الاحتمال الثّاني: الخمسة عشر مخرجًا (15) الموجودة في الجدول + مخرج الجوف الذي هو مخرج الحُروف المدّية (الألف، والواو، والياء) = 16.

الاحتمال الثّالث: الخمسة عشر مخرجا (15) الموجودة في الجدول + مخرج الضّاد الضّعيفة = 16.

وتحيلنا هذه الاحتمالات، إلى سؤال آخر، هل يقصدُ **سيبويه** بحروف الألف والواو والياء – التي بيَّنَ مخارجها مع الحُروف الأخرى– حروف المدّ، أم يقصد بها الحُروف عندما تلحقها الحركات؟ (الصّوائت أو المصوّتات). فتُصبح متحرّكة وغير مدّية.

وما يجب معرفته، هو أنّ ترتيب المخارج عند سيبويه، جاء ترتيبا تصاعُديا، وليس تنازُليّا، ولذلك قال سيبويه، في مخرج **أدنى الحلق:** " أدناها مخرجا ممّا يلي الفم "[1]. ولا استبعِدُ أنّ سيبويه تعلّم هذه المخارج من **الخليل** من خلال التّجربة، فربّما كان الخليل أثناء تدريسه ينطق بالحرف، ويُبيّن مخرجه بدقّة. وكان سيبويه يتلقّى عنه ذلك ويُعيد. هذا احتمال فقط وليس أكيد. والله أعلم.

ج– صفات الحُروف عند سيبويه: تعريفها وحُروفها.

في الحقيقة أنّ مصطلح الصّفة لم يذكُرهُ سيبويه في البداية ليدلّ به على ما أوردهُ من جهر وهمس...كما لم نجدهُ في تسمية الباب. لكن ذَكر مصطلح الصّفات في آخر الباب. وأكثر من استعمل هذا المصطلح، هم علماء القراءات و التّجويد، ومن بين هؤلاء العُلماء ابن الجزري.[2] والتّأصيل للمصطلح يتطلّب جهدًا خاصّا وخالصا.

وسنبدأ في هذا المبحث بتعريف الصّفات، عند سيبويه، ثم نوردُ هذه الصّفات مع حروفها في جدول خاصّ.

1– **الجهر:** عرّف سيبويه الحُروف المجهورة بقوله: « فالمجهورة: حرفٌ أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النّفس أن يجري معه حتّ ينقضي الاعتمادُ عليه ويجري الصّوت. فهده حال المجهورة في الحلق والفم، إلاّ أنّ النّون والميم قد يُعتمدُ في الفم

[1] - سيبويه الكتاب، ص 433.

[2] - يُنظر: ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، ص

والخياشيم فتصير فيها غُنّة. والدّليل على ذلك أنّك لو أمسكت بأنفك ثمّ تكلّمت بهما لرأيت ذلك قد أخلّ بهما.».[1]

وعند تحليلنا لقول سيبويه هذا، نجدُه استعمل المصطلحات والعبارات الآتية:

أُشبع – الاعتمادُ في الموضع – منع النّفس أن يجري معه – ينقضي الاعتماد – يجري الصّوت.

وهذا يُحيلنا إلى أنّ الحُروف المجهورة حال تكوّنها تمرّ بمرحلتين مرتّبتين كالآتي:

أ- إشباع الاعتماد في الموضع: والمقصود هنا أنّ الناطق بالحُروف المجهورة يعتمد على موضع النّطق (وهو النّقطة الدّقيقة في المخرج) اعتمادًا مشبعا؛ أي اعتمادًا كاملا وزيادة.

ب- منعُ النّفس أن يجري مع الحرف حتّى ينقضي الاعتماد ويجري الصّوت: وهذا معناه، أنّ الحرف المجهور أثناء تكوّنه، لا يخْرُجُ معه الهواء بسُرعة، إلى أن يخلُص (ينقضي) الاعتماد على الحرف في الموضع، فيخْرُج النّفس بسرعة مع خروج الصّوت مسرعا. وهنا يحدُث التّصويت بالحرف المجهور، أي بخُروج الصّوت مسرعا يتبعُه النّفس. (هذا تحليلي والله أعلم). وقد يكون لعلماء الأصوات الذين يُحسنون استعمال الآلات والأجهزة الصّوتية والمخبرية رأي آخر. وقد يوافقونني التّحليل.

2- **الهمس:** عرّف سيبويه الحرف المهموس بقوله: « وأمّا المهموس فحرفٌ أُضعف الاعتماد في موضعه حتّى جرى النّفس معه، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فردّدت الحرف مع جري النفس. ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه. فإذا أردت إجراء الحروف فأنت ترفع صوتك إن شئت بحرف اللّين والمدّ، أو بما فيها منها. وإن شئت أخفيت.».[2]

عند تحليلنا تعريف سيبويه للحُروف المهموسة، نجد المصطلحات والعبارات التّالية:

أضعف الاعتماد في موضعه – جرى النّفس معه – ترديد الحرف مع جري النّفس.

---

[1] - سيبويه، الكتاب، ص 434.

[2] - المصدر نفسه، ص 434.

وانطلاقا من هذا فإنّ عمليّة الهمس تحدث عكس عمليّة الجهر؛ ذلك أنّ النّاطق بالحروف المهموسة، لا يرتكز كثيرا على موضع النّطق (وهو النّقطة الدّقيقة في المخرج)، ممّا يسهّل مرور النّفس بسرعة فيمرّ الصّوت مع هذا النّفس، فلا يحدُث التّصويت بالحرف، مثلما يحدث في الحروف المجهورة، ذلك أنّ النّفس الخارج مع الصّوت هو الذي يمنع هذا التّصويت. وقصدُه من عبارة " وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فردّدت الحرف" أنّك يمكن أن تتأكّد من ذلك من خلال التّجربة، وهي إطالة أو مواصلة نطق الحرف المهموس مع جري النّفس، فنلاحظ عند القيام بالتّجربة، أنّ الحرف باق – أثناء النّطق– مع بقاء النّفس، وينقطع مع انقطاعه.

3– **الشدّة:** عرّف سيبويه الحرف الشّديد بقوله: « ومن الحُروف الشّديد، وهو الذي يمنع الصّوت أن يجري فيه.»[1].

من خلال هذا التّعريف، نستنتج أنّ الصّوت ينحبس في موضعه ولا يمرّ. وقد شرح إبراهيم انيس في كتابه الأصوات اللّغوية، كيفية حدوث الأصوات الشّديدة بقوله: «حين تلتقي الشّفتان التقاءً مُحكما فينحبس عندهما مجرى النّفس المندفع من الرّئتين لحظة من الزّمن، بعدها تنفصل الشّفتان انفصالا فجائيّا، يُحدث النّفس المُنحبس صوتا انفجاريّا، هو ما نرمز إليه في الكتابة بحرف الباء. فهذا النّوع من الأصوات الانفجارية هو ما اصطلح القُدماء على تسميته بالصّوت الشّديد، وما يُسمّيه الُمحدثون انفجاريا "Plosive". وليس ضروريّا أن يكون انحباس النفس بالتقاء الشّفتين، بل قد ينحبس النّفس في مخارج عدّة، كأن يلتقي طرف اللّسان بأصول الثّنايا التقاء محكما يسمح بمرور الهواء، لحظة من الزّمن بعدها ينفصل العضوان فيندفع الهواء المحبوس فجأة ويحدث صوتا انفجاريا هو الذي نرمز إليه بالدّال أو التّاء. وكذلك قد ينحبس الهواء بالتقاء أقصى اللّسان بأقصى الحنك الأعلى ثمّ ينفصلان فجأة، فيحدث الهواء المندفع صوتا انفجاريّا نرمز إليه بالكاف أو الجيم القاهرية.».[2]

---

[1] - المصدر السّابق، ص 434.

[2] - إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغوية، مطبعة نهضة مصر،(د . ط) (د . ت). ص 24.

وهذا الشّرح الذي قدّمه إبراهيم أنيس؛ للحروف الشّديدة – كما قدّمه للصّفات الأخرى والمخارج – هو شرح حديث معتمد على التّجارب الصّوتية المخبرية.

4-**الرّخاوة:** لم يُقدّم سيبويه في كتابه تعريفا للحُروف الرّخوة، مثلما فعل في الجهر والهمس، والشدّة. غير أنّه مثّل لكيفية حُدوث صفة الرّخاوة ، بالتّجربة بنطق لفظتين هما " الطَسْ " و " انقضْ "، حيث يحدُث أثناء نطقهما جريان الصّوت مع الحرف الأخير. ويظهر من عدم تقديمه لتعريف خاصّ، أنّ الرّخاوة تحدُث عكس الشدّة، بالأخصّ أنّ الحروف التي ليست شديدة، عدّدها مع الحروف الرّخوة. إلاّ حرفا واحدًا جعله بين الرّخوة والشّديدة، وهو حرفُ **العين**. وشبّهها بالحاء، إذْ يحدث فيها التّرديد.[1]

5- **الانحراف:** عرّف سيبويه الحرف المنحرف بقوله: « ومنها المُنحرف، وهو حرفٌ شديد جرى فيه الصّوت لانحراف اللّسان مع الصّوت، ولم يعترض على الصّوت كاعتراض الحُروف الشّديدة، وهو اللاّم. وإن شئت مددت فيه الصّوت. وليس كالرِّخوة لأنّ طرف اللّسان لا يتجافى عن موضعه. وليس يخرج الصّوت من موضع اللام ولكن من ناحيَتيْ مستدقِّ اللّسان فويق ذلك.».[2]

وعلى هذا، فالانحراف يحدُث نتيجة، انحراف اللّسان – أثناء النّطق بالحرف– عن موضعه الأصلي. وهذه الصّفة تحدثُ مع **اللاّم**. وقد جمع هذا الحرف، –حسب تعريف سيبويه– بين صفتين؛ هما: الشدّة، والانحراف. غير أن صفة الشدّة الموجودة فيه ليست كما هي في الحروف الشّديدة الأخرى؛ ذلك أنّ الصّوت لا ينحبس في موضع النّطق، أثناء نُطق اللاّم، مثلما يحدُث في الأصوات الشّديدة الأخرى. وعدم الانحباس هذا ناتج عن صفة الانحراف.

6- **الغُنّة:** عرّف سيبويه الصّوت الأغنّ بقوله: « ومنها (حرفٌ شديد) يجري معه الصّوت لأنّ ذلك الصّوت غنّة من الأنف. واللّسانُ لازم لموضع الحرف، لأنّك لو

---

[1] - يُنظر: سيبويه، الكتاب، ص 435.

[2] - المصدر نفسه، ص 435.

أمسكت بأنْفك لم يجرِ معه الصّوت. وهو النّون، وكذلك الميم.».[1] وبناءً على هذا التّعريف، فإنّ الغُنّة، تحدُث نتيجة خُروج الصّوت من الأنف، وهو ما يحدُث مع **النّون** و**الميم**.

7- **التّكرار أو التّكرير**: جاء في تعريف هذه الصّفة في **الكتاب**: « ومنها (المكرّر) وهو حرف شديد يجري فيه الصّوت، لتكريره وانحرافه إلى اللاّم، فتجافى للصّوت كالرِّخوة، ولو لم يُكَرّر لم يجر الصّوت فيه. وهو الرّاء.».[2]

من المعاني اللّغوية للفعل " كرّر" الإعادة والرّجعة.[3] وهذا معناه أنّ حرف **الرّاء** يُعاد في اللّحظة نفسها التي يُنطق فيها. وهو حرفٌ شديد، يُشبه في شدّته اللاّم ويختلفُ عن الحُروف الشّديدة الأخرى؛ ذلك أنّ الصّوت يمرّ – أثناء النّطق به – ولا ينحبس. ومُرور الصّوت –هذا– وعدم انحباسه، نتيجة لتكرير حرف الرّاء، وكذلك هو نتيجة لانحرافه إلى مخرج اللاّم، وهنا نرى أنّ الرّاء جمع بين صفات ثلاثة وهي: (الشدّة (وهي تختلف عن الشدّة الموجودة في الحروف الشّديدة) + التّكرير + الانحراف).

8- **اللّين**: وهذه الصّفة ناتجة عن اتّساع مخرج: **الواو**، و **الياء**، ومرور الهواء بكثافة. ويستطيع النّاطق من خلالها مدّ الصّوت مدّا طويلاً.[4]

9- **الهاوي**: من المعاني اللّغوية للفعل " هوى" : الارتفاع، والامتداد، والخلوّ.[5]

وعرّف سيبويه الحرف الهاوي بقوله: « ومنها (الهاوي) وهو حرفٌ اتّسع لهواء الصوتِ مُخرجه أشدّ من اتّساع مخرج الياء والواو، لأنّك قدْ تضُمُّ شفتيك في الواو وترفعُ في الياء لسانك قِبل الحنك، وهي **الألف**.».[6]

---

[1] - المصدر نفسه، ص 435.

[2] - سيبويه المصدر السّابق، ص 435.

[3] - يُنظر: إبراهيم مصطفى، وآخرون، المعجم الوسيط، ص 782.

[4] - يُنظر: المصدر نفسه، ص 435.

[5] - يُنظر: إبراهيم مصطفى، وآخرون، المعجم الوسيط، ص 1001.

[6] - يُنظر: سيبويه، الكتاب، ص 435.

وهذا معناه أنّ الحرف الهاوي الذي هو الألف (المدّية)، أكثر ليونة من الواو والياء؛ ذلك أنّ المخرج يتّسع أكثر من اتّساعه في الحرفين السّابقين. ولهذا فالألف المدّية تجمع صفتين هما: (اللّين + الهاوية).•

10- **الإطباق:** لم يُعرّف سيبويه صفة الإطباق-في بداية كلامه- لكن يُمكن أن نستنتجه من الصّفة المضادّة لها، وهي **الانفتاح**. فإذا كان الانفتاح لا يحدُث معه إطباق اللّسان مع ما فوقه من الحنك الأعلى، فإنّ الإطباق يحدُث معه أن يرتفع اللّسان إلى ما فوقه من الحنك الأعلى، إلى درجة الالتصاق أحيانا، كما هو الحال في الطّاء. وحُروف الإطباق أربعة هي :الصاد، والضّاد، والطّاء، والظّاء. وبعدما يتكلّم سيبويه – مباشرة-عن الحُروف المُنفتحة؛ يقول عن هذه الحُروف الأربعة:

« وهذه الحُروفُ الأربعة إذا وضعت لسانَك من مواضعهنّ إلى ما حاذى الحَنك الأعلى من اللّسان ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعت لسانكَ فالصّوت محصورٌ فيما بين اللّسان والحَنك إلى موضع الحُروف.»[1]. ويذكُر سيبويه كذلك، أنّ الإطباق هو الذي يميّز الحُروف الأربعة، عن ما جاورها من الحُروف قائلاً: « ولولا الإطباق لصارتْ الطّاءُ دالاً، والصّادُ سينًا، والظّاءُ ذالاً، و لخرجت الضّادُ من الكلام.»[2]

وعندما نرجعُ إلى مخارج الحُروف؛ نجدُ أنّ الطّاء تخرُج مع الدّال من مخرج واحد، والصّاد تخرج مع السّين من المخرج نفسه، والظّاء تخرجُ مع الذّال من مخرج واحد. وهذا إن دلّ فإنّما يدُلّ على الوصف الدّقيق من قبل **سيبويه**، أو من أستاذه **الخليل**، إذا أخذ هذا الوصف عنه.

11- **الانفتاح:** يقول **سيبويه:** « والمُنفتحةُ: كلّ ما سوى ذلك من الُحروف؛ لأنّك لا تُطبقُ لشيءٍ منهنّ لسانك، ترفعه إلى الحنك الأعلى.».[3]

• الهاويّة: هي مؤنّث الهاوي. – حسب ما جاء في المعجم الوسيط – ولذلك أطلقتها على الصّفة. (يُنظر المعجم الوسيط، ص 1001).

[1] - سيبويه، الكتاب، ص 436.

[2] - المرجع نفسه، ص 436.

[3] - المرجعُ نفسه ص، ص 436.

معنى كلامه، أنّنا أثناء النّطق بالحُروف المنفتحة – وهي ماعدا الحُروف المطبقة الأربعة– لا يحدُث ارتفاعٌ للّسان إلى درجة الإطباق.

ويُمكن أنْ نجمع صفات الحُروف مع حُروفها، عند سيبويه من خلال الكتاب، في هذا الجدول:

جدول يُبيّن صفات الحُروف مع حُروفها، من خلال الكتاب لسيبويه:

الصّفة	الحروف
الجهر	الهمزة ، الألف ، العين ، الغين ، القاف الجيم ، الياء ، الضّاد ، اللاّم ، النّون الرّاء ، الطّاء ، الدّال ، الزّاي ، الظاء الذال ، الباء ، الميم ، الواو.
الهمس	الهاء ، الحاء ، الخاء ، الكاف ، الشّين السّين ، التّاء ، الصّاد ، الثّاء ، الفاء.
الشدّة	الهمزة ، القاف ، الكاف ، الجيم ، الطّاء التّاء ، الدّال ، الباء.
الرّخاوة	الهاء، الحاء، الغين، الخاء، الشّين الصّاد ، الضّاد ، الزّاي ، السّين ، الظّاء الثّاء ، الذّال ، الفاء.
بين الرّخاوة والشّدة	العين
الانحراف	اللاّم
الغنّة	النّون ، الميم
التّكرار أو التّكرير	الرّاء.
اللّين	الواو ، الياء.
الهاوي	الألف
الإطباق	الصّاد، الضّاد، الطاء ، الظاء.
الانفتاح	كلّ الحُروف ماعدا المطبقة.

ملاحظة: أوردت في الجدول، ضمن الصّفات (بين الشدّة والرّخاوة)؛ لأنّها تمثّل حرف العين، وهذا الحرفُ لا يوجد في الشدّة ولا في الرّخاوة.

وعندما ندرس هذه الصّفات التي أوردها سيبويه، يُمكن أن نقسّمها صفات متضادّة، وصفات غير متضادّة؛ وهو ما قام به بعض علماء القراءات والتّجويد ومعنى ذلك أنّ الحرف إذا اتّصف بإحدى الصّفات المتضادّة لا يتّصف بضدّها، أو بالصّفة المضادّة لها. ويمكن أن نبيّن هذين النّوعين من الصّفات في الجدول الآتي:

جدول يُبيّن الصّفات المتضادّة والصّفات غير المتضادّة في كتاب سيبويه:•

الصّفات المتضادّة		الصّفات غير المتضادّة
الصّفة	**الضدّ**	بين الشدّة والرّخاوة
الجهر	الهمس	الانحراف
الشدّة	الرّخاوة	التّكرير أو التّكرار
الإطباق	الانفتاح	اللّين
		الهاوية

• - ذكر علماء التّجويد صفات أخرى، لم نجدها في كتاب سيبويه. وهي: الإذلاق وضدّ هذه الصّفة الإصمات. وكذلك : الاستعلاء وضدُّ هذه الصّفة الاستفالة.

والإذلاق هو صفة – حسب رأي علماء التّجويد- للحروف الستّة المُذلقة؛ التي ذكرها الخليل. وأمّا الإصمات، فمعناه لغة المنع. ومعنى هذا أنّ باقي الحُروف الستّة أُصمتت؛ أي مُنعت أن تختصّ بالبناء في كلمة لوحدها؛ دون وجود حرف أو أكثر من حروف الإذلاق. وهو ما شرحهُ الخليل. وأمّا الاستعلاء، فيحدُث نتيجة، ارتفاع اللّسان إلى الحنك الأعلى. وحُروفه سبعة، هي (الخاء ، الصّاد، الضادّ ، الغين ، الطّاء ، القاف ، الظاءُ.).وأمّا الاستفال فهو عكس الاستعلاء وينتج عن انخفاض اللّسان. وحُروفُه باقي الحُروف. كما ذكر علماء التّجويد صفات أخرى غير متضادّة، لم نجدها في كتاب سيبويه منها: القلقلة، التفشّي ، الصّفير ، الاستطالة. (يُنظر: الدّكتور محمّد عصام مُفلح القضاة، الواضح في أحكام التّجويد مع أسئلة للمناقشة وتمرينات. مراجعة ومشاركة الدّكتور أحمد خالد شُكري، والدّكتور أحمد محمّد القضاة. دار النّفائس. الأردن. مع دار ابن باديس.الجزائر.ط3 1998. ص 44.

وبعدما انتهى سيبويه من ذكر الصّفات، بيّن السّبب الذي من أجله تكلّم عنها قائلاً: « وإنّما وصفْتُ لك حُروف المُعجم بهذه الصّفات لتَعرف ما يَحسُنُ فيه الإدغام وما يجوز فيه، وما لا يَحسُنُ فيه ذلك ولا يَجُوز فيه، وما تُبدلُهُ استثقالاً كما تُدغمُ، وما تُخفيه وهو بزنة المتحرّك.»[1].

د- الإدغام في كتاب سيبويه بوصفه ظاهرة صوتيّة:

بعدما انتهى سيبويه من ذكر وشرح صفات الحروف، انتقل إلى شرح الإدغام وبدأه بتسمية الباب قائلا: "هذا باب الإدغام في الحرفين؛ اللّذين تضع لسانك لهما موضعًا واحدِا لا يزول عنه."[2]

ومن خلال التّسمية التي سمّى بها سيبويه، باب الإدغام، نلاحظ أنّه أعطى للإدغام – هنا- تفسيرا صوتيا؛ وذلك عندما بيّن وضعية النّطق أثناء إدغام الحرفين، في قوله:" اللّذين تضع لهما لسانك موضعًا واحدًا لا يزول عنه".

وقد شرح سيبويه في هذا الباب الإدغام الذي يكون بين الحرفين، وليس في كلمة واحدة، وإنّما هما متجاورتين، وكلّ حرف في كلمة لوحده، وذلك عندما يدغم الحرف الذي في آخر الكلمة مع الحرف الذي في أوّل الكلمة التي بعدها. غير أنّه ليس كلّ الحالات؛ التي يأتي فيها الحرفان منفصلان- أي حرف في آخر الكلمة وحرف مثله في أوّل الكلمة؛ التي تليها مباشرة – يُمكن فيها الإدغام. فهناك حالات – من هذا النّوع- لا يمكن فيها الإدغام.[3]

ومن الحالات التي يكون فيها الإدغام في الحرفين المنفصلين، ما ذكره سيبويه في قوله: « وإذا قلت تأمر: اخشي يَّاسرًا واخشوا وّاقدًا أدغمت، واذهب بِّنا. فهذا لاتصل فيه إلاّ إلى إدغام، لأنّك إنّما ترفع لسانك من موضع هما فيه سواءٌ، وليس بينهما حاجزٌ.».[4]

---

[1] - سيبويه، الكتاب، ص 436.

[2] - المصدر نفسه، ص 437.

[3] - يُنظر المصدر نفسه، ص من 437 إلى 442.

[4] - المصدر نفسه،442.

ويقصد سيبويه من قوله؛ أنّ الإدغام الذي حصل بين الياء التي في كلمة " اخشي" وكلمة " ياسرًا " وبين " الواو " الموجودة في كلمة " اخشوا " والموجودة في كلمة " واقدًا "، كان نتيجة عدم وجود مانع يمنع الإدغام؛ ذلك أنّ موضع النّطق الذي يرتفع منه اللّسان أثناء النّطق بالحرف الأوّل، هو نفسه الموضع الذي يُبدأ منه لنطق الحرف الثّاني.

وقد خصّص سيبويه للحرفين المتقاربين•، بابا سمّاه: " هذا باب الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد". وقد بينّ سيبويه في هذا الباب الحروف التي تتقارب في المخرج ويمكن إدغامها، والحروف التي لا يمكن إدغامها، موضّحا أسباب وموانع الإدغام. كالتّغيير والحذف الذي تتعرّض له بعض الحروف، كالهمزة والهاء. أو أن يكون المانع صفة ملازمة للحرف؛ كالتّكرار الموجود في الرّاء، والذي يمنعها من الإدغام في اللاّم أو النّون.[1]

كمّا خصّص بابا آخر، لإدغام الحروف؛ التي تخرج من طرف اللّسان والثّنايا سمّاه: " هذا باب الإدغام في حروف طرف اللّسان والثّنايا". وقد شرح فيه بدقّة طريقة حدوث الإدغام، في هذه الحروف، مبيّنا من خلال ما شرحه دور صفات الحروف ووظيفتها في عمليّة الإدغام؛ ذلك أنّ ما يجعل الإدغام تامّا ومكتملا؛ ليس المخرج فقط، بل الصّفة أيضا. وهذا ما نستشفّه من قوله: « الطّاء مع الدّال كقولك: اضبدّ• لمًا، لأنّهما من موضعٍ واحد، وهي مثلها في الشدّة، إلاّ أنّك قد تدعُ الإطباق على حاله فلا تُذهبه، لأنّ الدّال ليس فيها إطباق، فإنّما تغلب على الطّاء لأنّها من موضعها ولأنّها حصرت الصّوت من موضعها كما حصرته الدّال. فأمّا الإطباق فليست منه في شيء، والمُطبَقُ أفشى في السّمع، ورأوا إجحافا أن تغلب الدّال على الإطباق، وليست

• - شرح الدّكتور عبد الله بوخلخال، الحرفين المتقاربين بأنّهما الحرفان اللّذان تقاربا مخرجا وصفة، كحرفي الذال والزّاي، أو تقاربا مخرجا لا صفة، كحرفي الذال والجيم، أو اتّحدا مخرجا واختلفا صفة، وهما المتجانسان، كحرفي الدّال والتّاء.(ينظر: عبد الله بوخلخال، الإدغام عند علماء العربية في ضوء البحث اللّغوي الحديث، ديوان المطبوعات الجامعية، السّاحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2000، ص 61).

[1] - ينظر: سيبويه، الكتاب، ص، من 445 إلى 459.

• - ذكر محقّق الكتاب، في التّهميش عبارة " اضبط دلما" (ينظر تهميش الكتاب، ص 460.). وهذا معناه أنّ الطاء أدغمت مع الدّال، فصارت العبارة (اضبدَّ لمًا).

كالطّاء في السّمع. ومثل ذلك إدغامُهم النّون فيما تدغم فيه بغنّة. وبعضُ العرب يُذهب الإطباق حتّى يجعلها كالدّال سواءً، أرادوا أن لا تخالفها إذ آثروا أن يقلبوها دالاً، كما أنّهم أدغموا النّون بلا غنّة.».[1]

ومعنى هذا القول؛ أنّ الطّاء والدّال يخرجان من مخرج واحد. إلاّ أنّ حرف الطّاء يتميّز بصفة الإطباق؛ ويشترك مع الدّال في صفة الشدّة. إلاّ أنّ الدّال تغلّبت على الطّاء أثناء الإدغام، وسبب هذا التغلّب – حسب ما فهمته – أنّ صفة الإطباق أضعفت من صفة الشدّة الموجودة في الطّاء، فلم ينحصر الصّوت انحصارًا تامّا في موضعه، كانحصاره في الدّال. أو بمعنى أدقّ أنّ صفة الإطباق أخرجت الصّوت من موضعه، قبل اكتمال صفّة الشدّة؛ التي ينحصر فيها الصّوت انحصارًا تامّا في موضعه، قبل خروجه.

وقد شرح سيبويه عمليّة الإدغام في باقي الحروف، مفصّلاً في مسبّبات الإدغام وموانعه، من المخارج والصّفات التي تتميّز بها بعض الحروف عن غيرها، والصّفات التي تشترك فيها.

وبناءً على هذا فالإدغام هو ظاهرة صوتية، تتأثّر وتتعلّق بمخارج الحروف وصفاتها. أو بمعنى أدقّ أنّ المخارج والصّفات؛ هي التي تتحكّم في هذه الظاهرة الصّوتية.

[1] - سيبويه، الكتاب، ص 418.

ج- التّأويل اللّغوي عند الخليل وسيبويه – دراسة من خلال نماذج من الكتاب-

تمهيد

عندما نقرأ كتاب سيبويه قراءة علمية دقيقة، نجده يعرض كثيرا من القضايا اللّغوية المتعدّدة؛ منها قضايا نحوية وتركيبية، وصرفية وصوتية، وأخرى خاصّة برواية اللّغة. غير أنّ ما يلاحظ على هذه القضايا، أنّها حملت كثيرًا من الإشكالات والتّساؤلات والمسائل الدّقيقة. وأغلب هذه المسائل الدّقيقة أشكلت على سيبويه نفسه. والدّليل على ذلك أنّه كان يسأل فيها الخليل، ويناقشه ويحاوره ليأخذ منه الإجابة التي يطمئنّ إليها.

وقد كشفت هذه القضايا عن منهج الخليل و وسيبويه في التّأويل والتّقدير، كما أبرزت جهد وعمل كلّ واحد منهما في مسائل عدّة. وعند دراستي لبعض القضايا اللّغوية التي ناقش وحاور فيها سيبويه أستاذه، وجدتُ أنّ التّأويل اللّغوي في هذه القضايا يمكن تقسيمه إلى قسمين كبيرين: التّأويل بالاستشهاد. والتّأويل دون استشهاد.

1- التّأويل بالاستشهاد:

ما أقصده بالتّأويل بالاستشهاد، أنّ الخليل أو سيبويه يرجعان كلاهما أو أحدهما إلى الشّاهد من اللّغة، ليدلّلا به على صحّة الحكم الذي وصل إليه أحدهما، أو لمعرفة المُقدّر أو المُضمر أو المحذوف من التّركيب. أو ليأخذ منه القاعدة والحكم أو ليشبّه التّركيب اللّغوي للشّاهد أو الصّيغة الصّرفية، بالتّركيب اللّغوي المدروس أو الصيّغة الصّرفية محلّ الدّراسة.

غير أنّ الشّاهد اللّغوي قد يكون من القرآن الكريم أو الشّعر العربي أو كلام العرب ولذلك قسّمت التّأويل بالاستشهاد، إلى أنواع ثلاثة: التّأويل بالشّاهد القرآني – التّأويل بالشّاهد الشّعري – التّأويل بالشّاهد من كلام العرب.

أ- التّأويل بالشّاهد القرآني:

ورد في الكتاب كثيرٌ من القضايا التي رجع فيها الخليل وسيبويه إلى القرآن الكريم وذلك لاستخراج حكم لغويّ معيّن أو إثباته، ومن ذلك ما جاء في الكتاب من قول سيبويه: « وسأَلت الخليل رحمه الله عن : ما أحسَنَ وجوهَهُما؟ فقال: الاثنين جميعٌ وهذا بمنزلة قول الاثنين: نحن فعلنا ذاك، ولكنّهم أرادوا أن يُفرّقوا بين ما يكون منفردا وبين ما يكون شيئا من شيء. وقد جعلوا المفردين أيضا جميعا، قال الله جلّ ثناؤه:

{ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الخَصْمِ إِذْ تَسَوّروا الْمِحْرَابَ. إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لاَ تَخَفْ خَصْمَانِ بَغى بَعْضُنا عَلَى بَعْضٍ }(الآية 21-22. ص).»[1]

حيث استحضر الخليل الآية ليأخذ منها الشّاهد، فيدلّل به على أنّ الكلمة قد تحمل دلالة المثنّى والجمع معا. وشبّه كلمة "وجوههما" الموجودة في المثال الذي سأل عنه سيبويه، بكلمة " خصمان" الموجودة في الآية. ذلك أنّ هذه الكلمة تتضمّن دلالة المثنّى والجمع معًا. دلالة المُثنّى من خلال مبناها، ودلالة الجمع من خلال الفعل الذي سبقها، وهو " تسوّروا" الذي يعود على كلمة الخصم الذي قبله.

كما نجد الخليل – رحمه الله– يستشهد بالآية ويؤوّلها في الوقت نفسه، وبالأخص عندما يظهر أنّ هناك تعارض بين المثال من كلام العرب أو البيت الشّعري، والآية. أي وكأنّ الخليل بعدما وصل إلى التّأويل الصّحيح، تذكّر آية من القرآن، و بدا له أنّ التّأويل الذي وصل إليه، قد يتعارض مع الآية، فقام باستخراج التّأويل الصّحيح لهذه الآية.

ومن هذا ما ذكره سيبويه في الكتاب قائلاً: « واعلم أنّ من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبّهوا هذا بالتّاء التي يُظهرونها في (قالت فلانةُ) وكأنّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنّث، وهي قليلة. قال الشّاعر وهو الفرزدق:

ولكن دِيافيٌّ أبوهُ وأمُّهُ بحَوْران يعصرْن السّليط أقاربُه

وأمّا قوله جلّ ثناؤه: **{ وأَسَرُّوا النَّجوَى الّذِينَ ظَلَمُوا}** (الآية 3 الأنبياء) فإنّما يجيءُ على البدل، وكأنّه قال: انطلقوا فقيل له: من؟ فقال: بنو فلان. فقوله جلّ وعزّ: {وأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذينَ ظَلَمُوا} على هذا فيما زعم يونس.

وقال الخليل رحمه الله تعالى: فعلى هذا المثال تجري هذه الصّفات.»[2]

---

[1] - سيبويه، الكتاب، ج2، ص 48.

[2] - المصدر نفسه، ج2، ص 41.

ومعنى هذا أنّ الخليل أو سيبويه•، استحضر الآية لكنّ استحضاره لهذه الآية ليس ليستشهد بها على قضية جمع الفعل مع فاعله، أو تثنيته معه –كما في مثال ضربوني إخوتك، وضرباني أخواك، التي هي لغة قليلة كما قال– ولكن استحضر الآية ليبيّن أنّ ما جاء فيها، ليس من هذه اللّغة القليلة التي تجمع الفعل أو تثنّيه مع فاعله. وهو ما قد يظهر في البداية للقارئ، حيث جاء الفعل (أسرّوا) بصيغة الجمع، وكذلك (الذين) تدلّ على الجمع. لكن الذين – كما رأى سيبويه أو الخليل– هي بدل وليست فاعلا. وكأنّها جاءت جوابا عن سؤال: من أسرّوا النجوى؟ فقيل: الذين ظلموا.

وفي بعض القضايا اللّغوية تكون الآية القرآنية هي التي تحمل المسألة اللّغوية في ذاتها، بمعنى أنّها ليست هي الشّاهد على المسألة، بل هي موضع التّساؤل. من ذلك ما رواه سيبويه عن الخليل قائلاً: «وزعم الخليل رحمه الله أنّ **{ السَّماءُ منفطرٌ به}** (الآية 18 النّمل) كقولك : "معضّلٌ" للقطاة، وكقولك: "مُرضِعٌ" للّتي بها الرِّضاع. وأمّا المنفطرة فيجيء على العمل، كقولك مُنشقّةٌ، وكقولك مُرضعةٌ للتي تُرضِعُ. وأمّا **{كلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُون}** (33 الأنبياء. و 40 يس)، **و { رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ}** (4 يوسف).و **{ يَا أَيُّها النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ}**(18 النّمل).فزعم أنّه بمنزلة ما يعقل ويسمع، لمّا ذكرهم بالسّجود، وصار النّمل بتلك المنزلة حين حدّثت عنه كما تُحدّث عن الأناسيّ. وكذلك "في فلكٍ يسبحون". لأنّها جُعِلتْ – في طاعتها وفي أنّه لا ينبغي لأحدٍ أن يقول: مُطِرنا بنوْءِ كذا، ولا ينبغي لأحدٍ أن يعبد شيئا منها– بمنزلة من يعقل من المخلوقين، ويُبصر الأمورَ.»[1]

فما نلاحظه في هذه القضية أنّ المسألة اللّغوية، والتي هي موضع التّساؤل، جاءت في الآية الكريمة؛ وذلك في جملة (منفطرٌ به) على أساس أنّ كلمة منفطرٌ عملت فيما بعدها. وكذلك الشّأن في الآيات الأخرى؛ حيث كانت الكلمات (يسبحون – ادخلوا –

• - في كثير من القضايا، لا يمكن التّفريق بين كلام الخليل وسيبويه، ذلك أنّ سيبويه لا يذكر الخليل في بداية الكلام ويذكره في آخره، ممّا يوحي أنّ ما قاله هو للخليل وليس لسيبويه.

[1] - سيبويه الكتاب، ج2 ص 47.

ساجدين) هي موضع التّساؤل، ذلك أنّه خوطب بها من لا يعقل، ولكنّها – على تأويل الخليل– هي بمنزلة من يعقل.

ونجد الخليل في قضايا لغوية أخرى يذكر الآية بعدما يُكمل تأويل أو تخريج أو توجيه المثال موضع الدّراسة أو المسألة التي تكون محلّ التّساؤل والنّقاش. وفي هذه الحالة تكون الآية لتأكيد ما وصل إليه من تأويل أو توجيه.

وذلك مثل ما جاء في الكتاب: « **هذا باب ما يجوز فيه الرّفع ممّا ينتصبُ في المعرفة.**

وذلك قولك : هذا عبدُ الله منطلقٌ، حدّثنا بذلك يونس وأبو الخطّاب عمّن يوثق به من العرب.

وزعم الخليل رحمه الله أنّ رفعه يكون على وجهين:

فوجهٌ أنّك حين قلت: هذا عبد اللّه أضمرت هذا أو هو، كأنّك قلت هذا منطلقٌ، أو هو منطلقٌ. والوجه الآخرُ: أن تجعلهما جميعا خبرًا لهذا، كقولك: هذا حلوٌ حامضٌ. لا تريدُ أن تنقضَ الحلاوة، ولكنّك تزعم أنّه جمع الطّعمين. وقال اللّه عزّ وجلّ: **{كَلاَّ إنّها لَظَى. نزّاعةٌ للشَّوى}.**(الآية 15– المعارج).».[1]

حيث يتكلّم سيبويه –هنا– عن جواز الرّفع في مثل كلمة " منطلقٌ" في المثال الذي سمعه عن بعض روّاة اللّغة، وهم **يونس بن حبيب وأبو الخطّاب.** وهو: " هذا عبد اللّه منطلقٌ" حيث رُويت كلمة " منطلقٌ " مرفوعة، على الرّغم أنّها من خلال القاعدة تأتي منصوبة على أساس أنّها حال.

وأورد سيبويه في هذه المسألة، توجيه الخليل بن أحمد وتخريجه. فالتّخريج الأوّل للخليل، أنّ كلمة منطلقٌ في المثال جاءت خبرًا لمبتدأ محذوف، تقديره هذا أو هو. وعلى هذا لأساس يكون أصل الكلام: "هذا عبدُالله هو منطلقٌ." أو "هذا عبد اللّه هذا منطلقٌ."

وأمّا التّوجيه الثّاني للخليل؛ فإنّ "هذا" تأتي مبتدأ أوّل، و "عبدُ الله" مبتدأ ثانٍ، و"منطلق" خبر للمبتدأ الثّاني، وجملة " عبدُ الله منطلقٌ." خبر للمبتدأ الأوّل.

---

[1] - المصدر السّابق، ج2، ص 83.

ومثّل الخليل لذلك بما جاء في الآية الكريمة: إنّها لَظَى. نزّاعةٌ للشَّوى

فعلى توجيه الخليل الأوّل تكون الهاء المتّصلة ب" إنّ" اسما لها، والخبر كلمة "لظى". وجملة "نزّاعة للشّوى" جملة مستقلّة بذاتها. مبتدؤها محذوف تقديره هي والخبر كلمة "نزّاعةٌ". وعلى هذا يُصبحُ أصل الكلام: إنّها لظى. هي نزّاعةٌ للشّوى.

وأمّا التّوجيه الثّاني للآية: تكون الهاء المُتّصلة ب " إنّ" هي اسمها. وكلمة " لظى" مبتدأ و "نزّاعةٌ " خبر. والجملة الاسمية " لظى نزّاعةٌ للشّوى" خبر ل "إنّ".

والملاحظ على طريقة سيبويه في دراسة هذه المسألة، أنّه أورد رأي الخليل كالآتي: في التّوجيه الأوّل شرح المثال المذكور بأصل المثال، وفي التّوجيه الثّاني ذكر القاعدة أو الحُكم النّحوي الذي يجب أن يكون ثمّ مثّل له.

ويُمكن توضيح ما ذكرته بهذين الجدولين:

- **جدول التّوجيه الأوّل:**

المثال	التّوجيه اللّغوي والنّحوي بأصل المثال
هذا عبدُ الله منطلقٌ	كأنّك قلت: " هذا منطلقٌ"

- **جدول التّوجيه الثّاني:**

التّوجيه النّحوي بذكر القاعدة أو الحكم	التّمثيل له
تجعلهما جميعا خبرا	هذا حلوٌ حامضٌ. إنّها لظى نزّاعة للشّوى.

ب- التّأويل بالشّاهد الشّعري:

كثيرا ما يستشهد الخليل أو سيبويه ببيت أو أكثر من الشّعر، وذلك لإثبات حكم أو التّدليل على ما وصل إليه من تأويل صحيح، وأحيانا يكون البيت الشّعري هو نفسه موضع التّأويل.

وممّا استشهد به الخليل من الشّعر لتأكيد ما وصل إليه من تأويل، ما ذكره سيبويه في الكتاب، وهو قوله: «وروى الخليل رحمه الله أنّ ناسا يقولون: إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ، فقال هذا على قوله: إنّهُ بك زيدٌ مأخوذٌ، وشبّهه بما يجوز في الشّعر، نحو قوله، وهو ابن صريم اليشكريّ:

ويوما تُوافينا بوجهٍ مقسّمٍ كأنّ ظبيةٌ تعطُو إلى وارق السّلم.

وقال آخر:

ووجه مشرق النّحر كأنّ ثدياهُ حُقّان

لأنّه لا يحسن ههنا إلاّ الإضمار.

وزعم الخليل أنّ هذا يشبه قول من قال، وهو الفرزدق:

فلو كنت ظبِّيًّا عرفتَ قرابتي ولكنّ زنجيٌّ عظيمُ المشافرِ.

والنّصب أكثر في كلام العرب، كأنّه قال: ولكنّ زنجيًّا عظيم المشافر لا يعرف قرابتي. ولكنّه أضمر هذا كما يُضمر على الابتداء.»[1]

استشهد الخليل في تأويله –هنا– بأبيات من الشّعر، على حذف اسم " إنّ" في قول بعض العرب: إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ. حيث شبّه حذف ضمير الهاء من "إنّ" في المثال السّابق، مع حذفه من " كأنّ" في البيت الأوّل والثّاني، ومن " لكنّ" في البيت الثالث.

كما نجد الخليل في مواضع أخرى، يستشهد بالبيت على صحّة التّأويل ثمّ يقوم بتأويل البيت نفسه، ومن ذلك ما جاء في الكتاب: «وزعم الخليل أنه يقول: مررت به المسكينِ، على البدل، وفيه معنى الترحّم، وبدله كبدل مررتُ به أخيك. وقال:

فأصْبَحتْ بقرْقرى كوانسَا فلا تلمْه أن ينام البائسَا

[1] - المصدر السّابق، ج2، ص 136.

وكان الخليل يقول: إن شئت رفعته من وجهين فقلتَ: مررْتُ به البائسُ، كأنّهُ لما قال مررت به قال المسكينُ هو، والبائسُ أنت. وإن شاء قال: مررتُ به المسكين هو والبائس أنت. وإن شاء قال: مررت به المسكينَ، كما قال:

بنا تميما يُكشَفُ الضَباب.».[1]

فالملاحظ –هنا– أنّ الخليل أوّلَ مثال: " مررت به المسكينِ". حيث رأى أنّ كلمة المسكينِ، جاءت مجرورة، لأنّها بدل من الضّمير المتّصل بالباء؛ والذي هو في محلّ اسم مجرور.

ثمّ استشهد لتأويله بالبيت الشّعري، والشّاهد في البيت، هو نصب كلمة" البائسَ" بإضمار فعل على معنى الترحّم، وهو فعل لا يظهر كما يظهر على المدح والذمّ. وهذا ما ذكره مُحقّق الكتاب **عبد السلام هارون،** في التّهميش. كما ذكر أنّ الشّاهد في البيت الشّعري الثّاني هو: نصب كلمة "تميمًا" على الاختصاص والفخر.[2]

ج– التأويل بالشّاهد من كلام العرب:

يستند الخليل أو سيبويه، في كثير من القضايا والمسائل اللّغوية، إلى كلام العرب لإثبات حكم أو استخراجه؛ ويظهر في عبارات مثل: " حين قالوا" " قول العرب" " عن قولهم" " " بعض العرب يقول" " سمع من العرب رجلاً " "روى الخليل –رحمه الله– أنّ أناسًا"...

ومن المسائل اللّغوية؛ التي استشهد فيها الخليل بكلام العرب، ما رواه عنه تلميذه قائلاً: « وقال الخليل: ومن قال: مسلمينٌ كما ترى، جعله بمنزلة قولهم: سنينٌ كما ترى، وبمنزلة قول بعض العرب: فلسطينٌ وقِنَّسرينٌ كما ترى. فإن قلت: هل تقول: هذا رجُلينٌ، تدع الياء كما تركتها في مسلمينَ؟ فإنّه إنّما منعهم من ذلك أنّ هذه لاتشبه شيئا من الأسماء في كلامهم، ومسلمينٌ مصروف كما كنت صارفا سنينًا».[3]

---

[1] - المصدر السّابق، ج2، ص 75.

[2] - يُنظر: كلام المُحقّق، عبد السّلام هارون، تهميش الكتاب، ج2، ص 75.

[3] - سيبويه، الكتاب، ج3، ص 232.

حيث جاء الخليل – هنا– بالشّاهد مباشرة، ليستدلّ به على صحّة كلمة "مسلمينٌ" بالرّفع، والشّاهد هو في قول بعض العرب: "سنينٌ" " فلسطينٌ" " قنّسرينٌ". ذلك أنّ الخليل في هذه المسألة قام بقياس المثال المذكور (مسلمينٌ) على ما سمعه من كلام العرب.

وممّا استشهد فيه الخليل – أيضا– بكلام العرب ما ذكره سيبويه في قوله:

« وسألتُ الخليل رحمه الله عن قولهم: يا أبهْ، و يا أبتِ لا تفعل، و يا أبتاهْ و يا أمّتاهْ، فزعم الخليل رحمه الله أنّ هذه الهاء مثل الهاء في عمّة وخالة.

وزعم الخليل رحمه الله أنّه سمع من العرب من يقول: يا أمّةُ لا تفعلي. ويدلّك على أنّ الهاء بمنزلة الهاء في عمّة وخالة أنّك تقول في الوقف يا أمّهْ و يا أبهْ، كما تقول: يا خالهْ. وتقولك يا أمّتاهْ كما تقول: يا خالتاهْ ».[1]

والشّاهد – هنا– من كلام العرب، هو ما سمعه الخليل عن العرب في قولهم: " يا أمّةٌ لا تفعلي ". غير أنّه قام في هذه المسألة بقياس الشّاهد المسموع – بعدما استدلّ به– على كلمات أخرى معروفة، وهي " عمّة" و " خالة"، حيث جعل التّاء في "أمّة" مثل التّاء في "عمّة" و "خالة"، والدّليل على ذلك أنّ الوقف في هذه الكلمات كلّها، يكون على الهاء. وبمعنى أدقّ أنّ الخليل – في هذه المسألة– استدلّ بالشّاهد من كلام العرب، ثمّ شرحه، ثمّ قاسه على ما هو معروف.

1– التّأويل دون استشهاد:

عند قراءتي لكثير من القضايا والمسائل اللّغوية، في الكتاب، وجدت الخليل وسيبويه، يؤوّل أحدُهما المسألة أو يعطيها تخريجا دون استعمال الشّاهد، أو دون ذكره. وعند التّدقيق في هذه المسائل، وجدت أنّ الخليل – أحيانا– يقوم باستحضار الحُكم أو القاعدة من الشّاهد، دون أن يذكر الشّاهد؛ أي بمعنى أدقّ أنّه يقوم بعمليّة ذهنية تشمل استحضار الشّاهد، ودراسته، ويذكر نتيجة هذه العملية فقط. وأحيانا يقوم بدراسة المسألة، دون استحضار الشّاهد. أي أنّ التأويل يكون كلّه في المثال الذي يحتوي على المسألة محلّ الدّراسة، دون الاستعانة بأي شاهد قرآني، أو شعري أو من كلام

[1] - سيبويه، الكتاب، ج2، ص 211.

العرب. ولذلك قسّمت التّأويل دون استشهاد، إلى قسمين:- التّأويل باستحضار الحُكم أو القاعدة من الشّاهد، دون ذكر الشّاهد.- التّأويل دون استحضار القاعدة من الشّاهد.

أ- التّأويل باستحضار القاعدة أو الحكم من الشّاهد دون ذكر الشّاهد:

ما أقصده بهذا النّوع من التّأويل أنّ الخليل يشرح المسألة، التي هي موضع النّقاش أو التّساؤل، أو يؤوّل ما جاء فيها، وأثناء عمليّة التّأويل يستحضر حكمًا أو قاعدة أو مثالاً من شاهد معيّن ولكنّه لا يذكر هذا الشّاهد. ومثال هذا ما رواه سيبويه عن الخليل قائلاً: « وسألت الخليل فقلت: أرأيت من قال هذه قُباءُ يا هذا، كيف ينبغي له أن يقول إذا سمّى به رجلاً؟ قال: يصرفه، وغير الصّرف خطأٌ، لأنّه ليس بمؤنّث معروفٍ في الكلام، ولكنّه مشتقٌّ كجُلاسٍ، وليس شيئا قد غلب عليه عندهم التّأنيث كسعادَ وزينبَ. ولكنّه مشتقٌّ يحتمله المذكّرُ ولا ينصرف في المؤنّث، كهجرٍ وواسط. ألا ترى أنّ العرب قد كفتك ذلك لمّا جعلوا واسطا للمذكّر صرفوه، فلو علموا أنّه شيء للمؤنّث كعَناق لم يصرفوه، أو كان اسما غلب عليه التّأنيث لم يصرفوه، ولكنّه اسمٌ كغرابٍ ينصرف في المذكّر ولا ينصرف في المؤنّث؛ فإذا سمّيت به الرّجل فهو بمنزلة المكان. ».[1]

ومعنى كلامه أنّ اسم "قباء" إذا جاء اسما لمذكّر صُرف، بخلاف إذا جاء اسما لمؤنّث فإنّه لا يُصرف. وهذا لأنّ أصلَه ليس مؤنّثا ،أو لا يُستعمل دائما للتّأنيث كسعاد وزينب. ولكنّه مشتقٌّ، ومادام مشتقّا، فإنّه يأتي مصروفا بوصفه اسما لمذكّر و لا يأتي مصروفا بوصفه اسما لمؤنّث.

وقد استحضر الخليل القاعدة من كلام العرب دون ذكر الشّاهد، وذلك في كلمة "واسطا" إذْ صُرفت في كلام العرب عندما جاءت اسما لمذكّر. ولو كانت لمؤنّث كاسم "عَناق" لما صُرفت، حسب رأي الخليل. وعندما تسمّي رجلا بواسط،، فكأنّك أطلقتها على مكان، وليست هي الشّخص ذاته. وذلك كاسم غُراب، ذلك أنّ هذا الاسم أصله لطير، فلو سمّيت به إنسانا فكأنّك أطلقته على مكان، وهذا الاسم –أيضا– ينصرف في المذكّر ولا ينصرف في المؤنّث.

---

[1] - المصدر السّابق، ج3، ص 246.

ب- التّأويل دون استحضار القاعدة أو الحُكم من الشّاهد:

أقصد بهذا النّوع من التأويل أنّ الخليل، ينطلق من المثال موضع الدّراسة، أو الذي يتضمّن المسألة محلّ الدّراسة والتّساؤل والنّقاش، ويستخرج مبرّرات الحُكم الذي وصل إليه، أو يُريد أن يصل إليه من المثال نفسه، دون أن يستحضر حكمًا مشابهًا من شاهدٍ آخر. بمعنى أدقّ أنّ الخليل استخرج الحكم أو القاعدة اللّغوية، دون الاستعانة بأيّ شاهدٍ؛ أي أنّ تأويله عقلي خالص.

ومثل هذا التّأويل ما جاء في الحوار الطّويل الذي وقع بين سيبويه والخليل في باب النّداء، ومن هذا الحوار ما ذكره سيبويه قائلاً: «قلت: أرأيت قولَهم يا زيدُ الطّويلَ علامَ نصبوا الطّويلَ ؟

قال: نُصب لأنّه صفة لمنصوب. وقال : وإن شئت كان نصبا على أعني.

فقلتُ: أرأيتَ الرّفعَ على أيّ شيء هو إذا قال: يا زيد الطّويلُ؟

قال: هو صفة لمرفوع.

قلتُ: ألستَ قد زعمتَ أنّ هذا المرفوع في موضع نصب، فلمَ لا يكون كقوله لقيتهُ أمسِ الأحدثَ؟

قال: من قِبلِ أنّ كل اسم مفردٍ في النّداء مرفوع أبدا، وليس كل اسم في موضع أمسِ يكون مجرورا، فلمّا اطّرد الرّفع في كلّ مفرد في النّداء، صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل، فجعلوا وصفه إذا كان مفردا بمنزلته.

قلت: أفرأيت قولَ العرب كلِّهم:

أزيدٌ أخا ورقاءَ إنْ كُنْتَ ثائرًا فقد عَرضَتْ أحْناءُ حقٍّ فخاصِمِ

لأيّ شيء لم يجز فيه الرّفع كما جاز في الطّويل؟

قال: لأنّ المنادى إذا وُصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه، ولو جاز هذا لقلت يا أخونا، تريد أن تجعله في موضع المفرد؛ وهذا لحنٌ. فالمضاف إذا وُصف به المنادى فهو بمنزلته إذا ناديته، لأنّه هنا وصف لمنادى في موضع نصب، كما انتصب حيث كان منادى؛ لأنّهُ في موضع نصب، ولم يكن فيه ما كان في الطّويل لطوله.

وقال الخليل رحمه الله: كأنّهم لمّا أضافوا ردّوه إلى الأصل. كقولك: إنّ أمسك قد مضى.».[1]

بعدما سبق هذا الحوار حوارٌ آخر حول طبيعة المنادى، وحكمه بالتّفصيل•، سأل سيبويه أستاذه، عن نصب كلمة الطّويل في قول العرب: يا زيدُ الطّويلَ.

فأجابه الخليل إجابتين؛ الإجابة الأولى: أنّ الطويل جاءت منصوبة لأنّها صفة لمنصوب. وقصْده من كلامه أنّ كلمة " زيد" –في المثال– الأصل فيها النّصب وليس الرّفع، لأنّها منادى لفعل لم يُذكر. ولذلك جاءت صفة " الطويل" منصوبة على الأصل.

وأمّا الإجابة الثّانية: فمعناها أنّ كلمة الطّويل جاءت منصوبة ، على أساس أنّها مفعولا به لفعل تقديره "أعني". وعلى هذه الإجابة يكون أصل الكلام: يا زيدُ– أعني– الطّويلَ.

غير أنّ سيبويه لم يقف عند إجابة أستاذه، فأراد توضيحا آخر من الخليل، أو بدا له أنّ إجابة الخليل فيها تناقض. فسأله سؤالاً آخر، فَحْواه: على أيّ أساس يكون الرّفع إذا كان القول: يا زيدُ الطّويلُ؟. فأجابه الخليل بأنّها رُفعت لأنّها صفة لمرفوع ويقصد أنّها صفة لكلمة "زيد". في المثال.

وهنا ردّ سيبويه بسؤال آخر مضمونه أنّ الخليل قد ذكر قبل هذا أنّ كلمة " زيد" في موضع نصب. غير أنّ سيبويه لم يقل في سؤاله للخليل أنّه قد قال أنّ كلمة "الطّويل" نُصبت على الأصل. ولكن يُفهم هذا من كلام سيبويه. ذلك لأنّ مدار الحديث ومركزه هو صفة " الطّويل" وليس، المنادى " زيد". غير أنّ سيبويه أراد أن يعرف الإجابة عن سؤال آخر، لماذا لا يكون النّصب كما في كلمة "الأحدثَ" من قولهم : لقيتهُ أمسِ الأحدثَ؟ فأجاب الخليل، ومعنى إجابته أنّ الاسم المفرد تلزمه الحالة الإعرابية الرّفع دائما، وليس في حالات فقط، كما هو الشّأن في الجملة التي ذكرها سيبويه

---

[1] - المصدر السّابق، ج2، ص 183- 184.

• لم أذكر الحوار كاملاً لطوله.

ذلك أنّ كلمة "أمسِ" التي هي مبنية على الجرّ وفي محلّ نصب. لو غُيّرت –هذه الكلمة– لما استلزم أنّ كلّ ما جاء في موضعها يكون كما هي، ولذلك ما بعدها قد يتبع ما استُبدل بها أو جاء في موضعها، رفعًا أو نصبًا أو جرّا.

وهنا شبّه الخليل المنادى المفرد بالمبتدأ الذي يُرفعُ بالابتداء، أو الفاعل الذي يُرفع بالفعل. فجاء المنادى المفرد مع وصفه في مثل " يا زيدُ الطّويلُ" شبيها بالمبتدأ والخبر.

ثمّ سأل سيبويه الخليل عن حالة النّصب التي جاءت في كلمة "أخا" التي هي صفة لكلمة " زيد" المرفوعة على أساس أنّها منادى في البيت الشّعري:

أزيدٌ أخا ورقاءَ إن كنت ثائرًا فقد عرضتْ أحناءُ حقٍّ فخاصِمِ

فجاء معنى إجابة الخليل أنّ كلمة "أخا" كأنّها هي المنادى نفسه. فكأنّ المنادي نادى قائلا: يا أخا ورقاءَ. أو كأنّه نادى قائلاً: يا أخانا. ولا يُمكن له أن يقول يا أخونا فهذا خطأ لأنّ المنادى المضاف يأتي منصوبا. كما أنّ كلمة " أخا" ليس فيها معنى الوصف، كما في كلمة "الطّويل". ثمّ شبّه الخليل– رحمه الله– إضافة كلمة "أخا" إلى كلمة " ورقاء" في البيت الشّعري، بإضافة " أمس" إلى الكاف كالمثال الذي ذكره، وهو: إنّ أمسَكَ قد مضى. حيث جاءت "أمس" – في هذا المثال– منصوبة لأنّها أضيفت إلى الكاف، ولو لم تُضفْ لجاءت مبنية على الجرّ.

وعند قراءة هذا الحوار –الذي جرى بين سيبويه والخليل– بدقّة؛ نجد أنّ أغلب الإجابات التي قدّمها الخليل لسيبويه، هي نتاج تأويل محض وخالص، لم يرجع فيه إلى أيّ شاهد لغوي، ليستخرج منه الحُكم أو القاعدة.

1- الاختلاف بين النّحاة وأثره في إثراء الدّرس اللّغوي:

أ- حقيقة الاختلاف وأسبابه:

شهد الدّرس اللّغوي عموما والنّحوي خصوصا، أثناء مراحل تكونّه اختلافًا بين النّحاة واللغويّين، في كثير من القضايا والمسائل اللّغوية والنّحوية. وعلى الرّغم من أنّ هناك من حاول أن يُنكر الاختلاف الذي وقع بين لغويّي ونحاة المدرستين؛ البصرية والكوفية، أو يُقلّل من شأنه•، إلاّ أنّ الكثير من الكتب نقلت المسائل المختلف فيها ومن أبرز هذه الكتب، كتاب: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين. لأبي البركات بن الأنباري.**

كما أنّ هناك من ردّ على إنكار وجود خلاف بين نحاة البصرة والكوفة، وأبرز هؤلاء: عبد الرّحمن الحاج صالح – رحمه الله- حيث يقول: «..فإنّ هناك إنكارًا للحقائق الظّاهرة ظهور الشّمس: وهو ما يوجد في كتب الكوفيّين من الاستدلالات الكثيرة، يعتمدون عليها لدعم أقوالهم، وخاصّة عند الفرّاء، هذا من جهة، وما يوجد في كتب البصريّين، وخاصّة سيبويه من كثرة السّماع والاحتجاج بكلام العرب من جهة أخرى.».[1]

وقد كان لهذا الاختلاف بين النّحاة أسبابه، من هذه الأسباب ما يتعلّق بطبيعة العلم في ذاته، ذلك أنّ المسألة أو القضية قد تحتمل أكثر من رؤية أو تأويل. ومنها ما يرجع إلى: « اختلاف المنهج الذي نهجه كلّ من الفريقين في الأخذ عن العرب فبينما يتشدّد البصريون في سماعهم عن العرب، ولا يُثبتون في كتبهم النّحوية إلاّ ما سمعوه عن العرب الفصحاء؛ الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضّر وآفاته

• - هناك من الباحثين من رأى أنّ الكثير ممّا اختُلف فيه له علاقة بالفروع فقط، وكثير من المواد المختلف فيها – أيضا- لا تتصّل بالنّحو بل فوائد لغوية فقط. (يُنظر: إبراهيم السّامرّائي، المدارس النّحوية. أسطورة وواقع. دار الفكر للنّشر والتّوزيع، عمّان- الأردن.ط1، 1987. ص 7)

[1] عبد الرّحمن الحاج صالح، الخلاف بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة. محاولة جديدة لتوضيح ما حصل من ذلك. مجلّة المجمع الجزائري للّغة العربية ، العدد10، السّنة الخامسة، ذو الحجّة 1430ه، 2009 م .ص 40

بينما كان البصريّون كذلك، كان الكوفيون يتوسّعون في رواية أشعار وعبارات اللّغة عن جميع العرب بدويّهم وحضريّهم »[1]

وقد كان لهذا التشدّد في جمع اللّغة وتدوينها، أو في السّماع والرّواية، أثره البارز على تقعيد القواعد، واستخراج الأحكام واستنباطها من النّصوص. حيث أُثر عن البصريّين أنّهم كانوا يتشدّدون في الاستشهاد اللّغوي، فلا يبنون قواعدهم وأحكامهم على الشاذّ المرويّ من اللّغة. وأُثر العكس على الكوفيّين، إذ إنّهم لا يتحرّجون في استخراج الحكم من المروي الشّاذ، أو القياس عليه.[2]

وقد شملت مواضيع الاختلاف بين النّحاة الكثير من جوانب الدّرس اللّغوي، ذلك أنّها لم تكن مواضيع نحوية خالصة فقط، بل كانت إلى جانبها مواضيع صرفية وصوتية، وما يؤكّد هذا هو المسائل التي جمعها **أبو البركات الأنباري** في كتابه.

حيث نجد من هذه المسائل ما يلي: – الأصل في اشتقاق الاسم – ترخيم الثّلاثي إذا كان أوسطه متحرّكا – ترخيم الرّباعي الذي ثالثه ساكنٌ – وزن الخُماسي المُكرّر ثانيه وثالثه – الوقف – همزة الوصل– الاسم المقصور– وزن إنسان وأصل اشتقاقه...إضافة إلى هذه المسائل، مسائل نحوية ولغوية أخرى.[3]

ولم يكن للاختلاف بين النّحاة أثرٌ سلبيّ وسيّء فقط، كما ذكرت هذا كثير من الكتب، حين عدّدت النّتائج السّلبية لهذا الخلاف. بل كان له أثر إيجابي – أيضا– تمثّل في إثراء الدّرس النّحوي عموما، والدّرس اللّغوي خصوصا. وتبيين أنّ اللّغة العربية ثريّة بألفاظها وتراكيبها ومعانيها ومقاصدها.[4]

---

[1] - محمد حسنين صبرة، ثمرة الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع- القاهرة،2001. ص 8.

[2] - المرجع نفسه، ص 8.

[3] - أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين و الكوفيّين، تحقيق ودراسة: الدّكتور جودة مبروك محمّد مبروك، مراجعة: الدّكتور رمضان عبد التوّاب. مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر. ط1، 2002. ص 731- 736. (فهرس الموضوعات).

[4] - يُنظر: محمد حسنين صبرة، ثمرة الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ص 59- 81

ب- أثر الاختلاف بين النّحاة في تنوّع الإعراب وحالاته:

1- مفهوم الإعراب وحالاته:

من أبرز مظاهر الاختلاف بين النّحاة " الإعراب". ذلك أنّ هذه الظاهرة شملت أغلب الأبواب النّحوية، إن لم نقل كلّها. كما ارتبطت بقضية مهمّة في النّحو العربي وهي قضية العامل والمعمول.

ويظهر هذا جليًّا في تعريف النّحاة للإعراب بقولهم: « الإعراب أثرٌ ظاهرٌ أو مُقدّرٌ يجلبُه العامل في آخر الاسم المتمكّن والفعل المضارع.».[1]

وعند تحليلنا لهذا التّعريف نجد أنّ الإعراب يتضمّن ويتعلّق بثلاثة أشياء: الحالة الإعرابية وعلامتها الدّالة عليها؛ وهو ما قصده التّعريف ب: الأثر الظّاهر أو المُقدّر. – موضع الحالة الإعرابية وعلامتها الدّالة عليها؛ وهو ما جاء في التّعريف ب: آخر الاسم المتمّكن والفعل المُضارع. – مُحدِث الحالة الإعرابية، والذي أطلق عليه النّحاة العامل. وهو ما ذكره التّعريف.

وإذا جئنا إلى الحالة الإعرابية وطبيعتها، نجدُ أنّ النّحاة جمعوها في أربع حالات: الرّفع – النّصب – الجرّ – الجزم. ذلك أنّ آخر الاسم المُعرب أو الفعل المُضارع لا يُمكن أن يخرج عن إحدى هذه الحالات.[2]

إلاّ أنّ كلّ حالة من هذه الحالات الأربع، ترتبط بعامل أو عوامل معيّنة، تُحدثها وبعلامات خاصّة تدلّ عليها. هذه العلامات قد تظهر على آخر الاسم المعرب، أو يتمّ تقديرها، لسبب يستدعي التّقدير.

فالرّفع هو حالة إعرابية، يُحدثه عاملٌ معيّنٌ؛ كالفعل أو مشتقّاته أو الحرف المشبّه به (إنّ وأخواتها)، أو المبتدأ، أو الابتداء (بوصفه عاملا معنويّا يعمل في الخبر)

---

[1] - ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الطّلائع، القاهرة – مصر. (د. ط). 2004. ص 58.

[2] - يُنظر المصدر نفسه، ص 60.

أو التّبعية (كأن تتبع الصّفة الموصوف في الرّفع). أو التجرّد من النّواصب والجوازم (وهو عامل معنويّ خاصّ بالفعل المضارع).[1]

والرّفع هو حالة – كذلك– يشترك فيها الاسم والفعل.[2] وتدلّ عليها علامات خاصّة، والأصل في هذه العلامات الضمّة. لكن قد تتحقّق هذه الحالة بعلامات أخرى، تختصّ بها كلمات معيّنة. وذلك كعلامة : ثبوت النّون؛ إذْ تعدّ هذه علامة نائبة عن العلامة الأصلية التي هي الضمّة – كما رأى بعض النّحاة واللّغويّين– في الأفعال الخمسة. ومثلها الألف في المُثنّى، والواو في جمع المذكّر السّالم، وفي الأسماء الستّة.[3]

أمّا النّصب فهو حالة إعرابية، تُحدثها العوامل الآتية: الفعل وما يشبهه في العمل كالمشتقّات، أدوات النّصب؛ ك إنّ واخواتها، و لن، وأن وغيرهما من الأدوات النّاصبة. ويشترك في حالة النّصب – كذلك– الاسم والفعل.[4] ولهذه الحالة علامات دالّة عليه والأصل في هذه العلامات الفتحة، لكن قد تتحقّق هذه الحالة بعلامات أخرى، كحذف النّون في الأفعال الخمسة، والياء في المثنّى وجمع المذكّر السّالم، والألف في الأسماء الخمسة، والكسرة النّائبة عن الفتحة في جمع المؤنّث السّالم.[5]

وتَحدث الحالة الإعرابية الجرّ بعوامل تختلف عن عوامل الرّفع والنّصب؛ ذلك أنّ الجر قد تُحدثُه حروف خاصّة به، أو يحدث بالإضافة، فيكون حالة تلزم المضاف إليه. أو التّبعية، وذلك عندما يتبع الاسم ما قبله في حركة إعرابه. ويكون ذلك في

---

[1] - يُنظر :مصطفى بن حمزة، نظريّة العامل في النّحو العربي " دراسة تأصيلية تركيبية"، مطبعة النّجاح الجديدة، الدّار البيضاء – المغرب.ط1، 2004. ص 171- 234.

[2] - يُنظر: ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، ص 61.

[3] - يُنظر: عبّاس حسن، النّحو الوافي " مع ربطه بالأساليب الرّفيعة والحياة اللّغويّة الجديدة"، ج1، ص 93.

[4] - يُنظر: ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، ص 61.

[5] - يُنظر: عبّاس حسن، النّحو الوافي " مع ربطه بالأساليب الرّفيعة والحياة اللّغويّة الجديدة"، ج1، ص 93.

التّوابع الأربع (العطف – التّوكيد – النّعت – البدل). كما أنّ الحالة الإعرابية الجرّ تختلف عن الحالات الإعرابية الأخرى، في أنّها تختصّ بالأسماء فقط.[1]

وأمّا الجزم فهو حالة إعرابية تختصّ بالفعل فقط، ويحدث بأدواته الخاصّة ك: لمْ. وعلامته الأصلية هي السّكون، لكن قد يكون حذف الحرف علامة عليه.[2]

ويُبنى كلّ تركيب في اللّغة العربية، على مفهوم الإعراب، ذلك أنّ العامل بما يُحدثه من حالة إعرابية، له الدور الأكبر في تحديد طبيعة كلّ كلمة في التّركيب ووظيفتها، وانطلاقا منه يتمّ معرفة البُنى النّحوية والتّركيبيّة في الجملة.

2- مواضع اختلاف النّحاة في الإعراب:

عندما ندرس ونُحلّل قضايا ومسائل اختلاف النّحاة حول الإعراب، يمكن أن نُجمل أغلب هذه القضايا والمسائل، في ثلاثة عناصر أو محاور وهي: – اختلاف النّحاة في العامل – اختلاف النّحاة في المعمول – اختلاف النّحاة في العلامة الإعرابية.

– اختلاف النّحاة في العامل:

على الرّغم من أنّ وظيفة العامل– أو دوره– واضحة جليّة، ذلك أنّه يقوم بإحداث الحالة الإعرابية وعلاماتها الدّالة عليها، أو الأثر الإعرابي كما جاء في مفهوم الإعراب السّابق، إلاّ أنّ هناك تعاريف كثيرة للعامل، وردت في كتب النّحاة واللّغويّين ودراساتهم. من هذه التّعاريف ما يجعل وظيفة العامل معنوية أكثر منها شكليّة، ومنها العكس؛ أي يجعل وظيفة العامل الأساسية، هي ما يُحدثه في آخر الكلمة.[3]

وقد اختلف النّحاة في تحديد العامل في بعض القضايا النّحوية، من هذه القضايا ما ذكره ابن الأنباري، في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف، وذلك كالاختلاف في العامل في المبتدأ والخبر، أو ما أورده في مسألة " رافع المبتدأ والخبر ". حيث يقول: « ذهب الكوفيّون إلى أنّ المبتدأ يرفعُ الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان، وذلك نحو " زيدٌ أخوك، وعمرو غلامُك " وذهب البصريّون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء

---

[1] - يُنظر : ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، ص 61.

[2] - يُنظر المصدر نفسه، ص 61.

[3] - يُنظر :مصطفى بن حمزة، نظريّة العامل في النّحو العربي " دراسة تأصيلية تركيبية"، ص 98.

وأمّا الخبر فاختلفوا فيه؛ فذهب قوم إلى أنّه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا، وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء.».[1]

ويمكن أنّ نحدّد نوع العامل في المبتدأ والخبر، من خلال الآراء التي ذكرها، ابن الأنباري، في هذا الجدول:

العامل / آراء النّحاة		**العامل في المبتدأ**	**العامل في الخبر**
الكوفيّين		الخبر	المبتدأ
البصريّين[2]	الرّأي الأوّل	الابتداء	الابتداء
	الرّأي الثّاني	الابتداء	الابتداء والمبتدأ
	الرّأي الثالث	الابتداء	المبتدأ

وقد قدّم ابن الأنباري حجج كلّ من البصريّين والكوفيّين، في آرائهم في العامل في المبتدأ والخبر.

ومن مواضع اختلاف النّحاة في العامل – أيضا– ما أورده ابن الأنباري في مسألة "القول في عامل النّصب في المفعول"، قائلاً: « ذهب الكوفيّون إلى أنّ العامل في المفعول النّصب، الفعل والفاعل جميعًا، نحو " ضرب زيدٌ عمرًا"، وذهب بعضهم إلى أنّ العامل هو الفاعل، ونصّ هشام بن معاوية صاحب الكسائي على أنّك إذا قلت: " ظننتُ زيدًا قائمًا " تنصب " زيدًا " بالتّاء، و " قائمًا " بالظنّ، وذهب خلف الأحمر من الكوفيّين إلى أنّ العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل

[1] - أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين و الكوفيّين، ص 40.

[2] - المصدر نفسه، ص 41- 47.

معنى الفاعلية. وذهب البصريّون إلى أنّ العامل، الفعل وحده، عمل في الفاعل والمفعول جميعًا.».[1]

ومعنى هذا أنّ هناك خمسة آراء في عامل المفعول به، أربعة منها للكوفيّين ورأي واحدٌ للبصريّين.

ويوحي تعدّد آراء الكوفيّين في المسألة الواحدة إلى أنّ هذه الآراء، هي نتيجة النّظر في التّركيب اللّغوي مبنى ومعنى، وهو ما نستشفّه ونلاحظه، في رأي خلف الأحمر من الكوفيّين، عندما جعل معنى الفاعلية هو الفاعل، والعامل في المفعول به هو معنى المفعولية. وهذا على عكس البصريّين، حيث يظهر – من خلال آرائهم– تمسّكهم بالجانب الشّكلي والبنائي، أكثر من تمسّكهم بالمعنى. وهو ما جعل رأيهم واحدًا، غير متعدّد. ذلك أنّ المعنى عرضة للتّغيير، ويحتمل التّأويل أكثر من المبنى. كما أنّ تغيّرات المبنى أو الشّكل، يمكن ضبطها، أو تحديد قواعد لها، أمّا تغيّرات المعنى فيصعب تقعيدها أو ضبطها.

ويظهر هذا بصورة أوضح وأكثر جلاءً، في مسألة " القول في ناصب الاسم المشغول عنه " حيث « ذهب الكوفيّون إلى أنّ قوله: "زيدًا ضربتهُ " منصوب بالفعل الواقع على الهاء، وذهب البصريّون إلى أنّه منصوب بفعل مقدّر، والتّقدير فيه: "ضربتُ زيدًا ضربته." أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّه منصوب بالفعل الواقع على الهاء، وذلك لأنّه المكنيّ – الذي هو الهاء العائدة– هو الأوّل في المعنى فينبغي أن يكون منصوبًا به، كما قالوا: " أكرمتُ أباك زيدًا " و " ضربتُ أخاك عمرًا ". وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّه منصوب بفعل مقدّر، وذلك لأنّ في الذي ظهر دلالة عليه، فجاز إضماره استغناءً بالفعل الظّاهر عنه، كما لوكان متأخّرًا وقبله ما يدلّ عليه.».[2]

وما يؤكّد اهتمام الكوفيّين بالمعنى، هو أنّ تحديدهم للعامل في هذا المسألة هو أنّهم رأوا أنّ الاسم المقدّم، الذي هو " زيدًا" في جملة " زيدًا ضربته " هو نفسه الهاء

---

[1] - المصدر السّابق، ص 72.

[2] - المصدر نفسه، ص 77.

أي بمعنى أدقّ أنّ الهاء لم تضف معنى جديدًا. وأمّا البصريون فكان انطلاقهم من أنّ لكل معمول عاملٌ خاصّ به، أي أنّهم راعوا النّمط التّركيبي البنائي، الذي يستلزم أنّ كلّ جملة فعلية تتضمّن فعلا متعدّيا، يكون نمطها التّركيبي كالآتي (فعل- فاعل- مفعول به). ولذلك فجملة " زيدًا ضربتهُ " تتضمّن نمطين تركيبيّين وليس نمطًا واحدًا. النّمط الأوّل فعله؛ مقدّر يدلّ عليه الفعل الظّاهر في النّمط الثّاني.

- اختلاف النّحاة في المعمول:

مثلما اختلف النّحاة في العامل، اختلفوا – كذلك- في المعمول، والمعمول هو ما يظهر عليه الأثر الإعرابي الذي يُحدّده العامل. أي بمعنى أدقّ أنّ العلاقة التي تجمع العامل بالمعمول، هي الحالة الإعرابية وعلامتها الدّالة عليها. وهذا يعني – أيضا- أنّ المعمول تتحدّد طبيعته ووظيفته بما يُحدثه العامل فيه.

وممّا اختلف فيه النّحاة في المعمول، ما ذكره ابن الأنباري، في مسألة الخلاف في وجه نصب خبر كان والمفعول الثّاني من مفعولي ظننت. حيث « ذهب الكوفيّون إلى أنّ خبر " كان " والمفعول الثّاني ل " ظننت " نُصب على الحال، وذهب البصريّون إلى أنّ نصبهما نصب المفعول، لا على الحال.».[1]

وعلى الرّغم من أنّ العامل في هذه المسألة هو الفعل (كان أو ظنّ)، إلاّ أنّ المُختلف فيه هو المعمول. ذلك أنّ الفعل عندما يكون تامّا، ويتعدّى إلى مفعول به واحدٍ، يعمل النّصب في هذا المفعول، لأنّ وظيفته هي المفعولية. كما يُمكن للفعل أن يعمل النّصب في مكوّن تركيبي آخر، غير أنّ وظيفة هذا المكوّن قد لا تكون المفعولية، و إنّما تكون حالاً أو تمييزًا. ولذلك اختلف في خبر كان، بوصفه معمولاً للفعل النّاقص، وفي المفعول الثّاني لظنّ، هل نُصبا على المفعولية أم على الحالية؟

ومن قضايا الاختلاف المتعلّقة – أيضا- بالمعمول، قضية تقديم المعمول على عامله، وذلك كمسألة تقديم خبر" مازال " وما في معناها عليها. وهو ما شرحه ابن الأنباري، قائلاً:« ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز تقديم خبر " مازال" عليها، وما كان في معناها من أخواتها، وإليه ذهب أبو الحسن ابن كيسان من البصريّين، وذهب

[1] - المصدر السّابق، ص 129.

البصريّون إلى أنّه لا يجوز ذلك، وإليه ذهب أبو زكّرياء يحيى بن زياد الفرّاء من الكوفيّين، وأجمعوا على أنّه لا يجوز تقديم خبر " مازال " عليها.».[1]

وعلى الرّغم من أنّ الفرّاء يُعدّ من أهمّ أعلام المدرسة الكوفيّة، أو الرّجل الثّاني بعد الكسائي في المدرسة الكوفيّة، إلاّ أنّه في هذه المسألة وافق البصريّين وخالف الكوفيّين.

وعندما يتقدّم خبر " مازال" عليها – حسب رأي البصريّين– فهذا يمكن أن ندخله ضمن تغيّر النّمط التّركيبي للجملة، أو خروج الجملة عن أصل نمطها. ذلك أنّ كلّ تقديم أو تأخير يُعدّ تحوّلاً عن أصل التّركيب. وهذا التّحول أو التّقديم والتّأخير، يُحدث أثرًا بلاغيا أكثر من إحداثه أثرًا نحويّا.

ومن مسائل الاختلاف في تقديم العامل – كذلك– ما اختلف فيه البصريّون والكوفيّون، في مسألة تقديم الحال على عاملها، حيث « ذهب الكوفيّون إلى أنّه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها، مع الاسم الظّاهر، نحو: " راكبًا جاء زيدٌ " ويجوز مع المضمر، نحو " راكبًا جئتُ "، وذهب البصريّون إلى أنّه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظّاهر.».[2]

وقد يُحذف المعمول من التّركيب، ممّا يستوجب التّقدير والتّأويل، فيكون الخلاف في تقدير المعمول. وقد ذكرتْ بعض كتب النّحو واللّغة كثيرًا من المعمولات المحذوفة التي اختلف في تقديرها.[3]

---

[1] - المصدر نفسه، ص 134.

[2] - المصدر نفسه، ص 210.

[3] - يُنظر: شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص 41.

- الاختلاف في العلامة الإعرابية:

العلامة الإعرابية – كما سبق الذّكر– قد تكون أصلية؛ وهي الفتحة والضمّة والكسرة والسّكون. وقد تكون نائبة عن علامة أصلية، كالألف والواو والياء. وممّا اختلف فيه النّحاة العلامات غير الأصلية.

حيث صدر من النّحويّين آراءٌ وأقوالٌ كثيرة في مسألة إعراب الأسماء الستّة، فمنهم من يُعربها بالحُروف نيابةً عن الحركات، وهو ما ذهب إليه ابن مالك – وهو من النّحاة المتأخّرين– وذلك في قوله:

وارفعْ بواوٍ وانصبنّ بالألفِ واجررْ بياءٍ ما من الأسماء أصفْ

من ذاك ذو إن صحبة أبانا والفمُ حيث الميم منه بانا

أبٌ أخٌ حمٌ كذاك وهنُ والنّقصُ في هذا الأخير أحسنُ

وأخذ ابن النّاظم في شرحه للألفية، برأي أبيه، حيث أعرب الأسماء الستّة – إذا كانت مضافة إلى غير ياء المتكلّم– بالواو رفعًا وبالألف نصبًا وبالياء جرًّا.[1]

غير أنّ هناك من النحويّين من نحى منحى سيبويه، كابن عقيل – وهو من شرّاح الألفية– حيث يرى أنّ الصّحيح في إعرابها " أنّها مُعربة بحركات مقدّرة على الواو والألف والياء، فالرّفع بضمّة مقدّرة على الواو والنّصب بفتحة مقدّرة على الألف والجرّ بكسرة مقدّرة على الياء فعلى هذا المذهب الصّحيح، لم ينب شيء عن شيء".[2]

وقد شرح أبو حيّان الغرناطي، هذا الرّأي قائلاً: « اتّبع فيها ما قبل الآخر للآخر رفعًا وجرًّا، لانصبًا، فإذا قلت مررت بأخيك، فأصله "بأخوك" فأتبعنا حركة الخاء للواو فقلنا " أخُوُك"، فاستثقلنا الضمّة في الواو كما استثقلناها في " يغزو" فحذفناها، وإذا قلت مررت " بأخيك" فأصله "بأخِوِك"، فأتبعنا حركة الخاء للواو فقلنا "بأخُوك" فوقعت الواو بعد الكسرة، فقلبناها ياءً، فصار "بأخيك"، كالغازي، واستثقلنا الكسرة في الياء، فحذفناها فصار " بأخيك"، كالغازي، واستثقلنا الكسرة في الياء، فحذفناها فصار " بأخيك".

---

[1] - يُنظر: ابن النّاظم (أبو عبد الله بدر الدّين محمّد)، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد محي الدّين، دار الجيل، بيروت، ص 36.

[2] - ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق عبد الحميد محي الدّين، دار إحياء التّراث العربي، ج1، ص 44.

وإذا قلنا " ضربت أخاك" فأصله "أخَوَك". تحرّكت الواو، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، ولا إتباع ههنا. » .[1]

وهناك من اللّغويّين من رأى أنّ المحذوف منها لا يعود إليها بالإضافة، كما لا يعود المحذوف من " يد " و " دم "، وذلك لأنّك تقول: أخي وأبي، أضفت إلى نفسك، كما تقول: يدي ودمي؛ لأنّ حركات الإعراب لا تجمع مع ياء المتكلّم، كما تجمع معها واو الجماعة.[2]

وبما أنّ الأسماء الستّة، إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلّم، ألصقت بها حروف العلّة (الواو واللف والياء)، وإذا لم تضف حذفت منها، فهذا يعني أنّ الألف والواو والياء، علامات إعراب حال الإضافة، والفتحة والضمّة والكسرة، علامات الإعراب أثناء استقلالها عمّا يضاف إليها.

وكما اختلف النّحاة في علامات الإعراب في الأسماء الستّة، اختلفوا كذلك في علامات الإعراب في المثنّى والجمع، حيث ظهرت عدّة آراء، في تحديد طبيعة العلامة. وأشهر هذه الآراء رأيان: رأي يرى بأنّ علامات الإعراب هي الحروف، ورأي آخر يرى أنّ علامات الإعراب هي الحركات المقدّرة على الألف أو الواو أو الياء.[3]

وإذا حلّلنا حجج البصريّين والكوفيّين، في قضايا الاختلاف في الإعراب وما يتعلّق به، وجدنا أنّ كليهما ينطلقان في البرهنة على رأييهما، من النّموذج اللّغوي أو من اللّغة الموصوفة؛ وكثيرا ما يُستند – أثناء تقديم الحجّة – إلى تفسيرات صوتية أو صرفيّة. بمعنى أدقّ أنّ العلامة الإعرابية – مثلا– لم تكن عند كثير من النّحاة علامة نحويّة فقط، بل كانت لها أبعادٌ لغويّة أخرى. وهذا ما يدلّ على أنّ فروع الدّرس اللّغوي كانت متشابكة، ويخدم بعضها بعضا حتّى في الجزئيات والمسائل الدّقيقة؛ التي تظهر أنّها نحوية صرفة.

---

[1] - أبو حيّان الغرناطي، النّكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق الدّكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، ط1،1405ه، 1985م، ص 37.

[2] - السّهيلي (عبد الرّحمن عبد الله)، نتائج الفكر في النّحو، تحقيق الدّكتور محمّد إبراهيم البنا، دار الرّياض للنّشر والتّوزيع، ط2، 1404ه، 1984م، ص 99- 100.

[3] - ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 25.

ج- أثر الاختلاف بين النّحاة في تعدّد المصطلح اللّغوي:

يضمّ المصطلح اللّغوي أنواعًا من المصطلحات، منها ما هو صوتي ومنها ما هو صرفي ومنها ما هو نحوي ومنها ما هو أصولي (أصول النّحو)، ومنها ما هو بلاغي. وعلى الرّغم من أنّ أغلب المصطلحات ظهرت في نسق اصطلاحي معيّن أي ضمن مصطلحات علم محدّد خاصّ بها، ومفاهيم يرتبط بعضها ببعض. إلاّ أنّ كثيرًا من المصطلحات ظهرت أثناء الخوض في قضايا علم آخر.

ويرجع هذا إلى عدّة أسباب منها:

- أنّ بعض الكتب، التي اشتهرت أنّها كتب نحوية، لم تكن كتبًا في النّحو فقط وإنّما كانت كتبا لغويّة . وأبرز هذه الكتب : كتاب سيبويه حيث يحتوي هذا الكتاب على كثير من المصطلحات اللّغوية، وبالأخصّ المصطلحات الصّوتية والصّرفية والنّحوية. والشّيء نفسه في كتاب معاني القرآن، للفرّاء. إذ إنّ تحليل الفرّاء لم يكن تحليلا نحويا فقط، وإنّما كان تحليلا لغويا (صوتيا، وصرفيا ونحويا).
- تداخل المفاهيم اللّغوية بعضها ببعض؛ أي أنّ كثيرًا من القضايا النّحوية – مثلاً- تستلزم استحضار تفسيرات صوتية وصرفية.[1]
- عدم تخصّص بعض اللّغويّين في علم لغويّ معيّن؛ أي أنّهم لم يؤلّفوا في النّحو فقط، أو الصّرف أو الأصوات. وإنّما ألّفوا في قضايا لغوية متعدّدة ومتنوّعة. وهو ما نجده – مثلاً – عند ابن جنّي في كتبه، والزّمخشري والسّيوطي.•

---

[1] - يُنظر: الفرّاء (أبو زكّريّاء يحيى بن زيّاد)، معاني الفرآن، عالم الكتب، بيروت. ج1 ص 481 – 509. (الفهرس)).

• - لا يمكن أن نطلق على هؤلاء لقب النحاة، وإنّما اللّقب الأنسب لهم، هو: اللّغويّون. لأنّهم تكلّموا عن قضايا لغويّة متنوّعة في كتبهم. وهو ما نجده في كتب: الخصائص، وسرّ صناعة الإعراب، واللّمع لابن جنّي. ونجده كذلك في كتب السّيوطي؛ ككتاب الأشباه والنّظائر. وهو ما احتواه – أيضا – كتاب المفصّل للزّمخشري.(يُنظر: ابن جنّي (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق: محمّد علي النّجار. دار الكتب المصرية. فهرس الموضوعات، ج1 ص ، ج2 ، ص ، ج3، ص 443. (ويُنظر- كذلك- ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، تحقيق محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاتة عامر. دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. ط1، 2000. ج1 – ج2).

وعلى الرّغم من أنّ هذه أهمّ الأسباب التي أثْرت الدّرس اللّغوي بكثير من المصطلحات اللّغوية، المتعدّدة والمتنوّعة، إلاّ أنّ هناك سبب آخر؛ وهو الاختلاف بين النّحاة، وبالأخصّ الاختلاف بين نحاة المدرستين؛ البصرية والكوفيّة.

وقد قام بعض الباحثين بجمع وإحصاء وشرح مصطلحات المدرستين. ومن هؤلاء الباحثين عوض حمد القوزي، في كتابه: المصطلح النّحوي. نشأته وتطوّره حتّى أواخر القرن الثّالث الهجري.

ويمكن جمع أهمّ المصطلحات اللّغويّة، المختلف فيها بين البصريّن والكوفيّين – اعتمادًا على الكتاب السّابق الذّكر– في هذا الجدول:

المصطلح اللّغوي عند الكوفيّين	المصطلح اللّغويّ عند البصريّين
شبه المفعول	المفعول المطلق، المفعول فيه، المفعول لأجله، المفعول معه.
المحلّ	الظّرف أو المفعول فيه.
التّرجمة، التّبين، التّكرير، المردود	البدل
التّفسير	المفعول لأجله.
النّعت	عطف البيان، الصّفة
ما يُجرى وما لا يُجرى	ما ينصرف ومالا ينصرف.
الاسم المبهم	أسماء الإشارة.
التّشديد	التّوكيد.
القطع	الحال.
الجحد والإقرار	النّفي والإثبات.
لا التّبرئة	لا النّافية للجنس.
المرافع	الخبر.
الأسماء المضافة	الأسماء السّتة.
الأدوات	حروف المعاني.
المكني	الضّمير والمضمر.

العماد	الضّمير المنفصل (الذي يكون في محلّ رفع).
حروف الصّفات	حروف الجرّ.
الصّلة	الزّيادة (الحرف الزّائد).
الضّمير المجهول	الضّمير العائد.
الألف الخفيّة	همزة الوصل أو ألف الوصل.
الفعل الدّائم	اسم الفاعل.

إضافة إلى المصطلحات الموجودة في الجدول، هناك مصطلحات أخرى ناتجة عن اختلاف النّحاة، سواء كانوا من المدرستين (البصرية والكوفيّة)، أو كانوا من مدرسة واحدة، واختلفوا في الاصطلاح.[1]

[1] - يُنظر: عوض حمد القوزي، المصطلح النّحوي. نشأته وتطوّره حتّى اواخر القرن الثالث الهجري. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1983. ص 162-185.

د- أثر الاختلاف النّحوي في تنوّع التّراكيب اللّغويّة – دراسة من خلال كتاب مغني اللّبيب لابن هشام الأنصاري –

تمهيد

لم يكن اختلاف النّحاة في كثير من المسائل، سببًا في تعدّد الأحكام والقواعد والمصطلحات فقط، بل نتج عنه – أيضا- توسّع في شرح كثير من أبنية اللّغة وتراكيبها. ذلك أنّ كثيرًا من الاختلافات كانت تتعلّق بتقدير المحذوف أو المضمر من التّركيب. وكان الاختلاف في تقدير المحذوف أو المضمر، يؤدّي إلى وجود أنماط تركيبية متعدّدة للجملة الواحدة.

ويعدّ **ابن هشام الأنصاري** أبرز النّحاة – إن لم يكن أوحدهم•- الذين قاموا بحصر الأنماط التّركيبيّة النّاتجة عن الاختلافات بين النّحاة. وذلك من خلال كتابه المميّز: **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**. ذلك أن هذا الكتاب انفرد بتخصيص باب لمعالجة قضايا الجملة، حيث أحاط وفصّل في الباب الثّاني من كتابه، بأقسام الجملة من خلال معايير التّصنيف.[1]

كما أنّ ما يميّز ابن هشام الأنصاري في كتابه، أنّه – أثناء تفصيله في قضايا الجملة – أورد كثيرًا من آراء النّحاة المختلفة، وكان هو « في ذلك كلّه، النّحوي المدوّن، والنّحوي النّاقد، والنّحوي المؤيّد، والنّحوي الرّافض.».[2]

وعند دراستي لقضايا الجملة والتّركيب في كتاب مغني اللّبيب في كتب الأعاريب وجدت أنّ التّراكيب اللّغوية المحتملة والمتعدّدة والمتنوّعة – نتيجة تعدّد الآراء- يمكن إجمالها في ثلاثة احتمالات تركيبية عامّة، وهي:

• ألّف الزّمخشري كتابا صغيرًا، تناول فيه أحوال اللّفظ المفرد، وأحوال التّركيب اللّغوي. سمّاه : المفرد والمؤلّف. إلاّ أنّه لم يفصّل في أنواع التّراكيب والجمل، مثلما فصّل فيها ابن هشام الأنصاري. (يُنظر: كريم حسين ناصح الخالدي ، مناهج التّأليف النّحوي، دار صفاء للنّشر والتّوزيع-عمّان. الأردن.ط1، 1427ه.2007م ص 147.).

[1] - يُنظر: ابن هشام الأنصاري (حمال الدّين)، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق: الدّكتور مازن المبارك، ومحمّد علي حمد الله. مراجعة: سعيد الأفغاني. دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع- بيروت – لبنان.2007م. ص 741.

[2] - عصام نور الدّين، منهج ابن هشام النّحوي من خلال شواهده. مجلّة الباحث، (مجلّة فكريّة، تأسّست في باريس سنة 1978، وتصدر من بيروت لبنان.)، السّنة الخامسة، العدد 2/ 1983. 26. ص 109.

– الاحتمالات التّركيبية للجمل: الفعلية والاسميّة والظّرفيّة.
– الاحتمالات التّركيبيّة للجملتين: الصّغرى و الكبرى.
– الاحتمالات التّركيبيّة النّاتجة عن الجمل المعربة، والجمل غير المعربة.
ولكلّ نوع من هذه الاحتمالات أنماطه النّحويّة الخاصّة به.

1– الاحتمالات التّركيبيّة في الجمل: الاسمية والفعلية والظّرفيّة، وأنماطها النّحويّة:

بعد أن فرّق ابن هشام بين الجملة والكلام– معتمدًا في هذا التّفريق شرط الإفادة الذي يُشترط للكلام ولا يُشترط للجملة، وهو ما يجعل الجملة أعمّ من الكلام – بدأ في تقسيم الجملة، من حيث معيار الصّدر، إلى اسمية وفعلية وظرفيّة، معرّفًا وممثّلا لكلّ واحدة. كما عدّ الجملة الشّرطية – التي جعلها الزّمخشري قسما خاصّا– جملة فعلية. والشّيء نفسه، في جملة النّداء وجملة القسم، لأنّه يُقدّر فيهما فعل النّداء وفعل القسم.[1]

وهناك من الباحثين من حاول أن يقارن بين رأي الزّمخشري، وابن هشام الأنصاري، في تحديد أنواع الجمل، فوصل – حسب رأيه – إلى أنّ الزّمخشري راعى الخصائص اللّغوية؛ التي تميّز الجملة العربيّة، أمّا ابن هشام فإنّه لم يراع هذه الخصائص، وإنّما اعتمد على التّفسيرات الذّهنية، والآراء المذهبيّة.[2]

ويظهر تنوّع التّراكيب اللّغويّة في الجملة التي يتوقّف تحديدها – من حيث كونُها اسمية أو فعلية– على تقدير النّحاة. وذلك ما جاء في قول ابن هشام " ما يجب على المسؤول عنه أنّ يُفصّل فيه، لاحتماله الاسمية والفعليّة، لاختلاف التّقدير، أو لاختلاف النّحويّين."[3] وعدّ ابن هشام، عشرة جمل تحتمل أن تكون اسمية أو فعلية وهي كالآتي:

---

[1] - يُنظر ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ص 357- 359.

[2] - يُنظر: علي أبو المكارم، التّراكيب الإسنادية . الجمل: الظرفية- الوصفية- الشّرطية. مؤسّسة المختار للنشر والتّوزيع. القاهرة.ط1 2007م. ص 15.

[3] - ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ص 359.

الجملة الأولى: وهي ما جاء في قول ابن هشام: « صدْرُ الكلام من نحو " إذا قام زيدٌ فأنا أكرمه" وهذا مبني على الخلاف السّابق في عامل إذا، فإن قلنا جوابها فصدر الكلام جملة اسمية، وإذا مقدّمة من تأخير، وما بعد إذا متمّم لها؛ لأنّه مضاف إليه، ونظير قولك "يوم يسافر زيدٌ أنا مسافرٌ" .....وإن قلنا العامل في إذا فعل الشّرط، وإذا غير مضافة، فصدر الكلام جملة فعلية؛ قُدّم ظرفها كما في قولك:" متى تقمْ فأنا أقومُ"».[1]

ومعنى كلام ابن هشام، أنّ جملة "إذا قام زيدٌ" الموجودة في جملة " إذا قام زيدٌ فأنا أكرمهُ"، تكون جملة اسمية إذا كان العامل في "إذا" الفعل أُكرم، والذي هو جوابٌ للشّرط، وعليه يكون تقدير الكلام ، كما يلي : " إذا قام زيدٌ فأنا أكرمه إذا قام". لأنّ "إذا" جاءت في هذه الحالة مقدّمة، ولكنّها في نيّة التّأخير.

وتكون "إذا قام" جملة فعلية، إذا كان العامل في "إذا" هو الفعل" قام"، فتكون إذا في هذه الحالة في محلّ نصب مفعول فيه مقدّم، للفعل قام. وعليه يمكن أن نُحصي ونبيّن أنماط التّراكيب، التي تنتج عن التّقدير في جملة " إذا فام زيدٌ فأنا أكرمهُ " في الجدول الآتي:

[1] - المصدر السّابق، ص 359.

الجملة	التّراكيب دون تقدير	التّراكيب النّاتجة من خلال التقدير
إذا قام زيدٌ فأنا أكرمه.	إذا قام زيدٌ (ج . ش) فأنا أكرمه (ج. ج. ش)	إذا قام زيد (ج . ش) فأنا أكرمه (ج. ج. ش) إذا قام (ج. ش. م)

المقصود بحرف الجيم الأوّل **(ج)** جملة. وبحرف الجيم الثّاني **(ج)** جواب شرط، وبحرف الشّين **(ش)** شرط. وبالميم **(م)** مقدّرة.

الجملة الثّانية: وهي الجملة الظّرفية، ذلك أنّ اختلاف التّقدير، واختلاف النّحاة يحوّلها إلى جملة اسمية أو فعلية. وتظهر هذه الجملة في قول ابن هشام : « نحو: "أفي الدّار زيدٌ" و "أعندك عمرو" فإنّا إن قدّرنا المرفوع مبتدأ أو مرفوعا بمبتدأ أو مرفوعا بمبتدأ محذوف تقديره كائن أو مستقرٌّ؛ فالجملة اسمية ذات خبر في الأولى وذات فاعلٍ مُغنٍ عن الخبر في الثّانية، وإن قدّرناه فاعلاً باستقرّ ففعلية، أو بالظّرف فظرفية.».[1]

ومعنى كلامه أنّ جملة أفي الدّار زيدٌ، تحتمل من خلال التّقدير أن تكون: اسمية أو فعلية، أو ظرفية.

أ- تكون اسمية من خلال التّقدير، في حالتين:

الحالة الأولى: اعتبار زيد مبتدأ مؤخّر، والخبر شبه الجملة (في الدّار).

الحالة الثّانية: اعتبار أنّ المبتدأ محذوف، تقديره (كائنٌ) أو (مستقرٌّ)، وزيدٌ هو الخبر، أو هو فاعل لاسم الفاعل سدّ مسدّ الخبر.

[1] - المصدر السّابق، ص 359.

ب- تكون فعلية في حالة واحدة: إذا قدّرنا المحذوف فعلا، تقديره "استقرّ". فيصبح أصل الجملة، قبل التّقدير: أاستقرّ في الدّار زيدٌ؟

ج- تكون ظرفية، إذا قدّرنا المحذوف ظرفا، وأن يكون الظّرف من العوامل. فيصبح أصل الجملة: أعندك في الدّر زيدٌ؟

ويمكن أن نمثّل لهذه التّراكيب في الجدول الآتي:

الجملة	التراكيب النّاتجة عنها من خلال التّقدير
أفي الدّار زيدٌ؟	أكائنٌ أو مستقرٌّ في الدّار زيدٌ؟ أاستقرَّ في الدّار زيدٌ؟ أعندك في الدّار زيدٌ؟

الجملة الثّالثة: وهي ما جاء في قول ابن هشام : « نحو "يومان" في نحو" ما رأيته مذ يومان"• فإنّ تقديره عند الأخفش والزّجاج: بيني وبين لقائه يومان، وعند أبي بكر وأبي عليّ: أمدُ انتفاء الرّؤية يومان، وعليهما فالجملة اسمية لا محلّ لها، ومنذ، خبر على الأوّل، ومبتدأ على الثّاني، وقال الكسائي وجماعة: المعنى، منذ كان يومان، فمنذ ظرف لما قبلها، وما بعدها جملة فعلية فعلها ماض حذف فعلُها، وهي في محلّ خفض، وقال آخرون: المعنى من الزّمن الذي هو يومان، ومنذ مركّبة من حرف الابتداء وذو الطّائية واقعة على الزّمن، وما بعدها جملة اسمية حُذف مبتدؤها، ولا محلّ لها لأنّها صلة.».[1]

ويمكن أن نشرح قول ابن هشام كالآتي:

• - لو كانت "يومين " (بالجرّ) لكانت مفردة وليست جملة، لأنّها تكون مضافا ل منذ.

[1] - المصدر السّابق، ص 359.

– تكون جملة " يومان " في جملة " "ما رأيته منذ يومان" اسمية في ثلاث حالات:

الحالة الأولى (تقدير الأخفش والزجّاج): يومان مبتدأ مؤخّر، ومنذ خبر. وأصل المعنى: بيني وبين لقائه يومان. حيث ابتدأ بشبه الجملة، وشبه الجملة، إذا تقدّم – عند من لا يعتدّون بالجملة الظرفية– لا يكون إلاّ خبرا أو متعلّق بخبر محذوف.

الحالة الثّانية (تقدير أبي بكر وأبي علي) : يومان خبر ل "منذُ". وأصلُ المعنى: أمدُ انتفاء الرّؤية يومان؛ أي بمعنى أدقّ: عوّضت " منذ "، (أمدُ انتفاء الرّؤية)، عندما حُذفت. فجاءت خبرًا لما قبلها، ومبتدأً لما بعدها.

الحالة الثّالثة (لم يذكر ابن هشام صاحب التّقدير، وقال آخرون): يومان خبر لمبتدأ محذوف، تقديره " هو". وأصل المعنى: منذ هو يومان. وأصل أصل المعنى: (المعنى من الزّمن الذي هو يومان). فتكون "منذ" – في هذه الحالة– عوّضت (المعنى من الزّمن الذي).

– وتكون جملة " يومان" جملة فعلية، في حالة واحدة، وهذه الحالة؛ هي تقدير الكسائي وجماعته. وهي أنّ" يومان " فاعل لفعل ماضٍ محذوف، تقديره "كان" والفعل "كان" – في هذه الحالة– تامٌّ وليس ناقصا. وأصل المعنى: ما رأيته منذ كان يومان. ف "منذ " ظرف زمان، وجملة " كان يومان" في محلّ خفض (جرّ) مضاف إليه.

ويمكن أن نُجمل هذه التّراكيب في الجدول الآتي:

الجملة	التّراكيب النّاتجة عنها من خلال التّقدير
منذ يومان	بيني وبينه يومان. أمد انتفاء الرّؤية يومان. المعنى من الزّمن يومان. منذ كان يومان.

الجملة الرّابعة: التي تحتمل أن تكون اسمية أو فعلية، من خلال التّقدير هي:

« "ماذا صنعتَ" فإنّه يحتمل معنيين: أحدهما: ما الذي صنعته؟ فالجملة اسمية قُدِّم خبرها عند الأخفش ومبتدؤها عند سيبويه. والثّاني: "أيَّ شيء صنعت"، فهي فعلية قدّم مفعولها، فإن قلت: "ماذا صنعتَهُ" فعلى التّقدير الأوّل: الجملة بحالها، وعلى الثّاني: تحتملُ الاسمية بأن تُقدّر "ماذا" مبتدأ، و"صنعته" الخبر، والفعلية بأن تُقدّره مفعولا لفعل محذوف على شريطة التّفسير، ويكون تقديرهُ بعد ماذا؛ لأنّ الاستفهام له الصدْر.».[1]

ويمكن أن نشرح هذه التّقديرات التي أوردها ابن هشام كالآتي:

- تكون جملة " ماذا صنعتَ" اسمية على نمطين:

النّمط الأوّل (تقدير الأخفش) : خبر مقدّم (ما)+ مبتدأ مؤخّر (الذي صنعته). ذلك أنّ تقدير الكلام: ما الذي صنعته؟

النّمط الثّاني (تقدير سيبويه): مبتدأ (ما) + خبر (الذي صنعته). ويبقى تقدير الكلام نفسه وهو: ما الذي صنعته؟.

- وتكون " ماذا صنعتَ" فعلية- بعد التّقدير- في حالة واحدة، يأتي نمطها التّركيبي كالآتي:

مفعولٌ به ثانٍ مقدّم + مضاف إليه + فعل+ فاعل محذوف+ مفعول به أوّل.

ويصبحُ معنى الجملة: أيّ شيءٍ صنعتَ؟.

- وأمّا جملة " ماذا صنعته؟" فتكون اسمية على نمط واحد وشكلين أو وجهين:

النّمط هو: مبتدأ + خبر. ويؤدّي هذا النّمط إلى شكلين:

الشّكل الأوّل: ما الذي (مبتدأ) صنعته (خبر).

الشّكل الثّاني: ماذا(مبتدأ) صنعته (خبر).

- وتكون جملة " ماذا صنعته؟" فعلية، على نمط واحد، وهو:

جملة محذوفة (فعل + فاعل+ مفعول به)+مفعول فيه + مضاف إليه + فعل+ فاعل محذوف+ مفعول به.

---

[1] - المصدر السّابق، ص 360.

وعلى هذا يكون أصل الجملة : بعدَ ماذا صنعتَهُ ؟ وأصل الأصل: صنعتَ بعد ماذا صنعته ؟

ونستطيع أن نمثل الأنماط التّركيبية النّاتجة عن التّقديرات المختلفة، للجملتين في جدولين كالآتي:

الجدول الأوّل:

الجملة	التّراكيب النّاتجة عنها من خلال التقديرات
ماذا صنعتَ؟	ما الذي صنعتَ؟ أيَّ شيءٍ صنعتَ؟

الجدول الثّاني:

الجملة	التّراكيب النّاتجة عنها من خلال التّقديرات
ماذا صنعتهُ؟	ما الذي صنعته؟ بعد ماذا صنعته؟

الجملة الخامسة :هي ما جاء في قول ابن هشام: « **{ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا }** (التّغابن:6) فالأرجح تقدير بشر فاعلا ليهدي محذوفا، والجملة فعلية، ويجوز تقديره مبتدأ، وتقدير الاسمية في **{ ءأنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ }** (الواقعة 59) أرجحُ منه في **{ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا }** (التّغابن 6) لمعادلتها الاسمية، وهي **{أَمْ نَحْنُ الخَالِقُونَ}** (الوقعة 59) وتقدير الفعلية هي في قوله: ..... فقلتُ: أهيَ سَرتْ أمْ عادَني حلمُ. أكثَرُ رُجْحانا من تقديرها في **{ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا }** (التّغابن 6) لمعادلتها الفعلية.».[1]

ويمكن أن نشرح مقصود ابن هشام في الجملة الخامسة فيما يأتي:

[1] - المصدر السّابق، ص 360.

تحتمل جملة أبشرٌ يهدوننا أن تكون جملة اسمية، أو فعلية.

- **النّمط التّركيبي لاحتمال الفعلية** (وهو الأرجح عند ابن هشام): فعل محذوف (تقديره يهدي)+ فاعل (بشرٌ) (وهو- في الوقت نفسه- مبتدأ لما بعده)+ خبر (الجملة الفعلية يهدوننا).

- **النّمط التّركيبي لاحتمال الاسمية:** مبتدأ (أبشرٌ)+ خبر (الجملة الفعلية يهدوننا).

وأمّا جملة ءأنتم تخلقونهُ يرجّح فيها ابن هشام، أن تكون اسمية ، على أن تكون فعلية. وتأتي أنماطها التّركيبية مشابهة للجملة السّابقة (أبشرٌ يهدوننا).والسّبب الذي جعل ابن هشام، يرجّح اسميتها، هي أنّها – حسب رأيه- تعادل الجملة الاسمية أم نحنُ الخالقون. ذلك أنّ هذه الجملة لا يمكن أن تكون إلاّ فعلية؛ لأنّه يستحيل تقدير فعل محذوف، كما في الجملة الأولى.

غير أنّه يُرجّح أن تكون جملة: أهي سرَتْ؛ -التي جاءت في البيت الشّعري- فعلية. وذلك لأنّه يُمكن تقدير فعل محذوف- وهو الأكثرُ رُجحانا عند ابن هشام- ممّا يُنتج نمطا تركيبيا للجملة يكون كالآتي:

فعل محذوف + فاعل (هي) (وهو -في الوقت نفسه- مبتدأ لما بعده)+ خبر (الجملة الفعلية سَرتْ)

الجملة السّادسة: وهي ما جاء في قول ابن هشام: « نحو: "قاما أخواك " فإن الألف إن قُدّرت حرف تثنية كما أنّ التّاء حرف تأنيث في " قامتْ هندُ" أو اسما وأخواك بدل منها، فالجملة فعلية .وإن قدرت اسمًا وما بعدها مبتدأ، فالجملة اسمية قُدّم خبرها.».[1]

ومقصود ابن هشام، أنّ جملة " قاما أخواك " تحتمل أن تكون اسمية، كما تحتمل أن تكون فعلية.

[1] - المصدر السّابق، ص 360.

- النّمط التّركيبي لاحتمال الفعلية:

- الوجه الأوّل: فعل (قاما) + فاعل (أخواك). وفي هذه الحالة الألف المتّصلة بالفعل، تدلّ على التّثنية، ولا دور لها. فهي تُشبه تاء التّأنيث السّاكنة التي تتّصل بالفعل.
- الوجه الثّاني: فعل (قام) + فاعل (ألف التّثنية " ا ") + بدل (أخواك).

- النّمط التّركيبي لاحتمال الاسمية:

خبر مقدّم (الجملة الفعلية **قاما)** + مبتدأ مؤخّر (أخواك).

الجملة السّابعة: وهي ما جاء في قول ابن هشام : « نحو: " نِعْمَ الرّجُلُ زَيْدٌ " فإن قُدّر " نعم الرّجل " خبرًا عن زيدٍ فاسمية، كما في " زيدٌ نعمَ الرّجلُ" وإن قُدّر "زيدٌ" خبرًا لمبتدأ محذوف، فجملتان فعلية واسمية.».[1]

من خلال قول ابن هشام، تكون الأنماط التّركيبية لجملة، "نعم الرّجلُ زيدٌ " كالآتي:

- النّمط التّركيبي لاحتمال الاسمية:

- الوجه الأوّل: خبر مقدّم (الجملة الفعلية: نعمَ الرّجلُ) + مبتدأ مؤخّر(زيدٌ).
- الوجه الثّاني: مبتدأ محذوف (الرّجلُ) + جملة اعتراضية (نعم الرّجل) + خبر (زيدٌ) . ويُصبحُ أصل الكلام –هنا–: الرّجلُ – نعمَ الرّجلُ– زيدٌ.

- النّمط التّركيبي لاحتمال الفعلية: فعل (نعمَ) + فاعل (زيدٌ) + مبتدأ محذوف (تقديره: الرّجُلُ) + خبر (زيدٌ). وعلى هذا يصبحُ أصل الكلام – في هذه الحالة– نِعمَ الرّجلُ الرّجلُ زيدٌ.

وعلى هذا تكون التّراكيب النّاتجة من خلال التّقديرات كما في الجدول الآتي:

[1] - المصدر السّابق، ص 360.

الجملة	التّراكيب النّاتجة عنها من خلال التّقديرات
نعمَ الرّجلُ زيدٌ	زيدٌ نعم الرّجلُ. الرّجل – نعم الرّجل – زيدٌ. نعمَ الرّجلُ الرّجلُ زيدٌ.

الجملة الثّامنة: وهي كما جاء في قول ابن هشام: « جملة البسملة، فإن قُدِّر: ابتدائي باسم الله، فاسمية، وهو قول البصريّين، أو أبدأ باسم اللّه ففعلية، وهو قول الكوفيّين، وهو المشهور في التّفاسير و الأعاريب، ولم يذكر الزّمخشري غيره، إلاّ أنّه يُقدّر الفعل مؤخّرًا ومناسبا لما جعلت البسملة مبتدأ له؛ فيقدّر باسم الله أقرأ، باسم الله أحلّ، باسم الله ارتحِلُ، ويؤيّدهُ الحديث: " باسمكَ ربّي وضعتُ جنبي ".».[1]

من خلال قول ابن هشام، تكون الأنماط التّركيبية، لجملة البسملة (باسم الله) كالآتي:

– النّمط التّركيبي للجملة الاسمية: مبتدأ (تقديره: ابتدائي) + خبر (شبه الجملة باسم الله).

– النّمط التّركيبي للجملة الفعلية:

*الوجه الأوّل (وهو رأي الكوفيّين): فعل محذوف (تقديره: أبدأ) + شبه جملة (باسم الله).

*الوجه الثّاني (ولم يذكر ابن هشام، صاحبَ هذا التّقدير، والظّاهر أنّه له): شبه جملة (باسم الله) + فعل مؤخّر محذوف (تقديره: أقرأ، أو أحلُّ، أو ارتحلُ).

ويمكن أن نمثّل التّراكيب النّاتجة عن التّقديرات لجملة البسملة، في هذا الجدول:

[1] - المصدر السّابق، ص 360.

الجملة	التّراكيب النّاتجة عنها من خلال التّقديرات
باسم الله.	ابتدائي باسم الله أبدأ باسم الله باسم الله أقرأ أو أحلُّ أو ارتحل.

الجملة التّاسعة: وهي ما ذكره ابن هشام قائلاً: « قولهم: " ما جاءتْ حاجَتُكَ؟ " فإنّهُ يُروى برفع حاجَتكَ؛ فالجملة فعلية، وبنصبها؛ فالجملة اسمية. وذلك لأنّ جاء بمعنى صار، فعلى الأوّل "ما" خبرُها، و "حاجتك " اسمها. وعلى الثّاني " ما " مبتدأ واسمها ضمير ما وأُنِّثَ حملاً على معنى ما، و" حاجَتُكَ " خبرُها.

ونظيرُ "ما" هذه "ما" في قولك: "ما أنت وموسى" فإنّها –أيضا– تحتمل الرّفعَ والنّصب إلاّ أنّ الرّفع على الابتدائية أو الخبرية، على خلاف بين سيبويه والأخفش، وذلك إذا قدّرت موسى عطفا على أنت، والنّصب على الخبرية أو المفعولية، وذلك إذا قدّرته مفعولاً معه، إذْ لابدّ من تقدير فعلٍ حينئذٍ؛ أي ما تكون أو ما تصنع.

ونظيرُ "ما" هذه في هذين الوجهين على اختلاف التّقديرين "كيف" في نحو: " كيف أنت وموسى؟" إلاّ أنّها لا تكون مبتدأ ولا مفعولا به، فليس للرّفع إلاّ توجيهٌ واحدٌ، وأمّا النّصب فيجوزُ، كونهُ على الخبرية أو الحالية.».[1]

من خلال ما قاله ابن هشام، تكون أنماط التّراكيب لجملة "ما جاءتْ حاجَتُكَ؟" كالاتي:

– **النّمط التّركيبي لاحتمال الجملة الفعلية** (على رواية: ما جاءتْ حاجتُكَ؟

(برفع :حاجةُ)): خبر مقدّم (وهو ما، وهي خبر للفعل جاء الذي بمعنى صار (الذي هو فعل ناقص من أخوات كان) + فعل (جاء، الذي بمعنى صار) + اسم للفعل النّاقص (حاجةُ) + مضاف إليه (الكاف).

وعلى هذا النّمط يكون أصل الجملة ما صارت حاجتُك؟.

[1] - المصدر نفسه، ص 361.

- **النّمط التّركيبي لاحتمال الجملة الاسمية:** (على رواية: ما جاءتْ حاجتَكَ؟ (بنصب حاجةَ)): مبتدأ (ما) + اسم للفعل النّاقص (وهو ضمير محذوف ومقدّم على الفعل الذي بمعنى صار، وهذا الضّمير بمعنى حاجةٌ) + خبر (حاجةَ) + مضاف إليه (الكاف).

وعلى هذا النّمط يُصبح أصل الكلام: ماهي صارت حاجتَك؟ وأصلُ أصلُ الكلام: ما حاجةٌ صارت حاجتَك؟

وأمّا جملة "ما أنتَ وموسى؟"، فإنّ أنماطها التّركيبية، تكون كالآتي:

- **النّمط التّركيبي لاحتمال الجملة الاسمية:** يأتي هذا النّمط على وجهين، هذان الوجهان، هما نتيجة الاختلاف بين سيبويه، والأخفش، كما ذكر ابن هشام.
  - الوجه الأوّل: مبتدأ (ما) + خبر (أنت) + حرف عطف (و) + اسم معطوف (موسى).
  - الوجه الثّاني: خبر مقدّم (ما) + مبتدأ مؤخّر (أنت) + حرف عطف (و) + اسم معطوف (موسى).
- **النّمط التّركيبي لاحتمال الجملة الفعلية؛** ويأتي هذا النّمط –أيضا– على وجهين وهذا الوجهان هما نتيجة لنوع الفعل المقدّر، فإمّا أنْ يكون الفعل المقدّر ناقصا، أو يكون تامّا.
  - الوجه الأوّل: خبر للفعل النّاقص مقدّمٌ (ما) + فعل ناقص محذوف (تكون) + اسم الفعل النّاقص (أنت) + واو المعيّة (و) + مفعول معه (موسى).

وعلى هذا الوجه، يكون أصل الكلام: ما تكون أنت مع موسى.

  - الوجه الثّاني: مفعول به مقدّم + فعل محذوف (تصنع) + فاعل (أنت) + واو المعية (و) + مفعول معه (موسى).

وأمّا جملة: كيف أنت وموسى؟ فتكون أنماطها التّركيبية كالآتي:

- **النّمط التّركيبي لاحتمال الجملة الاسمية؛** ويأتي هذا النّمط على وجه واحد ولكنّ هذا الوجه على شكلين:

الشّكل الأوّل: خبر مقدّم (كيف) + مبتدأ (أنت) + حرف عطف (و) + اسم معطوف. (موسى).

الشّكل الثّاني: خبر مُقدّم (كيف) + مبتدأ (أنت) + واو المعية (و) + مفعول معه (موسى)

ويكون أصل الكلام على هذا الوجه: ما تصنع أنت مع موسى

- **النّمط التّركيبي لاحتمال الجملة الفعلية**؛ ويأتي هذا النّمط على وجهين:

- الوجه الأوّل؛ ويأتي على شكلين:

الشّكل الأوّل: خبر مقدّم (كيف) + فعل ناقص محذوف (تكون) + اسم الفعل النّاقص (وهو محذوف يُقدّر بأنت) + توكيد (أنت)+ حرف العطف (و) + اسم معطوف (موسى).

وعلى هذا الشّكل يكون أصل الكلام: كيف تكون أنت وموسى؟

الشّكل الثّاني: خبر مقدّم (كيف) + فعل ناقص محذوف (تكون) + اسم الفعل النّاقص (وهو ضمير محذوف يُقدّر بأنت) + توكيد (أنت) واو المعية (و) + مفعول معه (موسى).

وعلى هذا التّقدير، يكون أصل الكلام: كيف تكون أنت مع موسى؟،

- الوجه الثّاني: ويأتي هذا الوجه – أيضا– على شكلين:

الشّكل الأوّل: حال (كيف) + فعل محذوف (تقديره توجد) + فاعل مضمر (يُقدّر بأنت) + توكيد (أنت) + حرف عطف (و) + اسم معطوف (موسى).

ويكون أصل الكلام على هذا الشّكل: كيفَ توجدُ أنتَ وموسى؟

الشّكل الثّاني: حال (كيف) + فعل محذوف (تقديره توجد) + فاعل مضمر (يُقدّر بأنت) + توكيد (أنت) + واو المعية (و) + مفعول معه (موسى).

وعلى هذا الشّكل يكون أصل الكلام، كيف توجدُ أنت مع موسى؟

ويمكنُ أن نجملَ التّراكيب اللّغوية، للجمل الثّلاثة، النّاتجة عن التّقديرات، في هذا الجدول:

الجملة	التّراكيب النّاتجة عنها من خلال التقديرات
ما جاءتْ حاجتُك؟	ما صارت حاجتُكَ؟
ما جاءتْ حاجتَكَ؟	ما حاجةٌ صارت حاجتَكَ؟
ما أنت وموسى؟	ما تكون أنت وموسى؟
	ما تصنعُ أنت وموسى؟
كيف أنت وموسى؟	كيف تكون أنت وموسى؟
	كيف تكون أنت مع موسى؟
	كيف توجدُ أنت وموسى؟
	كيف توجدُ أنت مع موسى؟

الجملة العاشرة: وهي ما جاء في قول ابن هشام: «الجملة المعطوفة من نحو " قعد عمرو وزيد قائم" فالأرجح الفعلية، للتّناسب، وذلك لازم عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين.

وممّا يترجّح فيه الفعلية نحو " موسى أكرمه "، ونحو " زيدٌ ليَقُمْ وعمرو لا يذهب " بالجزم، لأن وقوع الجملة الطّلبية خبرًا قليلٌ، وأمّا نحو: "زيدٌ قام" فالجملة اسمية لا غير، لعدم ما يطلب الفعل. هذا قول الجمهور، وجوّز المبرّد وابن العريف وابن مالك فعليتها على الإضمار والتّفسير، والكوفيّون على التّقديم والتّأخير، فإن قلت " زيدٌ قام وعمرو قعَدَ عندَهُ " فالأولى اسمية عند الجمهور، والثّانية محتملة لهما على السّواء عند الجميع.».[1]

ومن خلال قول ابن هشام، فإنّ جملة " زيدٌ قائمٌ" المعطوفة على جملة " قعد عمرو" في الجملة: " قعد عمرو و زيدٌ قائمٌ "؛ تكون أنماطها التّركيبية كالآتي:

[1] - المصدر نفسه، ص 361.

- **النّمط التّركيبي لاحتمال الجملة الفعلية** (وهو الأرجح عند ابن هشام واللاّزم عند من يرى وجوب تطابق الجملتين المعطوفتين): فعل محذوف (تقديره قام) + فاعل (زيدٌ) + مبتدأ محذوف (تقديره فهو) + خبر (قائمٌ).

وعلى هذا يُصبح أصل الكلام:" قعدَ عمرو وقام زيدٌ فهو قائمٌ." هذا التّخريج الذي رأيته الأنسب – والله اعلم-. لأنّ ابن هشام لم يُشر إلى الكيفية التي تصير عليها الجملة المعطوفة؛ وهي (زيدٌ قائمٌ)، عندما تؤوّل على أنّها جُملة فعلية.

- **النّمط التّركيبي لاحتمال الجملة الاسمية** (وهذا عند من لا يَرَون وجوب تطابق الجملتين): مبتدأ (زيدٌ) + خبر (قائمٌ).

وأمّا جملة " موسى أكرمْهُ" فتكون الأنماط التّركيبية لها كالآتي:

- **النّمط التّركيبي لاحتمال الجملة الفعلية** (وهو الأرجح، حسب قول ابن هشام.): فعل محذوف (تقديره أكرمْ) + فعل محذوف (تقديرهُ أنت) + مفعول به (موسى) + فعل (أكرمْ) + فاعل مضمر• (أنت) + مفعول به (الضمير الهاء المتّصل بالفعل).

وعلى هذا النّمط يكون أصل الكلام: "أكرمْ موسى أكرمْهُ"

وأمّا جملة " عمرو لا يذهب " المعطوفة على جملة " زيدٌ ليقمْ "، في الجملة " زيدٌ ليقمْ وعمرو لا يذهبْ"؛ فإنّ أنماطها التّركيبية تكون كالآتي:

- **النّمط التّركيبي لاحتمال الجملة الفعلية** (وهو المرجّح عند ابن هشام): فعل محذوف

(لا يذهبْ) + فاعل (عمرو) + أداة نفي (لا) + فعل (يذهبْ) + فاعل مضمر (تقديره هو).

وعلى هذا النّمط يُصبح أصل الكلام: زيدٌ ليَقمْ ولا يذهبْ عمرو لا يذهبْ.

- **النّمط التّركيبي لاحتمال الجملة الاسمية:** مبتدأ (عمرو) + خبر (جملة :لا يذهب)

وأمّا جملة "زيدٌ قام" فتأتي أنماطها التّركيبية كالآتي:

• قلت فاعل مضمر، ولم أقل محذوف، لأنّ الفاعل لا يحذف، ولا يصحُّ حذفه عند أغلب النّحاة، ولأنّه أحدُ الرّكنين الأساسيين في الجملة.

- **النّمط التّركيبي لاحتمال الجملة الفعلية:** ويأتي هذا النّمط على وجهين:
  - الوجه الأوّل (رأيُ الكوفيّين): فاعل مقدّم (زيدٌ) + فعل (قام).

وعلى هذا النّمط، جملة زيدٌ قام، هي نفسها، قام زيدٌ، عند الكوفيّين.

- الوجه الثّاني (رأي المبرّد، وابن العريف، وابن مالك): فعل محذوف (يُفسّره المذكور قام) + فاعل (زيدٌ) + فعل (قام) + فاعل مضمر (تقدير هو).

وأمّا جملة "عمرو قعدَ عندهُ" المعطوفة على جملة " زيدٌ قامَ " في الجملة: " زيدٌ قامَ وعمرو قعدَ عندهُ"؛ فتكون أنماطها التّركيبية كالآتي:

- **النّمط التّركيبي لاحتمال الجملة الفعلية:** فعل محذوف (يُفسّره ما بعده) + فاعل + فعل (قعدَ) + فاعل مضمر (هو) + مفعول فيه (عند) + مضاف إليه (الهاء).

وعلى هذا يُصبحُ أصل الكلام: زيدٌ قام وقعد عمرو قعد عندهُ. ويُصبحُ المقصود من القعود –في هذه الحالة– القعود الذي عند زيد، وليس القعود من جُلوس.

-**النّمط التّركيبي لاحتمال الجملة الاسمية:** مبتدأ (عمرو) + خبر (جملة: قعَد عنده).

ويُمكن أن نجمع التّراكيب اللّغوي النّاتجة عن التّقديرات، للجمل السّابقة الذّكر في هذا الجدول:

الجملة	التّركيبات النّاتجة عن التّقديرات
قعد عمرو و زيدٌ قائمٌ	قعدَ عمرو وقام زيدٌ فهو قائمٌ.
موسى أكرمْهُ	أكرمْ موسى أكرمْهُ.
زيدٌ لِيَقُمْ وعمرو لا يذهبْ	زيدٌ ليقمْ ولا يذهبْ عمرو لا يذْهبْ.
زيدٌ قام	قام زيدٌ قام.
زيدٌ قام وعمرو قعدَ عندهُ	زيدٌ قامَ وقعدَ عمرو قعدَ عندهُ.

2- الاحتمالات التّركيبيّة للجملتين: الصُّغرى والكبرى، وأنماطها النّحويّة:

خصّص ابن هشام الأنصاري، في كتابه مُغني اللّبيب، مبحثا خاصّا أطلق عليه عنوان: انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى. مبيّنا من خلال هذا البحث، متى تكون الجملة صُغرى، ومتى تكون الجُملة كُبرى، ومتى تكون الجُملة ذاتُها صُغرى وكبرى في الوقت نفسه. كما بيّن من خلال هذا المبحث، نوعي الجملة الكُبرى.

يقول ابن هشام: « الكُبرى: هي الاسمية التي خبرُها جملة نحو: "زيدٌ قام أبوه، وزيدٌ أبوه قائمٌ ".

والصُّغرى: هي المبنية على المبتدأ، كالجملة المُخبر بها في المثالين.

وقد تكون الجملة صُغرى وكُبرى باعتبارين، نحو : "زيدٌ أبوهُ غلامُه منطلقٌ" فمجموع هذا الكلام جملة كُبرى لا غير، و "أبوهُ غُلامه منطلقٌ" كبرى باعتبار "غُلامه منطلقُ" وصُغرى باعتبار جُملة الكلام، ومثله **{ لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي }** (الكهف 38). إذ الأصلُ " لكنْ أنَا هو الله ربّي، ففيها – أيضا– ثلاثة مبتدآت إذا لمْ يُقدّر {هُوَ} ضميرًا له سبحانه ولفظ الجلالة بدل منه أو عطف بيان عليه ،كما جزم به ابن الحاجب، بل قُدّر ضمير الشّأن وهو الظّاهر، ثمّ حُذِفت همزة أنا حذفًا اعتباطيا، وقيل: حذفًا قياسيّا بأن نُقلتْ حركتُها ثمّ حُذفتْ.».[1]

عند دراسة هذا القول لابن هشام، يُمكن أن نخرج بالتّنميط الآتي للجملتين الصّغرى والكُبرى، والتّراكيب النّاتجة عنهما.

- النّمط النّحوي للجملة الصُّغرى الاسمية:

- الوجه الأوّل (وهو النّمط البسيط): **مبتدأ مفرد + خبر مفرد.**

وذلك مثل: زيدٌ قائمٌ.

- الوجه الثّاني (وهو النّمط المركّب): **مبتدأ مفرد + خبر جملة.**

ويظهر الوجهُ الثّاني لتنميط الجملة الصُّغرى الاسمية، من خلال المثال الذي ذكره ابن هشام، وهو الجملة الصّغرى: " أبوه غُلامهُ منطلقٌ." التي هي خبرٌ في الجُملة

[1] - - ابن هشام الأنصاري، مُغني اللّبيب عن كُتب الأعاريب، ص 361.

الكُبرى: زيدٌ أبوهُ غُلامهُ منطلقٌ. ذلك أنّ جملة أبوهُ غُلامُهُ منطلقٌ. تكون صغرى وكُبرى باعتبارين، كما ذكر ابن هشام.

- النّمط النّحوي للجملة الصُّغرى الفعلية: ويأتي هذا النّمط على وجهٍ واحدٍ؛ سواء كانت الجملة مستقلّة بذاتها، أو جاءت جُزءً من جملة كبرى.

هذا النّمط هو: **فعل** + **فاعل**. وذلك كالمثال الذي ذكره ابن هشام وهو جُملة: قام أبوهُ؛ التي هي خبرٌ في الجملة الكُبرى: زيدٌ قام أبوهُ.

- النّمط النّحوي للجُملة الكبرى ، ويأتي هذا النّمط على ثلاثة أوجه:

- الوجه الأوّل: **مبتدأ مفرد** + **خبر جملة اسمية**.

وذلك كمثال ابن هشام؛ زيدٌ أبوهُ مسافرٌ

- الوجهُ الثّاني: **مبتدأ مفرد** + **خبر جملة فعلية**.

وذلك كمثال ابن هشام؛ زيدٌ قام أبوهُ.

- الوجه الثالث: **مبتدأ مفرد** + **خبر جملة مركّبة من جملتين**.

وذلك كمثال ابن هشام؛ " زيدٌ أبوهُ غلامُه منطلقٌ." ذلك أنّ هذه الجملة هي جملة كُبرى، جاء الخبر فيها جملة مركّبة من جملتين؛ هما: أبوه غلامهُ منطلقٌ؛ وهي خبرٌ لزيد، وجملة: غُلامهُ منطلقٌ؛ وهي تتكوّن من مبتدأ (غلامُ) و (خبر) منطلقٌ.

ويمكن أن نُجمل الأنماط النّحوية للجملتين الصّغرى والكُبرى في هذا الجدول:

نوع الجملة	الأنماط النّحوية
صُغرى اسمية	مبتدأ مفرد + خبر مفرد. مبتدأ مفرد + خبر جملة.
صغرى فعلية	فعل + فاعل.
الجملة الكبرى	مبتدأ مفرد + خبر جملة اسمية مبتدأ مفرد + خبر جملة فعلية مبتدأ مفرد + خبر جملة مركّبة من جملتين.

كمّا قسّم ابن هشام الجملة الكُبرى إلى نوعين؛ ذات الوجه وذات الوجهين.

يقول ابن هشام: « انقسام الكُبرى إلى ذات الوجه، وذات الوجهين

ذات الوجهين: هي اسمية الصّدر فعلية العجز، نحو "زيدٌ يقوم أبوه" كذا قالوا، وينبغي أن يُزاد عكس ذلك في نحو: "ظننت زيدًا أبوه قائمٌ" بناء على ما قدّمنا.

وذات الوجه: نحو "زيدٌ أبوهُ قائمٌ" ومثله على ما قدّمنا نحو: "ظننتُ زيدًا يقومُ أبوهُ"».[1]

ويكون تنميط الجملة الكبرى ذات الوجهين وذات الوجه، بناءً على ما ذكره ابن هشام كالآتي:

- النّمط النّحوي للجملة الكُبرى ذات الوجهين:
  - الوجهُ الأوّل: **مبتدأ + خبر جملة فعلية.**

وهذا مثل ما ذكره المؤلّف؛ زيدٌ يقومُ أبوهُ.

[1] - المصدر السّابق، ص 363.

- الوجهُ الثّاني: **فعل + فاعل + مفعول به أوّل + (مبتدأ + خبر= مفعول به ثانٍ)**.

وهذا مثل قول المؤلّف: طننتُ زيدًا أبوهُ قائمٌ.

– النّمط النّحوي للجملة الكُبرى ذات الوجه:

* الوجه الأوّل: **مبتدأ + خبر جملة فعلية**.

ومثّل لها ابن هشام بجملة: زيدٌ أبوه قائمٌ.

* الوجه الثّاني: **فعل + مفعول به أوّل + (فعل + فاعل = مفعول به ثانٍ)**.

ومثالها : ظننتُ زيدًا يقوم أبوه.

وسمّاها ابن هشام جملة كبرى ذات وجه؛ لأنّها تأتي اسمية الصّدر اسمية العجز أو فعلية الصّدر فعلية العجز. بمعنى أدقّ أنّ المبتدأ اسم، والخبر جملة اسمية. أو المبتدأ فعل، والخبر جملة فعلية.

إضافة إلى ما ذكرته، من التّراكيب اللّغوية، وأنماطها النّحوية، للجمل: الاسمية والفعلية، والظّرفية والشّرطية، وللجملتين: الصّغرى والكبرى، يمكن استخراج التّراكيب اللّغوية، وتنميطها نحويّا، للجمل المعربة وغير المعربة. من خلال كتاب مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب. غير أنّ التّفصيل فيها يتطلّب بحثًا خاصّا، لتنوّعها وكثرة عددها وكثرة التّأويلات والتّقديرات النّاتجة عنها، وهي تتطلّب – أيضا– جهدًا خاصّا لحصرها والتّدقيق فيها.

4- الدّرس اللّغوي في ضوء المحاولات الحديثة لإعادة تشكيل مفاهيم النّحو العربي وأبوابه – قراءة في نموذجي إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي-

- تمهيد:

ظهرت في العصر الحديث كثير من المحاولات الحديثة؛ التي تدعو إلى إعادة النظر في أبواب النّحو العربي ومفاهيمه ومصطلحاته. وكان لهذه المحاولات أسبابها ذلك أنّ الكثير من المتعلّمين اشتكوا من صعوبة النّحو- حسب ما ذكره بعض الدّاعين إلى تيسير النّحو-. كما أنّ بعض اللّغويّين رأوا أنّ الكثير من القضايا النّحوية والإعرابية بخاصّة ،لا تخدم اللّغة. ولذلك وجب أن يُعاد النّظر في هذه القضايا، بما يخدم اللّغة العربية نطقا وكتابةً وتمكّنا.

ومن أهمّ المحاولات الحديثة، التي دعت إلى إعادة النّظر في النّحو العربي محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه: إحياء النّحو. ومهدي المخزومي في كتابه: في النّحو العربي نقدٌ وتوجيه. وشوقي ضيف في كتابه: تجديد النّحو.[1]

غير أنّه من خلال قراءتي واطّلاعي على هذه النّماذج وجدت أنّ ما قدّمه إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي، يقترب أكثر من دراسة اللّغة، وليس من دراسة النّحو؛ أي بمعنى أدقّ أنّ الدرس اللّغوي كان أكثر حضورًا في هذين المحاولتين، وهو ما دعاني إلى أن أقرأهما قراءة تحليلية واستقرائيّة – في الوقت نفسه- أتبيّن من خلالها تفاصيل

[1] - أقام شوقي ضيف رأيه على أسس ثلاث: إعادة تنسيق أبواب النّحو- إلغاء الإعراب التّقديري في المفردات، والإعراب المحلّي في الجمل.- لا يُعرب من الكلمات إلاّ ما يُفيد في صحّة النّطق.(ينظر شوقي ضيف، تجديد النّحو، دار المعارف، القاهرة 2013. ص 4). ومن المحاولات الحديثة كذلك، التي حاولت تقديم رؤية كافية لإعادة صياغة قواعد النّحو العربية، ما نشرته مجلّة مجمع اللّغة العربية بدمشق، في مجلّدها (73) الجزء (4)، وذلك مثل محاولة يوسف الصّيداوي المعنونة ب: إعادة صوغ قواعد العربية. ومحاولة: الأستاذة الدّكتورة حورية خيّاط المعنونة ب:إعادة بناء مفاهيم النّحو.(ينظر : حوريّة خيّاط، إعادة بناء مفاهيم النّحو، مجلّة مجمع اللّغة العربية بدمشق- المجلّد (73) الجزء (4).). كما أنّ هناك كثير من الكتب والمقالات وبحوث الماجستير والدّكتوراه؛ التي تناولت المحاولات الحديثة في تيسير النّحو وتجديده. يُنظر مثلا: عبد المجيد عيساني، النّحو العربي بين الأصالة والتّجديد – دراسة وصفية نقدية لبعض الآراء النّحوية-، دار ابن حزم، بيروت- لبنان. ط1 2007م. ص 215- 225. و ينظر كذلك-: محمّد صاري، تيسير النّحو ترف أم ضرورة ؟، مجلّة الدّراسات اللّغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الاسلاميّة، المملكة العربية السّعودية، المجلّد الثّالث- العدد الثّاني، سبتمبر،2001. ص 161.

الدّرس اللّغوي من خلال المفاهيم النّحوية الجديدة التي طرحها إبراهيم مصطفى، ومهدي المخزومي.

أوّلًا : الخصائص اللغويّة للدرس النحوي عند إبراهيم مصطفى- قراءة في كتاب "إحياء النحو"

- توطئة:

ألّف "إبراهيم مصطفى" كتاب "إحياء النحو"، وقدّم لهذا الكتاب طه حسين، حيث أشاد بالكاتب وبجهده العلميّ، كما أبرز تصوّره للطريقة التي يجب أن يُدرس بها النحو. وذكر أنّه عكف على تأليف هذا الكتاب " سبع سنين"، ذلك أنّه كان يبحث عن الأسباب التي جعلت المتعلّمين يتبرّمون من دراسة النحو، ويضجرون بقواعده، بالرّغم من وجود كتب؛ حاولت تسهيل المحتوى النحوي.

ووصل - بعد بحثه في الأسباب والمسبّبات - إلى أنّ المادة النحوية، أو المحتوى النحوي ،الذي أُثر عن النحاة، فشل في أن يكون السبيل إلى تعلّم العربيّة.[1]

ولذلك رأى من الضروري أن يُعاد النظر في هذا المحتوى النحوي، وفي منهج النحاة الذي سلكوه، وأن يكون هذا المحتوى وهذا المنهج، موصلًا لتعلّم العربيّة، وليس هدفًا في ذاته.

أ- مفهوم النحو عند إبراهيم مصطفى في ضوء الدرس اللغوي:

قبل أن يعطي "إبراهيم مصطفى" للنحو تعريفًا خاصًّا وجديدًا، قدّم انتقادًا لتعريف النحاة للنحو على أنّه" العلم الذي يُعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناءً"؛ إذ يرى أنّ هذا التعريف ضيّقَ من دائرة البحث النحويّ وحصر غايته في إعراب الكلم، ومعرفة الحركة أو العلامة الإعرابيّة.

ولذلك يقترح تعريفًا آخر قائلًا: « هو قانون تأليف الكلام وبيان لكلّ ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتّى تتّسق العبارة ويمكن أن تؤدّي معناها» [2].

[1] - ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، دار الآفاق العربيّة، ط2003، ص. د (مقدّمة الكتاب).

[2] - المصدر نفسه، ص01.

وهو بهذا التعريف يجعل النحو وسيلة لمعرفة النظام اللغوي، الخاصّ بلغة معيّنة، وهو ـ في الوقت نفسه ـ وسيلة لإنشاء نظام لغويّ صحيح؛ إذ الكلمة لها معنى خارج التركيب، وهو المعنى اللغويّ، أو المعنى المعجميّ، فإذا رُكّبت مع كلمة أخرى نتج عن هذا التركيب معنى جديد، وهو المعنى الحاصل من تركيب الكلمات، أو تركيب الجمل، وهو غير المعاني الإفرادية، ولذلك على النحو أن يهتمّ بهذا النظام التركيبي للكلمات والجمل.

ب- مكانة الإعراب وعلاماته من الدرس اللغوي عند "إبراهيم مصطفى":

1- انتقاد النّحاة:

ما عابه "إبراهيم مصطفى" على النحاة أنّهم ربطوا الإعراب بالعامل، وصار النحو عندهم معرفة العامل، وتتبّع الأثر الإعرابيّ له، وغالوا في هذه المسألة غلوًا كبيرًا، ويعرض كثيرًا من الآراء التي قيلت، والمؤلّفات التي أُلّفت حول العامل وعمله ومعموله[1]. ويردّ آراء النحاة حول العامل والمعمول والأثر الإعرابيّ؛ إلى تأثّرهم بالفلسفة الكلاميّة التي كانت شائعة في زمانهم، هذه الفلسفة جعلتهم يهملون معاني الكلام، ويشتغلون بتقدير وتأويل العامل والمعمول، ويبحثون عن جواز امتناع الرفع أو النصب أو الجزم أو الجرّ، وعن مسبّب هذه الحالات الإعرابيّة وعلاماتها، لا عن المعاني التي تحيل إليها هذه العلامات الإعرابيّة، وهذا ما حاول "إبراهيم مصطفى" أن يستجليه ويبيّنه. من معانٍ ودلالاتٍ للعلامات الإعرابية

2- الدّعوة إلى إعادة النّظر في العلامات الإعرابية ومعانيها الدالّة عليها:

يرى "إبراهيم مصطفى" ضرورة ربط العلامات الإعرابيّة بالمعنى الذي تدلّ عليه في التركيب أو الجملة، ومعرفة العلاقة الرابطة بين الكلمة وما قبلها وما بعدها من خلالها (الكلمة الإعرابيّة)، إذ يقول:« وإذا وجب أن ندرس علامات الإعراب على أنّها دوالّ عن معان، وأن نبحث في ثنايا الكلام عمّا تشير إليه كلّ علامة منها، ونعلم أنّ هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة، وصلتها بما معها من الكلمات فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة، وربط الكلم، وهو ما نراه» [2]

[1] – ينظر: المصدر السابق، من ص22 إلى ص 30.

[2] – المصدر نفسه، ص 49.

ولهذا فلا ينظر النظرة نفسَها للعلامات الإعرابيّة، ولا يعطيها الحكم نفسه، بل يذهب أكثر من ذلك، حيث يُخرج بعض العلامات من علامات الإعراب، أو لا يعدّها كذلك. ويتّضح هذا جليّا في قوله: « فأمّا الضمّة فإنّها عَلَم الإسناد، ودليل أنّ الكلمة المرفوعة يُراد أن يُسند إليها ويتحدّث عنها، وأمّا الكسرة فإنها عَلَم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة، كما في: كتاب محمّدٍ أو كتاب لمحمّد. ولا تخرج الضمّة أو الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه إلاّ أن يكون ذلك في بناء أو في نوع من الإتباع. أمّا الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يُراد أن تنتهي بها الكلمة كلّما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة. فللإعراب الضمّة والكسرة فقط، وليستا بقيّة من مقطع، ولا أثرًا لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلّم ليدلّ بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام»[1].

وانطلاقًا من هذا القول، فإنّ "إبراهيم مصطفى" يُخرج الفتحة والسكون من علامات الإعراب، ويعتبرهما حركتين أو علامتين صوتيتين، كما أنّ مدلول العلامة الإعرابيّة عندهُ ليس نفسه عند النحاة، إذ العلامة الإعرابيّة عند النحاة، أثر لعامل لفظيّ، بينما عند "إبراهيم مصطفى" علامة أرادها المتكلّم ليدلّ بها على معنى في الجملة.

ومن خلال الاستقراء الذي قام به لموضع العلامات الإعرابيّة، استقرّ إلى أنّ الأصل في الضمّة، أنّها تلحق دائمًا المسند إليه، أو المتحدّث عنه، فلذلك عدّها علَمًا للإسناد، حتّى وإن كان المنادى ـ أحيانًا ـ يخرج عن هذا الحكم، وكذلك اسم إنّ، إلّا أنّه يعطيهما تخريجًا، يتلاءم ـ حسب رأيه ـ مع الحكم الذي انتهى إليه [2].

أمّا أنّ الكسرة علم الإضافة، فقد أثبت هذا الحكم بالرجوع إلى بعض أقوال النحاة المعروفين، يتقدّمهم سيبويه، والمبرّد وابن الحاجب، حيث يقول سيبويه ـ مثلا ـ:

[1] – المصدر السابق، ص50.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، ص 53 إلى 71.

« والجرّ إنّما يكون في كلّ اسم مضاف إليه، واعلم أنّ المضاف إليه، ينجرّ بثلاثة أشياء: شيء ليس باسم ولا ظرف (يعني الحرف) وبشيء يكون ظرفًا، وباسم لا يكون ظرفًا» [1].

وما يمكن أن نفهمه من قول سيبويه هذا، أنّ الاسم المجرور هو في أصله مضاف إليه جُرّ بحرف، وهذا ما حاول أن يثبته "إبراهيم مصطفى" من خلال بعض النصوص، كما استند في حكمه إلى أنّ الإضافة كثيرة الاستعمال في كلام العرب ولغتهم، و تؤدي أغراضًا ومعاني متنوعة، كما أسهمت في توسّع العربيّة [2].

والشيء المثير للجدل والاستغراب، أنّ "إبراهيم مصطفى" لا يعتبر الفتحة علامة إعرابيّة، إذ لا تحيل ولا تدلّ على معنى معيّن، وإنّما هي حركة صوتيّة مثلها مثل السكون، ويطرح هذا الأمر صراحة قائلا: « الأصل الثالث أنّ الفتحة لا تدلّ على معنى كالضمّة والكسرة، فليست بعلم إعراب، وإنّما هي الحركة الخفيفة المستحبّة عند العرب، التي يحبّون أن يُشكّل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام، فهي في العربيّة نظير السكون في لغتنا العاميّة» [3].

ويعطي لاجتهاده هذا تفسيرا صوتيًا، مستندًا إلى علم "مخارج الحروف" وكيفيّات النطق والوقف، كما استند كذلك إلى بعض الأقوال والشواهد اللغويّة، إذ حاول أن يفصّل في هذه المسألة ويبرّر لحكمه.

وإلى جانب هذه المسألة ، رفض أصلًا عند النحاة وهو" الأصل في المبني أن يسكّن" معتبرًا أنّ هذا الأصل ليس مبنيًا على استقراء النحاة لكلام العرب، وإنّما هو مستمدّ من فلسفتهم النظريّة. ويستدلّ على ذلك بالاستقراء الذي قام به للمبنيّات في العربيّة، حيث وجد أنّ الساكن في البناء أقلّ من المتحرّك، وهذا دليل – كما يقول– على « أنّ العرب تشير بالحركات إلى معانٍ في الكلام، وأنّها تستخفّ الفتحة عن

[1] – سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، ت: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1999، ص486.

[2] – ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص77.

[3] – المصدر نفسه، ص78.

غيرها من الحركات، بل تستخفّها عن السكون ـ أيضا ـ وأنّها تضع السكون حيث تريد أن تشير إلى شيء من التأكيد والبتّ، وممّا فيه من معنى القوّة حظّ» .[1]

كما اعترض على وجود علامات إعراب فرعيّة، وعلامات إعراب أصليّة، نافيًا بذلك الإعراب بالحروف، ذلك أنّ الواو والألف والياء ـ حسب رأيه ـ ما هي إلاّ مدّ للحركات ويرى أنّ حالة المثنّى شاذّة عن الأصل، ولذلك لا يمكن لهذه الحالة، أن تُبطل حكمًا تقرّر وثبت واستقام في سائر العربيّة [2].

ويدعو "إبراهيم مصطفى" في آخر كتابه "إحياء النحو" إلى ضرورة العودة إلى اللغة العربيّة، وأساليبها المختلفة، واستخراج الأغراض والدّلالات المختلفة؛ لأنّه لا يمكن أن يكون للدرس النحوي هدف دون الدرس اللغوي.

[1] – المصدر السابق، 107.

[2]– ينظر: المصدر نفسه، ص 113.

ثانيًا: موضوع الدرس اللغوي ومنهجه عند مهدي المخزومي ـ قراءة في كتاب في النحو العربي نقد وتوجيه ـ

أ- التصوّر العام لموضوع الدرس اللغوي:

عند قراءة مقدّمة كتاب" في النحو العربي نقد وتوجيه" أخذتُ تصوّرًا عامّا لموضوع الدرس اللغوي، الذي يطمح "مهدي المخزومي" من خلاله أن يوجّه الدرس النحوي إلى الوجهة اللغويّة، التي يراها هي الوجهة الطبيعيّة والحقيقيّة، ذلك أنّ النحاة ـ في رأيه ـ انحرفوا عن مسار الدّرس اللغوي، وانشغلوا بجوانب وأمور عقّدت النحو العربي ولا فائدة ترجى منها، حسب رأيه.

أبرز هذه الأمور التي غالى النحاة فيها مسألة العامل والمعمول، وما نتج عنها من كثرة تأويل وتقدير، وهو ما أبعد النحو عن غرضه ومعناه الحقيقي، إذ الدرس النحوي ـ حسب ما يقول مهدي المخزومي ـ يجب أن « يعالج موضوعين مهمّين لا ينبغي أن يفرّط الدارسون في واحد منهما، لأنّهما معًا يمثلان وحدة دراسيّة لا تجزئة فيها.

الموضوع الأول: الجملة من حيث تأليفها ونظامها، ومن حيث طبيعتها، ومن حيث أجزاؤها، ومن حيث ما يطرأ على أجزائها في أثناء التأليف من تقديم وتأخير ومن إظهار وإضمار.

الموضوع الثاني: ما يعرض للجملة من معانٍ عامّة تؤدّيها أدوات التعبير التي تستخدم لهذا الغرض، كالتوكيد وأدواته، والاستفهام وأدواته، إلى غير ذلك من المعاني العامّة التي يعبّر عنها بالأدوات، والتي تمليها على المتكلّمين مقتضيات الخطاب ومناسبات القول»[1].

ولا بدّ للدارس أن ينطلق ممّا درسه الخليل بن أحمد، وجاء في كتاب سيبويه، ومن أقوال الفرّاء في كتاب " معاني القرآن" ذلك أنّ الدرس اللغوي عند هذين العلمين

[1] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986، ص18.

ـ كما يرى مهدي المخزومي ـ جاء شاملا ومكتملا، ومنهجهما أقاماه على استقراء اللغة، واستقراء أساليب العرب في محادثاتهم ومخاطباتهم.

ولا يمكن أن نفرّق أثناء الدراسة اللغويّة بين اختصاص النحاة واختصاص علماء المعاني، ذلك أنّ هذا التفريق هو من قبيل التفريق بين صحّة الكلام وفصاحته، وهو تفريق مبني على اعتبارات عقليّة محضة [1].

ويبدأ الدرس النحوي عند مهدي المخزومي بدراسة الأصوات اللغويّة، دراسة تتعلّق بالمخارج والصفات، ودراسة تتعلّق بتآلف الأصوات بعضها مع بعض، حيث يلاحظ الدارس من خلال هذه الدراسة، ما ينتج عنها من ظواهر لغويّة، كظاهرة الإدغام والإعلال والإبدال، والتي درسها النحاة على أنّها قواعد مستقلّة.

ثمّ ينتقل الدارس إلى دراسة اللغة بشقّيها المعجمي والصرفي، وأمّا المرحلة الأخيرة من مراحل الدرس اللغوي، فهي دراسة الجملة، والتي هي نتاج تآلف كلمة مع أخرى وهي مركّب يحمل فكرة تامّة يريد المتكلّم إبلاغها إلى السامع، وهذه الدراسة تدخل في موضوع الدرس النحوي، وهي من اختصاص علم النحو[2].

ب- **الجملة وأركانها عند "مهدي المخزومي":**

على الرغم من أنّ "مهدي المخزومي" وافق النحاة في تقسيمهم الجملة إلى اسميّة وفعليّة، إلّا أنّه خالفهم في تحديد مفهوم الجملة الاسميّة والفعليّة، وقدّم انتقادًا كبيرًا لهم وخصّ بالانتقاد البصريين وابن هشام الأنصاري، ذلك أنّ ابن هشام الأنصاري عرّف الجملة الاسميّة والفعليّة قائلا: «الاسميّة هي التي صدرها اسم، كزيد قائم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان عند من جوّزه وهو الأخفش والكوفيّون. والفعليّة هي التي صدرها فعل، كقام زيد، وضُرب اللصّ، وكان زيد قائما، وظننته قائما، ويقوم زيد، وقم» [3].

وهذا التحديد للجملة الاسميّة والفعليّة ـ في نظر "مهدي المخزومي" ـ هو تحديد قائم على أساس لفظي محض، فسواء تقدّم الفعل على فاعله أو تأخّر ، تبقى الجملة جملة

---

[1] – ينظر المرجع السابق، ص 35.

[2] – ينظر المرجع نفسه، ص36-37.

[3]– ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كُتب الأعاريب، ص 358.

فعلية، كما رأى "مهدي المخزومي" أنّ ابن هشام قدّم في تعريفه الاسميّة على الفعليّة لأنّه يتّفق والبصريين في أنّ الاسم أصل والفعل فرع، وهذا- حسب رأيه - غير صحيح لأنّ « الفعل في اللغات الساميّة، ومنها العربيّة هو كلّ شيء، فهو أساس التعبير واعتبار المصدر أصلًا للمشتقّات يجعل أصل الاشتقاق في العربيّة؛ مخالفًا لأصله في اللغات الساميّة» [1].

ويفرّق "مهدي المخزومي" بين الجملة الفعليّة والاسميّة على أساس كلّ من المسند والمسند إليه، والعلاقة الإسناديّة القائمة بينهما؛ إذ « الجملة الفعليّة هي التي يدلّ فيها المسند على التجدّد، أو التي يتّصف فيها المسند إليه بالمسند اتّصافًا متجدّدًا، وبعبارة أوضح، هي التي يكون فيها المسند فعلاً، لأنّ الدلالة على التجدّد إنّما تستمدّ من الأفعال وحدها» [2].

فالفعل سواء تقدّم على فاعله أو تأخّر - في رأي "مهدي المخزومي" - تبقى الجملة جملة فعليّة. ذلك أنّ التغيير الذي يطرأ على الجملة أثناء تقدّم الفاعل، هو تغيير لفظي لا معنوي.

« وأمّا الجملة الاسميّة فهي التي يدلّ المسند فيها على الدوام والثبوت، أو التي يتّصف فيها المسند إليه بالمسند اتّصافًا ثابتًا غير متجدّد، أو بعبارة أوضح هي التي يكون المسند فيها اسمًا»[3].

وفكرة التجدّد في الفعل والثبات في الاسم؛ هي فكرة تكلّم عنها وشرحها ومثّل لها عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز قائلا: «.. أنّ موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدّد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء. فإذا قلت:"زيد منطلق " فقد أثبتّ الانطلاق فعلاً له، من غير أن تجعله يتجدّد ويحدث منه شيئا فشيئا، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: " زيد طويل، " عمرو قصير"، فكما لا تقصد ههنا أن تجعل الطول أو القصر يتجدّد ويحدث، بل توجبهما وتثبتهما فقط، وتقضي بوجودهما على الإطلاق، كذلك لا تتعرض في قولك:" زيد

[1] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص40.

[2] – المرجع نفسه، ص40.

[3] – المرجع نفسه، ص 42.

منطلق لأكثر من إثباته لزيد وأمّا الفعل، فإنّه يُقصد فيه إلى ذلك، فإذا قلت:" زيد ها هو ذا ينطلق، فقد زعمت أنّ الانطلاق يقع منه جزءًا فجزءًا، وجعلته يزاوله ويزجّيه وإن شئت تحسّ الفرق بينهما من حيث يلطف، فتأمّل هذا البيت:

لا يألف الدرهمُ المضروب خرقتَنا لكــن يمرّ عليهــا وهو منطلق

هذا هو الحسّ اللائق بالمعنى، ولو قلته بالفعل " لكن يمرّ عليها وهو ينطلق، لم يحسن »[1].

فالتجدّد في الفعل هو حركية تلحق حدثه ومعناه في الزمن.

ويطالب مهدي المخزومي، بضرورة دراسة الجملة دراسة جديدة في ضوء المنهج اللغوي لا المنهج العقلي، ويقتضي منّا هذا المنهج أن ندرس أركان الجملة التي هي المسند والمسند إليه، ونبيّن العلاقة الإسنادية القائمة بينهما، فتفريق النحاة ـ مثلاً ـ بين الفاعل ونائب الفاعل في الجملة الفعلية؛ هو تفريق ـ بحسب رأي مهدي المخزومي ـ قائم على تصور عقلي لا على منهج لغوي، ذلك أنّ كل ما ينطبق على الفاعل من أحكام ينطبق على نائبه[2].

ويَعدُّ الجملة الظرفيّة مستقلّة بنفسها، لأنّه يرى أنّ هذه الجملة هي: «المصدّرة بظرف أو مجرور نحو: " أعندك زيد" و "أفي الدار زيد" إذا قدّرت "زيدًا" فاعلاً بالظرف والجارّ والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبرًا عنه بهما» [(3)].

كما خالف ابن هشام ونحاة البصرة، في عدّهم جملة النداء جملة فعليّة، على أساس أنّ حرف النداء عوّض الفعل المحذوف. ويذهب إلى أنّ « أسلوب النداء أسلوب خاصّ، يؤدّي وظيفة بمركب لفظيّ خاص، وله دلالة خاصّة يحسّ بها المتكلّم والسامع، ولن يؤدَّى هذا الأسلوب بغير هذا اللفظ، ولا بالاستعانة بغير أدوات النداء. يدلّ على هذا أنّ حذف الأداة من النداء، وإقامة الفعل الذي قدّروه مقامه يذهب بالدلالة المقصودة من أسلوب النداء، ويعود الكلام بعد التقدير وله طبيعة أخرى، ويتحوّل

---

[1]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، اعتنى به محمّد زينو، مؤسّسة الرّسالة، بيروت – لبنان. ط1، 2005م، ص 139.

[2] – – ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص45–47.

[3] – ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص358.

الكلام من كونه إنشاءً إلى كونه خبرًا، ومن كونه كلامًا يؤدّي وظيفة لغوية خاصّة إلى كلام يؤدّي وظيفة لغوية أخرى، ولا أشكّ أنّ أحدهم يحسّ بقولهم: أدعو عبد الله إحساسه بقولهم : يا عبد الله»[1].

وهو بهذا يرفض البعد النحوي القائم على التقدير والتأويل والبحث عن العامل والمعمول.

والشيء نفسه فيما يخصّ جملة الشرط، إذ يعتبر الشرط أسلوبًا لغويًا، لا يقبل التجزئة إلى جملتين، جملة الشرط وجملة جواب الشرط، كما هو مذهب ابن هشام والنحاة قبله. ذلك أنّ أسلوب الشرط بالنظر اللغوي، هو جملة واحدة تعبّر عن فكرة تامّة واحدة، وإذا اقتصر المتكلّم على جزء من هذا الأسلوب، أخلّ بالإفصاح عمّا يجول في ذهنه، وقصّر عن نقل ما يجول فيه إلى ذهن السامع[2].

ج- الوظيفة اللغويّة للجملة:

ينطلق مهدي المخزومي لتبيان مفهوم الوظيفة اللغويّة للجملة، من نقده لتقسيم ابن هشام الأنصاري الجملَ إلى جمل لها محلّ من الإعراب وجمل ليس لها محلّ.حيث يرى أنّ هذا التقسيم قائم على فكرة العامل التي سيطرت على أذهان النحاة، وليس على ما تؤدّيه الجملة من وظيفة لغويّة، وفي هذا يقول: «إنّ الدرس اللغوي يقتضيهم أن يبحثوا في الجمل من حيث إنّها تجمع بين وظيفتين لغويتين، الوظيفة العامّة التي تشترك فيها الجمل جميعًا ممّا ليس له محلّ من الإعراب وما له محل منه، وهي نقل ما يستحدث من أفكار إلى السامع، والوظيفة الخاصّة، كأن يكون لها محلّ من الإعراب فتستعمل مسندًا أو نعتًا أو حالًا مبيّنة لهيئة صاحبها لجمل قبلها أو لشيء مبهم ورد فيها ، فيؤتى بها لتفسيرها أو لتوضيح ما انبهم فيها.... بمثل هذه الاعتبارات اللغوية يجب أن يتشبّث الدارس، وأن يجعلها محور دراسته، أمّا أنّ هذه الجملة في

[1] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 53.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، ص57.

محلّ رفع أو في محلّ نصب أو في محلّ جرّ أو في محلّ جزم، فهو أبعد ما يكون عن الهدف اللغوي الذي من أجل الوصول إليه تألّفت الجمل»[1].

انطلاقًا من هذا، فالجملة تؤدّي وظيفة لغويّة ينتقل من خلالها معنى ومقصد معيّن إلى ذهن المخاطب ، كما تؤدّي وظيفة التوضيح، أو التخصيص أو بيان الهيئة.

وهذا ما يجب أن يهتمّ به دراس اللغة، ولا يهتمّ بالمحلّ الإعرابي الذي هو نتيجة للعامل، والذي دعا مهدي المخزومي إلى سلب وإبطال قدرته على العمل.

د- الإعراب وعلاقته بالدرس اللغوي عند مهدي المخزومي:

يرى مهدي المخزومي أنّ النحاة اهتموا بالإعراب وكأنّه النحو كلّه، فركّزوا على ما يحدثه العامل من تغيير في أواخر الكلم، وكأنّ الإعراب عندهم مظهر من مظاهر النشاط العقلي، جعلهم يغرقون في التعليل والتأويل، فأصبح الإعراب غاية في حدّ ذاته، لا وسيلة لتفسير الاستعمال اللغوي، وفهم مقتضيات القول.

ويظهر هذا من تعريفهم للإعراب بأنّه:«اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا» أو«هو أثر يجلبه العامل»[2].

ويعرّف مهدي المخزومي الإعراب ـ من وجهة نظره ـ بأنّه « بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة لغوية، أو من قيمة نحوية ككونها مسندا إليه، أو مضافا إليه أو فاعلا، أو مفعولا، أو حالا، أو غير ذلك من الوظائف التي تؤدّيها الكلمات في ثنايا الجمل، وتؤدّيها الجمل في ثنايا الكلام أيضا. وللإعراب علامات تدلّ عليه، وهي الحركات، والحركات في العربية ثلاث: الضمة، والكسرة، والفتحة، وقد اعتدّت العربيّة بالضمة والكسرة اعتدادًا خاصًا، فجعلت الضمة علمًا للإسناد والكسرة علمًا للإضافة أمّا الفتحة فعلم لما ليس بإسناد ولا إضافة. ويندرج فيه موضوعات كثيرة يتميّز بعضها عن بعض بما تؤدّيه الكلمة المنصوبة من وظيفة لغويّة»[3].

[1]- المصدر السابق، ص63.

[2] - المصدر نفسه، ص67.

[3] - المصدر السابق، ص67.

ولذلك فالإعراب في رأي مهدي المخزومي، يجب أن يبيّن ما للكلمة من قيمة ودور في التركيب، وفي الاستعمال اللغوي، والضمة أو الكسرة أو الفتحة تدلّ على هذه القيم النحويّة، والمعاني الإعرابيّة، فالضمّة دالّة على أن الكلمة مسند إليه أو صفة للمسند إليه، ولذلك عدّها علما للإسناد، والكسرة تدلّ على أنّ الكلمة مضافا إليه أو تابعة له والفتحة تدلّ على وظيفة الكلمة التي لا تدخل في وظيفة إسنادية أو علاقة إضافية ولم يعتبر الحروف (الألف والواو والياء)علامات إعراب كما هو الحال في الأسماء الخمسة، وإنّما هي امتداد لحركات وأصوات مدّ طويلة ناتجة عنها[1].

هـ-الفعل في ضوء الدرس اللغوي عند مهدي المخزومي:

الفعل عند النحاة من أقوى العوامل- إن لم نقل أقواها- يعمل الرفع في الفاعل والنصب في المفعول به، وهو ركن أساس في العملية الإسنادية، حيث يسند إليه الفاعل.

ويوافق مهدي المخزومي النحاة؛ في تقسيمهم الفعل إلى ماض ومضارع ودائم منحازا في هذا التّقسيم إلى مصطلحات المدرسة الكوفية وتعبير الفراء، ذاكرا أنّ هذا التقسيم تؤيّده النصوص اللغوية التي صدرت عن الكوفيين[2].

غير أنّ مهدي المخزومي يركّز على ضرورة دراسة الأفعال أثناء الاستعمال الحقيقي لها في اللغة، وما ينتج عن هذا الاستعمال من دلالة معيّنة، تقتضيها حالات ومقتضيات قوليّة خاصّة، ذلك أنّ النحاة ـ في رأيه ـ «كانوا يدركون ما للفعل من دلالة على الزمان، ولكن منحاهم الفلسفي باعد بينهم وبين أن يستخلصوا دلالته الزمنية من واقعه في الاستعمالات المختلفة، لا من منحاهم الفلسفي أو معالجتهم المنطقية حين راحوا يقسّمون الفعل على مثال تقسيم الزمان، لأنّ الفعل مساوق للزمان، ولمّا كان الفعل ثلاثة أقسام: ماض وحاضر ومستقبل، كان الفعل ثلاثة أقسام

[1] – المصدر نفسه، ص68.

[2] – يُنظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص119.

أيضا، فعلاً خاصًا بالزمان الماضي وفعلاً خاصًا بالزمان الحاضر وفعلاً خاصًا بالزمان المستقبل»[1].

وعلى الرغم من هذا التقسيم الزماني للأفعال، إلاّ أنّ مهدي المخزومي يرى أنّ النحاة لم يوفّقوا في تطبيق أقسام الفعل على أقسام الزمان، إذ كان الأحرى بهم أن يجعلوا لكلّ زمن صيغة معيّنة، إلاّ أنّهم لم يوفقوا إلى هذا؛ إذ خصّصوا للزمن الماضي صيغة الفعل الماضي، وجعلوا الحال والاستقبال للفعل المضارع.

كما لم يهتد النحاة ـ حسب رأي مهدي المخزومي ـ إلى أنّ صيغ الفعل تدلّ على وقوع أحداث في مجالات زمنية مختلفة، لها ارتباط بالعلاقات الزمنية الموجودة عند المتكلّم، والسبب الذي أبعدهم عن هذا التصوّر هو المنحى الفلسفي الذي نحوه والمعالجة المنطقية التي عالجوا بها الفعل، دون أن يقوموا باستقراء شامل لاستعمالات الفعل ودلالاته المختلفة.

وقد أعاد مهدي المخزومي تصنيف الصيغ الزمنيّة في العربيّة وبنى تصنيفه ـ كما يقول ـ على أساس ما لاحظه في الاستعمال فيما انتهى إليه من نصوص موثوق بصحّتها وفصاحة قائليها[2].

و- أفعال الكينونة والوجود(كان وأخواتها) في ضوء الدّرس اللغوي عند مهدي المخزومي:

يرى مهدي المخزومي أنّ الأفعال التي أطلق عليها النحاة الأفعال الناقصة أو الناسخة، أخطأوا عندما نسبوا معانيها إلى الجمل ولم ينسبوها إلى المفردات، لأنّ ما ينسب معانيها إلى الجمل هي الحروف فقط، وهي تختلف عن الحروف، لأنّها تقبل علامات الفعل أو بعضًا منها، كما أنّها تأتي أحيانًا تامّة.

وبما أنّ هذه الأفعال تختلف فيما بينها من حيث بناؤها ودلالتها، فلا يمكن أن نعطيها الحكم نفسه، فـ "ليس" تختلف عن "كان" بناءً ودلالة، فالفعل الأوّل جامد والثاني متصرّف، و "ليس" تدلّ على النفي بينما كان تدل على الكينونة العامّة وصار

[1] - المصدر نفسه، ص 152.

[2] - ينظر المصدر السابق، ص 152- 160.

تحمل دلالة التحول، والشأن نفسه لبقيّة الأفعال ودلالتها تختلف من فعل إلى آخر وبناؤها كذلك. ولذلك لا يمكن أن تُجمع هذه الأفعال في باب واحد.

والشأن نفسه لما سمّي عند النحاة بأفعال المقاربة، لا يمكن أن تكون في باب واحد وهي تختلف من حيث الدلالة.

والشيء الذي جعل النحاة يجعلونها في باب واحد هو أنهم انطلقوا من فكرة العمل فأغفلوا الدلالة والبناء.

ويرى مهدي المخزومي أنّ النحاة كانوا بعيدين عن التفسير القريب من واقع اللغة لهذه الأفعال، مصرّحًا أنّه لم يجد مِن النحاة، من حاول تفسير الظواهر اللغوية كالخليل بن أحمد، الذي كان منهجه أشبه ما يكون بالمنهج اللغوي الحديث. ذلك أنّه بدأ بدراسة الأصوات اللّغوية، وتوصّل من خلال هذه الدراسة إلى نتائج مهمّة مكّنته من فهم كثير من الظواهر اللغوية، ثم درس الكلمة والتي هي تآلف صوتي، ثمّ تناول الكلمة مفردة ومركّبة مع غيرها، ورأى أنّ التركيب ظاهرة لغويّة تمخّضت عن الاستعمالات[1].

ي-الأساليب اللغوية أو ما اصطلح عليه مهدي المخزومي أساليب التعبير:

يلحّ مهدي المخزومي على ضرورة مراعاة مناسبات القول، والعلاقة بين المتكلّم والسامع أثناء تعبير المتكلّم عن أفكاره، لأنّ الجملة الصحيحة نحويا قد لا تعطينا فائدة أو غرضا صحيحا يريده المتكلّم، ما لم يتمّ الإحاطة بملابسات الخطاب اللغوي، وقد أشار إلى هذا أغلب علماء البلاغة، ولذلك لا يمكن التفريق بين الدراسة النحوية ودراسة المعاني؛ إذ محور الدراسة في كليهما هي الجملة، « وينطبق هذا على الأساليب اللغوية المختلفة من توكيد، أو نفي، أو استفهام، لأنّ الأساليب إنّما تستخدم على النحو الذي يتّفق مع ما تتطلّبه مناسبات القول، وحال المخاطب فيها، فلا توكيد دون أن تشعر حال المخاطب بحاجتها إلى التوكيد، ولا نفي دون أن يلاحظ ما في

[1] – ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص191.

نفس المخاطب من أحاسيس ساورته خطأ، ممّا اقتضى المتكلّم أن يسعى لإزالة ما علق في ذهنه منها بأسلوب النفي، وبإحدى طرائقه المتنوّعة الاستعمال»[1]

وممّا يؤخذ على النحاة ـ في نظر مهدي المخزومي ـ أنّ هذه الأساليب اللغويّة لم تدرس في باب واحد، وإنّما درست في أبواب نحوية مختلفة، رُبطت كلّها بوظيفة العامل، وركّز النحاة على الأدوات التي تستعمل في هذه الأساليب لا على الأساليب في حدّ ذاتها، فالتوكيد ـ مثلا ـ في العربيّة له صور تعبيرية مختلفة «بالأداة حينا، وبغيرها أحيانا، وتختلف هذه الصورة شدّة وضعفا، وتستعمل وفق الحاجة ووفق متطلّبات الظروف»[2].

والشيء نفسه بالنسبة لأسلوب النفي حيث يحدث في حالات لغوية كثيرة، ويُنبئ عن مقاصد عدّة، تفصح عن ما يعتقده المخاطب، وما يريده المتكلّم، فقد يكون الغرض منه ـ مثلاً ـ إزالة الشكّ الموجود عند المخاطب، أو نفي المعلومة أو المعنى الموجود عنده، ولا يُعرف هذا إلاّ بالإحاطة بملابسات ومقتضيات القول وحال الخطاب، ولكلّ غرض من الأغراض التي يريد المتكلّم –من خلال النفي– تبليغها إلى السامع، أساليب نفي خاصّة تستعمل فيها أدوات خاصّة، تناولها مهدي المخزومي بالتفصيل.

كما يعدّ الاستفهام أسلوبا لغويا يؤدّي أغراضا معيّنة، يُستعمل لكلّ غرض جمل استفهامية خاصّة، والشأن نفسه لما اصطلح عليه مهدي المخزومي أسلوب الجواب الذي يتلازم وأسلوب الاستفهام، إذ كان من المفروض على النحاة ـ حسب رأيه ـ أن يفردوا له بابًا خاصًا.

وأمّا الشرط فهو أسلوب لغوي يبنى على جزئين، سبب ومسبّب، وكما سبق الذكر فليس هناك في رأي مهدي المخزومي جملتان: جملة الشرط وجملة جواب الشرط وإنّما هناك جملة واحدة هي جملة الشرط تعتمد على جزئين أو عبارتين: الشرط والجزاء أو السبب والمسبّب، ويجب أن نركّز في دراسة اللغة على الكيفيّة التي يبنى بها أسلوب الشرط، والغرض الإبلاغي، الذي يؤدّيه لا على عمل أدوات الشرط.

---

[1] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 229.

[2] –المصدر السابق ،ص237.

كما أنّ أسلوب النداء ـ عند مهدي المخزومي ـ ليس جملة فعلية، ولا هو جملة غير إسناديّة كذلك –كما خاض في هذا النحاة– وإنّما هو مركّب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات، يستخدم لإبلاغ المنادى حاجةً، أو لدعوته إلى إغاثة أو نصرة [1].

وما يمكن استنتاجه من خلال هذا العرض البسيط، لآراء وأفكار مهدي المخزومي في كتابه: في النّحو العربي – نقدٌ وتوجيه – أنّ الباحث حاول أن يؤسّس لدرس لغويّ جديد، يجمع هذا الدّرس بين النّحو والبلاغة (علم المعاني) والأصوات والصّرف. بمعنى أدقّ أنّه ينقد النّحاة في كثير من الآراء، ويوجّه المتعلّم والباحث– في الوقت نفسه– إلى دراسة اللّغة، وليس إلى دراسة النّحو. ويمكن عدّ آراء وأفكار مهدي المخزومي، من المحاولات التّأسيسية الحديثة الأولى للدّرس اللّغوي، المميّزة والرّائدة. على الرّغم من تأثّره بآراء المدرسة الكوفيّة وانحيازه لها، في كثير من الآراء والمصطلحات.

[1] – المصدر السابق ص 246–331.

الفصل الثّانـي

الدّرس اللّغوي في الخطاب البلاغي

أوّلا: قضيّة اللّفظ والمعنى وأثرها على الدّرس اللّغوي – قراءة في تصوّر البلاغيّين–

شكّلت قضية اللّفظ والمعنى، موضوعا مهمّا في البلاغة العربية؛ ذلك أنّ جلّ البلاغيّين تكلّموا عن هذه القضية. وقد لا نكون مبالغين إذا قلنا إنّ أساس البلاغة العربية هو هذه القضية. فموضوعات البلاغة العربية – و التي اختصرها البعض في علوم ثلاثة: علم البيان ، علم البديع ، علم المعاني– تتمحور مفاهيمها ومصطلحاتها كلّها حول اللّفظ والمعنى. كما أنّ هذه القضية أحدثت أثرا كبيرا في الدّرس اللّغوي العربي، وبالأخصّ عند اللّغويّين الذين تأثّروا بالطّرح البلاغي في دراسة اللّغة. ولذلك وجب علينا أن نُفرد لها قراءة خاصّة نبيّن من خلالها التصوّر البلاغي لهذه القضية.

1– المفهوم البلاغي للّفظ:

ارتبط مفهوم اللّفظ عند البلاغيّين بمصطلحات ومفاهيم بلاغية كثيرة . أهمّ هذه المصطلحات والمفاهيم مفهوما: الفصاحة – الإسناد .

أ – ارتباط مفهوم اللّفظ عند البلاغيّين بمفهوم الفصاحة:

عندما نطّلع على كتب البلاغيّين، نجد الكثير منهم يخصّ بالفصاحة اللّفظ ويخصّ بالبلاغة الألفاظ مع معانيها ومن هؤلاء **ابن سنان الخفاجي**، إذ نجده في كتابه: **سرّ الفصاحة** يقول: « إنّ الفصاحة على ما قدّمنا نعتٌ للألفاظ إذا وجدت على شروط عدّة، ومتى تكاملت تلك الشّروط فلا مزيد على فصاحة تلك الألفاظ وبحسب الموجود منها تأخذ القسط من الوصف، وبوجود أضدادها تستحقّ الاطّراح والذّم. وتلك الشّروط تنقسم قسمين : فالأوّل منها يوجد في اللّفظة الواحدة على

انفرادها من غير أن ينضمّ إليها شيء من الألفاظ/ وتؤلّف معه، والقسم الثّاني يوجد في الألفاظ المنظومة بعضها مع بعض. ».[1]

وممّا اشترطه **قدامة بن جعفر** في اللّفظ: «أن يكون سمحًا، سهل مخارج الحروف من مواضعها، عليه رونق الفصاحة، مع الخلوّ من البشاعة.»[2]

ويُفهم من القولين: أنّ الفصاحة في اللّفظ ترجع إلى معيارين: المعيار الأوّل هو البناء الدّاخلي للّفظة وهي منعزلة عن غيرها من الألفاظ، أو بمعنى أدقّ البناء الصّوتي للّفظ. والمعيار الثّاني هو انتظام هذا اللّفظ مع غيره من الألفاظ.

وقد حدّد **ابن سنان الخفاجي** – بعد ذلك– ثمانية أشياء يجب أن تكون في اللّفظة، حتّى تكون فصيحة. كما ذكر الصّفات التي يجب أن يتميّز بها تأليف الكلام وانتظامه، فيكون بها فصيحا.[3]

غير أنّ هذا الرأي– وهو أنّ الفصاحة خاصّة باللّفظ– ليس رأي كلّ البلاغيّين. فهناك من البلاغيّين من ينفي أن تكون الفصاحة خاصّة بالألفاظ، ومن هؤلاء: **فخر الدّين الرّازي** في كتابه: **نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز**. حيث بيّن بمجموعة من الأدلّة، أنّ الفصاحة لا ترجع إلى الألفاظ؛ وذلك بعد قوله: « اعلم أنّ الذين يجعلون الفصاحة صفة / للألفاظ فالأظهر أنّهم يجعلونها صفة للألفاظ لأجل دلالتها الوضعية على مسمّياتها، ويحتمل احتمالا بعيدًا أن يجعلونها صفة للألفاظ لا باعتبار دلالتها على مسمّياتها. وههنا أدلّة تُبطل الاحتمال الأوّل خاصّة، وأدلّة تبطل الاحتمال الثّاني خاصّة، وأدلّة تُبطلهما جميعا.».[4]

---

[1] - ابن سنان الخفاجي (أبو محمّد عبد الله ين محمّد بن سعيد)، سرّ الفصاحة، تحقيق: الدّكتور النّبوي عبد الواحد شعلان، دار قباء للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة – مصر. (د. ط)، 2003. ص 73.

[2] - قدامة بن جعفر (أبو الفرج)، نقد الشّعر، تحقيق: محمّد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية. بيروت – لبنان. (د. ط). (د.ت)، ص 74.

[3] - المصدر نفسه، ص 74- 125.

[4] - فخر الدّين الرّازي (محمّد بم عمر بن الحسين)، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: الدّكتور نصر الله حاجي مفتي أوغلى، دار صادر، بيروت – لبنان. ط1، 2004 م. ص 35.

وقصد **فخر الدّين الرّازي** من هذا الكلام، أنّ الفصاحة لا يمكن أن تكون أبدا في الألفاظ، سواء من حيث الدّلالة التي وُضع اللّفظ لأجلها، أو من حيث بناء اللفظ في ذاته من مجموعة من الحروف. ويتّضح هذا جليّا من خلال مجموعة الأدلّة التي ذكرها، ومنها: « أنّ الفصاحة مزيّة تحصل باختيار المتكلّم، وأمّا الأحكام الثّابتة للألفاظ من حيث هي ألفاظ، فهي ثابتة لها لذواتها، ومن حيث دلالتها على مسمّياتها، فهي ثابتة بوضع الواضع دون المتكلّم. فالفصاحة غير عائدة إلى الألفاظ من أحد هذين الوجهين.».[1]

وقد يُفهم من كلامه أنّ الفصاحة ترجع إلى المتكلّم، لا إلى كلامه؛ أي بمعنى أوضح قدرة المتكلّم على اختيار الألفاظ، وتركيبها وإخراجها على وجه معيّن، هو الذي يحدّد الفصاحة.

وقد ذكر **الخطيب القزويني** في كتابه: **الإيضاح في علوم البلاغة**، أنّ هناك أقوالا مختلفة في تفسير الفصاحة والبلاغة، إلاّ أنّه جعل اللّفظ أو الكلمة المفردة ، يختصّ بالفصاحة ولا يختصّ بالبلاغة. أمّا الكلام والمتكلّم فيتّصفان بالفصاحة والبلاغة معًا.[2]

وأمّا **السّكّاكي** في كتابه: **مفتاح العلوم**، فقد جعل الفصاحة قسمين: قسم يرجع منها إلى اللّفظ، وقسم منها يرجع إلى المعنى. وذلك في قوله: « وأمّا الفصاحة فهي قسمان: راجع إلى المعنى، وهو خلوص الكلام عن التّعقيد وراجع إلى اللّفظ، وهو أن تكون الكلمة عربية أصلية، وعلامة ذلك أن تكون على ألسنة الفصحاء من العرب الموثوق بعربيّتهم، أدْور، واستعمالهم لها أكثر، ولا ممّا أحدثه المولّدون، ولا ممّا

[1] - المصدر السّابق، ص 63.

[2] - يُنظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح الدّكتور محمّد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل. بيروت- لبنان. ط 3. (د.ت). ص 17- 19.

أخطأت فيه العامّة، وأن تكون أجرى على قوانين اللّغة، وأن تكون سليمة عن التّنافر.».[1]

ويتوافق ما ذكره **السّكّاكي**، في هذا القول مع بعض ما وضعه جمّاع اللّغة الأوائل من معايير لجمع اللّغة، أو ما سمّاه اللّغويّون بمعايير الفصاحة اللّغوية.

وانطلاقا ممّا ذكرناه، فأوّل مصطلح ومفهوم بلاغي، يرتبط به مفهوم اللّفظ هو مصطلح الفصاحة. والفصاحة في اللّفظ تتحقّق بناءً على شروط ومعايير معيّنة يجب أن تتوفّر في اللّفظ. من هذه المعايير ما يختصّ ببنائه الدّاخلي، ومنها ما يختصّ ببنائه الخارجي.

ب – ارتباط مفهوم اللّفظ بمفهوم الإسناد:

من أهمّ المفاهيم البلاغية التي ارتبط بها اللّفظ، عند البلاغيّين مفهوم الإسناد• ذلك أنّ اللّفظ في التّركيب الإسنادي، قد يكون مسندا أو مسندا إليه، وقد فصّل الكثير من البلاغيّين في ركني الإسناد؛ نوعًا وحالة. حيث بيّنوا حالات الذّكر والحذف وحالات الإظهار، وحالات الإضمار. وغيرها من الحالات.

ومن الحالات التي يُذكر فيها المسند إليه ما لخّصه **الخطيب القزويني** في قوله: « وأمّا ذكره: فإمّا لأنّه الأصل ولا مقتضى للحذف. وإمّا للاحتياط لضعف التعويل على القرينة. وإمّا للتّنبيه على غباوة السّامع. وإمّا لزيادة الإيضاح والتّقرير. وإمّا لإظهار تعظيمه، أو إهانته، كما في بعض الأسماء المحمودة أو المذمومة. وإمّا للتّبرك بذكره، وإمّا لاستلذاذه. وإمّا لبسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب، كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السّلام " هي عصاي"، ولهذا زاد على الجواب. وإمّا لنحو

[1] - السّكاكي (أبو يعقوب يوسف بن محمّد بن علي)، مفتاح العلوم، تحقيق: الدّكتور عبد الحميد هنداوي. دار الكتب العلمية. بيروت – لبنان.ط1، 2000م. ص 526.

• - لا يختصّ مفهوم الإسناد باللّفظ فقط، بل أيضا بالمعنى. وهو ما سأذكره في مبحث المعنى إن شاء الله.

ذلك. قال السّكاكي: " وإمّا لكون الخبر عام النّسبة إلى كلّ مسند إليه، والمراد تخصيصه بمعنى قولك: زيد جاء وعمرو ذهب وخالد في الدّار.».[1]

فالمسند إليه – بناءً على ما ذكره صاحب كتاب الإيضاح– الأصل فيه أن يُذكر، ذلك أنّ المسند إليه أحد الرّكنين اللّذين تُبنى عليهما عمليّة الإسناد. غير أنّ ذكر المسند إليه قد يرتبط – أيضا – بأغراض تخاطبية أخرى وهي ما جاء في قول الخطيب القزويني.

وعلى هذا الأساس فذكر المسند إليه يرتبط باللّفظ والمعنى معًا، أمّا حذفه فيرتبط باللّفظ فقط لا بالمعنى. أي بمعنى أدقّ أنّ المسند إليه قد يُحذف لفظه، ويبقى معناه.

وهذا ما نستشفّه ممّا ذكره **السّكّاكي**، مبيّنا الحالات التي تقتضي طيّ ذكر المسند إليه؛ وهي حالات تتعلّق – في مجملها – بالمتكلّم والسّامع والمقام.[2] فالمتكلّم قد يحذف اللّفظ ويُبقي معناه بإشارة أو قرينة دالّة عليه. والسّامع قد يفهم المعنى، دون أن يسمع اللّفظ أو يراه. وقد يكون المقام – بما يحتويه– دالاّ على معنى اللّفظ.

كما فصّل البلاغيون في قضايا ومسائل أخرى تتعلّق بالمسند إليه؛ كقضيّة التّعريف والتّنكير، والعطف عليه، والإبدال منه، ووصفه وتوكيده وتقديمه وتأخيره. ذاكرين ما يُعرّف به المسند إليه؛ كالإضمار، والعَلمية، و الموصولية، والإشارة والإضافة، واللاّم. مبيّنين غرض التّعريف في كلّ نوع من هذه الأنواع.

والشّيء نفسه في التّنكير، حيث ذكروا الأغراض التي من أجلها يأتي المسند إليه نكرة. كالإفراد والنّوعية، والتّعظيم والتّهويل، والتّكثير والتّقليل. كما فصّلوا في

[1] - الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 8.
[2] - السّكّاكي، مفتاح العلوم، ص 265.

الأغراض التي من أجلها، يوصف المسند إليه، أو يؤكّد أو يُعطف عليه، أو يُبدل منه، أو يُقدّم أو يؤخّر، أو يُخصّص.[1]

وكما فصّل البلاغيّون في المسند إليه، فصّلوا في المسند كذلك، بوصفه أحد رُكني عمليّة الإسناد، وفي هذا يقول **السّكّاكي:** « لابدّ من التصفّح عن الأحوال المقتضية لأنواع التّفاوت في المسند، من كونه: متروكًا تارة وغير متروك تارة أخرى ومن كونه مفردًا أو جملة؛ وفي إفراده من كونه فعلاً، نحو: قام زيدٌ ويقوم وسيقوم، أو اسمًا، منكرًا أو معرّفا من جملة المعرفات، مقيّدًا كلّ من ذلك بنوع قيد، نحو: ضربت يوم الجمعة، و زيدٌ رجل عالم، وعمرو أخوك الطّويل، أو غير مقيّد...».[2]

وانطلاقا من هذا فقد حاول البلاغيون أن يُبيّنوا العلاقة بين اللّفظ عندما يكون مسندًا أو مسندًا إليه، وبين الأغراض البلاغية التي يؤدّي إليها لفظ المسند أو المسند إليه، عندما يتغيّر في بنيته الدّاخلية، أو الخارجية. أي بمعنى أدقّ أن المسند إليه – مثلا– عندما يُعرّف باللاّم، فهذا التّعريف هو تغيير في بنية اللّفظ الدّاخلية، من خلال الزّيادة. وعندما يُعرّف بالإضافة فهو تغيير في بنيته الخارجيّة، وهذا التّغيير ليس تغييرًا اعتباطيّا، وإنّما يؤدّي أغراضا بلاغيّة خاصّة يقصدها المتكلّم أو المُخاطِب.

2- المفهوم البلاغي للمعنى:

تمهيد

اكتسب المعنى في البلاغة العربية مفهوما خاصّا، نتيجة ارتباطه بمفاهيم بلاغية أخرى. غير أنّ هناك من البلاغيّين من عرّف المعنى؛ مجرِّدا إيّاه من هذه المفاهيم البلاغيّة؛ وذلك كتعريف **حازم القرطاجني** له، بقوله: « إنّ المعاني هي

[1] - يُنظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، المجلّد الأوّل، ج2، ص 4- 82.
[2] - السّكّاكي، مفتاح العلوم، ص 305.

الصّور الحاصلة في الأذهان عن الأشياء الموجودة في الأعيان. فكلّ شيء له وجود خارج الذّهن، فإنّه إذا أُدرك حصلت له صورة في الذّهن تطابق لما أدرك منه، فإذا عبّر عن تلك الصّورة الذهنية الحاصلة عن الإدراك أقام اللّفظُ المعبّرُ به هيئة تلك الصّورة الذّهنية في أفهام السّامعين وأذهانهم. فصار للمعنى وجود آخر من جهة دلالة الألفاظ. فإذا احتيج إلى وضع رسوم من الخطّ تدلّ على الألفاظ من لم يتهيّأ له سمعها من المتلفّظ بها، صارت رسوم الخطّ تقيم في الأفهام هيآت الألفاظ، فتقوم بها في الأذهان صور المعاني، فيكون لها أيضا وجود من جهة دلالة الخطّ على الألفاظ الدّالة عليها.».[1]

وعلى الرّغم من أنّ هذا التّعريف حاول أن يُحدّد المعنى، بوصفه تصوّرًا ذهنيّا عن ما هو موجود في العالم الخارجي، ويُعبّر عن هذا التصوّر بلفظ دالّ عليه، إلاّ أنّ مفهوم المعنى، لا يمكن الإحاطة به بلاغيّا، إلاّ عند تناوله في ضوء ارتباطه بمجموعة من المصطلحات والمفاهيم، أهمّها: البلاغة والبيان– المجاز وأنواعه .

أ– ارتباط المعنى بمصطلحي البلاغة و البيان ومفهومها:

يتّسم المعنى عند أكثر البلاغيّين بالبلاغة ولا يتّسم بالفصاحة، وهذا بخلاف اللّفظ. غير أنّ اتّصافه بالبلاغة مرتبط بعناصر أخرى، هذه العناصر هي التي تُميّز المعنى البلاغي عن غيره من المعاني، كالمعنى الأصلي الذي وُضع اللّفظ لأجله. أو المعنى المعجمي أو اللّغوي.

ومن أهمّ ما يرتبط به المعنى في البلاغة: الاستعمال. ذلك أنّ المعنى البليغ خاضع لاستعمال المتكلّم له، ولا يُمكن أن تُعرف بلاغة المعنى إلاّ حين ظهوره مستعملاً في الكلام أو الخطاب، وهذا ما قصده **الجاحظ** بقوله: « قال بعض جهابذة الألفاظ ونُقّاد المعاني: المعاني القائمة في صدور النّاس، المتصوّرة في أذهانهم

[1] - حازم القرطاجنّي (أبو الحسن)، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق: محمّد الحبيب ابن الخوجة. دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان. ط3، 1986.ص 19.

والمتخلّجة في نفوسهم، والمتّصلة بخواطرهم، والحادثة عن فكرهم، مستورة خفيّة وبعيدة وحشيّة، ومحجوبة مكنونة، وموجودة في معنى معدومة، لا يعرف الإنسان ضمير صاحبه، ولا حاجة أخيه وخليطه، ولا معنى شريكه والمعاون له على أموره وعلى ما لا يبلغه من حاجات نفسه إلاّ بغيره. وإنّما يُحيي تلك المعاني ذكرهم لها وإخبارهم عنها واستعمالهم إيّاها. وهذه الخصال هي التي تُقرّبها من الفهم، وتُجلّيها للعقل... ».[1]

وعلى الرّغم من أنّ المعنى في البلاغة يرتبط بالاستعمال، إلاّ أنّه لا يُمكن أن نفصل بين اللّفظ والمعنى أثناء استعماله. ذلك أنّ استعمال اللّفظ هو في الوقت نفسه استعمال للمعنى، إلاّ أنّ المعنى الذي يقصده المتكلّم قد لا يظهر من خلال اللّفظ المستعمل، إلاّ بقرائن أو إشارات ودلائل تُحيل إليه. ذلك أنّ اللّفظ وحده قد لايتّسع لأن يحمل أكثر من معنى. وهذا ما قصده **الجاحظ** بقوله: « ثمّ اعلم – حفظك الله – أنّ حُكم المعاني خلاف حُكم الألفاظ؛ لأنّ المعاني مبسوطة إلى غير غاية، وممتدّة إلى غير نهاية، وأسماء المعاني مقصورة معدودة، ومُحصّلة محدودة.».[2]

فالألفاظ – كما بيّن الجاحظ في قوله – محدودة، يمكن إحصاؤها، أمّا المعاني فلا يمكن لها ذلك؛ لأنّها ترتبط بالوضع والاستعمال والقصد، والفهم والإفهام أيضا. ذلك أنّ المخاطَب قد يفهم معانٍ لا يقصدها المتكلّم من كلامه، وهو ما يُمكن أن نُطلق عليه الفهم الخاطئ للملفوظ أو الكلام أو الخطاب. وقد يكون هذا الفهم أو المعنى الذي تصوّره السّامع أو المُخاطَب نتيجة للمعطيات أو المعلومات الموجودة في ذهنه. وعلى هذا فالمعنى هو عنصر مشترك بين المتكلّم أو المُخاطِب والسّامع أو المُخاطَب. ولذلك فالمتكلّم البليغ هو الذي يستطيع إبلاغ المعنى الذي

[1] - الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر)، البيان والتّبيين، تحقيق عبد السّلام هارون، مكتبة ابن سينا للنّشر والتّوزيع، القاهرة. ط1، 2010. ص 70.
[2] - المصدر نفسه، ص 70.

يقصده إلى السّامع، أو بمعنى أصحّ أن تتحقّق عمليّة الفهم والإفهام تحقّقا صحيحا وكلّيّا.

وهو ما أطلق عليه **الجاحظ:** البيان. قائلاً: « والبيان اسم جامعٌ لكلّ شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضّمير، حتىّ يُغضي السّامعُ إلى حقيقته ويَهجم على محصوله كائنا ما كان ذلك البيان، ومن أيّ جنس كان الدّليلُ؛ لأنّ مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسّامع، إنّما هو الفهمُ والإفهامُ؛ فبأيّ شيء بلغت الإفهام و أوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع.».[1]

وعلى هذا فالمعنى في مفهوم البلاغة العربية، هو معنى تشترك فيه مجموعة من العناصر والأدوات اللّغوية وغير اللّغوية. وأبرز هذه العناصر هو المتكلّم أو المخاطِب نفسه، إضافة إلى ما يصدر عنه من كلام أو ملفوظ أو خطاب أو نصّ وما يصحب الملفوظ أو المكتوب من إشارات أو دلائل أو إيماءات تُحيل إلى المعنى الذي يُريد المتكلّم إبلاغه للسّامع أو المُخاطَب. كما أنّ السّامع يمثّل عنصرا مهمّا يُسهم في المعنى، وهذا ما يتّضح جليّا من **قول عبد القاهر الجرجاني:** « ذاك لأنّه لا يخلو السّامع من أن يكون عالِما باللّغة وبمعاني الألفاظ التي يسمعها، أو يكون جاهلاً بذلك. فإن كان عالمًا لم يُتصوّر أن يتفاوت حال الألفاظ معه، فيكون معنى لفظٍ أسرع إلى قلبه من معنى لفظٍ آخر، وإن كان جاهلاً كان ذلك في وصفه أبعد.».[2] وما ذكره **عبد القاهر الجرجاني** في هذا القول، هو ما قصدته – سابقا – بالمعطيات والمعلومات الموجودة للسّامع، والتي تسهم في تشكّل المعنى لديه. كما يُمكن أن نُضيف إلى السّامع أو المُخاطَب القدرة الذّهنية الموجودة لديه، ذلك أنّ قدرة السّامع المتعلّم تختلف عن قدرة السّامع الجاهل. والقدرة الذّهنية للعالم تختلف عن

[1] - المصدر السّابق، ص 70.

[2] - عبد القاهر الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن)، دلائل الإعجاز، اعتنى به: علي محمّد زينو، مؤسّسة الرّسالة ناشرون. بيروت – لبنان. ط1ن، 2005م. ص 202.

كليهما. وكلّما تقدّم الشّخص في العلم كلّما اتّسعت قدراته الذّهنية، وتحسّنت وأصبحت أسرع وأكثر قابليّة لاستيعاب المعنى المقصود.

ونجد البلاغيّين – كذلك – يُركّزون على عنصر مهمّ في المعنى البلاغي، وهو ما أطلقوا عليه: مُقتضى الحال. وأطلق عليه بعض البلاغيّين المقام. وفي هذا يقول **الخطيب القزويني:** « وأمّا بلاغة الكلام فهي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته. ومقتضى الحال مختلف. فإنّ مقامات الكلام متفاوتة.....وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب، وانحطاطه بعدم مطابقته له. فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب.».[1]والمقصود بهذا أن الكلام البليغ يجب أن يطابق المقام الذي قيل فيه لفظا ومعنىً. فيُتخيّر لمقام الجدّ ما يصلح له من الألفاظ والمعاني ولمقام الهزل ما يصلح له. والشّيء نفسه إذا كان المقام مقام فرح أو حزن.

وذكر **الجاحظ** هذا قبل **الخطيب القزويني،** مستشهدًا بقول **بشر بن المعتمر**:

« ينبغي للمتكلّم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكلّ طبقةٍ من ذلك كلامًا، ولكلّ حالة من ذلك مقامًا، حتّى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات.».[2] وقيل إنّ **بشر بن المعتمر**، من الأوائل الذين تكلّموا– في صحيفته – عن قضية مطابقة الكلام لمقتضى الحال أو المقام.[3]

وكما يُتخيّر للمقام معانٍ، يُتخيّر – كذلك – لنوع الكلام، المعاني التي تليق به والمقصود بنوع الكلام، أنّ الكلام قد يكون شعرًا أو نثرًا، والنّثر قد يكون أدبًا وغير أدب، ولذلك رأى بعض البلاغيّين أنّ هناك معانٍ يحسن أن تكون في الشّعر، ومعان

[1] - الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 43.
[2] - الجاحظ، البيان والتّبيين، ج1، ص 108.
[3] - يُنظر: محمّد كريم الكوز، البلاغة والنّقد. المصطلح والنّشأة والتّجديد. مؤسّسة الانتشار العربي. بيروت – لبنان. ط1، ص 181.

لا يحسن أن تكون فيه، ومن ذلك ما ذكره **حازم القرطاجنّي**، في كتابه: **منهاج البلغاء وسراج الأدباء**، قائلا: « واعلم أنّ من المعاني المعروفة عند الجمهور ما لا يحسن إيراده في الشّعر. وذلك نحو المعاني المتعلّقة بصنائع أهل المهن لضعتها. فإنّ غالب عباراتهم لا يحسن أن تستعار ويعبّر بها عن معان تشبهها لأنّها مزيلة لطلاوة الكلام وحسن موقعه من النّفس.».[1]

وبناء على ما أوردتُه وذكره البلاغيّون، فإنّ المعنى عندما يرتبط بمفهوم البلاغة والبيان، يُصبح معنى خاصّا وليس عامّا. وأقصد بالمعنى الخاصّ أنّ هذا المعنى تتحكّم فيه كثير من الأشياء والعناصر. هذه الأشياء والعناصر هي التي تُحدّد بلاغة المعنى من عدمها. واللّغة – بما تحتويه – إحدى هذه العناصر وأهمّها. ذلك أنّ اللّغة التي يكتسبها المتكلّم أو الخطيب أو الأديب، هي التي يُتخيّر منها ما يتمّ إيصاله إلى السّامع أو المخاطَب، معنى ولفظا.

ب – ارتباط المعنى بمفهوم المجاز وأنواعه:

– مفهوم المجاز في الدّرس البلاغي:

يتّضح مفهوم المجاز عند البلاغيّين بوصفه مصطلحا مقابلا للحقيقة، ذلك أنّ الكلام عندهم إمّا أن يكون حقيقة أو مجازًا. ونستشفّ مفهوم الحقيقة عند البلاغيّين من قول **عبد القاهر الجرجاني**: « كلّ كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضع – وإن شئت قلت: في مواضعة – وقوعا لا يستند فيه إلى غيره فهي حقيقة....وإنّما اشترطت هذا كلّه لأنّ وصف اللّفظة بأنّها حقيقة أو مجاز حكم فيها من حيث إنّ لها دلالة على الجملة، لا من حيث هي عربية أو فارسية أو سابقة في الوضع أو محدثة مولّدة، فمن حقّ الحدّ أن يكون بحيث يجري في جميع الألفاظ الدّالّة.».[2]

[1] - حازم القرطاجنّي، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص 28.

[2] - عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق: محمّد الفاضلي، المكتبة العصرية. صيدا – بيروت – لبنان.ط3، 2001.ص 259.

فالمعنى الحقيقي (المقابل للمعنى المجازي)، من خلال هذا القول هو معنى وضعه المتكلّم في لفظه مباشرة، دون أن يستعمل شيئا آخر أو قرينة يُظهر بها المعنى. وليس المقصود بالمعنى الحقيقي عند البلاغيّين، المعنى الأوّل الذي وُضعت له الكلمة أو اللّفظة. بل المعنى الذي ضمّنه المتكلّم كلامه أثناء استعماله اللّغوي. فقد يُضمّن المتكلّم معنى في لفظة واحدة، ويقصد به معنى جملة. وذلك مثل لو تلفّظ المتكلّم بفعل (جاء) فقط، دون فاعل. فهنا المتكلّم ضمّن لفظا واحدا، معنى جملة. و أبلغ معناه دون واسطة أو قرينة، فمعناه في هذه الحالة هو معنى حقيقي ومباشر.

ويعرّف **عبد القاهر الجرجاني** المجاز بقوله: « وأمّا المجاز فكلّ كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثّاني والأوّل فهي مجاز. وإن شئت قلت: كلّ كلمة جزت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له من غير أن تستأنف فيها وضعًا، لملاحظة بين ما تجوز بها إليه وبين أصلها الذي وُضعت له في وضع واضعها فهي مجاز.».[1]

وهذا معناه أنّ المتكلّم يُضمّن لفظه أو كلامه معنى، ويُريد معنى آخر، ويُتوصّل إلى المعنى الذي يُريده المتكلّم بقرينة، قد تكون هذه القرينة لفظية أو معنوية أو مقامية. وهذا ما أراده **السّكّاكي** بقوله: « وأمّا المجاز فهو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتّحقيق، استعمالاً في الغير، بالنّسبة إلى نوع حقيقتها، مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النّوع.».[2]

وبناءً على مفهوم المجاز، فالمعنى المجازي هو معنى استعمالي خاصّ ومقصود؛ أي أنّ المتكلّم خصّص هذا المعنى لشيء معيّن، قاصدًا إيّاه. غير أنّ قصد المتكلّم لهذا المعنى لا يعني أنّ هذا المعنى يتطابق مع المتصّف به تطابقا

[1] - المصدر نفسه، ص 260.
[2] - السّكّاكي، مفتاح العلوم، ص 468.

أكيدا. ولذلك فالمعنى المجازي قد يكون ناتجا عن إعجاب المتكلّم أو انبهاره، أو سخطه وتذمّره. واستدعت إحدى هذه الحالات أو ما يُشبهها أن يخرج المتكلّم عن المعنى العادي؛ الذي هو معنى حقيقي، إلى معنى غير عادٍ.

ويرى بعض البلاغيّين أنّ كلّ مجاز له حقيقة يرجع إليها، أو بمعنى آخر أنّ المعنى المجازي قبل الاستعمال هو معنى حقيقي. وهذا ما ذكره **ابن الأثير** في كتابه: **المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر**، قائلا: « واعلم أنّ كلّ مجاز فله حقيقة، لأنّه لم يصحّ أن يطلق عليه اسم المجاز إلاّ لحقيقة موضوعة له، إذ المجاز هو اسم للموضع الذي ينتقل فيه من مكان إلى مكان، فيجعل ذلك لنقل الألفاظ من الحقيقة إلى غيرها.».[1]

لكن ليس كلّ معنى حقيقي يمكن أن يخرج إلى المعنى المجازي، ذلك أنّ هناك ألفاظا تحمل معانٍ لا يمكن أن تستعمل استعمالا مجازيّا، وهو ما أراده **ابن الأثير** بقوله: « وإذا كان كلّ مجاز لابدّ له من حقيقة نقل عنها إلى حالته المجازية، فكذلك ليس من ضرورة كلّ حقيقة أن يكون لها مجاز، فإنّ من الأسماء ما لا مجاز له كأسماء الأعلام، لأنّها وُضعت للفرق بين الذّوات، لا للفرق بين الصّفات.».[2]

وتتحدّد علاقة المعنى – أكثر– بالمجاز، من خلال أنواعه والتي حصرها الكثير من البلاغيّين في الاستعارة والمجاز المرسل. ذلك أنّ التّشبيه والكناية ليس من المجاز حسب رأي كثير من البلاغيّين.[3]

[1] - ابن الأثير (ضياء الدّين نصر الله بن أبي الكرم محمّد بن محمّد بن عبد الكريم)، المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، تحقيق وتعليق: الشّيخ كامل محمّد محمّد عويضة. دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. ط1، 1998.ج1، ص 69.

[2] - المصدر نفسه، ص 72.

[3] - فخر الدّين الرّازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص 126. و ص 161.

- **ارتباط المعنى بمفهوم الاستعارة:**

الاستعارة هي نوع من أنواع المجاز؛ ذلك أنّ المعنى النّاتج عن هذه الظاهرة البلاغية، هو معنى ثانٍ وليس معنى أوّلا. وأقصد بالمعنى الثّاني أنّ هذا المعنى سبقه معنى حقيقي ضمّنه المتكلّم كلامه أو جملته. وهذا المعنى الثّاني هو نتاج عمليّة قام بها المتكلّم، واستعمل فيها ما يُمكن أن يُخرج به المعنى الحقيقي إلى معنى مجازي. وهذا ما قصده **عبد القاهر الجرجاني** عند تعريفه إيّاها قائلا: « اعلم أنّ الاستعارة في الجملة أن يكون للّفظ أصل في الوضع اللّغوي معروفًا، تدلّ الشّواهد على أنّه اختصّ به حين وضع، ثمّ يستعمله الشاعر أو غير الشّاعر في غير ذلك الأصل، وينقله إليه نقلا غير لازم، فيكون هناك كالعارية.».[1]

وقد وقع خلاف بين البلاغيّين في أنّ الاستعارة تخصّ اللّفظ أم تخصّ المعنى. أم تخصّهما معا. ذلك أنّه أثناء الاستعارة غالبا ما يُذكر اللّفظ، لكن المراد من ذكره هو المعنى وليس اللّفظ في حدّ ذاته. وربّما هذا ما جعل البلاغيّين يختلفون في المستعار: هل هو اللّفظ أم المعنى. وفي هذا يقول **فخر الدّين الرّازي**: « المشهور: أنّ الاستعارة صفة للّفظ، وهو باطل، بل الحقّ أنّ المعنى يُعار أوّلاً بواسطة اللّفظ. والذي يدلّ عليه وجوه سبعة...».[2]

وحتّى لو كان المستعار هو اللّفظ، فإنّ الأساس في الاستعارة هو المعنى، وليس اللّفظ. ذلك أنّ اللّفظ لو لم يكن فيه المعنى المراد، لما استعاره المتكلّم. ولذلك عُدّت الاستعارة مجازًا، ولم يعدّ التّشبيه من المجاز. بالرّغم من أنّ الاستعارة تشترك مع المجاز في علاقة المشابهة. ذلك أنّ الاستعارة – كما بيّنها **السّكاكي** – « هي أن تذكر أحد طرفي التّشبيه وتريد به الطّرف الآخر، مدّعيا دخول المشبّه في جنس المشبّه به، دالاً على ذلك بإثباتك للمشبّه ما يخصّ المشبّه به، كما تقول " في

[1] - عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 27.
[2] - فخر الدّين الرّازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص 134.

الحمّام أسد " وأنت تريد به الشّجاع، مدّعيا أنّه من جنس الأُسود، فتثبت للشّجاع ما يخصّ المشبّه به، وهو اسم جنسه ،مع سدّ طريق التّشبيه بإفراده في الذّكر.».[1]

ففي الاستعارة قد يُذكر المشبّه به، ولكن ليس هو المقصود من ذكره، بل معنى أو صفة يحملها هذا المشبّه به، أو يتّصف بها، ويريد المتكلّم إثباتها للمشبّه. وفي هذه الحالة ذَكر المتكلّم المشبّه به، لكنّه أراد أن يستعير معنى من معانيه. وبناءً على هذا فلا يمكن للمتكلّم أن يذكر في الاستعارة مشبّها أو مشبّها به، دون أن يُريد استخراج المعنى المناسب والمقصود منه. وهذا المعنى المقصود هو معنى يدركه السّامع من خلال قرينة دالّة عليه.

واللّفظة التي تدخلها الاستعارة، إمّا ان تكون اسماً أو فعلاً، كما ذكر ذلك **عبد القاهر الجرجاني**، مقسّما اللّفظة التي تكون اسما إلى قسمين: « أحدهما أن تنقله عن مسمّاه الأصلي إلى شيء ثابت معلوم، فتجريه عليه وتجعله متناولاً له تناول الصّفة مثلاً للموصوف وذلك قولك: رأيت أسدًا – وأنت تعني رجلاً شجاعًا –

و رَنت لنا ظبية وأنت تعني امرأة، وأبديت نورًا، تعني هدًى وبيانًا وحجّة وما شاكل ذلك. فالاسم في هذا كلّه كما تراه متناولاً شيئا معلومًا يمكن أن ينصّ عليه، فيقال إنّه عُني بالاسم وكني به عنه، ونقل عن مسمّاه الأصلي فجعل اسمًا على سبيل الاستعارة والمبالغة في التّشبيه.».[2]

والملاحظ على هذا القسم من قسمي استعارة اللّفظة الاسمية، أنّ المعنى المستعار هو معنى ثابت للمشبّه به أو ما أسماه عبد القاهر (المسمّى الأصلي) ومنقول للمشبّه، بحيث ذُكر اللّفظ (المسمّى الأصلي) ، وأريد بذكره معناه أو صفته التي يتّصف بها، وليس هو في ذاته.

[1] - السّكّاكي، مفتاح العلوم، ص 477.
[2] - عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 38.

« والثّاني: أن يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعًا لا يبين فيه شيء يشار إليه، فيقال هذا هو المراد بالاسم، والذي استُعير له وجُعل خليفة لاسمه الأصلي ونائبًا منابه. ومثاله قول لبيد:

وغداة ريح قد كشفت وقرّة إذ أصبحت بيد الشّمال زمامها

وذلك أنّه جعل للشّمال يدًا، ومعلوم أنّه ليس هناك مشار إليه، يمكن أن تجري اليد عليه، كإجراء الأسد والسّيف على الرّجل في قولك: انبرى لي أسد يزأر، وسلك سيفا على العدوّ لا يفل.».[1]

وهذا معناه أنّ في هذا القسم الثّاني من قسمي استعارة اللّفظة الاسمية، المعنى المستعار من المشبّه به، أُخذ منه دون ذكره هو في ذاته، ولكن بذكر شيء يدلّ عليه. وكأنّ المتكلّم أو الشّاعر، تصوّر قبل الاستعارة المشبّه به تصوّرًا ذهنيا، وأخذ منه ما يصلح لأن يُعبّر به عن قصده أو مراده. وفي هذه الحالة قد تتعدّد احتمالات أو مسمّيات المشبّه به. لأنّ المتكلّم لم يذكر المشبّه به مباشرة – كما حدث في القسم الأوّل من أقسام استعارة اللّفظة الاسمية– وإنّما ذكر قرينة تدلّ عليه وهذه القرينة، قد توجد في مسمّيات عدّة، وهو ما يفتح باب الاحتمالات لتأويل المشبّه به.

وقد أطلق **فخر الدّين الرّازي** على هذا النّوع من الاستعارات اسم: الاستعارات التّخييلية، وذلك في قوله: «.. وهو أن الاستعارات التّخييلية التي تكون مثل قول لبيد

..... إذ أَصبحت بيد الشّمال زِمامُها.

ليس فيه نقلٌ، لأنّه ليس المعنى أنّه شبّه شيئا باليد فيمكنك أن تقول: لفظ اليد نُقل إليه، بل استعار له اليدَ على معنى انّه ادّعى ثبوت اليد للشّمال مبالغة في إثبات المتصرفيّة له.».[2]

[1] - المصدر نفسه، ص 39.

[2] - فخر الدّين الرّازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص 134.

وقصده من كلامه، أنّ الاسم المستعار(اليد) في بيت الشّاعر، لم يُنقل إلى المشبّه كنقل اسم (الأسد) في قولك: رأيت أسدًا. حيث نُقل الأسد إلى المشبّه به – في هذه الجملة – لفظا ومعنى أو صفة. بينما في البيت الشعري، استعار الشّاعر (اليد) ليدلّ بها على القدرة في التصرّف ل (الشّمال) من جهة المبالغة. فالغرض من هذه الاستعارة ليس تشبيه المشبّه بالمشبّه به في أحد صفاته، وإنّما الغرض منها أخذ معنى أو صفة من شيء يتّصل بالمشبّه به، وإثبات هذا المعنى إلى المشبّه. وهنا يكمن الفرق بين الاستعارة والتّشبيه، فالتّشبيه – غالبا – ما يكون بين شيئين بينما الاستعارة هي أخذ معنى أو صفة من المشبّه به، على سبيل المجاز.

« ويُسمّى المشبّه به، سواءً كان هو المذكور أو المتروك، مستعارًا منه، واسمه مستعارًا، والمشبّه به مستعارًا له.».[1]

وقد قسّم **السّكّاكي** الاستعارة إلى قسمين: استعارة مصرّح بها، واستعارة مُكنى عنها. وهذا التّقسيم هو تقسيم أقيم بناءً على ذكر أحد طرفي التّشبيه. فإذا ذُكر المشبّه به، فهي استعارة مصرّح بها. وإذا ذُكر المشبّه فهي استعارة مُكنى عنها. كما قسّم الاستعارة المصرّح بها، إلى قسمين: تحقيقية و تخييلية. حيث يتجسّد أو يتحقّق في الاستعارة التّحقيقية، المشبّه المتروك، تحقّقا حسّيا أو عقليّا. بينما في الاستعارة التّخييلية، يتحقّق المُشبّه المتروك تحقّقا وهميا لا حقيقيّا. كما قسّم كلّ واحدة من هذين القسمين إلى: قطعية واحتمالية.[2]

وعلى الرّغم من أنّه قد لا يظهر في كثير من الاستعارات أنّ هناك علاقة تجمع بين المشبّه والمشبّه به، أو رابط يربط بينهما، وبالأخصّ إذا كان أحدهما يُمكن تجسيده حسّا وعقلاً والآخر لا يمكن له ذلك. إلاّ أنّ **عبد القاهر الجرجاني** يرى أنّ هناك ما يُمكن أن يربط بين المشبّه والمشبّه به، حتّى إذا لم يكونا من جنس واحد

[1] - السّكّاكي، مفتاح العلوم، ص 487.
[2] - يُنظر: المصدر نفسه، ص 482.

وهذا ما نستشفّه من قوله: «..وإذا كان الأمر كذلك فالذي يستحقّ بحكم هذه الجملة أن يكون أوّلاً من ضروب الاستعارة، أن يرى معنى الكلمة المستعارة موجودًا في المستعار له من حيث عموم جنسه على الحقيقة، إلاّ أنّ لذلك الجنس خصائص ومراتب في الفضيلة والنّقص، والقوّة والضّعف، فأنت تستعير لفظ الأفضل لما هو دونه ومثاله استعارة الطّيران لغير ذي الجناح إذا أردت السّرعة، وانقضاض الكواكب للفرس إذا أسرع في حركته من علوّ، والسّباحة له إذا عدا عدوًا كان حاله فيه شبيهًا بحالة السّابح في الماء. ومعلوم أنّ الطّيران والانقضاض والسّباحة والعدو كلّها جنس واحد من حيث الحركة على الإطلاق، إلاّ أنّهم نظروا إلى خصائص الأجسام في حركتها فافردوا حركة كلّ نوع منها باسم. ثمّ إنّهم إذا وجدوا في الشّيء في بعض الأحوال شبها من حركة غير جنسه، استعاروا له العبارة من ذلك الجنس.».[1]

والذي يُفهم من هذا القول، أنهّ لا يمكن أن نستعير للمشبّه معنى أو صفة من المشبّه به، يستحيل إيجاد رابط أو عنصر يجمع هذا المستعار بالمشبّه به. ذلك أنّه لو قال قائل: طار الفرس. ويريد بكلامه التّعبير عن سرعة الفرس. فالذي يجمع معنى الطّيران بالفرس هو الحركة. ذلك أنّ الفعل (طار) لو لم تكن فيه دلالة الحركة لما صلح أن يُستعار للمشبّه به الذي هو الفرس.

وممّا تقدّم ذكره عن الاستعارة، فإنّ المعنى يرتبط بمفهومها ارتباطًا لغويّا و وضعيّا، واستعماليّا وتصوّريّا ذهنيّا. حيث يظهر الارتباط اللّغوي في نوعيّة المستعار من حيث كونه اسما أو فعلا. ويظهر الارتباط الوضعي من حيث المعنى الأصلي الذي وضع له اللّفظ. وارتباطا استعماليّا من حيث المعنى الذي استعمله المتكلّم مضمّنا لفظه إيّاه. ذلك أنّ المتكلّم قد يكون استعمل المعنى الأصلي الذي وُضع له اللّفظ لأوّل مرّة، وقد يكون خرج بهذا المعنى الأصلي إلى معنى آخر

[1] - عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 45.

محافظا على اللّفظ كما هو. وأمّا المعنى التصوّري الذّهني فيتعلّق بالسّامع، أو القارئ أو المحُلّل للاستعارة، وما يمكن أن يتصوّره في ذهنه من معنى ناتج عنها.

- **ارتباط المعنى بمفهوم المجاز المرسل:**

يتّضح مفهوم المجاز المرسل من خلال العلاقة التي تربط المعنى الموضوع له اللّفظ، بالمعنى المستعمل. وهذه العلاقة تختلف عن علاقة المشابهة الموجودة في الاستعارة. وهذا ما قصده **الخطيب القزويني**، عندما عرّف المجاز المرسل قائلاً: « وهو ما كانت العلاقة بين ما استعمل فيه وما وضع له علاقة غير التّشبيه. كاليد إذا استعملت في النّعمة، لأنّ من شأنها أن تصدر عن الجرحة، ومنها تصل إلى المقصود بها.».[1]

وهذا معناه أنّ المتكلّم ذكر اللّفظ مع معناه وقصد معنى آخر، إلاّ أنّ هناك علاقة تربط المعنى المذكور مع المعنى المقصود. وقد فصّل كثير من البلاغيّين في أنواع العلاقة التي تربط المعنى المذكور مع لفظه والمعنى المقصود.

ومن هذه العلاقات : السّببية – المسبّبية – الجزئية – الكلّية – اعتبار ما كان– اعتبار ما يكون– المحلّية – الحالّية – الآلية .[2]

ذلك أنّ هذه العلاقات هي التي توضّح كيفية أو طريقة ارتباط المعنى المذكور بالمعنى المقصود. فإذا قال متكلّم – مثلاً– رعينا الغيث، فقصده أنّه رعى النّبات الذي سببه الغيث.[3]

ويرى بعض البلاغيّين أنّ المعنى عندما يوضع له اللّفظ في أوّل مرّة، لا يمكن أن نُطلق عليه معنى حقيقي أو معنى مجازي، لأنّ المعنى الحقيقي يجب أن يستعمله الواضع له حقيقة. وهذا ما قصده **فخر الدّين الرّازي** بقوله: « واعلم، إنّ اللّفظ في أوّل ما وضعه الواضع للمعنى ليس بحقيقة فيه ولا مجاز. أمّا أنّه ليس

[1] - الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، المجلّد الثّاني، ج5، ص 21.
[2] - عبد العزيز عتيق، علم البيان، دار الآفاق العربية، القاهرة. (د. ط)، 2004م.ص 120- 126.
[3] - ينظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، المجلّد الثّاني، ج 5، ص 27.

بحقيقة، فلأنّ شرط كونه حقيقة أن يكون مستعملاً فيما وضعه الواضع أوّلاً، وليس قبل أوّل الوضع وضعٌ آخرُ حتّى يكون حقيقة. وأمّا أنّه ليس بمجازٍ، فلأنّ شرط المجاز أن يكون منقولاً عن موضوعه الأصليّ. وذلك في الوضع الأوّل محال. فإذن كلّ الألفاظ فإنّها في زمان وضعِها لا تكون حقيقة ولا مجازًا.».[1]

وبناءً على ما ذكرته حول مفهوم المجاز، فإنّ المعنى هو الأساس في تحقّقه سواءً كان هذا المعنى هو المعنى الوضعي الأوّل؛ أي المعنى الأصلي، ثمّ تحوّل إلى معنى مجازي، أو كان المعنى معنا حقيقيّا استعماليّا؛ وضعه المتكلّم أثناء استعماله، ثمّ حوّله أو نقله إلى معنى مجازي. وعلى الرّغم من أنّ اللّفظ لا يمكن أن يؤدّي دورا دون المعنى، إلاّ أنّ المعنى أحيانا يكون حاضرًا دون لفظ يحمله، ويظهر هذا جليّا في المجاز الذي يُفهم معناه بقرينة مقاميّة أو حالية، حيث يحتاج السّامع أو المحلّل إلى التّأويل واستحضار ما يمكن أن يُجلي له المعنى.

[1] - فخر الدّين الرّازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص 99.

ثانيّا: الدّرس اللّغوي في ضوء علم المعاني:- قراءة في المصطلحات والمفاهيم والموضوعات-

1- الدّرس اللّغوي في ضوء مفهوم علم المعاني:

تتحدّد دلالة علم المعاني – بوصفه علما من علوم البلاغة – من خلال ما يتناوله ويُعالجه هذا العلم. وكذلك من خلال نسق المصطلحات والمفاهيم، المكوّنة لهذا العلم، ذلك أنّه لا يوجد علم تشكّل دون مصطلحات ومفاهيم. وقبل أن أفصّل في هذه المصطلحات والمفاهيم، أُورد تعريفا لعلم المعاني يُبيّن المضمون العام لهذا العلم.

عرّف **السّكّاكي** علم المعاني بقوله: « اعلم أنّ علم المعاني هو تتبّع خواصّ تراكيب الكلام في الإفادة وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره.».[1]

وعند تحليلنا لهذا التّعريف، نجده يتضمّن وسيلتين وغايتين. بحيث ترتبط الوسيلة الأولى بالوسيلة الثّانية، والغاية الأولى بالغاية الثّانية. ذلك أنّ الوسيلة الأولى: هي تتبّع خواصّ تراكيب الكلام، وهذه الوسيلة مرتبطة بوسيلة: الإفادة في الكلام وما يتعلّق بها. وأمّا الغاية الأولى من الوسيلتين فهي: الاحتراز عن الخطأ في تطبيق الكلام، غير أنّ هذا التّطبيق يجب أن يرتبط بالغاية الثّانية والتي هي: مراعاة مقتضى الحال.

وقد قدّم **السّكّاكي** شرحًا لتراكيب الكلام التي يقصدها، كما شرح خاصّية التّركيب. حيث يقول: « وأعني بتراكيب الكلام: التّراكيب الصّادرة عمّن له فضل تمييز ومعرفة، وهي تراكيب البلغاء، لا الصّادرة عمّن سواهم، لنزولها في صناعة البلاغة منزلة أصوات حيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتّفق ».[2]

[1] - السّكّاكي، مفتاح العلوم، ص247.
[2] - المصدر نفسه، ص 247.

والملاحظ على هذا المفهوم لتراكيب الكلام، أنّ **السّكاكي** قصد بهذه التّراكيب: التّراكيب التي ترتبط بالبعد البلاغي، وليس المقصود بها: التّركيب الذي يؤدّي معنى فقط. وكما سبق الذّكر، فإنّ البعد البلاغي يرتبط بكثير من المفاهيم والعناصر، التي تميّز البلاغة عن غيرها من العلوم، كعلم النّحو. ولذلك فإنّ هذه التّراكيب يمكن أن نطلق عليها التّراكيب البلاغية. وهي تتميّز عن التّراكيب النّحوية. وهذا التّمييز هو نتاج ارتباطها بمفاهيم وعناصر بلاغية؛ والتي أهمّها: المتكلّم أو المخاطِب، والسّامع أو المخاطَب، والمقام أو مُقتضى الحال.

ويتّضح هذا جليًّا من خلال شرح **السّكّاكي** ل "خاصّية التّركيب" بقوله: « وأعني بخاصّية التّركيب: ما يسبق منه إلى الفهم عند سماع ذلك التّركيب، جاريًا مجرى اللاّزم له، لكونه صادرًا عن البليغ، لا لنفس ذلك التّركيب من حيث هو هو، أو لازما له لما هو هو حينًا.».[1]

فالتّراكيب المقصودة، أو ما أسميته: التّراكيب البلاغية؛ هي تراكيب ينشئها المتكلِّم أو المُخاطِب بقصد خاصّ ومعنى وغرض مميّز، و يتلقّاها المستمع بزادٍ بلاغي يتوفّر لديه، وقد يصعب أو يستحيل فهمها عند من لا يمتلك أدوات وملكة التصوّر والتلقّي البلاغي. ويتّضح هذا أكثر بما شرح به **السّكّاكي** كلمة " الفهم " الّتي وردت في التّعريف السّابق، وذلك في قوله: « وأعني بالفهم؛ فهم ذي الفطرة السّليمة، مثل ما يسبق إلى فهمك من تركيب: إنّ زيدًا منطلق، إذا سمعته عن العارف بصياغة الكلام، من أن يكون مقصودًا به نفي الشّك، أو ردّ الإنكار، أو من تركيب: زيد منطلق، من أنّه يلزم مُجرّد القصد إلى الإخبار، أو من نحو: منطلق، بترك المسند إليه، من أنّه يلزم أن يكون المطلوب به وجه الاختصار مع إفادة لطيفة، ممّا يلوح بها مقامها.».[2]

[1] - المصدر نفسه، ص 248.
[2] - المصدر السّابق، 248.

فالمثال التّركيبي الأوّل الذي ذكره **السّكّاكي** وهو: " إنّ زيدًا منطلقٌ "، وحسب ما شرحه، فإنّ الغرض منه: إزالة الشكّ أو نفيه عند المخاطَب، أو الردّ على إنكار المخاطَب للخبر أو نفيه، بالإثبات. وذلك لأنّ المتكلّم أكّد كلامه، وظهر هذا التّأكيد في العنصر التّركيبي الأوّل، وهو الأداة " إنّ". ذلك أنّنا لو قارنّا هذا المثال بالمثال الثّاني، والذي هو" زيدٌ منطلقٌ "، لظهر الفرق جليّا في أنّ الغرض من هذه الجملة هو: إبلاغ السّامع أو المُخاطَب بخبر مُعيّن. ذلك أنّ هذه الجملة لا تحتوي على عنصر تأكيدٍ أو إثباتٍ. ولو ذكر المتكلّم أو المُخاطِب المسند فقط، دون ذكر المسند إليه، كقوله: " منطلقٌ ". لكان الغرض من الكلام هو: إفادة المُخاطَب أو المتلقّي بما يُريده أو يطلبه. ذلك أنّ المُخاطَب – من خلال هذا المثال – يُريد معرفة حالة من يسأل أو يستفسر عنه، فالمستفسر عنه – في هذا المثال – معلوم لدى كلّ من المتكلّم والسّامع؛ فلذلك لم يُعِد المتكلّم ذكره، واختصر كلامه بذكر المسند فقط.

وعلى الرّغم من التّعريف الذي حدّد به **السّكّاكي** علم المعاني، إلاّ أنّ المفهوم البلاغي لعلم المعاني، لا يتّضح إلاّ من خلال معرفة الموضوعات التي، يتناولها هذا العلم، وما يتعلّق بهذه الموضوعات من مصطلحات، ومفاهيم جزئية، وهي التي أكسبت علم المعاني استقلاليتَه، وجعلته علمًا قائما بذاته، ينضوي تحت علم أشمل وهو علم البلاغة.

2- الدّرس اللّغوي في ضوء موضوعات علم المعاني، وما يتعلّق بها من مصطلحات ومفاهيم:

تشكّل علم المعاني من خلال نسق من المصطلحات والمفاهيم، وهو شأن كلّ علم. غير أنّ ما يمكن ملاحظته هو أنّ كثيرًا من مصطلحات علم المعاني ومفاهيمه، تشترك مع علم النّحو، ولذلك عُدّ علم المعاني علمًا يربط النّحو بالبلاغة. كما أنّ كثيرًا من موضوعات علم المعاني، تناولها النّحويون قبل البلاغيّين؛ حيث نجدها في كتاب **سيبويه**، وفي كتاب: **معاني القرآن للفرّاء**•، كما نجدها عند النّحاة المتأخّرين، **كابن هشام الأنصاري** في كتابه **مغني اللّبيب**.

ويمكن إجمال موضوعات علم المعاني مع أبرز مصطلحاته فيما يلي:

الخبر وما يتعلق به – الإنشاء وما يتعلّق به – التّركيب الإسنادي وما يتعلّق به– التّقديم والتّأخير في التّراكيب – الحذف والذّكر في التّركيب – أسلوب القصر– الفصل والوصل – الإيجاز والإطناب .[1]

أ- الخبر بوصفه مصطلحا ومفهوما بلاغيّا:

مصطلح الخبر هو مصطلح مشترك بين النّحويّين والبلاغيّين، غير أنّه يوجد تباين بينهما في المفهوم، على الرّغم من الاشتراك في بعض المفاهيم الجزئيّة، ذلك أنّ النّحويّين يتناولون الخبر بوصفه أحد العناصر والمكوّنات التّركيبية المهمّة في الجملة، ويشرحونه بما يُميّزه عن غيره من مكوّنات الجملة، مبنًى ومعنًى.

أمّا الخبر عند البلاغيّين، فهو معنى أو قصد يُريد المتكلّم إبلاغه للسّامع، وقد يكون هذا المعنى أو القصد خاضعا لملابسات وظروف مقامية معيّنة، وهو نتاج تراكيب وأساليب خاصّة، تختلف عن التّراكيب التي لا يكون الغرض منها الإبلاغ

• - من مواضيع علم المعاني، التي تناولها النّحويون: الاستفهام ودلالاته. وهو ما نجده – مثلا – عند الفرّاء في تفسيره للآيات التي تتضمّن الاستفهام. (يُنظر: الفرّاء (أبو زكّريا يحيى بن زياد)، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت – لبنان. ط3،1983م. ج 1، ص 474.).

[1] - عبد العزيز عتيق، علم المعاني، دار الآفاق العربية، القاهرة – مصر. (د.ط)، 2004. ص 22- 23.

أو الإفادة. وقد ذكر كثير من علماء البلاغة أنّ معيار التّمييز، بين ما هو خبري وما هو غير ذلك، هو معيار الصّدق والكذب، وفي هذا يقول **السّكّاكي**: « الخبر هو الكلام المحتمل للصّدق والكذب، أو التّصديق والتّكذيب، وكقولهم: هو الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر من الأمور إلى أمر من الأمور نفيا أو إثباتا، بعد تعريفهم الكلام بأنّه: المنتظم من الحروف المسموعة المتميّزة.».[1]

فالخبر عند البلاغيّين، وانطلاقا من تعريف **السّكّاكي**، هو ما يمكن الحكم عليه وعلى قائله بالصّدق أو الكذب، ولا يكون هذا إلاّ من خلال تراكيب وأساليب تحمل معلومة أو معنى، سواءً كان هذا المعنى مثبتًا أو منفيّا.

وذكر بعض البلاغيّين أنّ « الأصل في الخبر أن يلقى لأحد غرضين:

1- إفادة المخاطب الحكم الذي تضمّنته الجملة أو العبارة، ويسمّى ذلك الحكم فائدة الخبر.

2- إفادة المخاطب أنّ المتكلّم عالم بالحكم، ويسمّى ذلك لازم الفائدة.».[2]

وبناءً على هذا فالخبر بوصفه مصطلحا ومفهوما بلاغيّا، هو معنى مشترك بين المتكلّم والمخاطَب، وهذا معناه أنّ المخاطَب يمثّل عنصرا مهمّا في الكلام الخبري باعتباره متلقّي الخبر، والخبر خاضع لحكمه. وهذا ما أراده **فخر الدّين الرّازي** بقوله: « فقولك: " خرج زيدٌ " لا دلالة له على خروج زيد، بل على حكمك بذلك. إذ لو دلّ على خروج زيدٍ، لكانت هذه الألفاظ متى وُجدت، وُجد خروج زيدٍ، لاستحالة انفكاك الدّليل على المدلول. ولو كان كذلك لكنتَ لا تسمع الرّجل يُثبت أو ينفي إلاّ إذا تيقّنت ثُبوت مثبته أو انتفاء منفيّه، بل لو أثبتَه واحدٌ ونفاه آخر، لزم اجتماعها جميعًا.».[3]

---

[1] - السّكّاكي، مفتاح العلوم، ص 252.

[2] - عبد العزيز عتيق، علم المعاني، ص 39.

[3] - فخر الدّين الرّازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص 74.

وبناءً على حالة المخاطَب ونوعه تمّ تقسيم الخبر، إلى أقسام ثلاثة: الخبر الابتدائي – الخبر الطّلبي – الخبر الإنكاري.[1] « ذلك أنّ الخبر سواءً أكان الغرض منه " فائدة الخبر" أو " لازم الفائدة " لا يأتي على ضرب واحد من القول. وإنّما ينبغي على صاحب الخبر أن يأخذ في اعتبار حالة المخاطب عند إلقاء الخبر وذلك بأن ينقله إليه في صورة من الكلام تلائم هذه الحالة بغير زيادة أو نقصان.».[2]

والخبر الذي يتلاّقاه المُخاطَب، إمّا أن يكون جديدًا عليه، أو بمعنى أدقّ أنّ ذهنه خالٍ من الخبر، وإمّا أن يكون الخبر في ذهن المخاطَب لكنّه شاكّ فيه أو ليس متأكّدًا منه، وإمّا أن يكون المخاطَب منكرًا أو نافيا للخبر الذي يودّ المتكلّم إعطاءه إيّاه. وعلى هذه الأسس الثلاثة تمّ تقسيم الخبر.

وهو ما بيّنه **السّكّاكي** حين تفصيله لاعتبارات الإسناد الخبري، حيث يقول عن الخبر الابتدائي: « من المعلوم أنّ حكم العقل حال إطلاق اللّسان، هو أن يُفرغ المتكلّم في قالب الإفادة ما ينطق به تحاشيا عن وصمة اللاغية، فإذا اندفع في الكلام مخبرًا، لزم أن يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند إليه في خبره ذاك إفادته للمخاطب، متعاطيا مناطها بقدر الافتقار. فإذا ألقى الجملة الخبرية إلى من هو خالي الذّهن عمّا يلقى إليه، ليحضر طرفاه عنده، وينتقش في ذهنه استناد أحدهما إلى الآخر ثبوتًا أو انتفاءً، كفى في ذلك الانتقاش حكمه، ويتمكّن لمصادفته إيّاه خاليا:

أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى فصادف قلبي خاليا فتمكّنا.

فتستغني الجملة عن مؤكّدات الحكم، وسمّي هذا النّوع من الخبر ابتدائيًّا.».[3]

ومعنى هذا القول، أنّ الخبر الابتدائي يقصد منه المتكلّم أن يُفيد المُخاطَب بخبر يجهله، وهذا يعني أنّ المتكلّم يعرف ويدرك جيّدا حالة المُخاطَب، وأنّ ذهنه يفتقر

[1] - ينظر: السّكّاكي، مفتاح العلوم، ص 258.
[2] - عبد العزيز عتيق، علم المعاني، ص 42.
[3] - السّكّاكي، مفتاح العلوم، ص 258.

إلى هذا الخبر، ولذلك لم يستعمل في تركيبه الجُملي، أو الإسنادي، مؤكّدًا للخبر بخلاف الخبر الطّلبي؛ الذي يستدعي مؤكّدًا، يُزيل الشكّ والحيرة عند المُخاطَب، وهو ما عبّر عنه **السّكّاكي** قائلاً: « وإذا ألقاها إلى طالبٍ لها، متحيّر طرفاها عنده دون الاستناد، فهو منه بين بين، لينقذه عن ورطة الحيرة، استحسن تقوية المنقذ بإدخال اللاّم في الجملة، أو إنّ، كنحو: لزيد عارف، أو إنّ زيدًا عارف.».[1]

ومثلما يكون التّأكيد في الخبر الطّلبي يكون كذلك في الخبر الإنكاري، إلاّ أن الفرق بين الخبرين يكمن في اعتقاد وتصوّر المُخاطَب، وما يعلمه المتكلّم عن هذا الاعتقاد والتصوّر، فإذا كان المُخاطَب منكرًا للخبر المشترك بينه وبين السّامع، فإنّ الخبر في هذه الحالة يصبح خبرًا إنكاريّا وليس طلبيًّا، وهو ما شرحه **السّكّاكّي** قائلاً: « وإذا ألقاها إلى حاكمٍ فيها بخلافه، ليردّه إلى حكم نفسه، استوجب حكمه ليترجّح تأكيدًا، بحسب ما أشرب المخالف الإنكار في اعتقاده، كنحو: " إنّي صادقٌ "، لمن يُنكر صدقك إنكارًا، " وإنّي لصادقٌ "، لمن يُبالغُ في إنكار صدقك، و " والله إنّي لصادقٌ على هذا "، وإن شئت فتأمّل كلام ربّ العزّة عَلَت كلمتُه،{ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ اثْنَيْنِ فكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ قَالُوا رَبُّنا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ } (يس، الآيات 14 –16). حيث قال أوّلاً { إنّا إليكم مرسلون}. وقال ثانيا:{ إنّا إليكم لمرسلون}. كيف يقرّر ما ألقى إليك، ويُسمّى هذا النّوع من الخبر إنكاريا.».[2]

وما يمكن أن نصل إليه من خلال مفهوم الخبر وأنواعه عند البلاغيّين عامّة وأصحاب علم المعاني بخاصّة، أنّ الكلام : تركيب لفظي ومعنوي وقصديٌّ. وهو اشتراك بين متكلّم ومخاطَب، ذلك أنّ الكلام يُبنى على تصوّر المتكلّم لاعتقاد المخاطَب أو ما يُريده أو يطلبه منه، كما أنّ التّغيير في البناء اللّفظي بالزّيادة

[1] - المصدر السّابق، ص 252.
[2] - المصدر نفسه، ص 259.

أو النّقصان، هو تغيير في المعنى والقصد، ويظهر هذا جليّا فيما رواه **السّكّاكي** قائلاً: « والذي أريناك، إذا أعملت فيه البصيرة، استوثقت من جواب أبي العبّاس للكندي حين سأله قائلاً: إنّي أجد في كلام العرب حشوًا، يقولون: " عبد الله قائمٌ " ثمّ يقولون: " إنّ عبد الله قائمٌ "، ثمّ يقولون " إنّ عبد الله لقائمٌ "، والمعنى واحدٌ، قال: بل المعاني مختلفةٌ وذلك أنّ قولهم: " عبد الله قائمٌ "، إخبارٌ عن قيامه، وقولهم: " إنّ عبد الله قائمٌ "، جواب عن سؤال سائلٍ، وقولهم: " إنّ عبد الله لقائمٌ "، جواب عن إنكار منكر قيامه.».[1]

وما يُمكن استنتاجه – كذلك – من شرح البلاغيّين لمصطلح الخبر ومفهومه، أنّ التّركيب اللّغوي هو تركيب نحوي وبلاغيّ، ذلك أنّه عندما يتمّ إسناد الفعل إلى فاعله، أو الخبر إلى مبتدئه، لا يكون إلاّ انطلاقا من وضعية بلاغية معيّنة تستوجب تحديد مكوّنات الجملة، أو التّركيب، ذلك أنّ الوضعية البلاغية، هي التي تستدعي – مثلاً – أن يُخبر في الجملة الاسمية، بالاسم أو بالفعل.

ب- الإنشاء بوصفه مصطلحًا ومفهومًا بلاغيّا مقابلاً للخبر:

لا يمكن ضبط معنى الإنشاء ضبطًا دقيقًا دون مقابلته بمعنى الخبر، فإذا كان الأساس في تعريف الخبر – كما سبق الذّكر – هو معيار الحكم بالصّدق أو الكذب، فإنّ الأساس في تعريف الإنشاء هو عكس ذلك. أي بمعنى أدقّ أنّ الكلام الإنشائي أو التّركيب أو الجملة الإنشائية، هو ما لا يمكن أن يخضع لمعيار الصّدق أو الكذب أي إذا كان الكلام « لا يحتمل الصّدق والكذب لذاته، ولا يصحّ أن يقال لقائله إنّه صادقٌ أو كاذبٌ، لعدم تحقّق مدلوله في الخارج وتوقّفه على النّطق به، سُمّي كلامًا إنشائيا».[2]

[1] - المصدر السّابق، ص 259.

[2] - عبد السّلام محمّد هارون، الأساليب الإنشائية في النّحو العربي، دار الجيل، بيروت – لبنان. ط2، 1990. ص 13.

وانطلاقا من هذا فإنّ الكلام الإنشائي يستوجب أساليب وألفاظًا خاصّة يتضمّنها التّركيب، وبناءً على هذه الأساليب قسّم البلاغيون الإنشاء إلى قسمين: الإنشاء الطّلبي، والإنشاء غير الطّلبي.[1] وقد عرّف الخطيب القزويني الإنشاء الطّلبي بقوله: « والطّلب يستدعي مطلوبًا غير حاصلٍ وقت الطّلب لامتناع تحصيل الحاصل.».[2] وهذا معناه أنّ الغرض من التّركيب الإنشائي هو: أن يطلب المتكلّم شيئا مازال لم يتحقّق أثناء طلبه.

وأمّا الإنشاء غير الطّلبي، فليس غرض المتكلّم منه الحصول على شيء معيّن، ولذلك هو شبيه بالخبر لكنّه ليس خبرًا، لأنّه لا يمكن إخضاعه إلى معيار الحكم بالصّدق أو الكذب. وقد عُرّف الإنشاء غير الطّلبي بأنّه: « ما لا يستلزم مطلوبًا ليس حاصلاً وقت الطّلب. ومن هذا القسم الثّاني: أفعال المقاربة، وأفعال التعجّب والمدح والذمّ، وصيغ العقود، والقسم و رُبَّ، و كم الخبرية، ونحو ذلك.».[3]

كما فصّل البلاغيون في أساليب الإنشاء الطّلبي وجمعها **الخطيب القزويني** في خمسة أنواع وهي: التمنّي – الاستفهام – الأمر – النّهي – النّداء.[4]

والملاحظ على هذه المصطلحات، أنّها مصطلحات نحوية وبلاغيّة، في الآن نفسه. غير أنّ النّحاة يُركّزون على اللّفظ أكثر من المعنى، بخلاف البلاغيّين. ذلك أنّ النّحاة عندما يتكلّمون عن التمنّي – مثلا – فهم يُركّزون على ما يتحقّق به من أدوات، إذ « الأصل فيه أن يكون بلفظ " ليت " وقد يأتي بلو، وهل ، ولعلّ، وهلاّ وألاّ، ولولا، ولوما. قال تعالى: { يَا لَيتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلا } سورة الحجر: الآية 07 ، وقال:{ ودُّوا لَو تُدْهنُ فيُدْهِنون } سورة الفرقان: الآية 27. وقال:{ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسبابَ. أَسْبَابَ السّموات.}.».[5]

---

[1] - الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 51.
[2] - المصدر نفسه، ص 52.
[3] - عبد السّلام محمّد هارون، الأساليب الإنشائية في النّحو العربي، ص 13.
[4] - يُنظر: الخطيب القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 52- 94.
[5] - عبد السّلام هارون، الأساليب الإنشائية في النّحو العربي، ص 16.

وانطلاقا من هذا فإنّ التمنّي هو أسلوب بلاغيّ، يتحقّق بألفاظ (أدوات) معيّنة ومعنى هذا أنّه يجمع عناصر ثلاثة: (المبنى – المعنى – القصد). ذلك أنّ القصد قد لا يمكن معرفته، إلاّ من خلال معرفة جميع حيثيات الخطاب أو النصّ أو التّركيب. وهو ما ينطبق على الآيات السّابقة. ذلك أنّ هذه الآيات تتضمّن أسلوب التمنّي من خلال الأدوات (ليت – لو – لعلّ)، وأسلوب التمنّي يحمل معنى معيّنا من خلال تركيب الآية ككلّ، بغية تحقيق غرض معيّن، يمكن أن نطلق عليه قصد المتكلّم.

وقد أدخل البلاغيّون حروف التّحضيض ضمن حروف التمنّي وفي هذا يقول **السّكّاكي**: « وكأنّ الحروف المسمّاة بحروف التّنديم والتّحضيض، وهي (هلا) و (ألا)، و(لولا)، و(لوما)، مأخوذة منهما مركّبة مع (لا) و (ما) المزيدتين، مطلوبا بالتزام التّركيب التّنبيه على إلزام: هل، ولو، معنى التمنّي. فإذا قيل هلاّ أكرمت زيدًا أو ألا؛ بقلب الهاء همزة، أو لولا ، أو لوما، فكأنّ المعنى: ليتك أكرمت زيدًا، متولّدًا منه معنى التّنديم، وإذا قيل: هلاّ تكرم زيدًا، أو لولا، فكأنّ المعنى: ليتك تكرمه متولّدًا منه معنى السّؤال.».[1]

وكما يتحقّق التمنّي بألفاظ ومباني خاصّة، يتحقّق الاستفهام – كذلك– بألفاظ ومباني تدلّ عليه، وتختصّ به وهي : « الهمزة، وأم، وهل، وما، ومن، وأي، وكم وكيف، وأين، وأنّى، ومتى، وأيّان، بفتح الهمزة، وبكسرها، وهذه اللّغة، أعني كسر همزتها، تُقوّي أيّان، أن يكون أصلها (أي) أو (أن).».[2]

وعلى الرّغم من أنّ هذه الأدوات كلّها للاستفهام، إلاّ أنّها تختلف فيما بينها من حيث الدّلالة الخاصّة على الاستفهام. وقد قسّمها **السّكّاكي**• إلى أنواع ثلاثة:

[1] -السّكّاكي، مفتاح العلوم، 418.

[2] - المصدر نفسه، ص 418.

• - يعدّ السّكّاكي، أبرز البلاغيّين الذين تناولوا الإنشاء عموما، والاستفهام خصوصًا، بعمق بلاغيّ علميّ وفلسفيّ، لذلك ركّزت عليه أثناء قراءتي.

«أحدهما: يختصّ طلب حصول التصوّر، وثانيهما: يختصّ طلب حصول التّصديق وثالثها لا يختصّ.».[1]

والمعروف أنّ التصوّر (Concept) هو ما ينطبع في الذّهن من معنى أو مفهوم أو قصد أو صورة. وعلى هذا الأساس فالغرض من الاستفهام ببعض الأدوات هو أن يطلب المتكلّم من المخاطَب معنى أو قصد أو صورة، وهو ما يُمثّل النّوع الأوّل من الاستفهام الذي هو: طلب حصول التصوّر.

وأمّا النّوع الثّاني من أنواع الاستفهام، الذي هو طلب حصول التّصديق فيُفهم معناه من خلال شرح السّكّاكي في قوله: « وإذا تأمّلت التّصديق وجدته راجعًا إلى تفصيل المجمل أيضا، وهو طلب تعيّن الثّبوت أو الانتفاء في مقام التردّد، تقول في طلب التّصديق بها: أحصل الانطلاق؟ و أزيدٌ منطلقٌ؟ وفي طلب التصوّر بها في طرف المسند إليه: أدبسٌ في الإناء أم عسلٌ؟ وفي طرف المسند: أفي الخابية دبسك أم في الزقّ؟ فأنت في الأوّل تطلب تفصيل المسند إليه، وهو المظروف، وفي الثّاني تطلب تفصيل المسند وهو الظّرف.».[2]

وبناءً على ما جاء في هذا القول، فإنّ مصطلح " التّصديق " يعني الإجابة النّهائية التي تنفي أو تثبت ما يوجد في ذهن المتكلّم. ذلك أن الجملة الاستفهامية التي جاءت في القول، وهي: أحصل الانطلاق؟ تدلّ على أنّ المتكلّم لديه معلومة وهي: أنّ هناك انطلاق سيحصل، ويُريد معرفة أنّ هذا الانطلاق حصل أم لم يحصل. وأمّا في مثال: أدبسٌ في الإناء أم عسلٌ؟ فإنّ المتكلّم يعرف أنّ الإناء لا يوجد فيه إلاّ واحد من اثنين: عسل أو دبس. ويُريد إثبات واحدٍ من هذين الاثنين. وهو ما أسماه السّكّاكي: طلب التصوّر بها في طرف المسند إليه.

[1] - المصدر نفسه، ص 418.
[2] - المصدر السّابق، ص 419.

وإذا كانت الهمزة تكون للتّصديق والتصوّر، فإنّ " هل " لا تكون إلاّ للتّصديق. وفي هذا يقول السّكّاكي: « و(هل): من النّوع الثّاني لا تطلب به إلاّ التّصديق كقولك هل حصل الانطلاق؟ ولاختصاصه بالتّصديق امتنع أن يُقال: هل عندك عمرو أم بشر؟ بانقطاعها، وقبح: هل رجل عرف؟ وهل زيد عرفت؟ و أزيدًا عرفت؟ لما سبق أنّ التّقديم يستدعي حصول التّصديق بنفس الفعل، فبينه وبين (هل) تدافع وإذا استحضرت ما سبق من التّفاصيل في صور التّقديم، عساك أن تهتدي لما طويت ذكره أنا.».[1]

ومعنى هذا القول؛ أنّ أداة الاستفهام (هل) من الأدوات التي تختصّ بالتّصديق؛ أي يُطلب بها مع جملتها أو تركيبها، نفي أو إثبات ما يستفسر عنه المتكلّم ويوجد في ذهنه.

ويشترط السّكّاكي في الفعل المضارع الّذي يتّصل ب (هل) أن يكون دالاّ على الاستقبال وليس الحال " فلا يصحّ أن يُقال: هل تضرب زيدًا وهو أخوك؟ على نحو: أتضرب زيدًا وهو أخوك؟ في أن يكون الضرب واقعًا في الحال، ولكون (هل) لطلب الحُكم بالثّبوت أو الانتفاء." [2]

وهذا معناه أنّ الاستفهام بالأداة (هل) الغرض منه، أن يعرف المُستفهم – من خلال طلبه– الحُكم الصّحيح. وتحقُّق هذا الحُكم – أي الإجابة عن استفهام المُتكلّم– يحدث بردّ المُخاطَب على سؤال المتكلّم، ولذلك عُدّ الاستفهام ب (هل) استفهاما استقباليا وليس استفهامًا حاليًا أو ماضيًا. وهذا بخلاف الاستفهام ب (الهمزة) في مثل: أتضرب زيدًا وهو أخوك؟. حيث إنّ المتكلّم في هذه الجملة استفهم عن شيء وقع في الماضي أو يقع في الحال أو الحاضر. والغرض من هذا الاستفهام قد يكون التعجّب أو اللّوم.

[1] - المصدر نفسه ، ص 419.
[2] - المصدر السّابق، ص 419.

وقد ذكر السّكّاكي أنّ الحكم بالنّفي والإثبات لا يختصّ بالذّوات، وإنّما يختصّ بالصّفات وذلك في قوله: « وقد نبّهت فيما قبل على أنّ الإثبات والنّفي لا يتوجّهان إلى الذّوات، وإنّما يتوجّهان إلى الصّفات ولاستدعائه التّخصيص بالاستقبال لما يحتمل ذلك، وأنت تعلم أنّ احتمال الاستقبال إنّما يكون لصفات الذّوات لا لأنفس الذّوات؛ لأنّ الذّوات من حيث هي هي ذوات، فيما مضى، وفي الحال وفي الاستقبال، استلزم ذلك مزيد اختصاص لها دون الهمزة، بما يكون كونه زمانيّا أظهر، كالأفعال.»[1]

ومعنى هذا أنّ المُستفهم يطلب من المُخاطَب نفي أو إثبات صفة أو حالة أو معنى معيّن، ولا يُمكن أن يطلب منه – مستفهمًا– نفي أو إثبات شخص أو ذات معيّنة. فلو استفهم متكلّم – مثلاً – قائلاً: هل يوجد زيدٌ؟. فالمتكلّم – هنا– طلب نفي أو إثبات الوجود، وليس نفي أو إثبات زيد.

وأغلب أدوات الاستفهام تختصّ بطلب حصول التصوّر. وهذا ما أقرّه السّكّاكي قائلاً: « وأمّا (ما) و (من) و (أي) و (كم) و (أين) و (كيف) و (أنّى) و (متى) و (أيّان)، فمن النّوع الأوّل من طلب حصول التصوّر على تفصيل بينهنّ.».[2]

وما قصده السّكّاكي بالتّفصيل بينهنّ، أنّ كلّ أداة من هذه الأدوات تختصّ بالاستفهام عن شيء معيّن، وهذا معناه – من جهة نظر أخرى– أنّ الأداة – على الرّغم من أنّها لا تحمل معنى في ذاتها بل في غيرها[3]– إلاّ أن ما يتّصل بها من اسم أو فعل، لابدّ أن يكون ملائما لطبيعتها.

وكما جاء في كتاب مفتاح العلوم: « أمّا (ما): فللسّؤال عن الجنس، تقول: ما عندك؟ بمعنى: أيّ أجناس الأشياء عندك؟ وجوابه: إنسان أو فرس أو كتاب أو طعام؛ وكذلك تقول: ما الكلمة وما الاسم، وما الفعل، وما الحرف، وما الكلام .

[1] - المصدر نفسه، ص 419.
[2] - المصدر السّابق، ص 420.
[3] - هذا ما ميّز به أغلب النّحاة الأداة عن الاسم والفعل. (ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل

وفي التّنزيل: { فَمَا خَطْبُكُم } (الأنبياء الآية 80) بمعنى أيّ أجناس الخُطوب خطبكم، وفيه { ما تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي } أي، أيّ من الوجود تؤثرونه في العبادة؟ أو عن الوصف، تقول: ما زيد وما عمرو؟ وجوابه الكريم أو الفاضل، وما شاكل ذلك.»[1]

والملاحظ أنّ المستفهَم عنه – سواءً كان جنسًا أو وصفًا – لا يظهر في الكلام وإنّما يتمّ تأويله. وعلى هذا الأساس فالمستفهم عنه هو عنصر مشترك بين المتكلّم والمُخاطَب؛ يُسهم السّياق والمقام – بما يحتويه– في معرفته. أي بمعنى أدقّ أنّ المُخاطَب يُدرك ويفهم من خلال السّياق اللّغوي، وملابسات الخطاب أنّ المتكلّم يسأله عن جنس أو وصف.

وكما يتحقّق الاستفهام بأدوات ومباني تدلّ عليه، يتحقّق الأمر– بوصفه أحد أقسام الإنشاء الطّلبي– بصيغ خاصّة. وقد فصّل النّحويّون قبل البلاغيّين في صيغ الأمر، فكان هذا التّفصيل مادّة أوّلية، وقاعدة معلومات للبلاغيّين. كما نجد أنّ تحليل النّحويّين للأمر وصيغه – في كثير من المواضع – لا يختلف عن تحليل البلاغيّين.

ومن أوائل النّحاة الذين فصّلوا في الأمر من حيث الصّيغة (الشّكل) والمعنى سيبويه. ومن ذلك أنّه « ذهب إلى أنّ الأمر والنّهي عملان يختلفان عن الخبر والاستفهام. فقابل في بعض السّياقات بين الخبر والاستفهام من نّاحية، والأمر والنّهي من نّاحية ثانيّة، وذلك رغم وضوح المقابلة الأساسيّة لديه، بين الخبر باعتباره واجبًا والاستفهام والأمر والنّهي باعتبارها من غير الواجب. وإنّما ميّز الأمر والنّهي من الخبر والاستفهام، لما يختصّان به من ضرورة الوقوع بالفعل. "فهما لا يقعان إلاّ بالفعل مظهرًا أو مضمرًا.»[2].

[1] - السّكّاكي، مفتاح العلوم، ص 420.

[2] - الدّكتور خالد ميلاد، الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة. " دراسة نحويّة تداوليّة " .جامعة منّوبة. كلّية الآداب. تونس. بالاشتراك مع: المؤسّسة العربية للتّوزيع. تونس. ط1، 2001م، ص 132.

وقد جمع بعض اللّغويّين صيغ الأمر في أربع وهي: فعل الأمر – المضارع المقرون بلام الطّلب – اسم فعل الأمر – المصدر النّائب عن فعل الأمر.[1]

وعلى الرّغم من أنّ الطّلب في الأمر يكون من الأعلى إلى الأدنى، حسب ما ذكره كثير من البلاغيّين[2]، أو يكون على سبيل الاستعلاء، إلاّ أنّ هذا الاستعلاء هو على حقيقة الوضع، وليس على سبيل المجاز، أو المقام. أي بمعنى أدقّ أنّ الألفاظ الخاصّة بالأمر، هي في أصل وضعها، لطلب الشّيء على سبيل الاستعلاء لكن عندما تُستعمل – هي أو ما يماثلها– في سياقات ومقامات معيّنة، قد تخرج إلى أغراض ومعانٍ أخرى، ليست على سبيل الوجوب.[3]

وقد أوضح السّكّاكي هذا مفصّلا في هذه المعاني والأغراض بقوله: « ثمّ إذا كان الاستعلاء ممّن هو أعلى رتبة من المأمور استتبع إيجابه إيجاب وجوب الفعل بحسب جهات مختلفة، وإلاّ لم يستتبعه، فإذا صادفت هذه أصل الاستعمال بالشّرط المذكور، أفادت الوجوب، وإلاّ لم تُفد غير الطّلب، ثمّ إنّها حينئذ تولد بحسب قرائن الأحوال ما ناسب المقام، إن استعملت على سبيل التضرّع كقولنا: اللّهم اغفر وارحم ولدت الدّعاء، وإن استعملت على سبيل التلطّف، كقول كلّ أحدٍ لمن يُساويه في المرتبة: افعل، بدون الاستعلاء، ولدت السّؤال والالتماس كيف عبرت عنه، وإن استعملت في مقام الإذن، كقولك: جالس الحسن، أو ابن سيرين، لمن يستأذن في ذلك بلسانه أو بلسان حاله، ولدت الإباحة، وإن استعملت في مقام تسخط المأمور به، ولدت التّهديد، على ما تقدّم الكلام في أمثال ذلك.»[4]

[1] - يُنظر: عبد السّلام محمّد هارون، الأساليب الإنشائيّة في النّحو العربي، ص 14.
[2] - يُنظر المرجع نفسه، ص 14.
[3] - يُنظر: السّكّاكي، مفتاح العلوم ، ص 428.
[4] - يُنظر: المصدر السّابق، ص 428.

ومعنى هذا القول أنّ المعاني والأغراض التي يؤدّيها الأمر، لا يمكن معرفتها وتحديدها، إلاّ من خلال السّياق – بكلّ ما يحتويه؛ أي لغوي وغير لغوي–، ومن خلال أحوال الكلام، ومقامات التّخاطب.

وقد ذكر علماء البلاغة، والنّحو – قديمًا وحديثًا– كثيرًا من الآيات القرآنية؛ التي جاء فيها الأمر بصيغه المعروفة، لكنّ الأغراض والمعاني لا يمكن إدراكها وفهمها إلاّ من خلال السّياق والمقام. من ذلك: « قوله تعالى: { اعْمَلوا مَا شِئْتُمْ إنّهُ بِمَا تَعْمَلون بصِيرٌ } فمعنى الأمر هنا ، التّهديد. وبالتّأمل نجد أنّ هذا المعنى لا يفهم من أسلوب الأمر وحده؛ لأنّ هذا الأسلوب في حدّ ذاته لا يفيد سوى المعنى الحرفي غير المراد؛ وهو أنّ الله يطلب من هؤلاء المخاطبين أن يفعلوا ما يشاءون. أمّا معنى التّهديد، فهو ما يُفيده هذا الأسلوب في ضوء مقامه الخاصّ؛ وهو ما يتجدّد عن طريق تأمّل السّياق القرآني الذي ورد فيه.».[1]

وقد أحصى عبد السّلام محمّد هارون، في كتابه: الأساليب الإنشائيّة في النّحو العربي. تسعة معانٍ وأغراضٍ للأمر، تفهم من المقام، وهي: الالتماس – الدّعاء – التمنّي – التّعجيز – التّهديد – التّحقير – التّسوية – الإباحة – الامتنان.[2]

وما يقابل أو يتضادّ مع الأمر – بوصفه أسلوبا بلاغيّا – معنى وصيغة أو معنى ومبنى، أسلوب النهي، على الرّغم من أنّ كلا الأسلوبين، يراد منهما الطّلب، أو يندرجان ضمن الإنشاء الطّلبي. إلاّ أنّ النّهي المراد منه طلب التّرك وليس طلب الفعل كالأمر. وقد حدّد البلاغيّون له صيغة واحدة، وهي المضارع المقرون ب (لا) النّاهية.[3]

وهذا ما أورده السّكّاكي قائلاً:« للنّهي حرفٌ واحدٌ وهو (لا) الجازم في قولك:

[1] - المهدي إبراهيم الغويل، السّياق وأثره في المعنى، نشر: أكاديميّة الفكر الجماهيري. دار الكتب الوطنيّة، بنغازي – ليبيا. ط 2011. ص 135.
[2] - يُنظر: عبد السّلام محمّد هارون، الأساليب الإنشائيّة في النّحو العربي، ص 14 – 15.
[3] - يُنظر: المرجع نفسه ، ص 15.

لا تفعلْ؛ والنّهي محذوّ به حذو الأمر في أنّ أصل استعمال: لا تفعل؛ أن يكون على سبيل الاستعلاء بالشّرط المذكور، فإذا صادف ذلك، أفاد الوجوب، وإلاّ أفاد طلب التّرك فحسب، ثمّ إن استعمل على سبيل التضرّع، كقول المبتهل إلى الله: لا تكلني إلى نفسي، سمّي دعاء، وإن استعمل في حقّ المساوي الرّتبة لا على سبيل الاستعلاء، سُمّي: التماسًا، وإن استعمل في حقّ المستأذن، سُمّي: إباحة، وإن استعمل في مقام تسخط التّرك، سمّي: تهديدًا.».[1]

وهذا يعني – أيضا– أنّ صيغة النّهي، كصيغ الأمر، تتضمّن معنى الوضع ومعنى الاستعمال. والمعنى الاستعمالي؛ الذي يتحكّم فيه السّياق والمقام، هو أحد المعاني والأغراض؛ التي يخرج إليها أسلوب النّهي. كما أنّ قصد المتكلّم من استعمال صيغة النّهي، هو المُحدّد الأول لغرض ومعنى هذه الصّيغة.

ومن أهمّ المعاني والأغراض التي تؤدّيها صيغة النّهي: الدّعاء – الالتماس – التمنّي – التّيئيس – التّهديد – التّحقير – الإرشاد.[2]

وآخر أنواع الإنشاء الطّلبي، النّداء. وعلى الرّغم من أنّ النّحاة فصّلوا في صيغ النّداء، أكثر من البلاغيّين، إلاّ أنّ البلاغيّن، وعلماء المعاني بالأخصّ، ربطوا تفصيل النّحاة بالأغراض والمعاني الاستعمالية.

وقد تناول السّكّاكي النّداء، في كتابه: مفتاح العلوم، في قسمين؛ القسم الخاصّ بعلم النّحو، والقسم الخاص بعلم المعاني. فتكلّم في القسم الأوّل عن أدوات النّداء ووظائفها وحالات المنادى. وأمّا في القسم الثّاني، فإنّه حاول أن يفصل بين صورة النّداء ومعانيه، وذلك عندما قال: « ولكن ههنا نوع من الكلام، صورته صورة النّداء وليس بنداء، فننبّه عليه.»[3]

[1] - السّكّاكي: مفتاح العلوم، ص 429.
[2] - ينظر: عبد السّلام محمّد هارون، الأساليب الإنشائيّة في النّحو العربي، ص 15.
[3] - السّكّاكي، مفتاح العلوم، ص 431.

ولذلك اهتمّ علماء المعاني بالأغراض التي يؤدّيها النّداء، أكثر من اهتمامهم بمبانيه ومكوّناته التّركيبية. ولم يركّزوا على مكوّنات أسلوب النّداء، إلاّ عندما يؤدّي تغييرها إلى تغيير الغرض أو المعنى؛ أي بمعنى أدقّ أنّ البلاغيّين ركّزوا على الغاية من النّداء، وليس على وسيلة النّداء. والتّركيز على الأغراض والمعاني، هو ما أوصل البلاغيّين إلى حصر ما يخرج إليه النّداء، في مقامات التّخاطب، وسياقات الاستعمال.

ومن أهم أغراض النّداء ومعانيه: الإغراء – الاختصاص – النّدبة – الاستغاثة – التّعجّب – التوجّع.[1]

ثالثًا– الدّرس اللّغوي في ضوء ارتباط النّحو بالبلاغة – قراءة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني –

- **توطئة**

عرف الدّرس اللّغوي بظهور كتاب "دلائل الإعجاز" لعبد القاهر الجرجاني، تغيّرا كبيرًا على مستوى الطّرح؛ وذلك من خلال المصطلحات والمفاهيم الجديدة التي وردت في هذا الكتاب. وهي مفاهيم أراد عبد القاهر من خلالها، أن يبرز مَكمن الإعجاز في القرآن الكريم. ذلك أنّ اللّغويّين– والبلاغيّين خصوصًا– كانوا يبحثون ويتناقشون في قضيّة الإعجاز القرآني؛ هل تكمن في اللّفظ أم في المعنى. أم في كليهما؟

غير أن عبد القاهر الجرجاني جاء بطرح جديد ومغاير، تجاوز به قضيّة اللّفظ والمعنى إلى قضيّة أخرى؛ وهي قضيّة النّظم. حيث بيّن من خلال مفهوم النّظم وما يتعلّق به من مفاهيم لغويّة أخرى، أنّ لغة القرآن تميّزت بنظم خاصّ، عجز

[1] - يُنظر: عبد السّلام محمّد هارون، الأساليب الإنشائيّة في النّحو العربي، ص 18.

البشر على أن يأتوا بمثله. كما بيّن عبد القاهر أنّ التّفاوت بين الشّعراء والفصحاء من العرب، يكون في النّظم، أكثر ممّا يكون في أشياء أخرى.

وعند دراسة مفهوم النّظم في طرح عبد القاهر، نجد أنّ هذا المفهوم جمع بين مفاهيم لغويّة متعدّدة، وأكثر هذه المفاهيم؛ هي مفاهيم نحويّة وبلاغيّة في الآن نفسه. فكان كتاب " دلائل الإعجاز" أهمّ كتاب يجمع بين النّحو والبلاغة؛ ويخطّ اتّجاها جديدًا في الدّراسات اللّغويّة العربيّة.

1- الدّرس اللّغوي في ضوء مفهوم النّظم•:

ورد مصطلح النّظم في مواضع كثيرة في كتاب " دلائل الإعجاز"، وكان في كلّ موضع يرتبط بمصطلحات ومفاهيم متعدّدة، وتحاليل خاصّة. ولذلك فإنّ تحديد مفهوم النّظم، لا يمكن استجلاؤه من قضيّة لغويّة واحدة أو مفهوم واحد. وإنّما يتطلّب فهمُه والإحاطة به، تتبّعَ وروده – مصطلحا ومفهومًا- في جميع أبواب الكتاب وفصوله.

وأوّل ما بدأ به عبد القاهر كلامه عن النّظم؛ هو أنّه فرّق بين نظم الحروف ونظم الكلم، وخصّص لهذا التّفريق فصلاً خاصّا بدأه بقوله: « وذلك أنّ نظم الحروف هو تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا النّاظم لها بمقتفٍ في ذلك رسما من العقل، اقتضى أن يتحرّى في نظمها لها ما تحرّاه. فلو أنّ واضع اللّغة كان قد قال: " ربض"، مكان " ضرب"، لما كان في ذلك ما يؤدّي إلى فساد. وأمّا نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك، لأنّك تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتّبها على حسب ترتيب المعاني في النّفس. فهو إذن نظم يُعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النّظم الذي معناه: ضمّ الشّيء إلى الشّيء كيف جاء واتّفق. ولذلك كان عندهم نظيرًا للنّسج والتّأليف، والصّياغة والبناء، والوشي والتّحبير، وما أشبه

• - هناك من الباحثين، من ذكر أنّ مصطلح النّظم ومفهومه، تناوله البلاغيّون قبل عبد القاهر الجرجاني، لكن ليس بالمفهوم الذي جاء في كتاب دلائل الإعجاز. (ينظر: حمّادي صمّود، التّفكير البلاغي عند العرب، أسسه وتطوّره إلى القرن السّادس. المطبعة الرّسمية للجمهورية التّونسية. تونس. 1981.ص 490.)

ذلك، ممّا يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض، حيث يكون لوضع كلّ – حيث وُضع– علّة تقتضي كونه هناك، وحتّى لو وضع في مكان غيره لم يصلح ».[1]

وانطلاقًا من هذا القول فإنّ ما يميّز نظم الحروف عن نظم الكلم هو المعنى ذلك أنّ المتكلّم أو مستعمل اللّغة ، ليس هو الذي قام بنظم الحروف في الألفاظ التي استعملها، وإنّما وجد هذه الحروف منتظمة في اللّفظ، ويرجع انتظامها إلى الوضع الأوّل للّغة. أي بمعنى أدقّ أنّ نظم الحروف في اللّفظ، موجود قبل الاستعمال اللّغوي.

ويظهر عمل المتكلّم وتميّزه، في نظم الكلم؛ ألفاظًا ومعانيا بعضها مع بعض. وقد ركّز عبد القاهر الجرجاني، على المعاني؛ ليؤكّد أن النّظم ليس المقصود منه ضمّ كلمة إلى أخرى فقط؛ وإنّما هو نظم يتكوّن في الذّهن قبل أن يظهر على مستوى التلفّظ. فالمتكلّم يرتّب معانيه التي يقصدها، أو تجول في خاطره، قبل أن يتلفّظ بألفاظها الدّالّة عليها. وهذا التّرتيب للمعاني، هو ترتيب استدعائي؛ أي أنّ معنى كلّ لفظة يستدعي معنى آخر، وإلاّ لما سُمّي ترتيبًا.

وهذا ما يؤكّده عبد القاهر بقوله: « والفائدة في معرفة هذا الفرق: أنّك إذا عرفته عرفتَ أن ليس الغرض بنظم الكلم، أن توالت ألفاظها في النّطق، بل أن تناسقت دلالتها، وتلاقت معانيها، على الوجه الذي اقتضاه العقل.».[2]

وهذا يعني أنّ مستعمل اللّغة يتلفّظ بألفاظه نطقًا بعد أن يرتّب معانيها في ذهنه. وفي هذا دلالة على أنّ المتكلّم يفكّر باللّغة قبل أن يستعملها؛ وذلك من خلال تصوّره للمعاني والمدلولات مفردة، ثمّ تفكيره في هذه المعاني وهي مرتّبة على النّحو الذي يريد إيصاله إلى السّامع أو المخاطب. غير أنّ قدرة مستعمل اللّغة على ترتيب

[1] - دلائل الإعجاز، ص 54.
[2] - المصدر السّابق ، ص 54.

المعاني في الذّهن تختلف من شخص إلى آخر؛ وهذا الاختلاف هو الذي يُظهر التميّز والتفرّد.

وهذا التميّز هو ما يشرحه عبد القاهر بقوله: « وأوضح من هذا كلّه أنّ هذا النّظم؛ الذي يتواصفه البلغاء، وتتفاضل مراتب البلاغة من أجله، صنعة يُستعان عليها بالفكرة لا محالة. وإذا كانت ممّا يُستعان عليها بالفكرة، ويُستخرج بالرّويّة فينبغي أن يُنظر في الفكر، بماذا تلبّس: أبالمعاني أم بالألفاظ؟ فأيّ شيء وجدته الذي تلبّس به فكرك من بين المعاني والألفاظ، فهو الذي تحدث فيه صنعتك، وتقع فيه صياغتك، ونظمك وتصويرك. فمحالٌ أن تتفكّر في شيءٍ وأنت لا تصنع فيه شيئًا، وإنّما تصنع في غيره.».[1]

وإذا كان النّظم يحصل بترتيب المعاني، فإنّ هذا التّرتيب لا يتحقّق إلاّ من خلال مجموعة من المفاهيم والقوانين اللّغوية، تُظهر تمكّن المتكلّم وتحكّمه في الاستعمالات اللّغوية، كما تبرز معرفته بأنماطها التّركيبيّة المتعدّدة والمتنوّعة.

يقول عبد القاهر: « واعلم أنّك إذا رجعت إلى نفسك علمت علمًا لا يعترضه الشكّ، أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتّى يُعلّق بعضها ببعضٍ، ويُبنى بعضها على بعضٍ، وتُجعل هذه بسببٍ من تلك. هذا ما لا يجهله عاقلٌ، ولا يخفى على أحدٍ من النّاس.»[2]

فأوّل مفهومين – وشرطين في الوقت نفسه– يحدّدان معنى النّظم هما: مفهوما التّعليق والبناء. هذان المفهومان أحدثَا تغيّرًا في مسار الدّراسات اللّغويّة؛ لأنّهما من أهمّ المفاهيم التي ظهر فيها ارتباط النّحو بالبلاغة، عند عبد القاهر الجرجاني. ذلك أنّ التّعليق والبناء لا يتمّان إلاّ بمراعاة قوانين النّحو وأحكامه، لكن هذه القوانين والأحكام، يجب أن يدركها النّاظم استعمالاً، وليس معرفة فقط. أي بمعنى أوضح أنّ

[1] - المصدر السّابق، ص 58.
[2] - المصدر نفسه، ص 58.

النّاظم عندما يتلفّظ – مثلاً– بجملة تتكوّن من فعل وفاعل ومفعول به، يجب أن يربط بين معاني هذه المفاهيم النّحوية في ذهنه. كما يجب أن تكون معاني هذه المفاهيم قابلة لأن يتعلّق بعضها ببعض. فلو قال متكلّم مثلاً: " ضرب الكرسيُّ الطّاولةَ ". فهذه الجملة لم يحدث فيها تعليق. على الرّغم من أنّ (ضرب) –من النّاحية الشّكلية –" فعل"، والكرسيّ " فاعل "، والطّاولة " مفعول به".

وهنا يظهر مراد وقصد عبد القاهر الجرجاني من قوله: « وإذا كان كذاك، فبنا أن ننظر إلى التّعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها، ما معناه وما محصوله؟ وإذا نظرنا في ذلك، علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعلٍ، أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرًا عن الآخر أو تُتبع الاسم اسمًا على أن يكون الثّاني صفة للأوّل، أو تأكيدًا له، أو بدلاً منه، أو تجيء باسمٍ بعد تمام كلامك على أن يكون صفة أو حالاً أو تمييزًا، او تتوخّى في كلامٍ هو لإثبات معنًى، أن يصير نفيا او استفهامًا أو تمنّيا، فتُدخل عليه الحُروف الموضوعة لذلك، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطًا في الآخر، فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى، أو بعد اسمٍ من الأسماء التي ضمّنت معنى ذلك الحرف، وعلى هذا القياس.»[1]

وقد كان مصطلح التّعليق ومفهومه، في كتاب " دلائل الإعجاز " مدخلاً وبدايةً، للتّفصيل في طريقة ارتباط النّحو بالبلاغة. كما كان ممهّدًا لتوضيح كثيرٍ من المفاهيم التي انفرد بها عبد القاهر، ومن أهمّ هذه المفاهيم: مفهوم معاني النّحو.

[1] - المصدر السّابق، ص 58.

2- الدّرس اللّغوي في ضوء مفهوم معاني النّحو:

إنّ ارتباط النّحو بالبلاغة عند عبد القاهر الجرجاني، لم يكن على مستوى الموضوعات والمفاهيم فقط، وإنّما كان على مستوى المصطلحات أيضا. وأبرز مصطلح ظهر فيه ارتباط النّحو بالبلاغة، هو مصطلح معاني النّحو. ذلك أنّ هذا المصطلح لم يتداوله النّحاة قبل عبد القاهر، كما لم يتداوله البلاغيّون.

وقد ارتبط مصطلح ومفهوم معاني النّحو، في كتاب دلائل الإعجاز، بمصطلح ومفهوم النّظم. ومن ذلك ما ورد في هذا الكتاب: « فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابًا، وخطأه إن كان خطأً إلى النّظم، ويدخل تحت هذا الاسم، إلاّ وهو معنى من معاني النّحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقّه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستُعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلامًا قد وُصف بصحّة نظم أو فساده، أو وُصف بمزيّة وفضل فيه، إلاّ وأنت تجد مرجع تلك الصّحة وذلك الفساد، وتلك المزيّة وذلك الفضل، إلى معاني النّحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتّصل ببابٍ من أبوابه.».[1]

وقد ذكر عبد القاهر هذا، بعد ما تكلّم عن ما يجب في النّظم، من عمل بقوانين النّحو وأصوله، وإجادة التصرّف في بعض القضايا اللّغويّة الأخرى، كالتّعريف والتّنكير، والتّقديم والتّأخير، والحذف والتّكرار، والإضمار والإظهار.[2] وهي قضايا لغويّة، وليست نحويّة فقط أو بلاغيّة. وهنا نستطيع أن نقول إنّ عبد القاهر خرج من الدّرس النّحوي والبلاغي، إلى الدّرس اللّغوي عمومًا. ذلك أنّ الدّرس اللّغوي، هو درس شاملٌ لقضايا لغويّة عدّة (صوتية وصرفيّة ونحويّة وبلاغيّة)، وليس درسًا نحويًّا أو بلاغيًّا فقط.

[1] - المصدر السّابق، ص 78.
[2] - المصدر نفسه، ص 77

وقد رأى بعض الباحثين، أنّ مصطلح معاني النّحو، هو مصطلح " يشمل كلّ المعاني الوظيفيّة (غير المعجميّة)، التي تؤدّيها الكلمات المؤلّفة في نسق كلامي سواء أكانت تلك الوظائف منبثقة عن قوالب تلك الكلمات وبنياتها (الصّرفية)، أم عن ترتيبها، والموقع النّحوي؛ الذي يشغله كلٌّ منها."[1]

وقد ذهب كثير من الباحثين كذلك، إلى أنّ المعنى النّحوي؛ هو وظيفة الكلمة في التّركيب؛ أي وظيفتها من حيث إنّها فاعل أو مفعول به، أو حال أو صفة أو تمييز، أو غير ذلك من الأبواب النّحويّة. وهذه الوظيفة النّحوية – أو المعنى النّحوي، كما اصطلح عليه عبد القاهر– هي إحدى الدّلالات التي تندرج ضمن الدّلالة السّياقيّة؛ التي تتكوّن من مجموعة من الدّلالات وهي: «1– دلالة الوظيفة النّحوية للألفاظ، كالفاعلية والمفعوليّة والحاليّة وغيرها.

2– دلالة موقعيّة الألفاظ، ذلك أنّ للموقع أثر في إضافة دلالات خاصّة، فلِتأخر الفاعل عن المفعول – مثلاً– دلالة خاصّة غير دلالة الفاعليّة، ولتقدّم الحال على الفعل، دلالة خاصّة غير دلالة الحاليّة.

3– دلالة البنية الدّاخليّة للألفاظ؛ أي (البنية الصّرفية)، فللبناء الاسميّ دلالة وللبناء الفعلي دلالة أخرى.

4– دلالة الرّوابط فيما بين المفردات، والرّوابط فيما بين الجمل، فلوصل الجمل بالواو –مثلاً– وظيفة ينبئ عنها السّياق، ولمجيء الجمل من غير وصل بالواو معنى مختلف.».[2]

وهذا يعني أنّ الفرق بين عمل النّحاة، وعمل عبد القاهر، أنّ عبد القاهر، أراد أن يُخرج قضايا النّحو من التّنظير النّحوي، إلى الاستعمال اللّغوي. ولا يتأتّى ذلك

[1] - حسن طبل، المعنى في البلاغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة- مصر. ط1، 1418ه-1998م. ص 36.
[2] - محمّد طّاهر الحمصي، نظريّة النّظم وأثرها في الدّرس النّحوي، مجلّة مجمع اللّغة العربية بدمشق، الجزء الثالث، العدد الخامس والثّمانون، رجب 1431ه-2010م. ص665.

إلاّ بالتمكّن من توظيف قواعد النّحو وقوانينه، في السّياقات اللّغويّة المتعدّدة والمختلفة. بحيث يتماشى ويتناسق هذا التّوظيف مع قصد المتكلّم من كلامه.

3- أهمّ القضايا التي تُميّز النّظم:

أ- قضيّة التّقديم والتّأخير :

من القضايا المهمّة التي تناولها عبد القاهر في كتابه: دلائل الإعجاز، هي قضيّة التّقديم والتّأخير. ذلك أنّ هذه القضيّة، تحيل إلى مسألة هامّة؛ وهي مسألة تنوّع التّراكيب اللّغويّة العربيّة. ذلك أنّ تقديم الكلم وتأخيره، خاضع لقوانين وأحكام نحويّة، وهو – في الوقت نفسه- مرتبط بأغراض بلاغية، ودلالات تخاطبيّة.

وقد جعل عبد القاهر التّقديم والتّأخير في الكلم، على وجهين: تقديم على نيّة التّأخير، وتقديم ليس على نيّة التّأخير.[1]

فأمّا الوجه الأوّل – الذي هو تقديم على نيّة التأخير- فيظهر من خلال الأمثلة الآتية: " زيدٌ المنطلقُ" " المنطلق زيدٌ " " ضربت زيدًا " " زيدٌ ضربتهُ ". ففي المثال الأوّل: "زيدٌ " هو المبتدأ، و " المنطلق " هو الخبر. وفي المثال الثّاني: " المنطلق " هو المبتدأ و " زيدٌ " هو الخبر. أي بمعنى أدقّ، أنّ المعنى النّحوي للكلمة تغيّر بالتّقديم والتّأخير. والشّأن نفسه في الجملتين الثّانيتين؛ ذلك أنّ المفعول به عندما تقدّم على الفعل في المثال الثّاني، تحوّل إلى فاعل.[2]

وأمّا الوجه الثّاني فيظهر من خلال الأمثلة الآتية: " منطلقٌ زيدٌ" " ضرب عمرًا زيدٌ ". فالتّقديم في هذين المثالين، لم يُحدث أثرًا. ذلك أنّ كلمة " منطلق " تقدّمت على كلمة " زيد "، لكنّها بقيت خبرًا، ولم تتحوّل إلى مبتدأ. والشّأن نفسه في كلمة " عمرًا "، حيث تقدّمت على كلمة " زيد" – في المثال الثّاني- وبقيت متضمّنة المعنى النّحوي، أو الوظيفة النّحوية نفسها وهي المفعول به.[3]

[1] - يُنظر: عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 94.
[2] - يُنظر: المصدر نفسه ص 94.
[3] - يُنظر: المصدر السّابق، ص 94.

ويرى عبد القاهر، أنّه لا يكف، أن نقول إنّ هذا التّقديم والتّأخير، لأجل العناية والاهتمام فقط. وإنّما يجب أنْ يُعرف: من أين كانت تلك العناية؟ وبمَ كان أهمّ؟.[1]

فإذا بدأ المتكلّم كلامه بالفعل، مستفهمًا، في مثل قوله: أفعلتَ؟ كان هذا دليلاً على أنّ المتكلّم يشكّ في حدوث الفعل، وليس في الفاعل. وهو ما يريد معرفته من المُخاطَب. أمّا إذا بدأ كلامه بالفاعل قائلاً: " أأنت فعلتَ؟ " كان هذا دليلاً، على أنّ شكّه في الفاعل. ولذلك أراد أن يعرف من خلال تقديمه، من الذي قام بالفعل.[2]

ولو قُدّم الفاعل على الفعل المضارع في حالة الاستفهام، كما في المثال الآتي: أأنت تفعل؟ كان الغرض من هذا التّقديم، معرفة فعل الفاعل في المستقبل، وذلك بخلاف لو بدئ بالفعل في مثل: أتفعل؟، فهنا يكون الغرض معرفة وقوع الفعل في الحال وليس في المستقبل.[3]

كما شرح عبد القاهر، التّقديم والتأخير في مسألة النّفي، وبالأخصّ النفي ب "ما". وذلك في مثل " ما قلت هذا" و " ما أنا قلت هذا "، ففي المثال الأوّل نفى المتكلّم حدوث الفعل، أمّا في المثال الثّاني، فنفى مُحدث الفعل؛ أي نفى أن يكون هو القائل، أو الفاعل.[4]

وقد ذكر بعض الباحثين، أنّه لم يهتمّ أحدٌ من البلاغيّين بتفصيل التّقديم والتّأخير، وبيان أغراضه ومعانيه بدقّة، كما اهتمّ به عبد القاهر الجرجاني، ذلكّ أنّه تكلّم عن التّقديم والتّأخير وأغراضه البلاغية، في الاستفهام، والنفي والإثبات.[5]

---

[1] - يُنظر: المصدر نفسه، ص 95.
[2] - يُنظر: المصدر نفسه، ص 97.
[3] - المصدر نفسه، ص 100.

[4] - المصدر نفسه، ص 105.
[5] - عبد العاطي غريب غلام، دراسات في البلاغة العربية، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي – ليبيا.ط1، 1997، ص 38.

ب- قضيّة الحذف :

خصّص عبد القاهر، لقضية الحذف فصلاً خاصّا في كتابه دلائل الإعجاز. حيث بيّن فيه أنّ الحذف قد يكون أبلغ من الذّكر. ومن المواضع التي يكون فيها الحذف: المبتدأ، والفعل، والمفعول به. ومن ذلك ما ذكره عبد القاهر قائلاً: « وإن أردت أن تزداد تبيّنا لهذا الأصل، أعني وجوب أن تُسقط المفعول لتتوفّر العناية على إثبات الفعل لفاعله، ولا يدخلها شوبٌ، فانظر إلى قوله تعالى: { وَلَمَّا وَرَدَ مآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَان قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لاَ نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ(22) فَسَقى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلى الظّلِّ.} (القصص 22-23). ففيها حذف مفعول في أربعة مواضع؛ إذ المعنى: "وجد عليه أمّة من النّاس يسقون أغنامهم أو مواشيهم "، و " امرأتين تذودان غنهما " و " قالتا: لا نسقي غنمنا " ،" فسقى لهما غنمهما".»[1]

وقد كان لحذف المفعول به في هذه الآيات دلالة أبلغ من الذّكر، ذلك أنّه لو ذُكر المفعول به، في الآية الأولى، لما تبيّن الغرض؛ الذي هو الإعلام بأنّ هناك سقيٌ ، ولو ذُكر المفعول به في الآية الثّانية، لما أدّت الآية الغرض الذي هو الإعلام بأنّ هناك ذود؛ أي دفع ومنع من المرأتين. ولو ذُكر المفعول به – كذلك- في الآية الثالثة، لما توجّه الذّهن والتصوّر إلى أنّ السّاقي هو موسى – عليه السّلام- وهو الغرض من الحذف، بل يتوجّه إلى سقي الغنم.[2]

وقد عدّد البلاغيّون اغراضًا كثيرة لحذف المفعول به، أهمّها: " – أن يكون القصد إلى إثبات الفعل في ذاته للفاعل.- إفادة التّعميم – البيان بعد الإبهام أو التّفصيل بعد الإجمال – دفع توهّم غير المراد ابتداءً – رعاية الفاصلة."[3]

---

[1] - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 130.

[2] - المصدر نفسه، ص 130.

[3] - حسن طبل، علم المعاني في الموروث البلاغي، تأصيل وتقييم. مكتبة الايمان بالمنصورة. القاهرة – مصر. ط 2، 2004.ص 115- 119.

وعلى الرّغم من أنّ هناك من يجمع بين الحذف والإضمار في دراساته•، إلاّ أنّ هناك فرقٌ كبير بينهما. ذلك أنّ بعض النّحاة لم يجوّزوا الحذف في بعض العناصر التّركيبية؛ كالفاعل – مثلاً–. ومن ذلك ما ذكره الزّمخشري قائلاً: : «ومن قال: كَبُرَ مقتا عند الله جدالُهم، فقد حذف الفاعل، والفاعل لا يصح حذفه.».[1]

إلاّ أنّ عبد القاهر فسّر مسألة الحذف تفسيرًا بلاغيًّا، وليس تفسيرًا نحويًّا ولذلك لا يمكن عدّ كثير من المصطلحات والمفاهيم الموجودة في كتاب دلائل الإعجاز، مصطلحاتٍ ومفاهيمَ نحويّة؛ ذلك أنّه يأخذ – أحيانًا– مصطلحًا نحويًّا ويضمّنه مفهومًا بلاغيّا والعكس.

ج– قضيّة الفروق في الخبر:

تعدّ هذه القضيّة من القضايا التي يبرز فيها بجلاء ووضوح، ارتباط وتشابك النّحو بالبلاغة، ذلك أنّ عبد القاهر تناول الخبر في هذه القضيّة بمفهومين وليس بمفهوم واحدً؛ تناوله بوصفه طرفًا أساسيًا ثانيًّا في الجملة بعد المبتدأ، ولا تتمّ الفائدة إلاّ به. وتناوله –كذلك– بوصفه ليس ركنا من عمليّة الإسناد، لكنّه يُضيف معنى جديدً إلى الجملة.

وهذا ما أراد توضيحه بقوله: « أوّل ما ينبغي أن يُعلم منه أن ينقسم إلى: خبرٍ هو جزءٌ من الجملة لا تتمّ الفائدة بدونه، وخبرٍ ليس بجزءٍ من الجملة، لكنّه زيادةٌ في خبرٍ آخر سابقٍ لهُ. فالأوّل خبر المبتدأ، ك " منطلق " في قولك: " زيدٌ منطلقٌ " والفعل كقولك: " خرج زيدٌ "، فكلّ واحدٍ من هذين جزء من الجملة، وهو الأصل في الفائدة، والثّاني هو الحال، كقولك: " جاءني زيدٌ راكبًا "، وذلك لأنّ الحال خبرٌ في

• - وجدت بعض الباحثين يجعلون الحذف والإضمار بمعنى واحدٍ، إلاّ أنّهما مختلفين تمامًا. من هؤلاء الباحثين: حسن منديل حسن العكيلي. (ينظر: حسن منديل حسن العكيلي، الإعجاز القرآني في أسلوب العدول عن النّظام التّركيبي النّحوي البلاغي. دار الكتب العلميّة .بيروت- لبنان.ظ1، 2009. ص 104.).

[1] - الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الجزء3، ص427.

الحقيقة، من حيث إنّك تُثبت بها المعنى لذي الحال، كما تُثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ وبالفعل للفاعل.».[1]

وهذا معناه أنّ الخبر الذي ليس جزءًا من الجملة، هو خبر في المفهوم، لكنّه ليس خبرًا في الاصطلاح النّحوي؛ ذلك أنّ الخبر بوصفه مصطلحًا ومفهومًا نحويا هو ما تتمّ به الفائدة، لكن يجب أن يكون ركنًا أساسيّا في الجملة، وأحد طرفي الإسناد. أمّا الخبر الذي ليس جزءً من الجملة، فهو لا يدخل في عمليّة الإسناد، غير أنّه يُخبر به عن معنى إضافيّ جديد. فالحال في المثال الذي ذكره عبد القاهر؛ وهو " جاءني زيدٌ راكبًا " أخبر عن زيد من حيث حالته التي جاء عليها، إلاّ أنّه لم يخبر عن مجيء زيدٍ. ولذلك فإن هناك خبر أساسيّ تضمّنه الفعل " جاء " الذي هو الرّكن الأوّل في عمليّة الإسناد.

ولذلك فالخبر الذي ليس جزءً من الجملة، أو من عمليّة الإسناد، هو خبر مقيّد وليس مطلْقًا. ذلك أنّ الخبر المطلق – كما أسماه عبد القاهر– هو ما يثبت به المعنى، إثباتًا مباشرًا دون واسطة. يقول عبد القاهر الجرجاني: « وأمّا في الخبر المطلق نحو: " زيدٌ منطلقٌ "، و" خرج عمرو"، فإنّك مثبتٌ للمعنى إثباتًا للمعنى جرّدته له، وجعلته يباشره من غير واسطة، ومن غير أن تتسبّب بغيره إليه فاعرفه.»[2] وهذا معناه انّ معنى الانطلاق ثبت لزيدٍ في الجملة الأولى، ومعنى الخروج ثبت لعمرو في الجملة الثّانية، ثبوتًا مباشرًا دون واسطة.

كما فرّق عبد القاهر، بين الإخبار بالاسم والإخبار بالفعل؛ ذاك أنّ الإخبار بالاسم هو إثباتٌ لمعنى غير متجدّد، امّا الإخبار بالفعل، فهو إثبات لمعنى متجدَّدٍ « فإذا قلت: " زيدٌ منطلقٌ "، فقد أثبتّ الانطلاق فعلاً له، من غير أن تجعله يتجدّد ويحدث منه شيئا فشيئا، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: " زيدٌ طويلٌ "

[1] - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 138.
[2] - المصدر السّابق، ص 138.

و " عمرو قصيرٌ ". فكما لا تقصدُ هاهنا إلى أن تجعل الطّول أو القصر يتجدّد ويحدث، بل توجبهما وتثبتهما فقط، وتقضي بوجودهما على الإطلاق، كذلك لا تتعرّض في قولك: " زيدٌ منطلقٌ " لأكثر من إثباته لزيدٍ. وأمّا الفعل، فإنّه يُقصد فيه إلى ذلك. فإذا قلت: " زيدٌ ها هو ذا ينطلقُ "، فقد زعمت أنّ الانطلاق يقع منه جزءًا فجزءًا، وجعلته يزاوله ويزجّيه.».[1]

وهوما يظهر في قوله تعالى:**{ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ}** (الكهف:18). حيث جاء الإخبار بالاسم وهو " باسط " ، فدلّ على أنّ الكلب ثابتٌ على هذه الصّفة، ممّا يدلّ أنّه في حالة ساكنة وغير متحرّكة. بينما لوجاء الإخبار بالفعل "يبسط "، لدلّ أنّ الكلب في حالة متحرّكة وليست ساكنة؛ لأنّ الفعل يدلّ على التجدّد في الحركة.[2]

كما فرّق عبد القاهر بين الخبر المقيّد وغير المقيّد، فالخبر المقيّد هو الذي يتّصف به المخبر عنه على الإطلاق، على سبيل المبالغة؛ وذلك مثل: " زيدٌ هو الشّجاعُ " حيث اتّصف زيدٌ بالشّجاعة، على الاطلاق، وكأنّه لا يوجد شجاعٌ غيره. بينما لوقلنا " زيدٌ هو الشّجاع في معركة الأمس " فهنا قد قيّدنا الخبر بظرف أو حالة خاصّة، وهي حالة المعركة. ومثال هذا ما استشهد به عبد القاهر في قول القائل: " هو الوفيُّ حين لا تظنّ نفسٌ بنفسٍ خيرًا " .[3]

ومن فروق الخبر كذلك، الفرق بين الإخبار بالاسم والإخبار بالصّفة؛ وذلك كالفرق بين: " المنطلقُ زيدٌ " و " زيدٌ المنطلقُ ". « وبيانه: أنّك إذا قلت: " زيدٌ المنطلقُ "، فأنت في حديث انطلاقٍ قد كان، وعرف السّامع كوْنهُ، إلاّ أنّه لم يعلم أمنْ زيدٍ كان أم من عمرو؟ فإذا قلت: " زيدٌ المنطلقُ "، أزلت عنه الشكّ وجعلته يقطع بأنّه كان من زيدٍ، بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز. وليس كذلك إذا

[1] - المصدر السّابق، ص 139.
[2] - يُنظر: المصدر نفسه، ص 139.
[3] - يُنظر: المصدر نفسه، ص 142.

قدّمت " المنطلق " فقلت: " المنطلق زيدٌ "، بل يكون المعنى حينئذٍ على أنّك رأيت إنسانًا ينطلق بالبعد منك، فلم تُثبته، ولم تعلم أزيدٌ هو أم عمرو، فقال لك صاحبك: " المنطلق زيدٌ "؛ أي هذا الشّخص الذي تراه من بعد هو زيدٌ.».[1]

وهذا معناه أنّ المتكلّم عندما قدّم زيدًا في جملة " زيدٌ المنطلقُ "، فهو أراد بهذا التّقديم أن يزيل الشّك عند السّامع، بإبلاغه أنّ الانطلاق حصل من زيد وليس من شخص آخر. ولكن عندما ابتدأ ب "المنطلق " وأخبر ب "زيد " في جملة " المنطلق زيدٌ "، فهو يريد بهذا أن يبلغ معنى جديدًا للسّامع؛ وكأنّ المُخاطب رأى شخصًا ينطلق، وليست لديه أيّة معلومة أو شكّ عن هذا المنطلق، لكنّه يُريد أن يعرف من المنطلق، فأجابه المتكلّم بأن المنطلق زيدٌ.

وعندما ندرس " قضيّة الفروق في الخبر" في كتاب دلائل الإعجاز، ونحلّل أمثلتها جيّدًا، نجد أنّها تعتمد – أساسًا– على مراعاة حالة المتكلّم والمخاطب؛ أي بمعنى أوضح؛ أنّ الخبر الذي يلقيه متكلّم إلى سامع، أو مخاطَب، بناه وأسّسه على حالة معيّنة تخصّه أو تخصّ السّامع أو المُخاطَب. من هذه الحالات – مثلاً– حضور السّامع وغياب المُخاطَب. كما أنّ هناك خبرٌ يُلقى إلى شخص مقصود أو مُخاطَب معيّن، وهناك خبر يُلقى إلى شخص افتراضي؛ يفترضه المتكلّم والغرض من هذا الخبر؛ التأسيس لفكرة معيّنة أو تصوّر خاصّ.

د– قضية الفروق في الحال:

وهي من القضايا – أيضًا– التي ذكر عبد القاهر أنّ لها تعلّقٌ بالبلاغة؛ أي لم يجعلها، قضيّة بلاغيّة، وإنّما ربطها بالبلاغة. وأوّل فرق ذكره في الحال، هو ما أورده النّحاة من أنّ هناك حالا تأتي مفردة وحالا تأتي جملة.

وقد حدّد بعض النّحاة لمجيء الحال جملة، ثلاثة شروط وهي: – أن تأتي خبريّة. – أن لا تكون مصدّرة بدليل استقبالٍ؛ ولذلك خطّأوا من أعرب جملة

[1] - المصدر السّابق، ص 147.

"سيهدينِ" في قوله تعالى **{ إنّيَ ذَاهِبٌ إِلى رَبِّي سيهدينِ}**(الصّافات 99) جملة حالية– أن تكون مرتبطة، إمّا بالواو والضّمير، أو بالواو فقط.[1]

إلاّ أنّ عبد القاهر الجرجاني أراد أن يبيّن الفرق بين الحال الجملة، والحال المفردة، من حيث ما يصلح من حيث المعنى، وما لا يصلح.

ومن ذلك قوله عن الحال الجملة: « إنّ الجملة إذا كانت من مبتدأ وخبرٍ فالغالبُ عليها أن تجيء مع " الواو " كقولك: " جاءني زيدٌ وعمرو أمامه" ، و" أتاني وسيفه على كتفه" . فإنّ كان المبتدأ من الجملة ضميرَ ذي الحال، لم يصلح بغير " الواو" البتّة، وذلك كقولك: " جاءني زيدٌ وهو راكِبٌ "، و " رأيتُ زيدًا وهو جالسٌ " و" دخلتُ عليه وهو يملي الحديث " و " انتهيت إلى الأمير وهو يعبّئُ الجيش "، فلو تركت " الواو " في شيء من ذلك لم يصلح. فلو قلت: " جاءني زيدٌ هو راكبٌ و "دخلتُ عليه هو يملي الحديث "؛ لم يكن كلامًا.».[2]

وهنا فسّر عبد القاهر شرط النّحاة – أي مجيء الحال الجملة مع الواو– تفسيرًا بلاغيّا، معنويّا. إذ لو ذُكرت جملة الحال من غير الواو لما أدّت المعنى المراد تأديتُه من ذكرها، ولما استقام الكلام، وهو ما يظهر في الجملتين الأخيرتين من القول.

غير أنّه يذكر أنّ هناك مواضع يحسن أن تأتي فيها الحال الجملة من غير واو، وذلك كبيت الفرزدق؛ الذي استشهد به وهو:

فقلتُ عسى أن تُبصريني كأنّما بنيَّ حوالَيَّ الأسودُ الحواردُ.

حيث جاءت جملة " كأنّما بنيّ.." جملة حالية من غير ذكر الواو. والسّبب في ذلك – كما يرى عبد القاهر– هو مجيؤها مع " كأنّ"؛ إذ لو لم تُذكر معها، لما استقام المعنى، ووجب أن تلحقها الواو.[3]

---

[1] - محمّد عبد العزيز النجّار، ضياء السّالك إلى أوضح المسالك . مؤسّسة الرّسالة، بيروت – لبنان. ط1، 1999 ، ص 237.

[2] - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 185.

[3] - يُنظر: المصدر نفسه، ص 164.

ومن المواضع التي تأتي فيها الجملة الحاليّة دون واو – واستشهد لها عبد القاهر، بأبياتٍ شعريّة– أن تكون الجملة الحالية تتكوّن من فعل وفاعل؛ وذلك في مثل: " جاءني زيدٌ يسعى غُلامهُ بين يديه "؛ حيث جاءت جملة " يسعى غُلامُه " جملة حاليّة دون واو.[1]

هـ– قضيّة الفصل والوصل:

يُعدّ مصطلحا الفصل والوصل من أبرز المصطلحات التي تداولها البلاغيّون في كتبهم، بل أفردوا لها مباحث وفصولاً خاصّة. ولذلك عُدّت هذه القضيّة، قضيّةً بلاغيّة أكثر منها قضيّة نحويّة.

وقد اختصر الخطيب القزويني، أهمّية هذه القضيّة عند البلاغيّين في قوله:

« الوصل عطف بعض الجمل على بعض، والفصل تركه، وتمييز موضع أحدهما من موضع الآخر، على ما تقتضيه البلاغة؛ فنّ منها عظيم الخطر، صعب المسلك دقيق المأخذ، لا يعرفه على وجهه، ولا يحيط علمًا بكنهه، إلاّ من أو تي في فهم كلام العرب طبعًا سليمًا، ورُزق في إدراك أسراره ذوقًا صحيحًا، ولهذا قصر بعض العلماء، البلاغة على معرفة الفصل والوصل.».[2]

وقد بدأ عبد القاهر كلامه في الوصل والفصل، ببيان فائدة العطف في المفرد قبل بيانه في الجملة، قائلاً: « ومعلوم أنّ فائدة العطف في المفرد أن يُشرك الثّاني في إعراب الأوّل، وانّه إذا أشركه في إعرابه، فقد أشركه في حكم ذلك الإعراب، نحو أنّ المعطوف على الفاعل بأنّه فاعلٌ مثله، والمعطوف على المنصوب بأنّه مفعول به، أو فيه، أوْ لهُ شريك في ذلك.».[3]

وهذا معناه أنّ الاسم إذا عُطف على اسم آخر، فهذا ليس معناه أنّه تبعه في الحالة الإعرابية فقط، وإنّما – أيضا– اتّصف بالاتّصاف الذي اتّصف به الاسم

[1] - يُنظر: المصدر نفسه، ص 160.
[2]- الخطيب القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 97.
[3] - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 171.

المعطوف، وشاركه في المعنى الذي أُلحق به أو أُسند إليه. أي بمعنى آخر أنّه اشترك معه في الوظيفة. فإذا قال شخص " قام محمّدٌ وخالدٌ " فهذا معناه أنّ الاسم المعطوف ؛ الذي هو خالد، اشترك مع الفاعل " محمّد" في حدث الفعل؛ الذي هو القيام، وهذا معناهُ – أيضًا– أنّه اشترك معه في الوظيفة؛ التي هي الفاعليّة، على الرّغم من أنّه ليس فاعلاً بالمفهوم النّحوي. والشّيء نفسه، لو قال شخص – مثلاً– "رأيتُ محمّدًا وخالدًا "؛ فهذا معناه أنّ الاسم المعطوف؛ وهو " خالد " وقع عليه حدث الفعل مثلما وقع على المفعول به " محمّدًا "، واشترك معه في وظيفة المفعوليّة، على الرّغم من أنّه ليس مفعولاً به؛ بالمفهوم النّحوي.

وأمّا عطف الجمل بعضها على بعض، فقد جعلها عبد القاهر على قسمين: الجمل التي تشترك مع الجمل المعطوف عليها في الإعراب، والجمل التي لا تشترك مع الجمل المعطوفة عليها في حكمها الإعرابي.[1]

وما ذكره عبد القاهر في هذه المسألة، هو ما ذكره النّحاة. وهو أنّ الجملة إذا لم نستطع تأويلها بمفرد، لا يكون لها محلّ من الإعراب، والجملة التي لها محلّ من الإعراب، هي الجملة التي يمكن تأويلها بمفرد. ولذلك فإنّ الجملة التي تعطف على جملة لها محلّ من الإعراب، يجب أن تأخذ حكم المفرد نفسه الذي أخذته الجملة الأولى أو أوّلت به. و لهذا قال بعض الباحثين: « الأصل في الإعراب هو للمفرد وأنّ الجملة إذا جاز تقديرها بالمفرد، أُعطيت إعرابه تقديرًا؛ لأنّها حلّت محلّه، وقامت مقامه، واستُخدمت في موضعه.».[2]

غير أنّ عبد القاهر، يثير إشكاليّة مهمّة في النّوع الثّاني من الجمل؛ وهي الجمل التي تعطف على جملة، ولا تشترك معها في الحكم الإعرابي. وذلك في مثل: " زيدٌ قائمٌ وعمرو قاعدٌ." و " العلم حسنٌ والجهلُ قبيحٌ ". مضمون هذه الإشكاليّة

[1] - يُنظر: المصدر السّابق، ص 171.

[2] - فخر الدّين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار الآفاق الجديدة، بيروت – لبنان. ط4، 1983 ، ص 31.

هو: ما الهدف من العطف، إذا لم تشترك الجملة الثّانية مع الجملة الأولى، و معلوم أنّ حرف العطف " الواو" يفيد الاشتراك؟.[1]

ويقدّم تفسيرا وتعليلا لهذه الإشكاليّة؛ أنّ الغرض من هذه العطف ليس إشراك الجملة الثّانية مع الجملة الأولى في الحكم ، وإنّما الغرض منه إبلاغ السّامع أو المخاطب، أن يعرف حال الجملة الثّانية كما عرف حال الجملة الأولى. أي إبلاغ المخاطب بمعنى جديد، يشابه أو يناقض معنى الجملة الأولى. ولذلك يشترط في الجملتين المعطوفتين – هنا– أن يكون بينهما تشابه في المعنى، أو يكون معنى الجملة الأولى و معنى الجملة الثّانية متشاكلين أو متناظرين. فلا يصحّ أن نقول – مثلا– " زيدٌ طويل القامة، وعمرو شاعرٌ " وإنّما الصّحيح أنّ نقول: " زيدٌ كاتبٌ وعمرو شاعرٌ"، أو " زيدٌ طويلُ القامة، وعمرو قصيرٌ ".[2]

ويكون العطف بين الجملتين ذا فائدة أعظم، ودالاّ على الجمع و الاشتراك في الحكم– بدلالة أكثر وضوحًا– عندما يكون المتحدّث عنه أو المخبر عنه واحدً؛ أي أنّ المحدّث عنه – في هذه الحالة– يجمع بين صفتين أو معنيين أو حدثين. وذلك مثل: " هو يقولُ ويفعلُ". فهنا المحدّث عنه، الذي دلّ عليه الضّمير " هو " جمع بين حدثين اثنين هما: القول والفعل.[3]

وقد فصّل عبد القاهر في مسألة العطف وتركه، أو الفصل والوصل بمصطلح البلاغيّين، من خلال شرح بعض الآيات القرآنية، وأبياتٍ من الشّعر؛ مبيّنا الأغراض والمعاني والدّلالات التي يمكن أن يؤدّيها الوصل، والشّأن نفسه في الفصل. وتتوزّع هذه الأغراض بين المتكلّم والمُخاطَب أو المستمع، والخطاب ذاته.[4]

[1] - يُنظر: دلائل الإعجاز، ص 172.
[2] - يُنظر: دلائل الإعجاز، ص 173.
[3] - يُنظر: المصدر نفسه، ص 184.
[4] - يُنظر المصدر نفسه، ص 176- 185.

رابعًا: الدّرس اللّغوي في ضوء التوجّه الجديد للبلاغة – قراءة أوّليّة في تصوّر الباحث محمدّ العمري–

تمهيد

شهد العصر الحديث ظهور نظريّات لسانية جديدة، تختصّ بدراسة الخطاب ومقتضياته، بوصفه أهمّ عنصر في عمليّة التّواصل اللّغوي. ولذلك كان محور الدّراسة في هذه النّظريات، هو ما يُحدثه هذا الخطاب في المتلقّي، سواءً من حيث البعد الإقناعي، للمتلقّي أو المخاطب، أو من حيث البعد الانفعالي والعاطفي.

ولعلّ أهمّ النّظريات التي ركّزت على هذا النّوع من الدّراسة، هي النّظريّة التّداوليّة (La pragmatique) ونظريّة الحجاج (Argumentation). ذلك أنّ النّظريّة الأولى نظريّة تبحث في كيفيّة اكتشاف السّامع مقاصد المتكلّم، وفهمها على الوجه الأصحّ والدّقيق.[1]

أمّا النّظريّة الثّانية فهي تبحث في كيفيّة إقناع السّامع من المتكلّم. وعليه فهي تبحث في الحجج التي يمكن أن يستعملها هذا المتكلّم، وأنواعها.[2]

وقد كان لظهور هذه النّظريّات أثرٌ كبير على الدّراسات اللّغويّة عمومًا والبلاغيّة خصوصًا، حيث ظهر من الباحثين من حاول أن يجمع بين البلاغة بمفهومها القديم، والمفاهيم الجديدة لهذه النّظريات.

ومن أبرز هؤلاء الباحثين؛ الباحث المغربي الدّكتور محمّد العمري. حيث ألف مجموعةً من الكتب يؤسّس فيها لهذا الاتّجاه. أهمّها: – البلاغة العربيّة: أصولها وامتدادها.

– البلاغة الجديدة بين التّخييل والتّداول.

---

[1] - يُنظر: فرانسواز أرمينكو، المقاربة التّداوليّة، ترجمة سعيد علّوش، مركز الإنماء القومي، بيروت – لبنان. 1986، ص 05.

2- Georges Mounin, Dictionnaire, de la linguistique. Presse Universitaires de France, Paris, 4e edition:2004,janvier,2004,p 40.

– في بلاغة الخطاب الإقناعي: مدخل نظريّ وتطبيقي لدراسة البلاغة العربيّة

– الموازنات الصّوتية في الرّؤية البلاغيّة والممارسة الشّعريّة: نحو كتابة تاريخٍ جديدٍ للبلاغة والشّعر.

– قراءة في بعض المصطلحات البلاغيّة الجديدة للباحث محمّد العمري:

عندما نقرأ كتب محمّد العمري، قراءة علميّة دقيقة، نجده أدخل على البلاغة العربيّة بعض المصطلحات الجديدة؛ التي لم يعهدها الدّرس البلاغي القديم ولا الباحثون فيه. غير أنّ من هذه المصطلحات ما ضمّنها الباحث مفاهيم جديدة ومنها ما ضمّنها مفاهيم قديمة؛ أي أنّ المصطلح جديدٌ، والمفهوم قديمٌ. ومنها ما مزج في مفهومها بين المفاهيم البلاغيّة القديمة، و مفاهيم النّظريّات الحديثة.

وتتمثّل أهمّ هده المصطلحات وأبرزها فيما يلي: الخلل الفنّي – الخلل المعرفي – التّفاعل الثّقافي – الكفاءة القرائيّة – الضّرورة النّحويّة – السّؤال الدّاخلي البلاغي – الفعاليّة البلاغيّة – المعنى الصّحيح – المعنى التّخييلي– المعنى القريب – المعنى البعيد – المجاز البديعي وغير البديعي – التّمفصل الدّلالي – تراكب الصّور– الاستعارة الاضطراريّة – النّقل المفيد والنّقل غير المفيد – الادّعاء – التّحوّل – لذّة المعرفة – لطف المفارقة – الطّابع البنائي– الهمس الشّعري – الاقتصاد في البديع – الانسجام الدّلالي المنطقي – التّعادل – التّوازن.[1]

وعند قراءتنا لمفاهيم هذه المصطلحات، في كتب محمّد العمري، نجد أنّ الكثير منها تضمّنت مفاهيم لعلماء البلاغة القدامى؛ كالجاحظ، وقدامة بن جعفر و السّكّاكي، وعبد القاهر الجرجاني. وهنا لابدّ من طرح التّساؤل الآتي: ما الفائدة من أن يكون المصطلح جديدًا والمفهوم قديمًا؟

[1] - يُنظر: محمّد العمري، البلاغة العربيّة؛ أصولها وامتدادها. دار أفريقيا الشّرق، الدّار البيضاء- المغرب. 1999، ص 540- 543.

ذلك أنّ البلاغيّين القدامى، ضبطوا مفاهيمهم قبل أن يضعوا مصطلحاتهم ولذلك فإنّ تغيير المصطلحات والإبقاء على المفاهيم كما هي، يؤدّي إلى عدم الفهم أو صعوبته؛ لأنّ المصطلحات هي مفاتيح للمفاهيم.

ومن أمثلة ما غيّر فيه الباحث المغربي محمّد العمري، المصطلحات وأبقى فيه على المفاهيم، مصطلح التّحوّل؛ حيث أورد الباحث لهذا المصطلح مفهوم عبد القاهر الجرجاني، في كتابه أسرار البلاغة؛ وهو " واعلم أنّه قد كثر في كلام النّاس استعمال لفظ النّقل في الاستعارة، فمن ذلك قولهم: إنّ الاستعارة تعليق العبارة على غير ما وضعت له في أصل اللّغة على سبيل النّقل ".[1]

حيث نلاحظ – هنا– أنّ الباحث استعمل مصطلح التّحوّل، بدل مصطلح النّقل الذي اصطلحه عبد القاهر الجرجاني. غير أنّ المفهوم بقي نفسه. وهذا من شأنه أن يؤدّي إلى خلط معرفيّ، وتشويش على القارئ. حيث يظهر للقارئ – في البداية– أنّ هذا المصطلح يحمل مفهومًا جديدًا، لكنّه يتفاجأ بأنّ المفهوم قديمٌ.

ولذلك فإنّ التّجديد يقتضي من الباحث – حسب رأيي– أن يأتي بالمصطلحات مع مفاهيمها، أو أن يستنتج مفاهيم جديدة من مفاهيم قديمة؛ وفي هذه الحال يحقّ له أن يضع لها المصطلح الذي يراه مناسبًا.

ومن أمثلة المصطلحات الجديدة للمفاهيم القديمة – كذلك– مصطلح الاستعارة الاضطراريّة، وقد ذكر ذلك صراحة في قوله: « قسّم الجرجاني الاستعارة مبدئيًّا، إلى مفيدة وغير مفيدة، وغير المفيدة لا تدخل عنده في المجال البلاغي، لأنّها لا تفيد معنى زائدًا...وهي التي ندعوها نحن، الاستعارة الاضطراريّة، أو العلميّة لكثرة وقوعها في المجال العلمي للحاجة إليها في وضع الأسماء للمسمّيات الجديدة.».[2]

[1] - المرجع السّابق، ص 390.
[2] - المرجع نفسه، ص 336.

وهذا معناه أنّه استبدل مصطلح " الاستعارة غير المفيدة " الذي وضعه عبد القاهر الجرجاني، بمصطلح " الاستعارة الاضطراريّة "مع إبقاء المفهوم كما هو وهذا من شأنه أن يغيّر المفهوم في ذهن القارئ دون أن يشعر القارئ بذلك؛ لأنّ هناك فرقًا كبيرًا بين "عدم الإفادة " و" الاضطرار". فما يضطرّ إليه المتكلّم، لا يعني أنّه غير مفيدٍ، وما هو غير مفيدٍ، قد لا يضطرّ إليه المتكلّم، وإنّما يأتي عرضًا في الكلام، ويمكن الاستغناء عنه.

ومن الملاحظات – كذلك – التي يمكن ملاحظتها في كتب الباحث المغربي محمّد العمري، أنّه يلقي المصطلحات – في كثير من المواضع– دون أن يذكر مفاهيمها بدقّة ووضوح، فأحيانًا يظهر للقارئ أو الباحث أنّ المصطلح يدلّ على مفهوم، ثمّ أجده يدلّ على مفهوم مغايرٍ تمامًا، وهذا نتيجة عدمّ الدّقة في وضع المصطلحات وضبط المفاهيم.

وهذا ما نجده مثلاً في مصطلح: الانزياح. ذلك أنّ القارئ يفهم من البداية المفهوم المتداول والمعتاد لهذا المصطلح، وهو الخروج عن القاعدة، أو المألوف. لكن محمّد العمري يعطيه مفهومًا آخر وهو ما جاء في قوله: « الانزياح، أو الدّلالة الموحية، ويضمّ الاستعارة والتّمثيل والكناية. ويمكن أن يتّسع للوضوح، وإن كان جانبٌ منه يناقش ضمن شروط أخرى.».[1]

وما يمكن أن نقوله – في الأخير– عن المصطلحات البلاغيّة الجديدة في كتب الباحث المغربي محمّد العمري، أنّها لا تستند إلى ضوابط واضحة ودقيقة، في وضع المصطلح، ولذلك فإنّ الاضطراب وعدم التّدقيق في وضع المصطلح، يؤدّي إلى عدم وضوح المفاهيم، وإذا لم تتّضح المفاهيم، فإن المشروع البلاغي كلّه للباحث – إذا كان هناك مشروع– أو التصوّر الذي يريد إيصاله، لن يتّضح للقارئ.

[1] - محمّد العمري، الموازنات الصّوتيّة؛ في الرّؤية البلاغيّة والممارسة الشّعريّة، نحو كتابة تاريخٍ جديد للبلاغة والشّعر، دار أفريقيا الشّرق، الدّار البيضاء- المغرب. 2001. ص 105.

الفصل الثّالث

الدّرس اللّغوي في الخطاب اللّساني

توطئة:

عرف الدّرس اللغوي عند الغرب، في مرحلة ظهور اللّسانيات الغربية، تطوّرا كبيرا، لم يسبق له مثيل في تاريخ الغرب. ويرجع هذا التطوّر إلى أنّ هذا العلم الحديث (اللّسانيات) ، حوّل مسار دراسة اللّغة، وغيّر أهدافها، في زمن كان النّحو مسيطرا على جميع العلوم اللّغوية، وكان من يتقن النّحو عند الغرب يعدّ عالما لغويا. لكن عندما ظهرت اللّسانيات وبدأ البحث في المصطلحات والمفاهيم الجديدة التي جاءت بها، أخذ هذا العلم مكانة النّحو، وقلّل من سيطرته. بل وألغى القداسة التي كان اللّغويون يولونها للنّحو.

ولذلك سأحاول في هذا الفصل، أن استقرئ مسار الدّرس اللّغوي وأتتبّع تطوراته، مبيّنا مدى تأثير النّظريات اللّسانية على دراسة اللّغة. وهذا الاستقراء الذي أقوم به ليس استقراءً للنّظريات اللّسانية، وإنّما هو استقراء للّدرس اللّغوي في ضوء هذه النّظريات. ذلك أنّني أفرّق بين اللّسانيات، واللّغة، والدّرس اللّغوي. فاللّسانيات هي علم ومنهج، واللّغة هي مادّة هذا العلم، أمّا الدّرس اللّغوي فهو يجمع بين العلم والمنهج ومادّة الدّراسة، التي هي اللّغة. ولذلك فإنّ استبدال اللّسانيات بعلم لغوي آخر، لا يؤدّي إلى إلغاء الدّرس اللّغوي وإنّما يؤدّي إلى تغيير منهجه، أو التّركيز على جانب أو بُعد معيّن في مادّته.

أوّلاً: الدّرس اللّغوي في الخطاب اللّساني الغربي:

1-: الدّرس اللّغويّ عند الغرب قبل ظهور محاضرات فرديناند دو سوسير (Ferdinand de Saussure)

أ- مرحلة ما قبل التأريخ والمقارنة:

- الدّرس اللّغوي عند الهنود والإغريق و اليونان قديما- قراءة في الهدف والموضوع والمنهج -

اهتمّ الغرب قديما بدراسة لغاتهم، كاهتمام غيرهم من الأمم، مع تفاوت بينهم في حجم الدّراسة وقيمتها، غير أنّ هذه الدّراسة اللغوية ارتبطت بأهداف وغايات معيّنة. أبرز هذه الأهداف والغايات، الهدف الدّيني، والهدف التفاضليّ التمييزي. فاللّغة من حيث الهدف الأوّل، هي وسيلة لفهم الكتب السّماوية والمقدّسة، ومعرفة المفاهيم والأحكام، والأوامر والنّواهي، التي جاءت في هذه الكتب. واللّغة من حيث الهدف الثّاني هي وسيلة يتفاضل بها قوم عن آخرون ويميّزون أنفسهم عن غيرهم. ولذلك حاول كلّ باحث أن يُثبث أنّ لغته، أفضل اللّغات. وقد أثبت كثير من الباحثين أنّ اللّغات الغربية، دُرست صوتيّا وصرفيّا ونحويّا، دراسة عميقة.

ومن هؤلاء الباحثين الأستاذ الدّكتور **عبد الرحمن الحاج صالح-رحمه الله-** إذ نجده في كتابه **مباحث في علوم اللّسان** يتكلّم بتفصيل علمي دقيق عن العلوم اللّغوية؛ التي ظهرت قديما عند الهنود واليونان، مستندا في ذلك إلى المصادر الأصلية، وبعض المخطوطات القديمة.

ومن بين ما ذكره عن هذه الدّراسات قوله: «ولا نعرف بالضّبط من هو الواضع الأوّل أو الواضعون الأوّلون، غير أنّه قد وصل إلى عهدنا كتاب جليل جدا من أحد نحاتهم، وهو كتاب **الأست أدهيايي**، معناه الكتب الثمانية، ألّفه اللغوي النحوي المشهور **بانيني** (عاش في القرن الخامس قبل الميلاد) ويظهر من كلامه أنّ أكثر ما يقوله، كان قد سبقه إليه عدد كبير من النّحاة والهنود. فهذا يدلّ على أنّ نحوهم أقدم من هذا العهد. وهو يتألّف من أربعة آلاف « **سوترة** » ويعنون بذلك ما نريده نحن بجوامع الكلم، وهي بالفعل عبارات في غاية الإيجاز، حتّى يصعب فهمها على

اللّغويّين المحدثين (ممّن يعرف السنسكريتية). ولهذا الكتاب شروح كثيرة أشهرها وأهمّها ال «**مها بها سهيا**» معناه (الشّرح الكبير) للنّحوي الهندي المشهور «**باتنجالي**» (عاش حوالي 150 قبل الميلاد). واستمرّ البحث عدّة قرون بعد ذلك حتّى في زمان ازدهار الحضارة العربية، ففي القرن السّابع بعد الميلاد ظهر كتاب «**فاكياديا**» لمؤلّفه **بهاترهاري** في علم اللّسان السّنسكريتي، وهو كتاب مفيد جدّا. ولقد بلغ عدد الكتب الهندية اللّغوية ما يفوق الألف، وكانت عندهم ما لا يقلّ عن عشر مدارس، ومذاهب في النّحو واللّغة. وهذا عمل عظيم ما رأينا له مثيلا فيما قبل ولا فيما بعد، إلاّ ما أنتجه الفكر العربيّ القديم، والفكر الأوربي الحديث. ».[1]

هذا القول وغيره من الأقوال، التي ذكرها الباحث **عبد الرّحمن الحاج صالح** في كتابه السّابق الذّكر، تدلّ دلالة واضحة بالدّليل العلمي المجرّد – وليس بالرّأي العاطفي المنحاز– على العناية الكبيرة للهنود بدراسة لغتهم.*

ويقودنا هذا الكمّ الهائل من الدّراسات اللّغوية عند الهنود، إلى البحث عن المنهج الذي سلكه، هؤلاء اللّغويون في دراساتهم. وليس غريبا – من النّاحيّة العلمية– أن نجد اختلافا بين الباحثين في معرفة المنهج، الذي استعمله اللّغويون الهنود القدامى في دراستهم للّغة. ذلك أنّ معرفة المنهج؛ قد يكون اجتهادا شخصيّا من الباحث غير أنّ هذا الاجتهاد يجب أن تصحبه دلائل علمية، تُثبت صحّته.

فالباحثة اللسانية – مثلا– **ميلكا إفيتش** في كتابها **اتّجاهات البحث اللّساني**. الذي ترجمه إلى العربيّة: سعد عبد العزيز مصلوح، ووفاء كامل فايد. ترى أنّ الوصف والإحصاء، هو ما اتّبعه اللّغويّون الهنود في دراساتهم، وارتبط الوصف والإحصاء عندهم، بغايات النّحو الهندي، والتي من بينها: « تحديد العلاقات العددية بين الكلمات المتنوّعة، والمقاطع في النصّ. ولم يكن الاعتراف بما تتمتّع به الطّريقة

[1] - عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللّسان، موفم للنشر، 2007، ص 62.

*- ذكرت هذا لأنّني وجدت كثيرا من البحوث والدّراسات والكتب، تتكلّم عن هذه القضية، سواء بالنّفي أو بالإثبات، ، دون أن تدلّل على ذلك بدلائل ومعلومات علمية واضحة. وأغلبهم يتكلّم ويعيد الكلام عن مجهودات **بانيني** اللّغوية فقط، أمّا الأستاذ الدّكتور عبد الرّحمن الحاج صالح، فإنّه فصّل في هذه القضية، تفصيلا علميا ومعلوماتيا دقيقا.

الإحصائية من كبير جدوى في البحث اللّساني موضع الإجماع في هذا العصر، حيث جرى تطبيقه على نطاق واسع.

اشتغل الهنود القدماء – أيضا– بالوصف الصّوتي .Phonetic Descriptions وكانوا (مع بعض الأمم الشّرقية الأخرى، كالصّين أساسا) من بين أوائل الأمم التي رسّخت الاهتمام المطلوب بالعناصر المنطوقة في وصف الأصوات، ولم يظهروا في تصنيفهم للمعاجم بمظهر أقل شأنا، ولكنّهم كانوا أقلّ نجاحا في دراساتهم التّأثيلية للكلام. »[1].

وهذا يعني أنّ المنهج الوصفي في الدّرس اللّغوي اُستُعمل قديما، قبل ظهور محاضرات **فرديناد سوسير**، ولكن قد لا يكون بالآليات والإجراءات نفسها التي دعا إليها **سوسير** (وهذا ما سنعرفه عند كلامنا عن الدّرس اللّغوي عند سوسير).

ويعزّز الباحث اللّساني الجزائري، **عبد الرّحمن الحاج صالح** ذلك قائلا: «بنى الهنود دراستهم اللّغوية على المشاهدة والاستقراء، ولم ينطلقوا كما سيفعله الفلاسفة اليونانيون من محض التأمّل. فما خرجوا إلى تلك المعارف من نظريّات سابقة، بل تصفّحوا جزئيات لغتهم ومجاري كلامهم، من مشافهة بعضهم لبعض (= بهاسا) وبالنّظر في النّصوص القديمة (شنداس). فكانت مناهجهم بذلك علمية حقيقية مستوفية لجميع شروط العلم كما نفهمه اليوم. أمّا صفات هذا المناهج فيما يخص صنعة التّحليل، فكانت على ما يتطلّبه المنهاج الوصفي الذي ينظر إلى حالة اللّغة في زمان معيّن، ولا يلتفت إلى التّحولات التي تطرأ عليها على ممرّ الأيّام.»[2]

وإذا كان المنهج الذي اتّبعه الهنود في درسهم اللّغوي، هو المنهج الوصفي – حسب ما أقرّه كثير من الباحثين، اعتمادا على ما وصلهم من مخطوطات ومصادر علمية – فإنّ مادّة هذا الدّرس كانت – في أغلبها– مادّة صوتية ونحوية ومعجمية، " أمّا الدّراسة الصّوتية عندهم فكانت متنوّعة، وشاملة لمعظم جوانب هذا

[1] - ميلكا افيتش، اتّجاهات البحث اللّساني، ترجمة: سعد عبد العزيز مصلوح، و وفاء كامل فايد.، تحت إشراف المجلس الأعلى للثّقافة (المشروع القومي للتّرجمة).الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، ط 2، 1996. ص 24.

[2] - عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللّسان، ص، 63

العلم. فدرسوا الصّوت المفرد وقسّموه إلى علل وأنصاف علل وسواكن، وقسّموا العلل إلى بسيطة ومركّبة، كما قسّموا السّواكن بحسب مخارجها. وتوصّل الهنود إلى أثر القفل في إنتاج الأصوات الانفجارية، والفتح في إنتاج الأصوات الاحتكاكيّة. وتحدّث الهنود عن كيفية تسرّب الهواء من التّجويف الحنجري، وذكروا أنّه إذا فُتح ما بين الوترين الصّوتين ينتج النفس وإذا ضُيّق ما بينهما ينتج الصّوت، وصرّحوا بأنّ النفس يحدث في حالة الأصوات السّاكنة المهموسة، والصّوت في حالة السّواكن المجهورة أو العلل."[1]

والملاحظ على هذا الدّرس الصّوتي، الذي قدّمه الهنود، أنّه درس تفصيلي يتشابه في كثير من عناصره مع الدّرس الصّوتي العربي القديم، وبالأخص في مصطلحات السّواكن والعلل والمخارج. وربّما يرجع هذا إلى أنّ طبيعة اللّغة هي التي تحدّد وتفرض موضوع درسها. فالأصوات السّاكنة (Consonnes) والأصوات المعتلّة (Voyelles)، نجدها في أغلب اللّغات، إن لم أقل في جميعها. كما نجد الدّرس الصّوتي عند الهنود، يتطابق في كثير من مفاهيمه، مع ما أقرّه الدّرس الصوتي الحديث، الذي اعتمد على الأجهزة والآلات لتحديد مخارج الحروف، أو ما سمّاه البعض مواضع النّطق. وفي معرفة الأعضاء التي يتكوّن من خلالها جهاز النّطق.

هذا فيما يخصّ الدّرس الصّوتي. أمّا الدّرس النّحوي عند الهنود ، فيلخّصه **أحمد مختار عمر** في خمسة عناصر:

"1- أنّه بدأ بجمع المّادّة وتصنيفها، ثمّ انتقل إلى استخلاص الحقائق منها. فنقطة البداية في النّحو الهندي مختلفة عنها في اليوناني، الذي بدأ من الفلسفة وحاول أن يطبّق القواعد الفلسفية على حقائق اللّغة.

2- أنّه سبق النّحو اليوناني في تحديد أقسام الكلم.

[1] - أحمد مختار عمر، البحث اللّغوي عند العرب – مع دراسة لقضيّة التّأثير والتأثّر -، عالم الكتب –القاهرة، ط 9، 2010.، ص58.

3- أنّه حلّل هذه الأقسام على عواملها الأوّلية، فميّز بين الجذر والأصل.
4- عرف النّحو الهندي الأعداد الثلاثة، المفرد والمثنّى والجمع منذ عصر مبكّر.
5- قسّم النّحو الهندي الفعل السّنسكريتي، إلى ثلاثة أقسام، بحسب الزّمن وهي: ماض وحاضر ومستقبل."[1]

وتقودنا هذه العناصر الخمسة التي لخّصت الدّرس النّحوي عند الهنود إلى طرح التّساؤل الآتي: ما هو المنهج الذي اعتمده الهنود في دراستهم النّحوية؟ هل اعتمدوا المنهج المعياري؛ الذي يقعّد القواعد النحوية، ويحتكم إلى معيار القاعدة لمعرفة الصّحيح من الخطأ، مثل ما هو في النّحو العربي، أم اعتمدوا على منهج آخر؟ وللأسف لم أجد الإجابة التّامة والدّقيقة لهذا التّساؤل، في المصادر والمراجع التي كُتبت باللغة العربية، ذلك أنّ الإجابة عن هذا التّساؤل تتطلّب قراءة الدّرس النحوي عند الهنود، بمعزل عن الدّراسات اللغويّة الأخرى (كالدّرس الصوتي و المعجمي)، ويتطلّب كذلك توفّر المادّة العلمية الأصلية. مثلما هو الحال في الدّرس النّحوي العربي.

وأمّا ما وجدته فهو الكلام عن الدّرس النحوي عند الهنود في ضوء الدّرس اللّغوي عموما؛ أي غير مفصول عن الدّرس الصوتي (الذي هو المكوّن الأوّل للدّرس اللّغوي). ومن ذلك ما ذكره الباحث الجزائري **عبد الرّحمن الحاج صالح** قائلا: « أمّا كيف يتوصّلون إلى إثبات العناصر الأوّلية المستغنية بنفسه، فهذا يكون غالبا بوسائل بنوية، فبالنّسبة إلى المستوى الأعلى يحدّدون فيه الوحدات؛ التي نسمّيها نحن جملا مفيدة، بالاعتماد في نفس الوقت على الوقف « **أفاسانا** » أي على وقفات المتكلّم وسكناته وعلى أنواع النّغمات والنّبرات الكلامية، إذ قد تعرف بها مبادئ الجمل ونهاياتها على العلامات الدّالة على أصنافها؛ إنشائية كالنّداء والاستفهام أو خبرية. فإذا نزلوا إلى ما هو أدنى من هذا وهو مستوى ما نسمّيه نحن الكلم والمفردات يسمّى عندهم **(بادا)** استدلّوا عليها بما يدخل عليها من اللّواحق الخاصّة بكلّ نوع منها، وبما يعتريها من التغيّرات الصّوتية في أوائلها وأواخرها، بسبب تركيبها

[1] - المرجع السّابق ، ص 60.

(= **ساندهي**) –حالة الإدراج– مع غيرها من الكلمات. فإذا تمّ لهم ذلك تعرّضوا للبنية الدّاخلية للمفردة– بعد التّمييز بين فصولها (أسماء وأفعال وأدوات إضافة وأدوات ربط)...»[1]

وقد يقودنا هذا القول والأقوال التي تلته في كتاب الباحث، إلى أنّه لا يمكن أن نعزل الدّرس النّحوي عن الدّرس الصّوتي، في الدّرس اللّغوي عند الهنود. لكن يبقى استنتاجنا هذا نسبيا، يحتاج تأكيدُه إلى قراءة التّراث اللّغوي عند الهنود؛ قراءة علمية دقيقة.

وأمّا الدّرس اللّغوي عند الإغريق واليونان، فقد ارتبط ارتباطا وثيقا بالفلسفة، وكان الفلاسفة هم أنفسهم اللّغويون، واتّصلت القضايا اللّغوية عندهم بالتفكير الفلسفي والمنطقي، وفي هذا المرحلة برز الكلام عن أصل اللغة وعلاقتها بالإنسان والفكر

" وقد زادت الحماسة للتّأثيل –على سبيل المثال– عندما رأوا رجلاً سديد الرّأي مثل **هيراقليتوس** Heraclitus (حوالي 500 قبل الميلاد) يسرّ على وجود تطابق بين العقل البشري – بوصفه نظاما كلّيا متكاملاً– وبين البنية الأساسية للّغة. أمّا أهل « التّشذيذ » من جهتهم فقد آمنوا بأفكار **ديموقريطيس Democritus** الشّهير (حوالي 460–360 قبل الميلاد). الذي أنكر إنكارًا حاسما، الفرض القائل بقداسة أصل اللّغة. ولم يكن هذا الأمر موضع إهمال من أفلاطون Plato (427–347 ق. م). فعلى الرّغم من أنّه حارب الآراء التّأثيلية السّاذجة المبنية على التّفسيرات الحرفية لما يؤكّده، **هيراقيليتوس** نجده يؤيّد **هيراقليتوس** في فكرته الأساسية بين الذّكاء البشري والبنية اللّغوية."[2]

وفيما يخصّ الدّرس الصّوتي؛ الذي هو المكوّن الأوّل للدّرس اللّغوي، فإنّ بعض الباحثين يرون أنّ الدّرس الصوتي عند الهنود، فاق كثيرا نظيره عند اليونان على الرّغم من بعض القضايا الصوتية المهمّة، التي وردت عندهم، كقضية الحرف الصّامت والحرف الصّائت، أو المصوّت كما يسمّيه البعض .

---

[1] - عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللّسان، ص 64.

[2] - ميلكا افيتش، اتّجاهات البحث اللّساني، ترجمة سعد عبد العزيز مصلوح، و وفاء فايد كامل.ص 10.

ومن الباحثين الذين رأوا أنّ حجم الدّراسة اللّغوية عند اليونان كانت قليلة إذا ما قورنت بنظيرتها عند الهنود الباحث الدّكتور **محمود فهمي حجازي**؛ إذ نجده يذكر ذلك في كتابه: **البحث اللّغوي**. قائلا:« لم تهتمّ الحضارة اليونانية بالبحث اللّغوي على نحو ما عرفته الهند قديما، غير أنّا نجد عند اليونان في القرن الخامس قبل الميلاد اهتماما ما بسلامة النّطق وصحّته، فعرف اليونان تدريبات صوتية نطقية تهدف إلى تجويد النّطق. ولكن اليونان لم يشغلوا أنفسهم كثيرا بالأسس العلمية لبحث الأصوات اللّغوية، فإنّا لا نجد عندهم تقدّما في المعرفة الصّوتية، إلاّ عند جالينوس ومن تأثّر به. كان الطّبيب اليوناني جالينوس رائدا في دراسة البنية التّشريحية لجسم الإنسان وللدّراسة الفسيولوجية لأعضاء الجسم الإنساني....وظلّت معرفة اليونان والرّومان بتكوين الجهاز الصّوتي وعمله قسما من الدّراسات الطّبّية.»[1]

ونستطيع أن نقول إنّه في هذه المرحلة ظهرت مفاهيم ثلاثة: **التأريخ– المقارنة– المعيار**. والتي هي في أساسها مفاهيم فلسفية، تحوّلت فيما بعد إلى مناهج للدّرس اللّغوي عموما، والدّرس النحوي خصوصا.

[1] - محمود فهمي حجازي، البحث اللّغوي، دار غريب للطّباعة والتّوزيع، القاهرة، (د.ط)، ص 10.

كما ظهر في هذه المرحلة – أيضا– مصطلح **القياس**• وما تعلّق به كالعلل وأنواعها؛ العلل الأوّلية العليا، والعلل الثانوية الدّنيا. وهي في أساسها مصطلحات فلسفية أفلاطونية، ارتبطت بمصطلحات ومفاهيم فلسفية أخرى ك "العقل" و" النّفس " والطّبيعة ".[1] وتحوّلت هذه المصطلحات والمفاهيم بعد ذلك ، إلى مصطلحات ومفاهيم لغوية ونحوية.

وما يمكن ملاحظته –أيضا– في هذه المرحلة هو التّركيز على الجانب الأسلوبي* للّغة، ويظهر هذا جليّا في كتابي **أرسطو:**" فنّ الشعر". و"الخطابة". الأخير وفي هذا الكتاب الأخير فصّل **أرسطوطاليس** الكلام عن الأسلوب، وصفاته وجماله، والوسائل التي تجعله كذلك. كما تكلّم عن سلامة الأسلوب، وتناسبه ونوعيه (المتّصل والدّوري). [2]

وقد ذكر **أرسطو** في كتابه "الخطابة"، أنّ أوّل من نهض بالأسلوب هم "الشّعراء" قائلا: «وكما هو طبيعي كان الشّعراء أوّل من نهضوا بالأسلوب، وذلك لأنّ الكلمات

• القياس عند الفلاسفة، يطلق عليه باللّغة الفرنسية (Syllogisme)، وباللّغة الانجليزية (Syllogism) وباللّغة اللاّتينية (Syllogismus). والقياس في الفلسفة والمنطق، يقسّم إلى أنواع متعدّدة، انطلاقا من معايير معيّنة. فنجد القياس الاقتراني والقياس الاستثنائي. كما نجد القياس الخطابي والقياس الجدلي. وهناك أيضا قياس الدّور والقياس المركّب. والقياس الكامل والقياس غير الكامل. ويوجد –أيضا- القياس القياسي، والقياس الاحتمالي.

(ينظر: جميل صليبا، المعجم الفلسفي (بالألفاظ العربية والفرنسية والانجليزية واللاّتينية)،دار الكتاب اللّبناني، بيروت-لبنان، (د.ط)، 1979. ص، 207إلى 211.

ونلاحظ أنّ الكلمة اللاتينية (Syllogismus) التي تعني القياس، تشترك مع الكلمة اللاّتينية (Logica) التي تعني المنطق، في الجذر (logi). وتشترك معها –أيضا- في المعنى، ذلك أنّ القياس والمنطق، كلاهما عقلي. وقد يكون القياس عملية منطقية، أو تستند إلى براهين أو حجج منطقية

[1] - ينظر: ماجدي فخري، تاريخ الفلسفة الإسلامية، نقله من الانجليزية إلى العربية، الدّكتور كمال اليازجي. الدّار العربية للنّشر، بيروت،1974.ص45.

* قصدت أن أقول الأسلوبي وليس البلاغي، لأنّ البلاغة مصطلح عربي، والأسلوب مصطلح مشترك بين العرب والغرب. زيادة على ذلك أنّ مفهومهما غير واحد، فدراسة الأسلوب – عند البلاغيين العرب القدماء- هي جزء من الدّرس البلاغي. وحتّى لا يظنّ البعض – أيضا – أنّ البلاغة العربية، تأثّرت بما ذكره أرسطو، لأنّ إثبات هذا أو نفيه، يحتاج إلى دراسة علمية دقيقة وعميقة وجادّة تستند إلى مصادر أصلية.

[2] - ينظر: أرسطو، الخطابة، ترجمة ، د. عبد الرّحمن بدوي. دار الشّؤون الثّقافية العّامة، وزارة الثّقافة. بغداد، العراق، ط2،1986.ص من 195 إلى 234.

محاكيات، وكذلك الصّوت كان عتيدا جاهزا، وهو أحسن الأجزاء صلاحية للمحاكاة. وعلى هذا النّحو تشكّلت فنون الربسوديين والممثلين، وغيرهم ــ.ولمّا كان الشّعراء؛ بدا أنّهم إنّما نالوا شهرتهم عن طريق أسلوبهم، على الرّغم من أنّ أقوالهم كانت خاوية من المعاني، فإنّ أوّل أسلوب وُجد، هو الأسلوب الشّعري، مثل أسلوب جورجياس »[1]

وفي الحقيقة لم أستطع أن أتأكّد من قصده من عبارته (فإنّ أوّل أسلوب وُجد، هو الأسلوب الشّعري). هل مقصده بكلمة الأسلوب في بداية العبارة، هو الأسلوب الفنّي كأسلوب الشّعر – مثلا –. أو يقصد به المعنى العام للأسلوب.؟ لأنّه إذا قصد به المعنى الثّاني .فإن هذا يسير بنا إلى إشكالية أخرى: هل أسلوب الكتب المقدّسة، والسّماوية، وأسلوب الأنبياء، أسبق في الظّهور من أسلوب الشّعراء، أم العكس؟.

وبالرّغم ممّا ذكرناه عن الدّراسات الغربية قديما، إلاّ أنّنا لم نف هذا الموضوع حقّه من البحث، ذلك أنّه يتطلّب منّا، وقتا وجهدا خاصّا. كما يتطلّب مصادر أصلية والبحث فيها باللّغات التي كُتبت بها. وما اعتمدت عليه في هذه القضية هي البحوث والدّراسات؛ التي قام بها لغويّون متخصّصون، مع تفاوت في مستوى البحث عند هؤلاء. وربّما يرجع ذلك إلى تفاوت بينهم في إتقان اللّغات الأجنبية، والحصول على المصادر والمخطوطات.

ب– مرحلة التأريخ والمقارنة:

قبل أن استقرئ الدّرس اللّغوي في هذه المرحلة، لابدّ أن أقف عند مصطلحي "التّأريخ" و " المقارنة ". ذلك أنّ هذين المصطلحين، ليس خاصّين بالدّراسة اللّغوية أو النّحوية فقط، بل نجدهما في كثير من العلوم والدّراسات. وهو ما يحيل إلى أذهاننا قضيّة التّأثير والتّأثّر، أو تداخل العلوم والاستفادة من بعضها البعض.

وأقرب تخصّص إلى اللّغة هو الأدب والنّقد. فإذا ما جئنا إلى هذا التّخصص أو التّخصُّصين*، وجدنا أنّ مفهوم المقارنة ظهر قديما، وتطوّر شيئا فشيئا.

---

[1] - المصدر السّابق ، ص، 195.

* هناك من يعدّ الأدب والنّقد، كلّ واحد منهما تخصّص قائم بذاته، وهناك من يراهما تخصّصا واحدا. على اعتبار أنّ الأدب مادّة النّقد، وأنّ الأدب هو فنّ وإبداع وليس علما. أمّا النّقد فهو علم، له مصطلحاته ومفاهيمه وإجراءاته، وآلياته..

وهذا ما تطرّق إليه كتاب : **ما الأدب المقارن (Qu' est ce que la Littérature Comparée?)** لمؤلّفيه **بيير برونيل، كلود بيشوا، أ.م.روسو.** والذي ترجمه إلى العربية، **عبد المجيد حنون، و نسيمة .م. عيلان، وعمار رجال.**

حيث جاء في هذا الكتاب إلى أنّ مصطلح الأدب المقارن عرف غموضا في إحدى مراحله. وذلك في الفقرة التّالية: « (لقد كتب " **مارك بلوخ Marc Bloch** " إنّ ظهور المصطلح يعدُّ دوما حدثا كبيرًا، حتّى وإن سبقه موضوعه: لأنّه الفترة الحاسمة للوعي به) إلاّ أنّ هذا غير صحيح كلّية في الأدب المقارن، لأنّه عاش في غموض الموازنات الأدبية قبل أن يتمّ اعتماده، ثم عرف طفولة هي مزيج من الهواية وقلّة الوعي طيلة عدّة عقود بعد الاعتماد.» [1]

وعلى الرّغم من أنّ الكتاب يذكر أنّ المقارنة بين الآداب ظهرت قديما، كالمقارنة بين الأدب الإغريقي، والأدب اللاتيني، إلاّ أنّه يرى أنّ " مقارنة آداب لا تعني ممارسة الأدب المقارن وإنّما تعني التّهيّؤ لذلك "[2]

وما استوقفنا–حقيقة– في هذا الكتاب، هو ماله علاقة بالدّرس اللّغوي والنّحوي وهو ما ذكره عن النّحو المقارن والمنهج المقارن، ومن تكلّم عنهما وألّف فيهما وذلك في قوله: « ومنذ سنة 1821 أصدر "فرانسواز رينوار François Raynaouard" كتابه: (النّحو المقارن للغات أوروبا اللاّتينية في علاقاتها بلغة التروبادور) المجلّد السّادس من مجموعة "أشعار أصيلة للتروبادور"؛ ورغم أنّ انتماءه البروفنسالي (Provençal) حاد به عن جادّة الصّواب، حيث اعتقد أنّ لغة "التروبادور القديمة" –وليدة اللّغة اللاّتينية لعصر الانحطاط– قد تكون أمّ كلّ اللّغات الرّومانية (Langue Romanes)؛ إلاّ أنّه كان صاحب الفكرة العبقرية التي تدعوا إلى تجديد الدّراسة التّاريخية للغات بفضل المنهج المقارن (الفريد جانرو Alfred Jeanro). وفي سنة

---

[1] -بيير برونيل، كلود بيشوا، أ.م. روسو. ما الأدب المقارن (Qu' est que la littérature Comparée?)، ترجمة: عبد المجيد حنّون. نسيمة .م. عيلان و عمار رجال. دار بهاء الدّين للنّشر والتّوزيع، قسنطينة- الجزائر.ط1، 1431ه- 2010م.ص30.

[2] -المرجع نفسه،ص،31.

1836م، حدّد "فريدريش ديز "Friedrich Diez المسار الحقيقي لتطوّر الدّراسات الرّومانية (Romane)، بعدما أطلعه "غوته" على أعمال "رينوار" فصار مبتكر هذا الفرع من فقه اللّغة، وبقي يكنّ إعجابا خالصا لمؤسّس علم الدّراسات الرّومانية»[1]

وانطلاقا مما جاء في كتاب : ما الأدب المقارن؟ فإنّ المنهج المقارن، ارتبط باللغة والنحو، في بداياته، ولا غرابة في ذلك، فلا يمكن أن يوجد أدب دون لغة، بل إنّ اللّغة هي حاملة الأدب. و لا يمكن أن نُجري مقارنة بين أدب وأدب آخر، دون المقارنة بين لغتيهما. فعند المقارنة بين الأدب الانجليزي والأدب الفرنسي – مثلا– لابدّ أن يعرف المقارن أنّ اللغة الانجليزية، واللّغة الفرنسية هما من أصل واحد. وعند المقارنة بين الأدب العربي والأدب الفرنسي – مثلا–، يجب أن يعرف صاحب المقارنة أنّ اللّغة العربية تختلف عن اللّغة الفرنسية، وقد لا تكون الظواهر اللّغوية نفسها. ونقصد بالظواهر اللّغوية، الظواهر الصّوتية، والصّرفية والتّركيبية، والدّلالية. وذلك كظاهرة النّبر، والتّنغيم، والإدغام، والإمالة، والقلب، والإبدال، والإعلال، والحذف. ذلك أنّ هذه الظواهر قد نجدها في لغات كثيرة، لكنّها تختلف أداءً.

وقد امتزج المنهج المقارن بالمنهج التاريخي في الدّرس اللّغوي الغربي، على الرّغم من اختلاف المنهجين، إلاّ أنّ المقارنة بين اللّغات حتّمت على الباحثين الرّجوع إلى أصولها، لمعرفة الخصائص التي كانت تتميّز بها، ومعرفة ما اندثر من هذه الخصائص وما بقي.

وقد تطرّقت بعض المراجع إلى ارتباط النحو المقارن بالدّرس التاريخي للّغات من هذه المراجع، كتاب: **النظريات اللسانية الكبرى، من النحو المقارن إلى الذّرائعية**. وهو من تأليف: **ماري آن بافو**، و **جورج إليا سرفاتي**.

وقد ذكر هذا الكتاب كثيرا من الأعلام، وما قاموا به في مجال الدّراسة المقارنة والتّاريخية للغات. من بين هؤلاء الأعلام، الذين ذكرهم الكتاب؛ **وليام. جونز**

[1] - المرجع نفسه،ص،33.

(w.Jones) (1799- 1746). حيث تطرّق هذا العالم اللغوي؛ إلى التّشابهات بين اللّغات، السنسكريتسة، واللاّتينية، والإغريقية.[1]

ومن أعلام النّحو المقارن والدّراسات التّاريخية -كذلك-، الذين ذكرهم الكتاب ف. فون شليغل (Schlegal)(1772- 1829).و، ج. غريم (Grimm) (1785- 1863). واللّغوي الدّانماركي راسموس راسك (Rasmus RasK) (1787- 1830). و فرانز بوب (Bopp) (1791- 1867).و وليام فون هامبولت (Wilhelm Von Humboldt) (1767- 1855).و أ. شلايخر (Schleicher) (1821- 1868). وهناك أعلام صنّفهم الكتاب ضمن النّحاة الجدد، من بينهم س برنارد (C. Bernard) (1813- 1878). و ج. كيرتيوس (G. Curtius)(1820- 1885).و، ج.أ.أسكولي (1829- 1907). و ك. بروغمان (1849- 1919.). وف. دو سوسير (1857-1916).[2]

وقد ركّز كلّ واحد من هؤلاء على جوانب معيّنة في الدّرس اللّغوي، مقارنة وتأريخا. وآثرت أن لاانذكر أعمال هؤلاء الأعلام، حتّى لا يكون كلامي، إعادة وتكرارًا لما جاء في الكتاب.

وما يمكن ملاحظته عن الدّرس اللّغوي عند الغرب- بعد القراءة الأوّلية عنه- أنّه لم يعرف انقطاعا، إلى ظهور اللّسانيات (Linguistique)، بوصفها علما ومنهجا جديدا في الدّرس اللّغوي.

[1] - ماري آن بافو و جورج إليا سرفاتي. النّظريات اللسانية الكبرى من النّحو المقارن إلى الذّرائعية. ترجمة محمد الراضي، المنظّمة العربية للتّرجمة ،بيروت – لبنان. توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان.ط1.آذار، (مارس).2012.ص 16.

[2] - المرجع نفسه، ص، من 20 إلى 42.

2-الدّرس اللّغوي من التأريخ والمقارنة إلى الوصف – قراءة في أهمّ المصطلحات والمفاهيم اللّسانية الجديدة، وأثرها على الدّرس اللّغوي –

تمهيد

سبق وأن بيّنت أنّ المنهج المقارن، والمنهج التّاريخي، سيطرا على الدّرس اللّغوي ردحا من الزّمن، وربّما يعود ذلك إلى أنّ هذين المنهجين قدّما للدّرس اللّغوي الكثير. واستطاعا أصحابهما أن يُقنعا ، الباحثين والدّارسين، بالنتائج التي توصّلوا إليها. وبخاصّة إذا كانت هذه النتائج، معتمدة على المادّة العلمية الحقيقية (وأقصد بها ما توفّر لدى العلماء من مدوّنات، وكتب تستحقّ الدّراسة)، أو الميدان (كالمقارنة بين اللّغات واللّهجات، نطقا واستعمالا). وكان من نتائج هذه الدّراسات هو إقبال الكثيرين على دراسة النّحو والتعمّق فيه. والتّفاضل به، حتّى كاد البعض أن يحصر اللّغة وعلومها، في النحو. وأصبح من لا يعرف النّحو كأنّه لا يعرف اللّغة، وظهرت سيطرة علماء النّحو، والمتمكّنين فيه، واضحة وجلية.

غير أنّ هذه السيطرة لم تدم، فقد جاء من حوّل الاهتمام بالنّحو وقواعده ومعاييره، إلى الاهتمام بعلم آخر، وبمصطلحات ومفاهيم لم يعتدها الدّارسون، مادّة ومنهجا للدّرس اللّغوي. سمّي هذا العلم ب (Linguistique)، وشاع عند الباحثين والدّارسين، والمتعلّمين العرب ب **اللّسانيات.**•

إنّ الاهتمام المتزايد، باللّسانيات، وشيوع هذا العلم، يجعلنا نبحث عن المصطلحات والمفاهيم الجديدة– أو التي تلقّاها الباحثون والدّراسون على أنّها جديدة– هذه المصطلحات والمفاهيم، تكوّنت بداية، بالمحاضرات التي جمعها تلامذة فرديناد دوسوسير **(Ferdinand de Saussure)**.وخرجت في كتاب عنوانه **(Cours de Linguistique Générale)**، الذي تُرجم إلى **محاضرات في اللّسانيات العامّة.**، ثم صحبتها مصطلحات ومفاهيم أخرى، عند اللّسانيين الذين اشتغلوا بهذا العلم الجديد.

• نقل مصطلح (Linguistique) إلى العربية بمصطلحات مختلفة منها: علم اللّغة، والألسنية، واللّغويات، وعلم اللّسان. واللّسانيات. وهذا المصطلح الأخير ظهر في الجزائر. (ينظر: عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيات. عربي- فرنسي. فرنسي عربي. مع مقدّمة في علم المصطلح. الدّار العربية للكتاب ص 71.).

أ- المفهوم اللّساني لمصطلح النّظام (Système)، وأثره على الدّرس اللّغوي – قراءة في فكر فرديناد دو سوسير-:

إنّ أهمّ مفهوم يرتكز عليه فكر **فرديناد دو سوسير** (Ferdinand de Saussure) هو مفهوم مصطلح النّظام، وهو المفهوم الذي أضاف للدّرس اللّغوي شيئا جديدا. وذلك حينما عدّ **سوسير**، اللّغة مجموعة من الوحدات اللّغوية والدّلائل المنتظمة وفق علاقات معيّنة. هذه الوحدات وهذا الانتظام، وهذه العلاقات هي التي يجب أن يركّز عليها اللّساني. وانطلاقا من هذا فإنّ اللّغة عند **سوسير**، هي هذا النظام.

وعندما يدرس اللّساني هذا النّظام، فإنّ هدفه من هذه الدّراسة هو اللّغة لا غير.[1] وهذا المفهوم اللّساني للنّظام اللّغوي، يقود الباحث إلى ضرورة معرفة طبيعة هذه الوحدات اللّغوية، وهذه الدّلائل، التي يجب أن يدرسها ويركّز عليها. فإذا كانت اللّغة المنطوقة والمكتوبة، هي مجموعة من الوحدات الصوتية والصرفية والتّركيبية، والدّلالية. التي تنتظم وفق علاقات معيّنة. فإنّ هناك لغة أخرى غير منطوقة وغير مكتوبة، لكنّها تنتقل من شخص إلى آخر، وذلك مثل لغة الصمّ البكم، إنّ انتقال هذه اللّغة من شخص إلى آخر، يدلّ على أنّ هناك نظاما مشتركا، بين الطّرفين؛ هذا النّظام هو الذي يضمن صحّة الانتقال.

وهنا ندرك الفرق بين دراسة اللّغة بالمفهوم المعياري النّحوي، وبين دراستها بالمفهوم الوصفي النّظامي اللّساني. ذلك أنّ المفهوم الأوّل (المعياري النحوي) مادّته هي اللّغة المنطوقة والمكتوبة فقط. لأنّها هي التي يمكن الحكم عليها، بالصّواب أو الخطأ. أو تصحيح الخطأ فيها استنادا إلى المعيار.

أمّا المفهوم الثاني فمادّته هي وحدات أو عناصر، وعلاقات، ودلائل أو علامات. وإذا أخذنا نظام اللّغة المنطوقة والمكتوبة، فلاشكّ أنّ الوحدات الصّوتية، والعلاقات

1 - Ferdinand de Saussure. Cours de linguistique Générale. Editions TALANTIKIT Béjaia.2002. P 15-16.

التي تنتظم بها، هي التي تأتي في بداية النظام اللّغوي، وما على اللّساني إلاّ أن يصف الانتظام، وهذه الوحدات، وصفا دقيقا.

وهنا فرّق **سوسير** بين **الفونتيك (Phonétique) والفونولوجيا (Phonologie)***، معتبرا الفونتيك علما يهتمّ بفيزيولوجيّة الصّوت، وهو علم تاريخي لأنّه يحلّل القضايا الصوتية، ويدرس تحوّلاتها وتغيّراتها في الزّمن. أمّا الفونولوجيا فهي خارج الزّمن لأنّ عمليّة النّطق تبقى دائما كما هي. وقد شرح **فرديناد دوسوسير** في كتابه، النظام الفونولوجي للّغة نطقا وكتابة. [1]

كما قدّم شرحا لمصطلح **الفونيم (Le phonème)**، رابطا إيّاه بعمليّة الانتقال من مرحلة النطق، إلى مرحلة السّمع.[2]

كما عدّ **سوسير** اللّغة نظاما من العلامات يعبّر عن أفكار، يمكن مقارنة هذا النظام بنظام العلامات في لغة الصمّ البكم، ونظام الرّموز والطّقوس، والإشارات الأخرى؛ كالإشارات العسكرية. لكن يبقى نظام اللّغة المنطوقة والمكتوبة أهمّ هذه الأنظمة جميعا. ويمكن –كما ذكر سوسير– اقتراح علم يدرس حياة العلامات في ضوء الحياة الاجتماعية، ويشكّل جانبا من علم النّفس الاجتماعي، مع إلحاقه بعلم النّفس العام. وسمّى سوسير هذا العلم الذي اقترحه السّيميولوجيا **(sémoilogie)**.[3]

وقد كان لمصطلح النّظام، ومفهومه اللّساني، أثر كبير على الدّرس اللّغوي في العالم كلّه؛ ذلك أنّ كثيرا من النّظريات اللّسانية ارتبطت بهذا المفهوم في تكوّنها، كما عرفت كثير من العلوم اللّغوية استقلالا عن غيرها من العلوم، بظهور اللّسانيات

* هناك فرق بين مفهوم الفونولوجيا عند سوسير، وعند أصحاب المدرسة الوظيفية، التي جاءت فيما بعد، وأسّست مفهومها للفونولوجيا، على مفهوم الوظيفة.

[1]- Ferdinand de Saussure. Cours de linguistique Générale – p 51-52.

[2] - المصدر نفسه. ص 61-62-63.

[3] - المصدر نفسه ص 26.

وذلك كعلم الدّلالة (La sémantique)، وعلم التّراكيب (syntaxe) والمورفولوجيا (La morphologie)، واللّسانيات الاجتماعية Sociolinguistique واللّسانيات النّفسية psycholinguistique

وجميع هذه العلوم أُسّست على مفهوم النّظام، باعتبار أنّ جميع الوحدات اللّغوية سواء كانت صوتية، أو صرفية، أو تركيبية أو دلالية، مُحتّم عليها أن توجد في نظام لغويّ معيّن. وهو ما أدّى إلى ظهور مصطلح البنية (La structure) بوصفها مادّة للدّراسة.

ب- البنية (La structure) بوصفها مادّة للدّرس اللّغوي في ضوء المنهج الوصفي اللّساني:

على الرّغم من أنّ المصطلح الذي استعمله **فرديناد دو سوسير**، هو مصطلح النّظام (Système)،إلاّ أنّ ما تداوله اللّسانيون ، واشتغلوا عليه في نظرياتهم هو مصطلح البنية (La structure).

وقد ذكر بعض الباحثين أنّ **سوسير** لم يستعمل مصطلح البنية، ولم يرد هذا المصطلح في كتابه، وإنّما الذي جاء في محاضراته، هو مصطلح النّظام. ومن هؤلاء الباحثين **جان بياجيه**، في كتابه "**البنيوية**".[1]

والسّؤال الذي أراه أساسا ومهمّا لماذا شاع مصطلح البنية، واستُعمل أكثر من مصطلح النّظام؟ وهل هناك فرق بين المصطلحين (البنية والنّظام)؟ وللإجابة عن هذين السّؤالين حاولت أن أتتبّع مصطلح البنية في كثير من الكتب والدّراسات.

من خلال استقرائي لمصطلح البنية، وجدت أنّ هذا المصطلح بدأ لسانيا لغويا أي في مجال الدّراسات اللّسانية واللّغوية، ثمّ انتقل بسرعة إلى العلوم الأخرى.

حيث انتقل مفهوم البنية، بوصفه مفهوما مهمّا، إلى الفلسفة وعلم الاجتماع والسّياسة، والاقتصاد. وأصبح هناك اتّجاه بنيوي في هذه العلوم يهتمّ أصحابه بتحليل

[1] - يُنظر: جان بياجيه، البنيوية. ترجمة: عارف منيمنة و بشير أوبري. منشورات عويدات. بيروت-باريس.ط1. 1958.

البنى الاجتماعية، والسّياسية والاقتصادية، منطلقين في ذلك من السّببية، وصولا إلى النّتائج.[1]

وقد كان انتقال مصطلح ومفهوم البنية من اللّسانيات إلى العلوم الأخرى، سببا في شيوع الاتّجاه البنيوي وسيطرته على الدّراسات العلمية.

وعلى الرّغم من أنّ مفهوم البنية، كان واضحا ودقيقا عند اللّسانيين، إلاّ أنّه أثار جدلا كبيرا بين الفلاسفة المعاصرين؛ ذلك أنّهم اختلفوا في تحديد ماهيتها وتصنيفها بوصفها مذهبا، أو منهجا علميا لدراسة الظواهر، أو إيديولوجيّة، أو مدرسة فلسفية. ونفى بعض المنّظرين في الفلسفة أن تكون البنيوية مذهبا فلسفيا أو مدرسة، وحجّتهم في ذلك « أنّنا لو أنعمنا النّظر في الاتّجاهات الفكرية المتباينة، التي نلتقي بها لدى كلّ من **كلود ليفى اشتراوس، وميشيل فوكو، وجان لاكان، ولويس ألتوسير** (وهم فرسان البنيوية الأربعة)، لوجدنا أنّه ليس ثمّة "مذهب بنيوي" واحد يجمع بينهم: لأنّ " البنيوية" التي ألّفت بينهم، لا تُكوّن مدرسة فلسفية (بمعنى الكلمة)، على العكس ممّا هو الحال– مثلا– بالنّسبة إلى "الوجودية" أو" الماركسية" »[2].غير أنّ هناك من رأى غير هذا، وربط البنيوية في الفلسفة والأدب ،بالاتّجاهات والأيديولوجيات الفلسفية، التي كانت سائدة ومسيطرة في فرنسا، في الخمسينات والستينات، حيث اعتبر هؤلاء أنّ البنيوية في الفلسفة والأدب، ماهي إلاّ تمرّد عن الوجودية التي كانت سائدة ومسيطرة، على الحياة الفكرية في فرنسا في الخمسينات والسّتينات. ومن هؤلاء عبد العزيز حمّودة ، في كتابه المرايا المحدّبة – من البنيوية إلى التّفكيكية–.[3]

وقد اشتهر الفلاسفة البنيويون (كلود ليفي شتراوس. ميشيل فوكو. جون لاكان.) أيّما اشتهار، وبخاصة في أوربا وأمريكا. وذلك من خلال نشاطاتهم ومؤلّفاتهم

---

[1] -يُنظر: إيان كريت. النّظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس. ترجمة، د محمد حسين غلوم، و د محمد عصفور. منشورات سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب. الكويت 1999.ص من 237 إلى 256.

[2] - زكرياء إبراهيم، مشكلة البنية، مكتبة مصر. مصر. (د. ط)، (د س).ص22.

[3] -عبد العزيز حمّودة، المرايا المحدّبة، من البنيوية غلى التّفكيكية، منشورات سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثّقافة والعلوم والآداب، الكويت، 1998ن ص 141.

وهو ما أدّى إلى التأثّر السّريع للأدباء بأفكارهم البنيوية الفلسفية. وقد قصدتُ أن أقول البنيوية الفلسفية، حتّى أفرّق بينها وبين البنيوية اللّغوية. بالرّغم من اشتراكهما في الأصل. لأنّني بعد البحث في توظيفات البنيوية، في ميدان الأدب وعلم الاجتماع والسّياسة، وجدت أنّ هذه البنيوية الموظّفة – وهي في أساسها بنيوية فلسفية محمّلة بأيديولوجية أو اعتقاد –، تختلف عن البنيوية اللّغوية، التي هي بنيوية علمية بحتة انبثقت من تصوّر **سوسير** العلمي للّغة، والتي ينطلق أصحابها من البنى اللّغوية واصفين ومحلّلين إياها، ويرجعون من خلال هذا الوصف إلى اللّغة بوصفها بنية متكاملة.

ومن الذين بيّنوا بوضوح ،ودقّة ودليل، أنّ الاتّجاه البنيوي لدى الفلاسفة المعاصرين، كان محمّلا بأيديولوجيّة وفلسفة خاصة، **جون ستروك** في كتابه: **البنيوية وما بعدها. من ليفي شتراوس إلى جاك دريدا.** إذ نجده يقول في هذا الكتاب –مثلا– عن ليفي شتراوس: « إنّ جزءً مهمّا من أعمال ليفي شتراوس، يتناول علمه ذاته. فهو في أحزان مدارية Tristes Tropiyes (1955)،يتناول سيرته الذّاتية الفلسفية، وفي أحاديثه Conversations مع جورج شاربونييه (1961)، وفيما يقرب من نصف التي يضمها كتاب الأنثروبولوجيا البنيوية (1958).....، وفي كتاب الأنثروبولوجيا البنيوية الثّاني (1973) •، وفي مقاطع طويلة من أعماله يتناول مصير الأنثروبولوجيا ومصيره هو، ويدعو إلى اتّباع "المنهج البنيوي" الذي يمثّل عليه بأمثلة عشوائيّة، ويقدّر ما يمكن أن تُسهم به "البنيوية" في الحقول البحث الأخرى، ويبيّن المعاني الفلسفية التّي تضمّها في ثناياه. »[1]

• وجدتها مكتوبة هكذا في الكتاب Structurai Anthropology deux ، ولست أدري هل هو خطأ مطبعي، أم أنّ صاحبها أخطأ في الترجمة وجمع بين الفرنسية والانجليزية. ذلك أنّ ترجمتها الصّحيحة بالفرنسية هي:

Anthropologie structurale . Deux

[1] - جون ستروك، البنيوية وما بعدها. من ليفي شتراوس إلى دريدا. ترجمة د. محمد عصفور. منشورات سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب- الكويت. 1996.ص 27.

وإذا كانت الأيديولوجية أكثر حضورا في التّوجّه البنيوي الفلسفي، إلاّ أنّها كانت أقلّ حدّة في النّقد الأدبي، وربّما يرجع ذلك إلى أنّ روّادها في النّقد؛ حاولوا أن يجمعوا بين التّحليل البنيوي اللّغوي؛ أي الذي ينطلق من البنية اللّغوية، وبين التّحليل البنيوي الفلسفي، الذي يتناول جميع الظواهر على أنّها بنية.

ومن أشهر من يمثّل الاتّجاه البنيوي في النّقد الأدبي هو **رولان بارث**، حيث نجده في كثير من طروحاته، ومؤلّفاته يتكلّم عن التّحليل البنيوي للنّصوص و الخاطابات بأنواعها المختلفة، منطلقا من المفهوم اللّساني السّوسيري للّغة، ومستحضرا في الوقت نفسه أعمال البنيويين اللسانيين الأوائل الذين جاءوا بعد سوسير، مثل **ايميل بانفنيست، وجاكبسون، وأندريه مارتنيه**. ومجهودات **ليفي شتراوس**، و**تودوروف**، و**غريماس** الذي ركّز على نظام العلامة السّيميائية في الخطاب السّردي. ومن هذه الأعمال والمجهودات ما ذكره **رولان بارث** قائلا: « تقدّم نظريّة المستويات (مثلما عبّر عنها بانفنيست) نموذجين من العلاقات: العلاقات التّوزيعية (إذا كانت العلاقات متموضعة على مستوى واحد)، والعلاقات الاندماجية (إذا كانت منقولة من مستوى إلى مستوى آخر). ينتج عن ذلك، أنّ العلاقات التّوزيعية لا تكفي لإدراك المعنى. من أجل القيام بتحليل بنيوي، يجب أوّلاً، تميز أحكام عديدة للوصف، ووضع هذه الأحكام ضمن منظور تراتبي (اندماجي).المستويات هي عمليات. من الطّبيعي إذن، أن تحاول اللّسانيات الإكثار منها، خلال عمليّة تطوّرها. مازال تحليل الخطاب غير قادر على العمل إلاّ على مستويات أوّلية، كانت البلاغة قد حدّدت للخطاب ، بطريقتها خطّتي وصف: هما التّنظيم والبيان.»[1]

ويتكلّم – بعد كلامه هذا– عن بعض مجهودات البنيويين اللّسانيين؛ كمجهودات ليفي شتراوس، في تحليله لبنية الأسطورة، ومجهودات **تودوروف** والشّكلانيّين الرّوس.[2]

---

[1] - رولان بارت. جيرار جينات. من البنيوية إلى الشّعرية. ترجمة د. غسّان السّيد، دار نينوى للدّراسات والنّشر والتّوزيع، دمشق-سوريا. ط1، 2001، ص،20.

[2] - ينظر المرجع نفسه، ص 20-21-22.

هذا فيما يخصّ الكلام عن مصطلح البنية ومفهومها، في الفلسفة والنّقد الأدبي. أمّا البنية عند اللّسانيين – وهذا الذي يهمّنا، أكثر لأنّ البنية في هذه الحالة هي مادّة للدّرس اللّغوي، وليس للدّرس الفلسفي أو النّقدي– فقد كان أهمّ روادها هم، **ايميل بانفنيست**، أعلام حلقة براغ، وأهمّهم **جاكبسون، تروبتسكوي، ماثسيوس**. كما نجد كذلك من روّاد البنيوية، **هيلمسلاف**، و **أندري مارتنيه**.

فأمّا **ايميل بانفنيست** فإنّنا نجده فصّل الكلام عن البنية، وأبان مفهومه فيها، في كتاب: مشكلات اللّسانيات العامّة..Problèmes de linguistique générale من ذلك أنّه ميّز بين البنية اللّسانية، والبنية الاجتماعية. فالبنية الأولى تتكوّن من وحدات تمييزية (Unités distinctives)، وهذه الوحدات تتميّز بأربع خصائص فهي: أوّلاً وحدات قابلة للتّمفصل أو العزل. وثانيا هي عدد منتهٍ. وثالثا هي وحدات نسقية (Combinables)، ورابعا هي وحدات متسلسلة (Hiérarchisées).[1]

وأمّا البنية الاجتماعية فهي لا تخضع لهذا المخطّط، وإنّما هي ذو طبيعة ثنائية، حيث يوجد فيها القسم الأوّل وهو النّظام العلائقي، وهو ما يمكن تسميته بالنّظام الملتحم، أو نظام اللّحمة (Le systéme de la parenté)، وأمّا النّظام الثاني، فهو نظام علاقاتٍ تقسيمي، وهو ما يسمّى بنظام الطّبقات الاجتماعية، المنظّم على أساس وظائف الانتاج.[2]

وأمّا أعلام حلقة براغ اللّسانية– وفي مقدّمتهم جاكبسون– فإنّهم ربطوا مفهوم البنية بالوظائف التي يمكن أن تؤدّيها الوحدات داخل النّظام اللّغوي؛ ذلك أنّ كلّ وحدة لغوية سواءً كانت صوتية أو صرفية أو تركيبية، تؤدّي وظيفة معيّنة، أثناء انتظامها مع بُنى لغوية أخرى. وتسهم هذه الوظيفة في تحقيق الوظيفة الأساس للّغة التي هي التّواصل (La communication)، فكان اللّسانيّون الوظيفيّون

[1]- Émile Benveniste, Problèmes de linguistique générale, éditons Gallimard.France,1974.p,93.

[2]-Émile Benveniste, Problèmes de linguistique générale p 93.

« ينظرون إلى اللّغة كما ينظر المرء إلى محرّك؛ محاولاً أن يفهم الوظائف التي تؤدّيها أجزاؤه المختلفة، وكيف تحدّد طبيعة جزء معيّن طبيعة الأجزاء المختلفة.».[1]

وقد ركّز أعلام حلقة براغ في دراستهم الوظيفية، على أغلب البنى اللّغوية؛ حيث ركّز تروبتسكوي، على البنية الصّوتية، بينما ركّز ماثسيوس على بنية الجملة.[2]

ومن اللّسانيّين الذين تعمّقوا – كذلك– في مفهوم البنية، اللّساني: لويس هيلمسلاف. ذلك أنّه شرح وبيّن بدقّة مفهوم التّحليل البنيوي للّغة (L'analyse structurale de langage). وذلك من خلال تفصيله في الوحدات اللّغوية، وتبيان العلاقات التي تربط هذه الوحدات بعضها ببعض.[3]

وأمّا أندريه مارتنيه، رائد المدرسة الوظيفية الفرنسية، فقد كانت آراؤه وأفكاره البنيوية، امتدادًا لأفكار أعلام مدرسة براغ؛ ذلك أنّه ركّز على وظيفة اللّغة، من خلال التّحليل الصّوتي الوظيفي (L'analyse phonologique)، وتحليل الملفوظات (L'analyse des énoncés). وتندرج هذه الملفوظات، ضمن الوحدات الدّالّة (Les unités significatives)، ومن أبرز هذه الوحدات ما أسماه أندريه مارتنيه، بالمونيم (Le monème).[4]

---

[1] – جفري سمسون، مدارس اللّسانيات. التّسابق والتّطوّر. ترجمة الدّكتور محمّد زياد كبّة. مطابع جامعة الملك سعود. الرّياض.1471هـ. ص 106.

[2] - يُنظر: المرجع نفسه، ص 107.

3 – LOUIS HJELMSLEV, ESSAIS LINGUISTIQUE, LES EDITIONS DE MINUT, PARIS.1957. P 35.

4-André martinet , Eléments de linguistique générale, 5e édition, ARMAND COLIN Paris. 2003p 115.

3-الدّرس اللّغوي من الوصف إلى التّفسير – قراءة في أهمّ مفاهيم نظريّة النّحو التّوليدي التّحويلي ل تشومسكي –

أ- المفهوم اللّساني لمصطلح التّفسير عند تشومسكي:

استمرّت الدّراسات اللّسانية بعد **سوسير**؛ في وصف الظواهر اللّغوية عموما والنّظام اللّغوي خصوصا؛ ذلك أنّ جميع اللّسانيّين الذين جاءوا بعده واعتمدوا على محاضراته، لم يستطيعوا أن يخرجوا عن المنهج الذي رسمه، وما كان اختلاف اللّسانيّين إلاّ في بعض الآليات، وفي تفاصيل الدّراسة اللّغوية. حيث ركّز كلّ لسانيّ على جزئيات وأبعاد معيّنة، في النّظام اللّغوي.

إلاّ أنّه بمجيء اللّساني **نوام تشومسكي (Noam Chomsky)** تحوّل المنهج الذي رسمه **سوسير** لدراسة اللّغة؛ ذلك أن **تشومسكي** لم يكتف بالوصف، وإنّما تعدّاه إلى التّفسير. وقد أعلن عن ذلك صراحة بقوله: « إنّ علم اللّسان البنيوي كان يقتصر على (وصف اللّغة)، دون الامتداد إلى (تفسيرها). والخطوة الجديدة (والجريئة) التي أخذ **تشومسكي** على عاتقه إنجازها، هي القيام بطفرة، تكون كفيلة بنقل (اللّسانيات) من المرحلة الوصفية، إلى مرحلة النّظرية أو التّفسيرية.».[1]

ومعنى هذا أنّ جميع الدّراسات والنّظريات اللّسانية؛ التي طرحت قبل أفكار تشومسكي، كانت تكتفي بوصف النّظام والأبنية اللّغوية الموجودة والظّاهرة، ولكنّها لم تتعدّ ذلك، إلى محاولة معرفة وتفسير كيفية وطريقة حدوث هذه الأنظمة، ولماذا جاءت على هذا الشّكل ولم تأت على شكلٍ آخر. أو بمعنى أدقّ أنّها لم تحاول أن تبحث في الأسباب الحقيقيّة، التي أحدثت الأنظمة اللّغويّة، وجميع الظّواهر النّاتجة عنها.

وبهذا فإنّ مفهوم التّفسير عند تشومسكي، يقوم على البعد الفلسفي والذّهني؛ الذي ينطلق من طرح الأسئلة، النّاتجة عن الملاحظات الدّقيقة، لجميع الظّواهر اللّغويّة والبحث عن الإجابات اليقينيّة لهذه الأسئلة.

---

[1] - وفاء كامل فايد، البنيويّة في اللّسانيات،مجلّة عالم الفكر، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب- الكويت. المجلّد 27، العدد 1. 1998. ص 247.

وقد أدّت التّساؤلات التي طرحها تشومسكي حول اللّغة وطبيعة معرفتها، إلى الغوص في أعماق العقل، والدّماغ البشري. ذلك أنّه توصّل إلى أنّ اللّغة ملكة عقلية و ذهنية، وليست ظاهرة نفسية. ولذلك لابدّ على اللّساني أن يصل إلى معرفة جميع ما يسهم ذهنيّا وعقليّا، في إنتاج اللّغة وفهمها. وفي هذا يقول تشومسكي: «...يمكننا أن نتجاوز هذه الملاحظات – البديهيّات–، كما أظنّ إلى دراسة اللّغة البشريّة والعقل البشري. بما أنّ الدّماغ أو عناصره، مشمول نقديا في الظّاهرات اللّغويّة والعقلية الأخرى، فيمكننا استخدام المصطلح " عقل "– بشكل غير دقيق لكن بكفاية– في الكلام عن الدّماغ، منظورًا إليه من منظور خاصّ تمّ تطويره في أثناء الاستعلام في بعض مظاهر الطبيعة البشريّة و تمظهراتها.».[1]

وبناء على هذا فالهدف من البحث في الدّماغ البشري – بوصفه عضوا بيولوجيّا في الإنسان– وفي العقل بوصفه مصدرًا للتّفكير الذّهني، هو معرفة كيفية اشتغال الدّماغ والعقل، في عمليّة الإنتاج والفهم للّغة.

وكان من نتيجة هذا البحث؛ أنّ توصّل تشومسكي للإجابة عن بعض التّساؤلات الخاصّة باكتساب المتكلّم أو المتعلّم للغّة. حيث « يستطيع كلّ إنسان ينشأ في بيئة معيّنة، التّعبير بلغة هذه البيئة. وهذا يعني أنّ بإمكانه فهم عدد غير متناه من جمل هذه اللّغة، وصياغته، حتّى ولو لم يسبق له سماعه من قبل. وليست مقدرة الانسان هذه محدودة؛ بل بإمكانه، في كلّ آن وبصورة عفوية، فهم جمل اللّغة وصياغتها. يتمّ ذلك باتّباعه، في الحقيقة، قواعد معيّنة يكتسبها من ضمن اكتسابه اللّغة.».[2]

وقد أدّى هذا إلى ظهور أهمّ مفهومين ومصطلحين، في نظريّة النّحو التّوليدي التّحويلي؛ وهما مفهوما مصطلحي الكفاءة (Compétence) والأداء (Performance). ذلك أنّ الكفاءة، هي نظام القواعد الموجود في ذهن المتكلّم والذي يبني له المعرفة اللّغوية، ويمكّنه من إنتاج وفهم جمل لم يكن قد سمعها من

[1] - نعوم تشومسكي، آفاق جديدة في دراسة اللّغة والعقل، ترجمة عدنان حسن ،دار الحوار للنّشر والتّوزيع، اللاّذقيّة – سورية. ط1، 2009.ص177

[2] - ميشال زكّرياء، الألسنية التّوليديّة التّحويلية وقواعد اللّغة العربية (الجملة البسيطة) المؤسّسة الجامعيّة للدّراسات والنّشر والتّوزيع، بيروت – لبنان. ط2، 1986..ص 7.

قبل. كما يمكّنه من إعادة تشكيل وترتيب وبناء، جمل صحيحة نحويًّا. وتظهر هذه الكفاءة، من خلال الأداء؛ أي الإنجاز الفعلي والواقعي للّغة، الذي يظهر في كلام المتكلّم.[1]

وقد عرّف **ميشال زكّرياء**، المصطلحين بقوله: « الكفاية اللّغوية هي المعرفة الضّمنية باللّغة، في حين الأداء الكلامي هو الاستعمال الآني للّغة ضمن سياق معيّن.».[2]

وعند ظهور هذين المفهومين، اتّجه علماء النّحو التّوليدي التّحويلي – وفي مقدّمتهم تشومسكي – إلى البحث عن إيجاد تفسيرات وتعليلات للجمل والتّراكيب التي ينتجها المتكلّم، ويفهمها المستمع، ذلك أنّ هذه الجمل تظهر في صور وأنماط تركيبيّة متعدّدة ومختلفة، ممّا يستدعي البحث عن كيفية تركيب هذه الجمل والتّراكيب.

ومن أحدثِ التّفسيرات التي قدّمها تشومسكي في آخر طروحاته في نظريّته، تفسير بعض خصائص الملكة اللّغويّة، من ذلك – مثلاً– ما ذكره قائلاً: « أكثر الخصائص أوّلية للملكة اللّغويّة هي خصّيصة اللاّنهائيّة المتمايزة: تجد جملاً مكوّنة من ستّ كلمات، أو جملاً مكوّنة من سبع كلمات، لكنّك لا تجد جملا مكوّنة من ستّ كلمات ونصف. فضلاً عن ذلك، لا يوجد حدّ: يمكنك أن تجد جملاً مكوّنة من عشر كلمات أو عشرين كلمة إلى آخره إلى ما لانهاية. هذه هي خصّيصة اللاّنهائيّة المتمايزة. هذه الخصّيصة مجهولة تقريبا في العالم الأحيائي.».[3]

وبناءً على هذا فإنّ مفهوم التّفسير، في نظريّة النحو التّوليدي التّحويلي – وعند تشومسكي بالأخصّ– يضلّ متعلّقا دائمًا بالأسئلة التي تُطرح حول اللّغة، وطبيعتها وخصائص أنظمتها، وعلاقاتها بالعلوم الأخرى وجميع الظّواهر الكونيّة.

---

[1]- JEAN DUBOIS et Autres, Dictionnaire de Linguistique, Larousse-Bordas/VUEF 2002. P100.

[2] - ميشال زكّرياء، الألسنية التّوليديّة و التّحويلية وقواعد اللّغة العربية (الجملة البسيطة)، ص 7.

[3] - نعوم تشومسكي، بُنيان اللّغة، ترجمة: إبراهيم الكلثم. دار جداول للنّشر والتّوزيع. بيروت – لبنان.ط1، 2017.ص 77.

ب- التّراكيب اللّغوية وتحليلاتها من وجهة تصوّر نظريّة النّحو التّوليدي التّحويلي:

تتحدّد طبيعة التّراكيب اللّغوية، عند **تشومسكي**، انطلاقًا من مفهوم مصطلحين أساسيّين هما: التوليد والتّحويل. ذلك أنّ نظام القواعد الموجود في ذهن المتكلّم – والذي يكوّن الكفاءة اللّغويّة– قادر على توليد عدد منته أو غير منتهٍ من الجمل والتّراكيب اللّغويّة.

وهذه الجمل والتّراكيب المولّدة، تتضمّن مستويين: « 1- المستوى التّركيبي syntactic level، وهو عبارة عن تعاقب مجموعة من الكلمات.

3- المستوى الفنولوجي phonological level وهو عبارة عن تتابع مجموعة من الفونيمات.»[1]

وهذا معناه أنّ نظام القواعد الموجود في ذهن مُنتج اللّغة ومستعملها، يتضمّن قواعد فونولوجيّة، وقواعد تركيبيّة. وانطلاقًا من هذه القواعد؛ نتج ما يسمّى بالفونولوجيا التّوليديّة المعيار. « تسعى الفونولوجيا التّوليديّة المعيار، إلى توفير نظام من القواعد يولّد أشكالاً صوتيّة انطلاقًا من أشكالٍ عميقة ومجرّدة. ومؤدّى ذلك أنّها ترفض المستوى الفونيمي، كما تبلور في الفونولوجيا الكلاسيكيّة ، لأنّه ليس المستوى الصّحيح. فهو ليس أكثر تجريدًا لأنّه لايزال أكثر ارتباطًا بالخلفيّة الصّوتية. وعلى العكس من ذلك، تقرّ الفونولوجيا التّوليديّة المعيار، بوجود تمثيلين: تمثيل فونولوجي وتمثيل صوتي.»[2]

[1] - جون ليونز، نظريّة تشومسكي اللّغوية، ترجمة وتعليق الدّكتور حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية. الإسكندريّة – مصر. 2011م، ص 86.

[2] - هاري فان درهالست، نورمان سميث: الفونولوجيا التّوليديّة الحديثة. ترجمة مبارك حنّون و أحمد العلوي، مطبعة النّجاح الجديدة، الدّار البيضاء – المغرب. ط1، 1992.ص 7

وأمّا تركيب الكلمات فيعتمد على مجموعة من القواعد التّركيبية؛ هذه القواعد مكتسبة؛ أي أنّ الطّفل اكتسبها أثناء تعلّم اللّغة. وهو يستعملها بطريقة آلية دون أن يعرف أنّها قواعد تمكّنه من بناء وتركيب مجموعة من الجمل تركيبا صحيحًا.[1]

وتتكوّن البنية العامّة للقواعد التّوليديّة التّحويليّة، من مجموعة من المكوّنات هي: المكوّن الفونولوجي – المكوّن الدّلالي – المكوّن التّركيبي. ويتضمّن المكوّن التّركيبي مكوّنين اثنين: المكوّن الأساس، والمكوّن التّحويلي.[2]

ويشرح **ميشال زكّرياء** طريقة عمل هذه المكوّنات اللّغويّة – حسب نظريّة النّحو التّوليدي التّحويلي– من خلال هذا المخطّط:[3]

المكوّن التّركيبي:

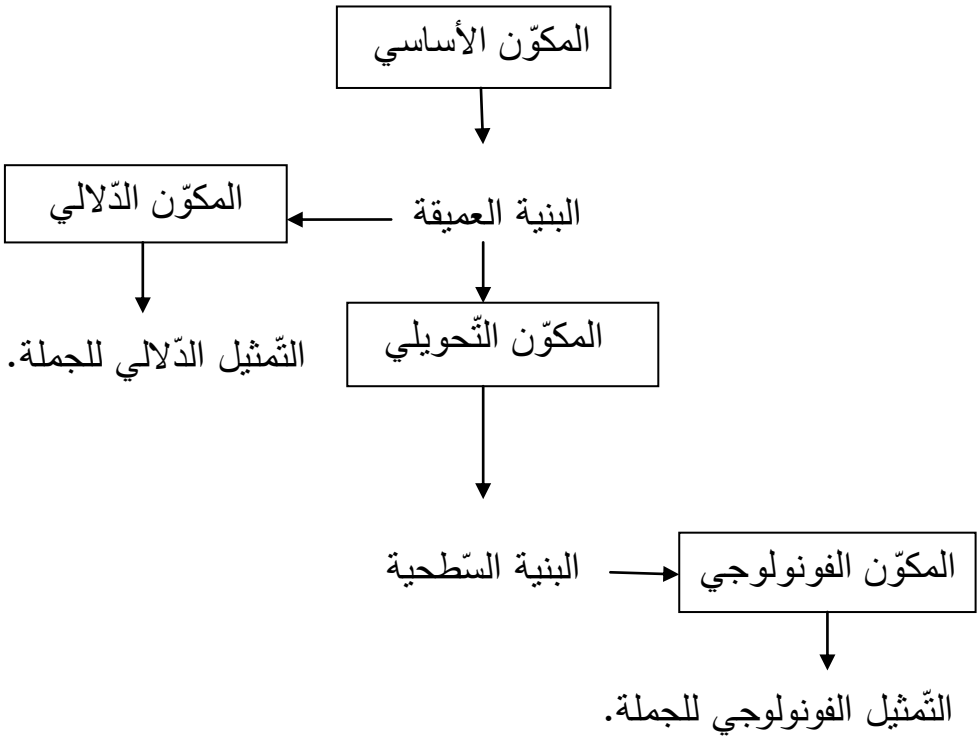

[1] - يُنظر: رشيدة العلوي كمال، النّحو التّوليدي. بعض الأسس النّظريّة والمنهجيّة. دار الأمان .الرّباط- المغرب. (منشورات ضفاف. بيروت- لبنان. منشورات الاختلاف. الجزائر).ط1،2014. ص36.

[2] - يُنظر: ميشال زكّرياء، الألسنية التّوليديّة والتّحويلية وقواعد اللّغة العربية (الجملة البسيطة)، ص 16.

[3] - يُنظر المرجع نفسه، ص 17.

وكما هو موجود في المخطّط، فإنّ التّركيب اللّغوي النّهائي أو الجملة، قد يتضمّن بنيتين؛ بنية عميقة وبنية سطحيّة. « تربط بينهما علاقة تحويليّة، تعمل على تغيير جانب أو أكثر من البنية النّحوية العميقة؛ لتصل بها إلى البنية السّطحية، التي تظهر في الجملة – كالعلاقة المنتظمة بين الجملة المبنية للمعلوم ومقابلتها المبنية للمجهول، أو بين الجملة الخبرية ومقابلتها الاستفهاميّة التي يتصدّرها اسم استفهام.»[1]

وعلى هذا فإنّ الانتقال من البنية العميقة للجملة إلى البنية السّطحيّة، يتمّ عن طريق قواعد التّحويل وآلياته. كما أنّ تشكّل البنية العميقة للجملة، يتمّ من خلال مجموعة من القواعد – أو القوانين كما اصطلح عليها البعض– المعجمية، أو ما أسماها البعض، قوانين المفردات؛ وهي قوانين تتشكّل من خلالها المفردة، في بنيتها الأولى (العميقة) صوتيا ونحويّا ودلاليّا. من هذه القوانين – مثلاً– ما يُميّز الاسم عن غيره من العناصر التّركيبيّة في الجملة، استعمالاً.[2]

ومن خلال اطّلاعي على كثير ممّن درسوا وفصّلوا في أنواع التّراكيب من وجهة نظريّة النّحو التّوليدي التّحويلي– ومنهم من درس تراكيب اللّغة العربية معتمدا على قواعد هذه النّظريّة–، وجدت أنّ التّراكيب اللّغويّة – في مجملها، و من خلال تصوّر أصحاب هذه النّظريّة، ومن اشتغلوا على تطويرها– يمكن تصنيفها من خلال معيارين: المعيار الإسنادي (تراكيب إسناديّة وتراكيب غير إسناديّة)، ومعيار الاسميّة والفعليّة. (تراكيب اسميّة، وتراكيب فعليّة). وكلّ تركيب من هذه التّراكيب يمكن تجزئته وتفصيله وتفكيكه، انطلاقًا ممّا يتضمّنه من وحدات وعناصر صرفيّة ونحويّة. وما يميّز نظريّة النّحو التّوليدي التّحويلي، أنّها تعتمد على طريقة المشجّرات لإبراز مكوّنات كلّ تركيب.[3]

---

[1] - مرتضى جواد باقر، مقدّمة في نظريّة القواعد التّوليديّة، دار الشّروق . عمّان – الأردن. ط1 ، 2002.ص 57.

[2] - محمّد علي الخولي، قواعد تحويليّة للغة العربيّة، دار الفلاح للنّشر والتّوزيع .عمّان – الأردن. ط 1999.ص 22

[3] - يُعدّ ميشال زكّرياء، ومازن الوعر، من أبرز اللّسانيّين العرب الذين فصّلوا في تراكيب اللّغة العربية، باستعمال قواعد وقوانين وإجراءات نظريّة النّحو التّوليدي التّحويلي. (ينظر: مازن الوعر، نحو نظريّة لسانيّة عربيّة حديثة لتحليل التّراكيب الأساسيّة في اللّغة العربيّة. دار طلاس للدّراسات والتّرجمة والنّشر، دمشق – سوريا.ط1، 1987. ص 89).

ذلك أنّ كلّ جملة أو تركيب يمكن إبراز مكوّناته وعناصره بمشجّر خاص (Adjunction).[1] كما يظهر في هذه التّراكيب الجمليّة مثلاً.

الجملة الأولى: وهي جملة تتزّكب من مركّب إسنادي واحد؛ أي أنّها جملة بسيطة وهذا المركّب قد يكون مركّبا اسميًّا، أو مركّبًا فعليًّا.

- المركّب الاسمي: وذلك مثل: زيد نجح أو زيدٌ ناجحٌ.

ويمكن وضع مشجّر للجملتين كالآتي:

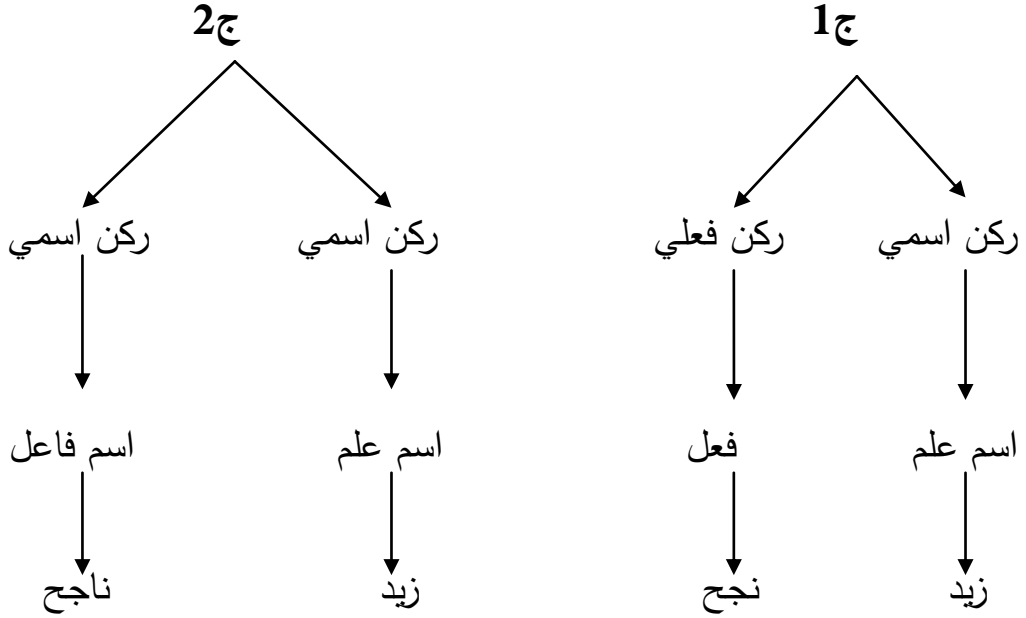

- المركّب الفعلي: وذلك مثل: نجح زيدٌ.

وأثناء تشجير الجملة، يأتي الرّكن الفعلي قبل الرّكن الاسمي.

الجملة الثّانية: وهي جملة تتركّب من مركّبين إسناديّين أو أكثر. وقد يكون المرّكبين اسميّين أو فعليّين، أو اسمي وفعلي، او فعلي واسمي.

وذلك مثل الجملة التي في قوله تعالى: { اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ }.

حيث يأتي مشجّرها كالآتي:

1- Keith Brown and Jim Miller. The Cambridge Dictionary of Linguistics, CAMBRIDGE PRESS. New York, United States of America. 2013. P12 . .

ج2

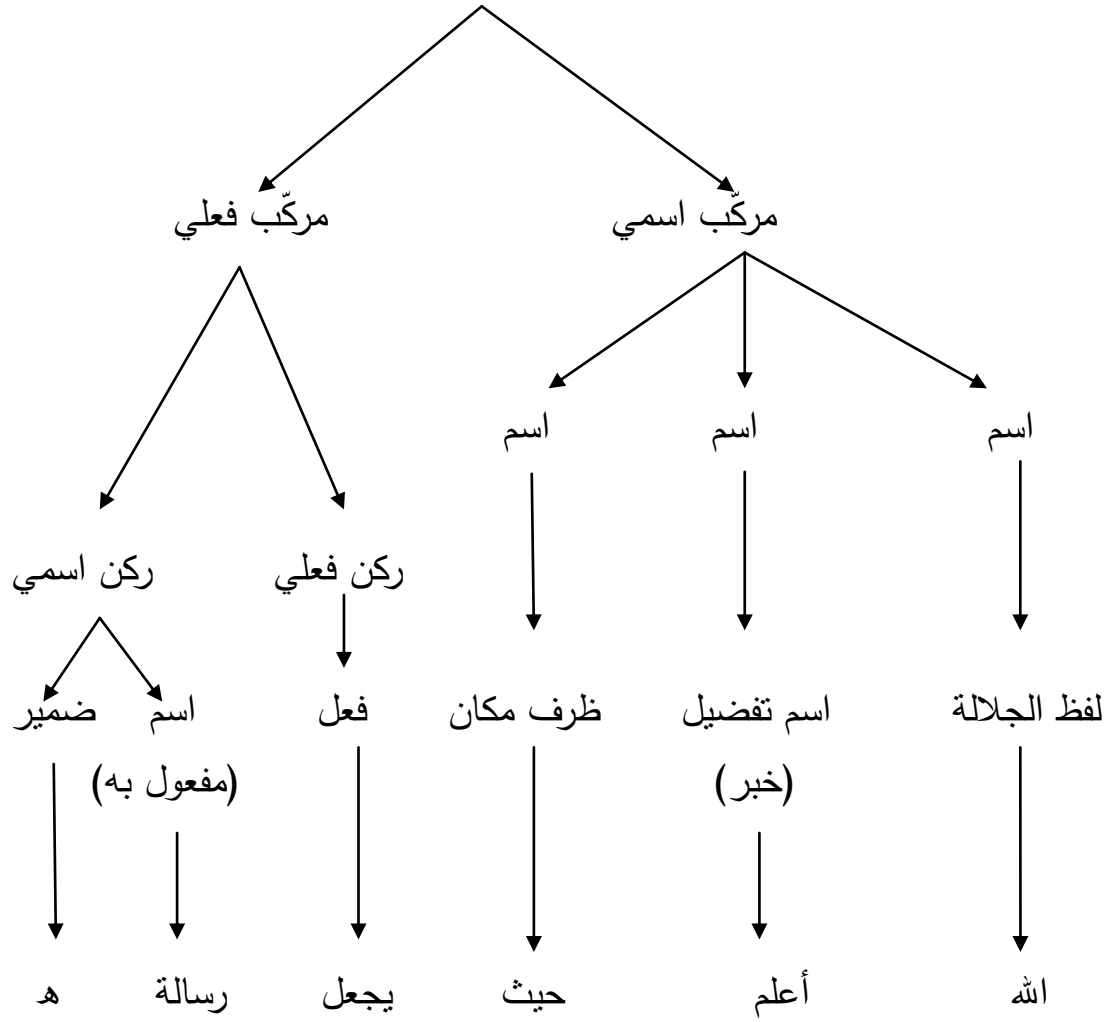
مركّب اسمي
مركّب فعلي
اسم
اسم
اسم
ركن فعلي
ركن اسمي
لفظ الجلالة
اسم تفضيل
ظرف مكان
فعل
اسم
ضمير
(خبر)
(مفعول به)
الله
أعلم
حيث
يجعل
رسالة
ه

وعلى الرّغم من أنّ هذه المشجّرات تُظهر البنية التّركيبية للجملة؛ إلاّ أنّ هناك كثير من الجمل بنياتها التّركيبيّة خضعت لتحويل جديد، عن طريق إعادة ترتيب عناصرها، أو زيادة فيها أو حذف. ولذلك يميّز **تشومسكي** بين نوعين من الجمل: الجملة النّواة، والجملة المحوّلة. وفهم الجملة الثّانية يستند إلى فهم الجملة المحوّلة وذلك بمعرفة عناصرها ومكوّناتها الأساسية، ثمّ معرفة أوجه التّحويل فيها.[1]

ولقد أدرك **تشومسكي** من تحليل التّركيب، أنّ التّحويل في الجملة، ليس عمليّة بسيطة ومحدودة وإنّما يشمل مجموعة من الإجراءات قد تكون على مستوى العنصر التّركيبي الواحد، كأن يتحوّل الفعل من مبني للمعلوم إلى مبني للمجهول، أو يكون على مستوى الجملة ككلّ؛ وذلك كأن تتحوّل الجملة من جملة استفهامية، إلى جملة منفيّة أو مثبتة. عن طريق الاستبدال والتّغيير في بعض عناصرها. ولذلك طوّر **تشومسكي** القواعد التّحويليّة.[2]

وقد سعى أصحاب نظريّة النّحو التوليدي التّحويلي، إلى تحقيق الكفاية التّفسيريّة لجميع التّراكيب اللّغوية؛ وذلك عن طريق تحليل جميع البنى اللّغويّة، وحصر قواعدها التّوليديّة والتّحويلية، وذلك من أجل أن تكون هذه النّظرية، قادرة على وضع أنماط نحوية لجميع التّراكيب اللّغوية، في جميع اللّغات. وهذا ما ظهر جليًّا في محاولات التّطوير التي مرّت بها هذه النّظرية.

---

[1] - يُنظر: نعوم تشومسكي، البنى النّحوية، ترجمة د. يوئيل يوسف عزيز. مراجعة: مجيد السماشطة. منشورات عيون مع دار الشّؤون الثّقافية العامّة. الدر البيضاء – المغرب. ط2، 1987. ص 123.

[2] - يُنظر: صالح الكشّو، مدخل في اللّسانيات، الدّار العربية للكتاب، طرابلس – ليبيا. 1985.ص 126-148.

ثانيًا– الدّرس اللّغوي في الخطاب اللّساني العربي:

1– الدّرس اللّغوي في ضوء التوجّه اللّساني لعبد القادر الفاسي الفهري:

أ– التوجّه اللساني لعبد القادر الفاسي الفهري:

يمكن أن نتبيّن التوجه اللساني **لعبد القادر الفاسي الفهري** ، من خلال قراءة كتابه المعنون بـ" اللسانيات واللغة العربيّة ـ نماذج تركيبيّة دلاليّة ـ" ذلك أنّ عنوان الكتاب وحده لا يحيل إلى مضمونه عند كثير من القرّاء. فقد يفهم القارئ ـ وهو ما حدث معي ـ من العنوان قبل أن يتصفّح الكتاب أو يقرأ الفهرس، أنّ الكاتب يريد أن يربط بين اللسانيّات واللغة العربيّة، من خلال بعض النماذج التركيبيّة والدلاليّة، أو أنّ هذا الكتاب هو تحليل لساني لنماذج من اللغة العربيّة، بالمفهوم العامّ والمتداول للسانيّات.

إلاّ أنّ الكاتب في هذا الكتاب يعتمد نظريّة لسانيّة واحدة، ويعدّها هي اللسانيات وهي النظريّة التي قامت على أنقاض البنيويّة، ومثّلت ثورة لسانية جديدة، أبطلت الثورة السوسيريّة، وهي نظريّة "النحو التوليدي التحويلي" فعبد القادر الفاسي الفهري، ينطلق من هذا التوجّه اللساني، محاولاً أن يثبت أنّ« النظريّة اللسانيّة كسائر النظريّات، هي بناء عقلي يتوق إلى ربط عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصة تكون مجموعة متّسقة يحكمها مبدأ عام، هو مبدأ التفسير، ويمكن تمثّلها كمجموعة من المفاهيم اللسانيّة النظرية، تعرّف انطلاقًا من المفاهيم الأساسيّة، التي تعتبر أوّلية (primitive)، وهناك عدّة إمكانات لاختيار مجموعة الأوّليّات التي يبنى عليها النسق الاستنتاجي أوالأكسيوميّة التي تشتق منها القضايا المبرهنة(theorems) »[1].

إنّ انتقال الدراسة اللسانيّة من الوصف إلى التفسير، هو شبيه بانتقالها وتحوّلها من قبل، من الدراسة التاريخيّة والمقارنة إلى الدراسة الوصفيّة، فكلا الدراستين أحدثا تحوّلات في التفكير اللغوي عموما، وفي المنهج الدراسي خصوصا، وربّما هذا الذي جعل **عبد القادر الفاسي الفهري**، يحصر اللسانيات في نظريّة " النحو التوليدي

[1] – ص13. عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيّات واللغة العربيّة، دار توبقال، الدار البيضاء المغرب، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ط1، 1985،

التحويلي" ويعتبرها هي النظريّة الأنسب والأصلح للإجابة عن كثير من الإشكالات اللغوية، التي يقف عندها الباحث اللساني حائرا.

هذه التساؤلات التي تدور حول معرفة اللغة؛ هي التي اشتغلت عليها النظرية التوليديّة التحويليّة، وهي التي أسهمت ـ حسب رأي عبد القادر الفاسي الفهري ـ في قيام ونمو ما دُعي بالثورة المعرفية الحديثة (the cognitive révolution) ويشيد بهذا صراحة قائلاً: « وقد ساهم النحو التوليدي، بدراسته للغة البشريّة، في توضيح طبيعة وأنساق المعرفة والاعتقاد والفهم والتأويل.. إلخ. وفي التقدّم التقني للحوسبة (computation) و الأنساق الصوريّة، والمعرفة اللغويّة أو نمو/ تعلّم اللغة...ومن النتائج المباشرة للمقاربة المعرفيّة للّغة، أنّه لم يعد بالإمكان دراسة لغة من اللغات دون الإجابة عن هذه التّساؤلات الجوهريّة، ودون أبْهٍ بنتائج اللسانيّات العامّة والمقاربة... وعليه، تصبح كلّ دراسة لسانيّة للغة خاصة متوخّية لهدفين في نفس الوقت:

أ- رصد مظاهر الملكة اللغويّة العامّة.

ب- رصد الفروق التنسيقيّة بين اللغات، التي تمثّل تجسيدا للملكة الخاصة المكتسبة.

ومن النتائج المباشرة للثورة المعرفيّة كذلك أنّ الدّراسة اللسانيّة؛ لم يعد بإمكانها تجاهل مشكل الحوسبة، والقوّة التوليدية للنموذج المتبنّى، كما أنّه لم يعد بإمكانها تجاهل مشكل قابليّة اللغة "للتعلّم" (learnability)، فهذه الإشكالات الجوهريّة وغيرها أفرزتها الثورة المعرفيّة»[1].

غير أنّ نظريّة النّحو التوليدي التّحويلي – كما هو معروف- لم تعرف استقرارًا في كثير من مفاهيمها؛ كما أنّها لم تتوقّف عند نتائج معيّنة، بل حاول صاحبها والمشتغلون معه؛ أن يطوّروا دائما أفكارهم وآراءهم، وما يصلون إليه من نتائج، لعلّهم يصلون إلى نحو كلّي؛ يمكن أن تخضع إليه جميع اللّغات. وهو ما جعل عبد القادر

[1] – عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي ـ نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة ـ دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1990، ص19.

الفاسي الفهري، يجاري – أحيانًا– هذا التطوّر وهذا التغيّر؛ الذي عرفته نظريّة النّحو التّوليدي التّحويلي.

ب– نظرية اللغة العربية في إطار نظرية النحو التوليدي التحويلي– قراءة في تصور عبد القادر الفاسي الفهري–:

حاول عبد القادر الفاسي الفهري، أن يستثمر معطيات ونتائج نظرية النحو التوليدي التحويلي، في بناء نظرية يمكن تطبيقها على اللغة العربية، هذه النظرية تكون بديلا للنحو العربي، وتواكب التطور العلمي الحاصل، وتجيب عن كثير من التساؤلات والإشكالات التي أرّقت اللغويين.

يمكن أن نستجليَ مفاهيم هذه النظرية من أبرز الكتب التي شرح فيها عبد القادر الفاسي الفهري تصوّره، وهي: كتاب اللسانيّات واللغة العربيّة – نماذج تركيبيّة دلاليّة– وكتاب البناء الموازي – نظريّة في بناء الكلمة وبناء الجملة – وكتاب المعجم العربي– نماذج تحليليّة جديدة– حيث يحدّد هدفه من الكتاب الأوّل قائلا: «نهدف من خلال هذا العمل إلى وصف اللغة العربيّة الحاليّة وصفا كافيا، يمكّن من بناء نظريّة للغة العربيّة أو "نحو" يمثّل الملكة الباطنيّة لمتكلّم هذه اللغة ومستعملها. ويبني هذا العمل عدّة افتراضات ابستمولوجيّة ومنهجية تمثيليّة نسوق بعضا منها فيما يلي:

أ– يجب أن يكون النحو ذا واقع نفسي، ومن هنا ضرورة ربط العلاقات في خريطة ابستمولوجيّة بين اللسانيات وعلم النفس... إذ يجب أن نصل في نهاية المطاف، إلى وضع نحو موحّد يصف المعرفة اللغويّة الباطنية لمتكلّم اللغة.

ب– مشكل تخصيص النحو (characterization) يجب ألاّ ينفصل عن مشكل تحقيقه (realization) في النماذج الفعليّة للفهم أو الإدراك أو الإنتاج أو التحليل. فالنحو يجب أن يكون ذا كفاية معرفيّة (cognitive adequacy) بحيث يمكن إدخاله في الآلة كمخزون قاعدي، نستطيع بواسطته معالجة المعلومات حتى يتعلّق الأمر بالترجمة الآليّة أو تحليل النصوص... إلخ، ومن هنا ضرورة اتصال اللسانيّات النظريّة باللسانيّات الإعلاميّة.

ج- هناك علاقة وثيقة بين النحو بمعناه الضيّق (أي نسق القواعد التركيبيّة والصرفيّة والصوتيّة والدلاليّة) وبين المعجم، ومضمون هذه العلاقة أن النحو ما هو إلاّ إسقاط للمعجم

د- افتراض الواقعيّة يجعل بعض التعميمات اللغويّة طبيعيّة في نموذج صوري تمثيلي، وبعضها غير طبيعي، وهذا يعني فيما يعنيه أنّ النماذج الصوريّة لوصف اللغات الطبيعيّة ليست متكافئة»[1].

وانطلاقًا من هذا يدعو عبد القادر الفاسي الفهري ، إلى ضرورة دراسة اللغة العربيّة وفق هذا النموذج اللساني الشامل، وبناء نظريّة لغويّة عربيّة من خلاله، تكون قادرة على حلّ المشاكل التي تعيق التدريس باللغة العربية وتدريسها.

وتنطلق هذه النظريّة التي تبنّاها الباحث ويرى ضرورة تطبيقها، من المفاهيم والتصوّرات والأفكار التي طرحها تشومسكي، أُولى هذه التصوّرات، أنّ اللغة ملكة مشتركة بين البشر، بمعنى أدقّ أنّ كلّ متكلّم ومستمع، لديه مجموعة من القواعد والقوالب والأنساق الذهنيّة تمكّنه من إنتاج وفهم عدد غير متناهٍ من الجمل والعبارات، هذه الأنساق والقواعد تشكّل ما يسمّى بـ "النحو" وتسعى هذه النظريّة إلى الكشف عن هذه القواعد و الأنساق؛ التي تمثّل ملكة مشتركة بين جميع البشر، وذلك لبناء نحو كلّي تشترك فيه جميع اللغات، وهنا يجب الانتقال من دراسة اللغة- وهو ما ركّزت عليه المدارس الوصفيّة- إلى دراسة النحو، لأنّ اللغة ما هي إلا نتاج للقواعد الذهنيّة التي يمتلكها المتكلّم والمستمع، و « تخصّص النظريّة اللسانيّة العامّة، إذن مجموعة محدودة من الأنحاء النوويّة الممكنة، وهي عبارة عن عدد من الأنساق الفرعيّة التي تتفاعل فيما بينها، والتي يمكن النظر فيها من عدّة جوانب. فمِن جانبٍ يُمكن أن ننظر في المكوّنات الفرعيّة لنبني قواعد النحو، ومن جملة هذه المكوّنات الفرعيّة:

1- المعجم lexcion

2- التركيب syntax

[1] - عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيّات واللغة العربيّة، ص33.

أ- المكوّن المركبي (phrase structure component)

ب- المكوّن الوظيفي (functionel component)

ج- المكوّن التحويلي (transformationel component)

د- المكوّن الصواتي (phonological component)

هـ- المكوّن الدلالي المنطقي (logical form) .

ومن جانب آخر، يمكن النظر في الأنساق الفرعيّة للمبادئ والقيود التي تكوّن جوهر النظريّة، ومن جملة هذه الأنساق:

1- نظريّة العامل (government theory)

2- نظريّة الحالات الإعرابية (case theory)

3- نظريّة العجر الفاصلة (bounding theory)

4- نظريّة الربط الإحالي (binding theory)

5- نظريّة المراقبة (control theory) »[1].

ويرى الباحث أنّ بناء النحو الجديد للغة العربيّة يجب أن يشمل هذه المكوّنات التركيبيّة والصرفيّة والصوتيّة والدّلاليّة والمعجميّة. ويكون النحو بهذا الشكل آلة تمثيليّة ، ذلك أن النحو العربي – في رأيه- ناقص لم يشمل جميع الظواهر اللغوية كالظواهر الصوتيّة مثلا.

كما أنّ هناك تصوّر خاطئ للغة العربيّة عند بعض اللغويين العرب – حسب رأيه-. فحوى هذا التصوّر أنّ اللغة العربيّة تتميّز وتنفرد بخصائص لا توجد في لغات أخرى.

[1] – عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيّات واللغة العربيّة، ص50.

ج- النظرية الوظيفية المعجميّة: - دراسة في المفاهيم والإجراءات التطبيقيّة-

توطئة:

يحاول عبد القادر الفاسي الفهري من خلال هذه النظريّة أن يقدّم تصوّرا جديدا لكيفيّة صناعة المعاجم، هذه الطريقة تختلف عن الكيفيّة القديمة التي أُلّفت بها المعاجم العربيّة وتواكب التطور العلمي الحاصل، ونتج هذا التصوّر الجديد عن التطوير الذي عرفته نظرية النحو التوليدي التحويلي، على يد كثير من اللغويين أبرزهم: «بريزنن (1979) و(1980) وكايلن وبريزنن (1980) وكريمشو Crimchaw (1980) وأندرور Andrewr 1979 ونيدل Nidle (1997) و موهانن Mohanan (1980) والفاسي الفهري (1980) وآخرين»[1].

ويستثمر الفاسي الفهري مفاهيم هذه النظريّة لصناعة معجم عربيّ يكون شبيها بالمعاجم الغربيّة، حيث يرصد اللغة في تطوّرها الحاصل، ويهتمّ بالمادّة اللغويّة التي يتمّ تداولها، مراعيا الجوانب النطقيّة والصوتيّة والصرفيّة والتركيبية والدلاليّة، ويكون موضوع البحث في هذا المعجم هو الملكة المعجميّة (lexical comptence) وعليه يكون هذا المعجم هو المعجم الذهني (mental lexicom) والذي يفترض أن يدخل ضمن تحديد قدرة المتكلّم اللغويّة أو ملكته، ولذلك يجب أن يكون موضوع البحث المعجمي العربي هو الملكة المعجمية لمتكلّم اللغة العربيّة الفصيحة، وهذا يعني فيما يعنيه، تحديد من هو هذا المتكلّم، وما هي محددات هذه الملكة، وضمنها المحدّدات الزمنية والمكانيّة[2].

- **البنية العامّة للنظرية المعجميّة الوظيفيّة:**

تتشكّل البنية العامة للنظريّة المعجميّة الوظيفيّة، التي يدعو إليها عبد القادر الفاسي الفهري من أربعة عناصر عامّة وأساسيّة، وهي: القواعد المركبيّة، المعجم، البنية الوظيفيّة، قيود سلامة البناء. ويتكوّن كلّ عنصر من هذه العناصر الأربعة من عناصر فرعيّة.

---

[1] - المرجع نفسه، ص 81.

[2] - ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 1999، ص20.

1- القواعد المركبيّة: وتتكوّن هذه القواعد من بنيتين أو عنصرين أساسيين هما: البنية المكوّنيّة، والمعلومات الوظيفيّة.

أ- **البنية المكوّنيّة** :« تمثّل البنية المكوّنيّة البنية الشجرية للجملة في شكل مقولات تركيبية، ومتواليات نهائيّة بواسطة علاقات السبق والإشراف، ويمكن التمثيل لهذه البنية بواسطة شجرة مركّبيّة عاديّة، أو بواسطة تقويس معنون (labelled brackting) سليم البناء، يبيّن تنظيم مختلف المكوّنات أيضا في إطار نحو غير سياقي، بواسطة الإجراء العادي لإعادة الكتابة»[1].

فمثلا جملة : ضرب زيد الولد. تتكوّن بنيتها المكوّنية كالآتي:

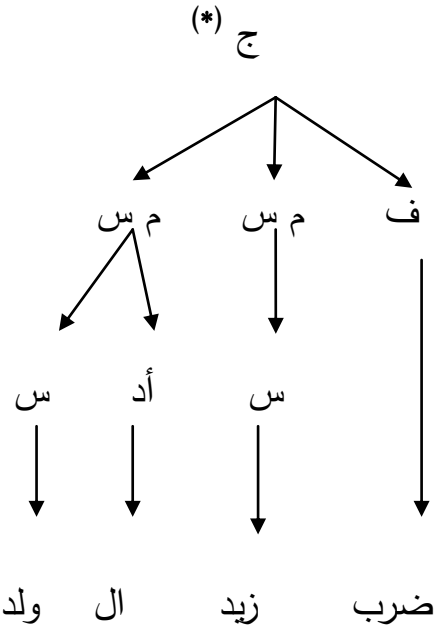

[1] - عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص82.

* - (ج) جملة، (ف) فعل، (م س) مركب اسمي، (س) اسم، (أد) أداة.

وقد حاول الباحث –أثناء تفصيله البنية المركّبيّة– أن يعالج مجموعة من الإشكالات ويجيب عن بعض التساؤلات، التي من شأنها أن تعترض اللساني أثناء تطبيقه لهذه النظريّة، من هذه الإشكالات، إشكال الرتبة والبنية الأساسيّة للجملة، ذلك أنّ لكلّ لغة نمطها الترتيبي الأصلي الخاص بها، وقد لا تشترك بعض اللغات في هذا النمط الترتيبي، فاللغة العربيّة – مثلاً– من نمط ف. فا . مف «إلاّ أنّ تشومسكي يكاد ينكر وجود لغات من هذا النمط»[1]. في حين أنّ هناك لغات أخرى من نمط فا ف.

كما حاول الباحث –أيضا– أن يقدّم تفسيرات إلى التغيرات التي تطرأ على الرتبة الأصليّة، كأن يتقدّم الفاعل على الفعل، أو المفعول به على كليهما، وهو ما دعا الفاسي الفهري إلى الاهتمام بباب الابتداء وباب الاشتغال وباب التقديم، مبيّنا كيفيّة إسهام الرتبة في تحديد الإعراب والوظيفة النحويّة.

ب– **المعلومات الوظيفيّة:** هذه المعلومات تقدّم وصفا وظيفيّا، كما تتحدّد من خلالها وظيفة المكوّن في الجملة، ذلك أنّه من خلال هذه المعلومات الوظيفيّة يمكن تحديد وظيفة المكوّن على أنّه فاعل أو فعل أو مفعول أو غير ذلك. وتتّضح هذه المعلومات الوظيفيّة من خلال بعض المعادلات[2].

2– المعجم:

يقدّم المعجم الصورة الصوتيّة المجرّدة لكلّ وحدة معجميّة، ويتمّ من خلاله– أيضا– معرفة الخصائص الدلاليّة التي ترتبط بها، ومن خلال الدلالة المعجميّة كذلك، يتمّ معرفة الأدوار والوظائف الدلاليّة للوحدات التركيبيّة؛ كدور المنفذ الذي يأخذه الفاعل أو المتقبّل الذي يأخذه المفعول. ويتمّ الربط بين الأدوار الدلاليّة والمكوّنات التركيبيّة والصرفيّة « ويمكن تصوّر الربط كعلاقة ثلاثيّة بين دور دلالي وموضوع (أو وظيفة نحويّة) ورابط تركيبي أو صرفي»[3]

[1] – المرجع السابق، ص105.

[2] – المرجع السّابق، ص 83.

[3] – عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي– نماذج تحليليّة جديدة– ، ص48.

3- البنية الوظيفيّة:

تتشكل البنية الوظيفيّة انطلاقا من الوصف الوظيفي للنحو والمعجم، بمعنى أدق أنّ الوصف الوظيفي؛ هو وسيط بين البنية المكوّنيّة والبنية الوظيفيّة، ويتمّ بناء الوصف الوظيفي المرتبط بالبنية الوظيفيّة «عن طريق تركيب المعلومات المضمّنة في التحشيات التركيبيّة والمعجميّة. وتصف هذه التحشيات خصائص بنية وظيفيّة لمّا تُحدّد بعد، فالوصف الوظيفي يتشكّل بعد تطبيق القواعد المركّبيّة الحاملة للتحشيات الوظيفيّة»[1]. وتظهر من خلال هذه البنية العلاقات النحويّة بين المكوّنات التركيبيّة داخل الجملة، مسندة إليها الأدوار والوظائف الدلاليّة. وتظهر هذه العلاقات – كما يشرحها الباحث في كتابه– عن طريق مجموعة من المعادلات التركيبيّة، والمعادلات معجميّة.

4- قيود سلامة البناء:

تتطلّب البنيات الوظيفيّة قيودا تضمن سلامتها، يحصرها الباحث في ثلاثة قيود: قيد الانسجام، قيد التمام، القيد الأحادي على إلحاق الوظائف.

أ- قيد الانسجام:

لكي تكون البنية الوظيفيّة منسجمة، يجب أن يكون هناك قيد يفرض إلحاق قيمة واحدة بالمسند، فالجملة "ضرب زيداً الولد"، فيها لحن، لعدم وجود قيد الانسجام بين المكوّن التركيبي "زيدا" و "الولد"؛ إذ القيد يفرض أن تلحق المكوّن الأوّل حالة الرفع والمكوّن الثاني حالة النصب.

وكذا يظهر قيد الانسجام في المقارنة بين الجمل الثلاث: "رجع الجنود"، "رجعوا" "رجعوا الجنود". فقيد الانسجام لم يعمل كمصفاة في الجملة الثالثة، فالواو في الجملة الثالثة أخذت وظيفة الفاعل وحالته الإعرابية، وهي الوظيفة نفسها والحالة الإعرابيّة نفسها التي اتّخذتها كلمة "الجنود"، وهذا ما جعل الجملة غير صحيحة، ولم يكن لقيد الانسجام فيها دور[2].

---

[1] – عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربيّة، ص86.

[2] – ينظر: المرجع السابق، ص92.

ب- قيد التمام:

وهو ما تتمّ به الجملة، ويتمّ من خلاله تقييد الحدث، فالوظيفة النحويّة "المفعول" مع الوظيفة الدلاليّة التي تأخذها، تمثّل قيد تمام في الجملة[1].

ج- القيد الأحادي على إلحاق الوظائف: يتجلّى هذا القيد في الجملة التي يُبنى فيها الفعل لما لم يسمّ فاعله، فجملة مثل: قُتل زيد . عمل فيها القيد الأحادي على تقليص عدد البنيات المكونيّة، والأوصاف الوظيفيّة، التي يمكن أن ترتبط بمتواليّة معيّنة[2].

[1] – ينظر المرجع نفسه، ص97.

[2] – ينظر المرجع نفسه، ص97.

نتيجة القراءة:

بعد القراءة الأوليّة للمشروع اللساني الذي يطمح عبد القادر الفاسي الفهري لتحقيقه والذي تجلّى في: نظريّته اللغويّة، ونظريّته الوظيفيّة المعجميّة، واللتين كليهما كانتا استثمارًا لأفكار وآراء مدرسة النحو التوليدي التحويلي، التي عرفت تطوّرا عبر مراحل وسنوات عدّة، خلصنا إلى النتائج الآتية:

يصعب – إن لم نقل يستحيل– تطبيق هذه النظرية على اللغة العربيّة، وذلك لسببين مهمين هما:

1– صعوبة الفهم الكامل لهذه النظريّة، هذه الصعوبة ناتجة عن الأسلوب المعقّد وغير الواضح، الذي قدّم به الباحث نظريّته. إذْ استعمل مصطلحات ومفاهيم منطقيّة ورياضية، وأخرى نحويّة، وأخرى مترجمة وغير واضحة الدّلالة والقصد، كمصطلح "العُجر" كما نجد خلطًا بين مفاهيم النحو التوليدي التحويلي، ومفاهيم النحو العربي.

2– هذه النظرية لم تستقر وعرفت تعديلات كثيرة، فما طرحه عبد القادر الفاسي الفهري، في كتابيه: اللسانيّات واللغة العربيّة، والبناء الموازي – نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة– أعاد النظر في كثير من جوانبه وقضاياه، وعدّل فيه في كتابه: المعجم العربي– نماذج تحليليّة جديدة– .

وربّما لهذين السببين لم أجد –أثناء بحثي– قراءة واضحة ومفهومة وكاملة تشرح أفكار، وطروحات الفاسي الفهري، على الرغم من أنّ كتبه صدرت في الثمانينيّات وبداية التسعينيّات، إلاّ أن أفكاره بقيت نظريّة كما هي، ولم تنتقل إلى حيّز التطبيق.

2- الدّرس اللّغوي من خلال نموذج وصف اللغة العربيّة لتمام حسان(*):

تمهيد

ألّف تمام حسان مجموعة من الكتب ، كلّها خاصة بالدراسات اللغويّة اللسانيّة عمومًا، واللغة العربية خصوصًا. وتتمثّل هذه الكتب فيما يلي:

- مناهج البحث في اللغة.
- اللّغة العربيّة " معناها ومبناها "
- الخلاصة النحويّة.
- البيان في روائع القرآن- دراسة لغويّة وأسلوبيّة للنصّ القرآني-.
- اللّغة العربيّة بين المعياريّة والوصفيّة.
- خواطر من تأمّلات لغة القرآن الكريم.
- مفاهيم ومواقف في اللّغة والقرآن.
- مقالات في اللغة والأدب.
- الفكر اللغوي الجديد.
- اجتهادات لغويّة.
- حصاد السنين من حقول العربيّة.

وعند قراءتي واطّلاعي على هذه الكتب، وجدت المنهج الوصفي اللساني حاضرا في كلّ هذه الكتب، إضافة إلى مفاهيم المدرسة السياقيّة التي يتزعّمها "فيرث" (Firth)، أستاذ تمام حسان، والتي ركّزت على دراسة المعنى انطلاقا من السياق وانتهاءً إليه.

* تمام حسان باحث ولغوي مصري، ولد سنة 1918 وتوفي في 11- 10- 2011، درس بمدرسة دار العلوم العليا ومنها حصل على دبلوم دار العلوم عام 1943، وعلى إجازة التدريس عام 1945، اختير لبعثة علميّة للدراسة بجامعة لندن عام 1946، تحصل منها على الماجستير والدكتوراه في علوم اللغة. (ينظر: تمام حسان، حصاد السنين من حقول العربية، ص237.)

وربّما هذا الذي قصده تمام حسان بالنظريّة الغربيّة التي سعى إلى تطبيقها على اللغة العربيّة عندما قال: «ولكنّني لا أستطيع أن أغمط حق النظرية التي بنيت عليها هذه الدراسة، وهي نظريّة جاءت نتيجة تجارب القرون في الغرب، فهيكلها غربي وتطبيقها على اللغة العربيّة، وهو القسط الذي أنا مسئول عنه في هذا الكتاب»[1].

وأبرز الكتب التي ظهر فيها نموذجه الخاص، ونظرته الجديدة إلى اللغة العربيّة، والتي دعا فيها صراحة، إلى إعادة وصف اللغة العربيّة بمناهج لسانيّة حديثة هي: كتاب **مناهج البحث في اللغة** ، وكتاب **اللغة العربيّة** "**معناها ومبناها**"، وكتاب **الخلاصة النحويّة**.

وأكثر كتاب من هذه الكتب الثلاثة أثار النقاش، وكُتب عنه وفي موضوعه عدّة مقالات، وأجريت حوله الكثير من البحوث والدراسات العلميّة، هو كتاب : اللغة العربيّة "معناها ومبناها". وربما يرجع ذلك إلى أنّ آراء ونظرة تمام حسان اكتملت في هذا الكتاب، وقد لقيت هذه الآراء رفضًا من البعض كما لقيت تأييدًا من البعض الآخر.

وقد حدّد الكاتب هدفه من هذا الكتاب قائلا: « والغاية التي أسعى وراءها بهذا البحث أن ألقيَ ضوءا جديدا كاشفا على التراث اللغوي العربي كلّه، منبعثا من المنهج الوصفي في دراسة اللغة»[(2)].

كما اعتبر محاولته هذه أجرأ محاولة شاملة؛ لإعادة ترتيب الأفكار اللغويّة تجري بعد سيبويه وعبد القاهر الجرجاني[(3)].

---

[1] – تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1986، ص13.

[2] – تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص 10

[3] – ينظر المصدر نفسه، ص10.

أ- النظام اللغوي العربي. مفهومه ومنهج دراسته- قراءة في أفكار وآراء تمام حسان-

ينطلق تمام حسان لشرح نموذجه اللغوي العربي من المفهوم السوسيري للّغة على أنّها نظام بُني بناءً محكمًا ليؤدّي وظيفة تظهر في إطار المجتمع المتكلّم بها. إذ كان هذا المفهوم أوّل مبدأ اتخذه تمام حسان ليصف به اللغة العربيّة قائلاً:

« وإذا نظرنا إلى اللغة باعتبارها مجموعة من النظم الوضعيّة الاجتماعيّة ذات أقسام من الأنماط والعلامات، وجدنا أنّ من الممكن أن تستقلّ بمنهجها عن مناهج العلوم. ويأخذ منهجها في اعتباره الشكل والوظيفة، باعتبارهما أساسين من أسس بنائه يطبّقان في كلّ فرع من فروع الدّراسات اللغويّة. هذه الدراسات ليست إلاّ مجموعة متناسقة متكاتفة متلاحمة من المناهج الفرعيّة لتناول الأحداث اللغويّة منطوقة أو مكتوبة. ولقد وضعت هذه المجموعة من المناهج؛ لتصل بنا إلى علاج اللغة علاجا منظما أمبركاليا تحليليا مستقلا، بمعنى أنّه لا يتّخذ نقطة بداية له في أيّ علم غير علم اللغة»[1].

فنظاميّة اللغة واجتماعيّتها وتناسق عناصرها هي مفاهيم تولّدت عن الدراسة البنيويّة، وهي مفاهيم خضعت لها جميع اللّغات، ذلك أنّ كلّ لغة هي نظام من الوحدات الصوتيّة والصرفيّة والتركيبيّة والدّلاليّة؛ تتناسق فيما بينها، فتؤدّي وظيفة تواصليّة اجتماعيّة. واللغة العربيّة تشترك مع غيرها من اللّغات في هذا المفهوم اللساني؛ إذ هي «متعدّدة الأنظمة، فلها نظامها الصرفي؛ الذي لا تتعارض فيه صيغة مع صيغة، ولها نظامها النحوي؛ الذي لا يتعارض فيه باب مع باب، ولها بعد ذلك نظام للنبر ونظام للمقاطع ونظام للتنغيم، فهي منظومة من النظم على حدّ تعبير بعضهم، ويؤدّي كلّ منها وظيفة بالتعاون مع النظم الأخرى»[2].

ومن هذه الأنظمة المتعدّدة تتشكّل مجموعة من المستويات التي تخضع لها دراسة اللغة، وانطلاقا منها تتحدّد البنى اللغوية، وهي -عند تمام حسان- ستّة مستويات

[1] - تمام حسان، المرجع السابق، ص37.

[2] - المرجع نفسه، ص58.

سمّاها " (مناهج) وهي على الترتيب: منهج الأصوات(الفونيتيك) ومنهج التشكيل الصوتي (الفونولوجي) ومنهج الصرف ومنهج النحو، ومنهج المعجم ومنهج الدلالة"[1].غير أن هذه التسمية كانت في كتابه الأوّل" مناهج البحث في اللّغة" أمّا في كتابه " اللغة العربية معناها ومبناها" فقد أطلق عليها مصطلح "النّظام" حيث عنون الفصل الثالث من الكتاب بالنّظام الصوتي، والفصل الرابع بالنظام الصرفي والفصل الخامس بالنظام النحوي، أمّا الفصل السادس فعنونه بالظواهر السياقيّة وعنون السابع بالمعجم والثامن بالدلالة.

ويحيلنا هذا الاختلاف في التّسمية والفرق بين مصطلحي " المنهج" و"النظام" إلى تساؤل مهم: هل هناك فرق حقيقي بين مفهوم "المنهج" و"النظام" عند تمام حسان أو بمعنى أدقّ: هل هناك فرق بين منهج الأصوات والنظام الصوتي، وبين منهج الصرف والنظام الصرفي، ومنهج النحو والنظام النحوي، أم هو الشيء نفسه، وليس الأمر كذلك، وإنّما هو الاختلاف في التسمية فقط؟

وللإجابة عن هذا التساؤل يجب أن ندرس ونحلّل النموذج اللساني للّغة العربيّة عند تمام حسان، تحليلا علميا ومفصّلا ودقيقا.

ب-الدرس الصوتي عند تمام حسان من خلال وصف النظام اللغوي العربي:

1- الصوت اللغوي مفهومه وطريقة دراسته:

يمكن أن نبدأ التأسيس للدرس الصوتي عند تمام حسان ممّا جاء في كتابه "مناهج البحث في اللغة"؛ حيث خصّص جزءا كبيرا من هذا الكتاب للدراسة الصوتية، وقسّمها إلى قسمين: منهج الأصوات (الفونيتيك) ومنهج التشكيل الصوتي (الفونولوجيا).

تكلّم في القسم الأوّل عن الجوانب الفيزيائيّة والعضويّة للصوت عموما والصوت اللغوي خصوصا. إذ الصوت بمعناه العام هو "الأثر السمعي الذي به ذبذبة مستمرّة

[1] المرجع نفسه، ص58.

مطّردة حتى ولو لم يكن مصدره جهازا صوتيا حيا"[1]. ويدخل تحت هذا المفهوم مصطلحات ومفاهيم صوتيّة فيزيائية، كدرجة الصوت وعلوّه وجرسه.

أما الصوت اللغوي فهو الأثر السمعي الذي يصدر عن متكلّم معيّن، يحرّك من خلاله بعض الأعضاء كالفك والشفتين واللسان، وله جانبان؛ أحدهما عضوي والآخر صوتي. الجانب العضوي هو جانب حركي يتّصل بعمليّة النطق، والجانب الصوتي هو جانب تنفّسي يتّصل بصفة النطق. وعمليّة النطق هي عمليّة تحدث من خلال جهاز النطق الإنساني الذي يتكوّن من مجموعة من الأعضاء، منها ما هو ثابت ومنها ما هو متحرّك.

وتتمّ الدراسة الصوتية ومعرفة مخارج الأصوات وصفاتها، وما يتعلّق بها من تغيّرات؛ باتّباع طرق معيّنة- يشرحها تمام حسان- وهي: الملاحظة، وتسجيل الصوت، والبلاتوغرافيا أو تكنيك الحنك الصناعي، والكيموغرافيا أو تكنيك التعرجات الذبذبيّة، وصور الأشعّة [2].

2- التصنيف الجديد لمخارج الاصوات وصفاتها(*):

يرى تمام حسان أنّ العرب وقعوا في خلط كبير؛ عندما حدّدوا مخارج الحروف، ولذلك يجب إعادة النظر في هذه المخارج وفق منهج البحث الحديث، فجاء تصنيفه للمخارج كالآتي:

1- « شفوي (Bi-labial) : ويكون بتقريب المسافة بين الشفتين بضمّهما أو إقفالهما في طريق الهواء الصادر عن الرئتين.

2- شفوي أسناني (Labio-dental) : هو نتيجة اتّصال الشفة السفلى بالأسنان العليا لتضييق مجرى الهواء.

---

[1] - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص67.

[2] - ينظر: المرجع السابق، ص 72- 109.

* -عرضُنا لهذا التصنيف لا يعني أنّنا نتبنّاه أو نرجّحه على تصنيف القدامى. وإنّما الغرض من هذا التصنيف أن نقرأه قراءة علميّة دقيقة، تمكّننا من إجراء مقارنة صحيحة بينه وبين التصنيف القديم، ومعرفة معايير كل من التصنيفين.

3- أسناني (Dental) : مبني على اتّصال طرف اللسان بالأسنان العليا.

4- أسناني لثوي (Denti-aiveolar) : وهو ما اتّصل طرف اللسان فيه بالأسنان العليا ومقدّمة اللسان باللثّة، وهي أصول الثنايا.

5- لثوي (Aveolar): وهو ما اتّصل فيه طرف اللسان باللثّة أثناء النطق.

6- غاري (Palatal) : وهو الذي تحدث فيه صلة بين مقدّم اللسان وبين الغار(وهو الحنك الصلب الذي يلي اللثة).

7- طبقي (Velar) : وهو ما نتج عن اتّصال مؤخر اللسان بالطبق(وهو الجزء الرخو الذي في مؤخرة سقف الفم).

8- لهوي (Uralar) : وهو ما اتّصل فيه مؤخر اللسان باللهاة (وهي آخر جزء في مؤخر الطبق).

9- حلقي (Pharynigal) : ونقصد به المخرج الناتج من تضييق الحلق. والحلق في اصطلاح هذا الكتاب هو ما يعرف في الإنجليزيّة بكلمة (Pharynix) ولا يشمل المنطقة التي تسمّى (b-accolare) فهو ما بين الحنجرة وبين جدار اللسان ويسمّى في العامية (الزور).

10-حنجري (Glottal) :وهو نتيجة الإقفال أو التضييق في الأوتار الصوتيّة التي في قاعدة الحنجرة»[1].

وقد جاء هذا التصنيف الجديد لمخارج الأصوات، نتيجة لتطور الدرس الصوتي في المخابر، إذ أصبح يعتمد على الآلات والملاحظة الدقيقة والمباشرة؛ لعمليّات النطق.

وما نلاحظه على هذا التصنيف أنه يتشابه مع ما أطلق عليه الخليل بن أحمد في مقدّمة معجمه "العين" ألقاب الحروف .

والشأن نفسه لصفات الحروف، إذ أورد تمام حسان معايير معيّنة يجب الاعتماد عليها والنظر من خلالها، حتى نتمكّن من التحديد الدقيق لها.

تتمثّل هذه المعايير فيما يلي:

[1] المرجع السابق، ص111.

«1- الطريقة التي يتمّ بها النطق في مخرج ما (الشدّة، الرخاوة، التعطيش والاستمرار).

1- حدوث ذبذبة في الأوتار الصوتيّة وعدمه (الجهر والهمس).

2- تحرّك مؤخّر اللسان أو مقدّمه، تحرّكا ثانويّا أثناء حدوث النطق في موضع آخر (الإطباق، التغوير والتحليق)»[1]

وعلى الرغم من وجود اختلاف بين تمام حسان والقدماء، في معايير تصنيف الصفات، وفي تحديدها بدقّة، وفي مفهومها، إلا أنّ هناك اتّفاقا على كثير من المصطلحات، كالجهر والهمس والشدّة والرخاوة والإطباق.

3- النظام الصوتي عند تمام حسان- مفهومه وموضوع دراسته-:

يتحدّد مفهوم النظام الصوتي عند تمام حسان انطلاقا من التفريق بين علم الأصوات (phonétique) وبين علم التشكيل الصوتي(phonologie)، أو كما ترجمه البعض بعلم وظائف الأصوات، أو علم الأصوات الوظيفي، فالأوّل هو:

« دراسة علميّة لموضوع مدرَك بالحواس، لأنّ حاسّة النظر ترى من حركات الجهاز النطقي حركة الشفتين والفك الأسفل، وبعض حركات اللسان، ثمّ ترى كذلك بعض الحركات المصاحبة؛ التي تقوم بها عضلات الوجه، وحاسة السمع تدرك الآثار السمعيّة المصاحبة لهذه الحركات العضويّة، فتميّز انحباس الهواء وتسريحه بعد انحباسه، واحتكاكه بأعضاء الجهاز النطقي عند عدم الحبس والتضييق واختلاف قيمة الصوت عند اختلاف شكل حجرة الرنين وكون النطق مجهورا حينا ومهموسا حينا آخر، وهلمّ جرًّا ممّا تستطيع الحواس أن تدركه سواء أكان الشخص الذي يدرك هذه المحسوسات على معرفة باللغة؛ التي يستعملها المتكلّم أم لا»[2].

وعليه فعلم الأصوات يهتمّ بدراسة الصوت من جوانبه الثلاثة، النطقيّة والفيزيائية والسمعية، والصوت في هذا الحيّز الدراسي هو صوت معزول ومفرد، أي ليس مركّبًا مع صوت آخر.

[1] – تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص112.

[2] – تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1994، ص48.

أمّا علم التشكيل الصوتي فهو العلم الذي يدرس الأصوات أثناء تجاورها وارتباطها وتحديد مواقعها، وتكرارها وقلّتها في التركيب، ويجعل **تروبتسكوي** علم دراسة أصوات الكلام هو علم الأصوات وعلم دراسة أصوات اللّغة هو علم التشكيل الصوتي. ويرى **كاشينو** أنّ علم الأصوات دراسة للظواهر الصوتية، والتشكيل الصوتي دراسة لوظائف الأصوات[1].

وجاء تمييز تمام حسان بين المنهج الصوتي (الفونيتيك) ومنهج التشكيل الصوتي (الفونولوجيا) نتيجة لما أفرزه الدرس الصوتي من تقدّم بفضل الجهود المتواصلة واستعمال الأجهزة والآلات التي مكّنت العلماء من أن يتحصّلوا على حقائق صوتيّة لم تكن معروفة لديهم من قبل « واكتشفوا أنّ للصوت جوانب يقتضي كلّ جانب منها النظر بأسلوب يختلف عمّا يتبع من الجانب الآخر، ووجدوا أنّه من الأوفق والأنسب أن يخصّص فرع من العلم أو منهج الدرس؛ لكلّ من هذه الجوانب أو لكلّ مجموعة منها»[(2)].

وانطلاقا من هذا التفريق بين علم الأصوات وعلم التشكيل الصوتي أو كما يسميه أحيانا تمام حسان علم الصوتيات، يكون الكشف في النظام الصوتي، من مهمّة الباحث في علم الصوتيات وليس من عمل الباحث في علم الأصوات، ذلك لأن الصوتيات تعتمد على آليات التجريد والتبويب والتنظيم والتقسيم، ويرتكز البحث في هذه الحالة على دعامتين أساسيتين:

1- معطيات علم الأصوات، أي مجموعة الملاحظات المسجّلة التي تقرّر أنّ اللغة المدروسة تشتمل على عدد معيّن من الأصوات لكلّ منها وصفه العضوي والسمعي.

2- طائفة من المقابلات بين الأصوات من حيث المخارج والصفات والوظائف وهذه المقابلات هي جهات الاختلاف بين كل صوت وصوت آخر، إمّا من حيث المخرج فقط أو الصفة فقط أو هما معًا، وتسمّى "القيم الخلافيّة"[(3)].

---

[1]- ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة،، ص 139.

[2] - كمال بشر، علم الأصوات، دار غوّيب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص65.

[3] - تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص67.

والملاحظ ممّا ذكره تمام حسان أنّ التفريق بين علم الأصوات وعلم التشكيل الصوتي هو تفريق وظيفي، ذلك أنّ وظيفة الصوت تظهر في النظام الصوتي أو البنية الصوتية، عن طريق التقابل بين وحدة صوتيّة وأخرى، وهو ما أنتج مفهوم الفونيم.

وقد خصّص الباحث لهذا المفهوم مبحثا خاصا سمّاه" نظرية الفونيم" تناول فيه مصطلح الفونيم عند جملة من اللسانيين في مقدّمتهم **دانيال جونز** و **تروبتسكوي** و**بلومفيلد** و **بودوان دي كورتيني**.

وتطرّق- أيضا- إلى ما وقع بين اللسانيين من اختلاف في النظر إلى مفهوم الفونيم، حيث نظر إليه كلّ واحد من زاويته الخاصة، فكانت هناك النظرة العضويّة التركيبيّة التي تستند إلى عبارة (عائلة الأصوات)، والنظرة العقليّة التي ترى في الفونيم صورة ذهنيّة؛ يستحضرها المتكلّم وينطقها بدون وعي، فينجح تارة في تحقيقها ويخفق أخرى[1] .

أما النظرة الأخيرة فهي النظرة الوظيفيّة التركيبيّة؛ التي ترى أنّ مفهوم الفونيم « مفهوم وظيفي لا تحدّده إلّا الوظيفة التي يقوم بها، ولذا قد يصلح كإشارة في ضبط المعاني (فقد ≠ نقض ، أجمة ≠ أكمة) ، أو قد لا يصلح كإشارة في ضبط المعاني لأنّ البعض يلثغ بالراء ويحوّلها إلى عين **ربط – غبط**»[2].

ويصف الباحث بالتفصيل النظام الصوتي العربي، في كتاب " مناهج البحث في اللغة" مستندا إلى مفاهيم المدرسة السياقيّة حيث تكلّم بدقّة عن الظواهر الصوتيّة كالمقطع والنبر والتنغيم، وكانت له آراء وملاحظات خاصة حول هذه الظواهر في اللغة العربيّة.

[1] – محمد بوديّة ، مفهوم النظام اللغوي عند تمام حسان، قراءة في كتابيْ " مناهج البحث في اللغة" و" اللغة العربيّة معناها ومبناها"، مجلّة حوليات المخبر، منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربيّة جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، العدد الأوّل 2013، ص 175.

[2] ريمون طحان، الألسنيّة العربيّة، دار الكتب اللبناني، بيروت، لبنان، ط1، 1972، ص63.

ج- الدرس الصرفي عند " تمام حسان" من خلال وصف النظام اللغوي العربي:

1- مكوّنات النظام الصرفي:

يظهر المنحى التجديدي في الدرس الصرفي عند الباحث، في مصطلح ومفهوم "النظام الصرفي"، ولذلك جاءت دراسته تختلف عن الدراسة الصرفيّة القديمة، ويبنى النظام الصرفي عند تمام حسان على ثلاثة عناصر تتمثّل فيما يلي:

1- «مجموعة من المعاني الصرفيّة التي يرجع بعضها إلى تقسيم الكلم، ويعود بعضها الآخر إلى تصريف الصيغ.

2- طائفة من المباني يعضها صيغ مجرّدة، وبعضها لواصق وبعضها زوائد وبعضها مباني أدوات.

3- طائفة من العلاقات العضويّة الإيجابيّة، وهي وجوه الارتباط بين المباني وطائفة أخرى من القيم الخلافيّة أو المقابلات، وهي وجوه الاختلاف بين هذه المباني»[1].

ويفرّق الباحث بين المبنى الصرفي والمعنى الصرفي، فالاسم – مثلا- له صيغة معيّنة، هذه الصيغة هي المبنى، أمّا المعنى فهو دلالته على الاسميّة، والشيء نفسه بالنسبة للفعل أو الضمير أو الأداة، فصيغة كلّ واحد منهم هي مبنى صرفي، أمّا الفعليّة والإضمار والتعريف أو التنكير، والتذكير أو التأنيث فهي معان صرفيّة.

كما يفرق الباحث بين المباني والمعاني الصرفيّة الخاصّة بالتقسيم، والمباني والمعاني الصرفيّة الخاصّة بالتصريف، فمباني التصريف تضمّ كلّ أقسام الكلم الأسماء بأنواعها والأفعال والضمائر والإشارات والموصولات... أمّا مباني ومعاني التصريف؛ فهي ما بها يتمّ التفريق بين الصيغ الصرفيّة المتّفقة، والمجرّدة من السوابق واللواحق. وتتّضح قيمة المباني التصريفيّة أثناء المقابلة ،ويظهر من خلالها معاني التكلّم والخطاب والغيبة، والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير، فتكون معاني التصريف على هذا الأساس مجالاً للقيم الخلافيّة التي تفترق الصيغ

[1] – تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص82.

على أساسها[1]، وفي مجال الصرف أو ما يسمّى بالمورفولوجي (Morphology) فرّق تمام حسان بين ثلاثة مصطلحات وهي: الباب والمورفيم (Morpheme) والعلامة.

فالباب هو وسيلة تقسيميّة يعبّر عنه مورفيم معيّن، أمّا المورفيم فهو وحدة صرفيّة أو اصطلاح تركيبي بنائي يدخل في نظام من المورفيمات المتكاملة الوظيفة والعلامة هي ما يعبّر عن المورفيم تعبيرًا شكليًّا، وتتمثّل في الصيغ الصرفيّة وحركات الإعراب والإلحاق[2].

2- التقسيم الجديد للكلم:

أثارت مسألة التقسيم الجديد للكلم الذي اقترحه تمام حسان ردود فعل كبيرة، ونقاشا حادًا بين الباحثين المتخصّصين واللغويين؛ ذلك أنّه انتقد تقسيم النحاة الكلم إلى ثلاثة (اسم، فعل، حرف) والذي كان أشبه بالمقدّس عند الكثيرين، ورأى أنّ هذا التقسيم أقامه فريق من النحاة على أساس المبنى فقط، وأقامه آخرون على أساس المعنى فقط، والأصحّ أن يقام على الأساسين المعنى والمبنى معًا، وهو ما دفع **تمام حسان** إلى التعديل في هذه التقسيم، غير أنّ السّؤال الذي يفرض نفسه علينا عند قراءة التّقسيم الجديد جيّدًا هو: هل حقيقة جاء تمام حسان بتقسيم جديد للكلم؟ أم أنّ ما اقترحه هو تفصيل لما جاء مجملا عند النحاة؟

قسّم تمام حسان الكلم في كتابه اللغة العربيّة معناها ومبناها إلى سبعة أقسام: الاسم – الصفة – الفعل – الضمير – الخالفة –الظرف –الأداة.[3]

ويتّضح الفرق بين هذه الأقسام انطلاقا من المبنى والمعنى، حسب رأي الباحث. وبعد القراءة العلميّة والتفصيليّة لأقسام الكلم السّبعة، وجدت أن جديد الباحث يكمن في إعادة التصنيف وإعادة التسميّة – أحيانا- لما كان يدرج عند النحاة ضمن الأقسام الثلاثة (الاسم، الفعل، الحرف).

---

[1] –تمام حسان، المصدر نفسه، ص84.

[2] – يمظر تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة، ص206.

[3] - يُنظر: تمام حسان، اللّغة العربية مغناها ومبناها، ص 90.

فما كان يسمّى عندهم اسم موصول واسم إشارة، ويصنّف ضمن الاسم، جعله الباحث ضميرًا، تسميّة وتقسيمًا.

غير أنّ إعادة التصنيف والتسميّة؛ التي جاء بها الباحث، لم تكن اعتباطًا، وإنّما بناءً على المعايير والأسس التي وضعها، والتي هي –حقيقة– تفرّق بين قسم وآخر.

3– المعنى الوظيفي وعلاقته بالنظام الصرفي:

ينقسم المعنى في النموذج اللغوي لتمام حسان إلى ثلاثة أقسام:

- المعنى المعجمي lexical meaning : وهو المعنى الذي تدلّ عليه الكلمة المفردة كما تبيّنه المعاجم.
- المعنى الدلالي sementic meaning : ويسميّه كذلك الباحث المعنى المقامي contextual meaning وهو المعنى الذي لا يدلّ عليه المقال وحده، وإنّما يفرزه المقام.
- المعنى الوظيفي Functional meaning: وهو المعنى الذي تكشف عنه المباني التحليليّة للّغة، أو هو ما يمثّل وظيفة الوحدة اللغويّة[1].

وقد ركّز الباحث كثيرا على المعنى الوظيفي، في جميع أنظمة اللغة (النظام الصوتي، النظام الصرفي، النظام النحوي)،و ظهر هذا جليًّا في أغلب كتبه ومقالاته، ففي كتاب اللغة بين المعياريّة والوصفيّة، يذكر ذلك قائلاً: «حتى إذا فرغنا من الصوت ووظيفته، انتقلنا إلى علم الصرف، لندرس الصيغة و وظيفتها ولا شكّ أنّ ثمّة وظائف محدّدة للصيغ الصرفيّة العربيّة، فوظيفة صيغة الفاعل غير وظيفة صيغة المفعول، والمجرّد غير المزيد، ووظائف صيغ الزيادة محدّدة صرفيًّا تستطيع

[1] – ينظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص39.

أن تطّلع عليها في كلّ كتب الصرف...والذي يهمّنا إنّما هو الإشارة إلى وجود وظائف محدّدة لكلّ صيغة »[1].

والمعنى الوظيفي عند الباحث هو معنى نظامي، ناتج عن النظام الخاص لكلّ لغة، بمعنى أنّ كلّ متكلّم للغة معيّنة يوجد لديه ضمنيّاً في وحدات لغته الصوتيّة والصرفيّة والتركيبيّة هذا المعنى الوظيفي، إلاّ أنّه لا يستخرج هذا المعنى الوظيفي إلاّ المتخصّص، بمعنى أنّ العامي يمكن أن يعرف المعنى المعجمي، والمعنى الدلالي أو المقامي، إلاّ أنّه يصعب عليه، أو لا يمكنه معرفة المعنى الوظيفي– رغم وجوده ضمنيّا في لغته– لأنّ ذلك يتطلّب معرفة وعلما بوظائف الوحدات اللغويّة وربّما يرجع ذلك – أيضا– إلى أنّ المعنى الوظيفي؛ قد يتعدّد في المبنى الواحد أو قد تأخذ الوحدة الواحدة معانيَ وظيفية عدّة.

ويقرّ **تمام حسان** بذلك صراحة، معنونًا هذه الظاهرة بـ "تعدّد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد" ، إذ يقول: « والفكرة الهامّة التي أردت أن أسجّلها تحت هذا العنوان أنّ المعاني الوظيفيّة، التي تعبّر عنها المباني الصرفيّة، هي بطبيعتها تتّسم بالتعدّد والاحتمال؛ فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبّر عن أكثر من معنى واحد ما دام غير متحقّق بعلامة ما في السّياق، فإذا تحقّق المعنى بعلامة أصبح نصّا في معنى واحد بعينه، تحدّده القرائن اللفظيّة والمعنويّة والحاليّة على السواء»[2].

ومن الأمثلة التي يذكرها الباحث حول تعدّد المعنى الوظيفي، ما نجده في معاني حروف العطف، وما نلمسه من تعدّد معاني الصيغ الصرفيّة؛ كفاعل التي تصلح لوصف الفاعل، والصفة المشبّهة، وفعيل التي تصلح اسما كسرير ومصدرا كزئير

[1] – تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفيّة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط4، 2000، ص120.

[2] – تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص163.

ووصفا كبخيل، وأفعل التي تصلح للتفضيل وللصفة المشبّهة ومن تعدّد المعنى الوظيفي كذلك(إنْ) التي تصلح للنفي والشرط ولأن تكون مخفّفة من الثقيلة[1].

غير أنّ المبنى سواء كان صيغة فعليّة أو اسميّة معيّنة، أو أداة، أو من مباني التصريف، إذا دخل في سياق معيّن يصبح له معنى وظيفيّا واحدا محدّدًا، وانتفى بذلك احتمال التعدّد، لأنّ هناك قرائن لفظيّة ومعنويّة.

[1] – تمام حسان، البيان في روائع القرآن– دراسة لغويّة وأسلوبيّة للنص القرآني، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط3، 2009، ج1، ص13

ج- الدرس النحوي عند تمام حسان من خلال وصف النظام اللغوي العربي:

1-النظام النحوي ومكوّناته:

النظام النحوي في النّموذج اللغوي لتمام حسان، هو جزء أساس ومكوّن رئيس من مكوّنات النظام اللغوي العربي، ولا يمكن أن يدرس هذا النظام بمعزل عن النظام الصوتي والنظام الصرفي، كما لا يمكن أن نركّز فيه على المبنى فقط- وهو ما عابه الباحث على النحاة- وإنّما دراسته يجب أن تبنى على المعنى إلى جانب المبنى، ولذلك رأى أنّه من الضّروري أن ننطلق ونرتكز، أثناء دراسة النظام النحوي للغة العربيّة الفصحى؛ على الأسس التي يبنى عليها، والتي تتمثّل فيما يلي:

«1- طائفة من المعاني النحويّة العامّة، التي يسمّونها معاني الجمل والأساليب كالخبر والإنشاء.. إلخ.

2- مجموعة من المعاني النحويّة الخاصّة، أو معاني الأبواب المفردة كالفاعليّة والمفعوليّة والإضافة.. إلخ.

3- مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصّة، حتّى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها؛ وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص(وتحتها فروع) والنسبة (وتحتها فروع) وهذه العلاقات في الحقيقة قرائن معنويّة؛ تدلّ على معنى الأبواب الخاصّة كالفاعليّة والمفعوليّة.

4- ما يقدّمه علما الصوتيّات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتيّة أو صرفيّة كالحركات والحروف ومباني التقسيم والتصريف، أو ما اصطلحنا على تسميّته القرائن النحويّة

5 - القيم الخلافيّة والفروق بين أحد أفراد كلّ عنصر ممّا سبق وبين بقيّة أفراده.

6 – اتّحاد القرائن اللفظيّة من عطاء الصوتيّات والصرف، والقرائن المعنويّة من العلاقات النحويّة بين عناصر السياق النحوي »[1].

وبناءً على هذه الأسس، فإنّه لا يمكن أن نفصل بين النحو والصرف، كما لا يمكن الفصل بين الدّرس النحوي والدّرس البلاغي، وبالأخصّ علم المعاني وهو العلم الدي يدرس أساليب الخبر والإنشاء، وهي أساليب نحويّة بلاغيّة، كما يركّز على أجزاء الجملة، كأحوال المسند والمسند إليه، والذكر والحذف، والتقديم والتأخير والقصر.

« ويمكن القول من البدء أنّ الأثر الذي يحدثه علم المعاني في بلاغة القول يتولّد في الواقع من أمرين اثنين: وجوب مطابقة الكلام لحال السامعين والمَواطن التي يُقال فيها والمعاني المستفادة من الكلام ضمنًا بمعونة القرائن»[2].

ويؤدّي السياق دورا كبيرا في فهم النظام النحوي، واستجلاء المعاني النحويّة أو فهم المعنى الوظيفي للمباني النحويّة. كما أنّ من وظائف النظام النحوي تحديد العلاقات في السياق بين ما يقدّمة كلّ من النظام الصوتي والنظام الصرفي. « مع الاعتماد على القرائن الدالّة على أنواع العلاقات، مع السّعي إلى الوصول إلى أمن اللبس في جميع الحالات»[3].

وانطلاقًا من هذا، فإنّ النّظام النحوي، هو تشابك و تعالق بين مجموعة من المعاني والمباني، تتكشف من خلال جملة من القرائن اللفظيّة والمعنويّة.

2- مفهوم القرائن وأهميّتها في فهم النظام النحوي:

يدخل مفهوم القرائن في نموذج تمام حسان، ضمن مفهوم أوسع وأشمل، وهو مفهوم التعليق، وهو الفكرة أو المفهوم الذي اعتمد عليه الباحث لفحص نظريّة العامل

[1] – تمام حسان ، حصاد السنين من حقول العربيّة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2012، ص15.

[2] – عبد العزيز عتيق، علم المعاني، دار الآفاق العربيّة، القاهرة، مصر، 2004، ص28.

[3] – تمام حسان، الفكر اللغوي الجديد، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2011، ص143.

عند النحاة، منطلقًا من أنّ الأثر الإعرابي أو العلامة الإعرابيّة، لا يمكن أن يكشف عن المعنى النحوي، أو الوظيفة النحويّة كالفاعليّة أو المفعوليّة أو الحاليّة والتعليق الذي تكلّم عنه، هو نفسه الذي طرحه **عبد القاهر الجرجاني** عندما قال:

« واعلم أنّك إذا رجعت إلى نفسك علمت علمًا لا يعترضه الشكّ أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس، وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق والبناء فيها، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها ما معناه وما محصوله، وإذا نظرنا إلى ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولا، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر»[1].

والتعليق بهذا التصوّر الذي طرحه عبد القاهر ، هو الفكرة التي اتّكأ عليها تمام حسان، مفصّلاً في كيفيّة حدوثه انطلاقا من القرائن اللفظيّة والمعنويّة، حيث يقول:

« وفي رأيي– كما كان في رأي عبد القاهر على أقوى احتمال– أنّ التعليق هو الفكرة المركزيّة في النحو العربي، وأنّ فهم التعليق على وجهه، كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحويّة، لأنّ التعليق يحدّد بواسطة القرائن معنى الأبواب في السياق ويفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل، وأكثر نفعا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفيّة النحويّة»[(2)].

ويدخل تحت مصطلح التعليق عنوانان كبيران هما: العلاقات السياقيّة والقرائن اللفظيّة، السياقيّة. ويَعدّ تمام حسان القرائن اللفظيّة في السياق ثماني قرائن؛ تتمثّل فيما يلي:

العلامة الإعرابيّة، الرتبة، الصيغة، المطابقة، الربط، التضامّ، الأداة، النغمة.

---

[1] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص54.

[2] – تمام حسان، للغة العربيّة معناها ومبناها، ص189.

أمّا القرائن المعنويّة – وهي العلاقات السياقيّة نفسها – فهي خمس قرائن تمثّلت فيما يلي: الإسناد، التخصيص، النسبة، التبعيّة، المخالفة.

وهذه هي القرائن الخمس الأساسيّة هي: « تلك العلاقات السياقيّة التي تربط بين الأبواب النحويّة، وتتّضح بها الأبواب أيضًا، إذ تفيد في تحديد المعنى النحوي الخاص بالأبواب النحويّة (كالفاعليّة والمفعوليّة وهلمّ جرّا)»[1] .

وعلى هذا الأساس فإنّ التحليل الوظيفي لنظام التركيب في اللغة العربيّة، في رأي تمام حسان، لا يمكن أن يجري إلاّ بتضافر القرائن اللفظيّة والمعنويّة على السواء وهي القرائن؛ التي عدّها وشرحها وفصّل فيها مبيّنًا أهميّة كلّ قرينة على حدة، والتي بها يقوم الاستغناء عن العوامل النحويّة في رأيه.

3- الزّمن وأهمّيته في فهم النظام النحوي:

أفرد تمام حسان للزمن مبحثًا خاصًّا في كتابه اللغة العربيّة معناها ومبناها، جاء بعد مبحث القرائن مباشرة، وقصْده من هذا أنْ يربط بين القرينة والزّمن، من خلال شرح دور القرائن في تحديد الزّمن النّحوي، ذلك أنّ الباحث يفرّق بين الزّمن عمومًا والزّمن النّحوي، كما يفرّق بين الزمن النحوي والزمن الصرفي، إذ الزمن النحوي عنده « وظيفة في السياق يؤدّيها الفعل أو الصفة، أو ما نُقل إلى الفعل من الأقسام الأخرى للكلم كالمصادر والخوالف. والزمن بهذا المعنى يختلف عمّا يُفهم منه في الصرف؛ إذ هو وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السياق، فلا يستفاد من الصفة التي تفيد موصوفًا بالحدث، ولا يستفاد من المصدر؛ الذي يفيد الحدث دون الزمن»[(2)].

وعلى هذا الأساس فالعلاقات السياقيّة والقرائن اللفظيّة، هي التي تتحكّم في تحديد الزمن النحوي، فصيغة فَعَلَ –مثلا– تدلّ على الزمن الماضي، وهنا الزمن زمن

[1] - عبد الجبار توامة، القرائن المعنويّة في النحو العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، مخطوط، جامعة الجزائر، ص39.

[2] - تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص240.

صرفي، وليس زمنًا نحويًا، لكن إذا اتّصلت بها (إذا) الظرفيّة أصبحت الدلالة الزمنيّة للاستقبال، وهنا يتحوّل الزمن إلى زمن نحوي.

والفكرة التي ارتكز عليها تمام حسان في تحديد الزمن؛ هي فكرة طرحها الأصوليّون من قبل، وذلك عندما أرادوا أن يبيّنوا أنّ الزمن في الفعل لا يُستمد من صيغته، وإنّما من السّياق، فكان الخلاف بين النحويين والأصوليين « ليس في إنكار المدلول الزمني للجملة الفعليّة، وإنّما في تحديد (الدالّ) عليه، فالدالّ عليه عند النحويين هو (الصيغة) ولذلك اعتبروا دلالة الفعل على الزمن دلالة تضمينيّة، والدالّ عليه عند الأصوليين هو سياق الجملة وقرائنها، لأنّ الفعل عندهم باعتباره متضمّنًا للحدث، لا يختلف عن سائر المشتقّات المتضمّنة للحدث نفسه من حيث دلالته على (الزمن المطلق) الذي قد ينطبق على الماضي، وقد ينطبق على الحاضر والمستقبل، سواء كان التعبير عنه بصيغة الفعل أم بصيغ المصدر، اسم الفاعل واسم المفعول، والذي يجعل أحد الأزمنة الثلاثة مدلولا معيّنا للفعل، ليس هو (الدلالة الوضعيّة) لصيغة فعل يفعل، بل هو دلالة الاستعمال، ودلالة القرائن اللفظيّة والحاليّة عليه»[1].

وانطلاقا من هذه الفكرة واعتمادًا عليها قدّم **تمام حسان**، انتقادًا كبيرا للنحاة، عندما نسبوا الزمن إلى الصيغة أو الأداة كـ (إذا)، كما رأى أنّهم لم يفرّقوا بين مقرّرات النظام ومطالب السياق، و لم يُرجعوا – حسب رأيه– الزمن الصرفي إلى النظام الصرفي، والزمن النحوي إلى السياق، ولذلك يجب أن ننظر إلى هذا السياق وأنواعه لنكشف عن هذا الزمن[2]

[1]- مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، دار الهجرة، إيران، قم، ط2، 1405هـ ، ص169.

[2] - ينظر : تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص243.

3- نموذج النحو الوظيفي عند أحمد المتوكّل و"سيمون ديك" - قراءة في المبادئ الأساسية والبنية العامة-

أ- تعريف بالنّموذج:

نموذج النحو الوظيفي ،أو ما سُمّي ب"نظرية النحو الوظيفي "،هو نموذج اشتغل عليه الباحث المغربي أحمد المتوكّل ، وتبنّاه عن اللّساني الهولندي "سيمون ديك" (Simon dik).هذا النموذج هو في أصله امتداد للمدرسة الوظيفيّة السّابقة، إلاّ أنّ "سيمون ديك" وأحمد المتوكّل ،أضافا إلى أفكار سابقيهم أفكارا أخرى استلهموها من اللّسانيات التّداولية، وعلم اللّغة النّفسي ، وعلم اللّغة الاجتماعي .محاولين استغلال هذه الأفكار في تعليم اللّغة وبناء النّصوص وتحليلها.

وقد حاول **أحمد المتوكّل** أن يقدّم هذه النظرية للقارئ العربي من خلال ترجمة مصطلحاتها ومفاهيمها إلى العربيّة، وشرح كيفيّة اشتغال هذا النموذج ،وتبيان مدى إمكانيّة تطبيقه على اللّغة العربيّة. وظهر هذا جليّا في جملة المؤلّفات التي ألّفها الباحث وهي مرتّبة من حيث تاريخ الطّبع كما يلي:

- الوظائف التداوليّة في اللّغة العربية.
- دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي.
- من البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنية: الوظيفة المفعول في اللّغة العربية.
- من قضايا الرّبط في اللّغة العربيّة.
- قضايا معجمية: المحمولات الفعلية المشتقّة في اللّغة العربيّة .
- الجملة المركّبة في اللغة العربيّة.
- اللّسانيات الوظيفيّة: مدخل نظريّ.
- الوظيفة والبنية: مقاربة وظيفيّة لبعض قضايا التّركيب في اللّغة العربيّة.
- آفاق جديدة في نظريّة النحو الوظيفي.
- قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيّات الوظيفيّة: البنية التّحتية أو التّمثيل الدّلالي التداولي.

– قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفيّة: بنية المكوّنات أو التّمثيل الصّرفي التّركيبي.

– قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة: بنية الخطاب من الجملة إلى النصّ.

– الوظيفيّة بين الكلّية والنّمطيّة.

– التّركيبات الوظيفيّة: قضايا ومقاربات.

– المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي: الأصول والامتداد.

– مسائل النّحو العربي في قضايا الخطاب الوظيفي.

– الخطاب وخصائص اللّغة العربيّة: دراسة في الوظيفة والبنية والنمط.

– الخطاب الموسّط: مقاربة وظيفيّة موحّدة لتحليل النّصوص والتّرجمة وتعليم اللّغات.

إضافة غلى هذه الكتب ،هناك كتب **لأحمد المتوكّل** بالفرنسية والانجليزية. وكثير من المقالات والمنشورات من الندوات والملتقيات والمؤتمرات، يشرح فيها الباحث النموذج الوظيفي أو النظريّة التي يدعو إليها.

وقد قمت بالاطّلاع على أغلب كتبه المؤلّفة باللّغة العربية، وقراءتها لمعرفة وفهم المبادئ والبنية العامّة لهذا النّموذج.

ب– مبادئ النّحو الوظيفي:

اعتمد نموذج **النّحو الوظيفي**– في بدايته– على مبادئ منهجيّة معيّنة ، أجملها فيما يلي:

« 1– وظيفة اللّغات الطبيعيّة الأساسيّة ،هي التّواصل .

2– موضوع الدّرس اللّساني هو وصف القدرة التّواصلية (communicative competence)، للمتكلّم/ المخاطب.

3– النّحو الوظيفي نظريّة للتّركيب والدّلالة، منظور إليهما من وجهة نظر تداوليّة.

4– يجب أن يسعى الوصف اللّغوي الطّامح إلى تحقيق أنواع ثلاثة من الكفاية:

أ- الكفاية النّفسية (l'adéquation psychologique).

ب- الكفاية التداوليّة (l'adécation pragmatique) .

ج- الكفاية النّمطيّة (l'aducation typologique). »[1]

أمّا المبدأ الأوّل فهو مبدأ ظهر مع ظهور الوظيفيّة وظلّ شعارا لكلّ أعلامها يتّخذونه هدفا يدافعون عنه، وإن اختلفت سبلهم في ذلك. وكذا الشّأن بالنّسبة ل"**سيمون ديك**"، الذي أقام نحوه على قاعدة أساسيّة ، تعتبر أنّ أيّ لغة طبيعيّة هي نظام يحتوي على خصائص بنيوية، الهدف الأساس من هذا النّظام هو تحقيق عمليّة التّواصل القائمة بين متكلّميه.

ولذلك لابدّ للّساني أن يدرس ويصف القدرة التّواصليّة الموجودة عند طرفي الاتّصال(المتكلّم والمخاطب).

وهو ما يمثّل المبدأ الثاني لنموذج النّحو الوظيفي؛ وهو مبدأ حاول من خلاله **سيمون ديك** أن يعيد النّظر في ثنائيّة **تشومسكي** (قدرة/ إنجاز).

وأمّا المبدأ الثالث الذي يظهر فيه جديد **سيمون ديك** ،الذي أضافه إلى الجوانب التّركيبيّة والدّلاليّة، ويتمثّل هذا الجديد في استثمار نظريّة ظهرت حديثا في حقل الدّراسات اللّسانيّة وسمّيت بالتّداوليّة La pragmatique.

ومن خلال هذا العلم يطمح النحو الوظيفي ، إلى تحقيق الكفاية التداوليّة ؛ أي كفاية الاستعمال اللّغوي، إضافة إلى الكفايتين النّفسيّة والنّمطيّة[2].

"ويرقى النحو إلى مستوى الكفاية النمطيّة؛ إذا استطاع أن يفرز أوصافا للغات طبيعيّة، متباينة نمطيّا، وإذا كان قادرا في نفس الوقت على رصد ما يؤالف وما يخالف بين هذه اللّغات. ويكون النّحو كافيّا نفسيّا إذا لم يتعارض مع الفرضيّات النّفسيّة، حول إنتاج اللّغة وفهمها."[3]

[1] - أحمد المتوكّل ،دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي . دار الثّقافة ، الدّار البيضاء، ط 1، 1986.ص 09.

[2] - محمّد بوديّة، مفهوم الوظيفيّة عند أحمد المتوكّل و"سيمون ديك"- قراءة في نموذج النّحو الوظيفي- .مجلّة كلّية الآداب واللّغات ،جامعة محمّد خيضر، بسكرة ،الجزائر، العدد 12،جانفي، 2013،ص 245.

[3] - أحمد المتوكّل وآخرون، قضايا المنهج في اللّغة والأدب. دار توبقال للنّشر، الدار البيضاء، المغرب، ص 21.

وهذا ما يمثّل المبدأ الرّابع لنموذج النّحو الوظيفي.

ويقسّم **أحمد المتوكّل** المبادئ العامّة للنّحو الوظيفي في كتابه: **التّركيبات الوظيفيّة: قضايا ومقاربات.** وفق ثلاثة معايير: المنطلق المنهجي _ موضوع الدّرس_ الهدف المراد تحقيقه.

يتّضح المنطلق المنهجي لنظريّة النّحو الوظيفي، من خلال المبدأ الأوّل الذي يركّز على أنّ الوظيفة الأساسيّة للّغة هي التّواصل، وباقي الوظائف اللّغويّة ماهي إلاّ وظائف فرعيّة. وعليه فلا يمكن الفصل بين بنية اللّغة ووظيفتها، إلاّ فصلا اعتباطيا. كما لا يمكن وصف الخصائص البنيويّة للغة ما ، دون وصف الخصائص الوظيفيّة الدّلاليّة والتّداوليّة.[1]

وأمّا القدرة التّواصليّة للمتكلّم/المستمع، التي هي موضوع الدّرس، فإنّ مفهوم هذه القدرة في نظريّة النّحو الوظيفي " يأخذ وضعا ذا مزيّتين :

(أ) أولاهما: أنّ الملكات التي تتفاعل في عمليّة التواصل إنتاجا وفهما ، ملكات محدّدة مفهوما و ماصدقا ، حيث تتضاف إلى الملكة اللّغويّة ملكات أخرى هي الملكات المعرفية والمنطقيّة، والاجتماعيّة والإدراكيّة.

(ب) ثانيهما: أنّ العلاقة بين هذه الملكات جميعها علاقة محدّدة ذات طابع قالبي يجعل منها ملكات مستقلّة الكيان، لكن مترابطة في تفاعلها. يفضي بعضها إلى بعض ويغذّي بعضها بعضا."[2]

وقد سبق **تشومسكي** الوظيفيّين الجدد في دراسة الملكة اللّغويّة وكيفيّة تحقّقها لدى المتكلّم والمستمع، إلاّ أنّ ما عابه هؤلاء الوظيفيّون على **تشومسكي** وعلى نظريّته أنّه لم يربط هذه الملكة بالوظيفة التّواصليّة، وعليه فإنّه لم يستطع تقديم وصف كاف للقدرة التّواصليّة ، والتي هي قدرة شاملة، نتيجة لتفاعل ملكات لغويّة وغير لغويّة. كالملكات المعرفيّة والمنطقيّة والاجتماعيّة، والإدراكيّة. ولهذا" يسعى المنظّرون في إقامة نموذج لقدرة مستعملي اللّغة الطبيعيّة على التّواصل بواسطة اللّغة، نموذج

---

[1]- أحمد المتوكّل ،التّركيبات الوظيفيّة: قضايا ومقاربات. مطبعة الكرامة، الرّباط، ط1،2005،ص 47-48.

[2] -المرجع نفسه ، ص 49.

يمثّل للملكات اللّغويّة وغير اللّغويّة المسهمة في عمليّة التّواصل إنتاجا وفهما ، وبما يقوم بينهما من علاقات. مكوّنات هذا النموذج المصطنع مجموعة "قوالب" تتمركز حول القالب النّحوي الذي هو القالب الأساس. و"ينفتح" بعضها على بعض حيث يكون بعضها "خرجا/ دخلا" لبعض."[1]وهذا هو الهدف من نظريّة النّحو الوظيفي.

ويقدّم **أحمد المتوكّل** شرحًا أكثر تفصيلا لمبادئ النظريّة التي يتبناها، في كتابه: **المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي: الأصول والامتداد.** حيث طُبع هذا الكتاب مباشرة، بعد طبع كتاب: **التركيبات الوظيفيّة: قضايا ومقاربات.** إذ كانت الطبعة الأولى لهذا الكتاب سنة 2005.والطّبعة الأولى لكتاب :**المنحى الوظيفي**....2006.وهذا ما مكنّني – بعد قراءة الكتاب– من معرفة التفاصيل الدّقيقة لمبادئ نظريّة النّحو الوظيفي.

ويذكر **أحمد المتوكّل** في كتابه هذا عشرة مبادئ، ترتكز عليها المقاربة الوظيفيّة.*تتمثّل هذه المبادئ فيما يلي:

1–أداتيّة اللّغة.2– وظيفية اللّغة الأداة.3– اللّغة والاستعمال.4– سياق الاستعمال. 5– اللّغة والمستعمل.6– القدرة اللّغويّة.7– الأداتيّة وبنية اللّغة.8– الأداتيّة وتطوّر اللّغة.9– الأداتيّة والكلّيات اللّغويّة.10– الأداتيّة واكتساب اللّغة.[2]

مضمون هذه المبادئ ، أنّ اللّغة – سواء أكانت مفردات أو جملا، وبجميع مكوّناتها وخصائصها البنيويّة – هي أداة، ووظيفة هذه الأداة هي التّواصل. وبالرّغم من أنّ التّواصل، يمكن أن يحدث بقنوات أخرى؛ كالإشارة والصّورة، إلاّ أنّه– كما يرى

---

[1] - المصدر السابق، ص 49.

*- تدخل نظريّة النّحو الوظيفي ، ضمن المقاربات الوظيفيّة، وهذه المبادئ لا تختصّ بنظريّة النّحو الوظيفي فقط، بل تشترك فيها كثير من النّظريّات والنّماذج والتّصوّرات الوظيفيّة.

[2] - ينظر: أحمد المتوكّل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، مطبعة الكرامة، ط1. 2006، ص من 19 إلى 35.

أحمد المتوكّل – لا يرقى إلى مستوى التّواصل باللّغة." ويرتبط نسق اللّغة ارتباطا وثيقا بنسق استعمالها. ويقصد بنسق الاستعمال؛ نسقان مختلفان من حيث طبيعتهما لكنّهما مترابطان. ويتجلّى هذا التّرابط في كون نسق الاستعمال يحدّد في حالات كثيرة قواعد النّسق اللّغويّ المعجميّة والدّلالية والصّرفيّة. التركيبيّة والصّوتيّة وهو ما يُعنى به فرع اللّسانيّات المسمّى "اللّغويّات الاجتماعيّة" "[1]

ولكي يكون التّواصل ناجحا، يجب أن يكون هناك تطابق بين العبارة اللّغويّة وسياق استعمالها، والسّياق عند **أحمد المتوكّل** سياقان؛ سياق مقالي وسياق مقامي "يقصد بالسّياق المقالي مجموعة العبارات المنتجة في موقف تواصلي معيّن باعتبار أنّ عمليّة التّواصل لا تتمّ بواسطة جمل، بل بواسطة نصّ متكامل في غالب الأحوال. ومن أهمّ مظاهر الترابط بين عبارات النصّ الواحد ظاهرة "العود الإحالي" المعروفة التي تربط بين ضمير ما ومركّب اسمي. أمّا ما يقصد بالسّياق المقامي فهو مجموعة المعارف والمدارك التي تتوافر في موقف تواصلي معيّن، لدى كلّ من المتكلّم والمخاطب."[2]

ويتعلّق استعمال اللّغة كذلك، بمنتجها أو متكلّمها أو المخاطب؛ ذلك أنّ القصد يظهر من خلاله ومن خلال المواقف التي يظهرها. ويدخل هذا في البعد التّداولي للّغة.

وأمّا القدرة اللّغويّة فهي ما شرحه **تشومسكي** – سابقا – في نظريّته وهي المعرفة المختزنة في ذهن المتكلّم والسّامع؛ والتي تمكّنه من فهم وإنتاج عدد غير متناه من العبارات. ولا يميّز " التيّار الوظيفي بين قدرة نحويّة وقدرة تداوليّة. وإنّما هي قدرة تواصليّة واحدة، تضمّ –إضافة إلى معرفة النّسق في حدّ ذاته– معارف أخرى...وهي المعارف السّياقيّة العامّة."[3]

---

[1] - المرجع السابق، ص 21.

[2] - المرجع نفسه، ص 23.

[3] المرجع نفسه، ص 27

ومن منطلق أنّ اللّغة بنية وأداة في الوقت نفسه، حاول **أحمد المتوكّل** أن يظهر العلاقة بين اللّغة ووظيفتها التّواصليّة. ذلك أنّ هناك عوائق بنيويّة تؤثّر في عمليّة التّواصل. وقد ترجع هذه العوائق إلى ما ينتج عن العمليّات الثلاث؛ وهي الحذف والإضافة والنّقل.[1]

ج- البنية العامّة لنموذج النّحو الوظيفي:

تتكوّن البنية العامّة لنموذج النّحو الوظيفي، من مجموعة من البنى المتسلسلة والمتفرّعة في الآن نفسه. وتتشكّل هذه البنى – أيضا – انطلاقا من قواعد معيّنة.

" وقُدّمت الصّياغة الأوّليّة العامة للنّحو الوظيفي في كتاب **سيمون ديك** الذي نُشر سنة 1987. حيث أرسى هذا اللّغويّ أسس النّحو الذي يقترحه. وقدّم الخطّاطة العامّة لتنظيم مكوّناته. وقُيّم منذ سنة؛ نشر الكتاب، في إطار النّحو المقترح، بعدّة دراسات تناولت ظواهر لغات متباينة الأنماط مكّنت، لا من تمحيص انطباقيّة هذا النّحو على لغات طبيعيّة مختلفة البنية فحسب، بل كذلك من إغنائه وتطويره."[2]

وتُظهر البنية العامّة للنّحو الوظيفي، الطّريقةَ والمراحل التي تتكوّن وفقها الجمل ذاك أنّ الجملة – استنادا إلى نظريّة النّحو الوظيفي – تمرّ أثناء تشكّلها بثلاث بنيات مرتّبة كالآتي: البنية الحمليّة ثمّ البنية الوظيفيّة ثمّ البنية المكوّنيّة.

وتتفرّع عن هذه البنى الكبرى الثلاث إلى بُنى أخرى، وتتشكّل هذه البنيات الثلاث عن طريق ثلاثة أنساق من القواعد(أو ثلاثة مكوّنات) وهي: الأساس، وقواعد إسناد الوظائف، وقواعد التّعبير.

ويوضّح **أحمد المتوكّل** بنية نموذج النّحو الوظيفي في المخطّط الآتي:[3]

---

[1]- المرجع نفسه، ص 28.

[2] - أحمد المتوكّل، اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظريّ)، مطبعة عكاظ، الرّباط، المغرب، 1989، ص، 126.

[3] - أحمد المتوكّل، من البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنية- الوظيفة المفعول في اللّغة العربيّة -.دار الثّقافة، الدّار البيضاء، المغرب، ط1، 1987،ص 08.

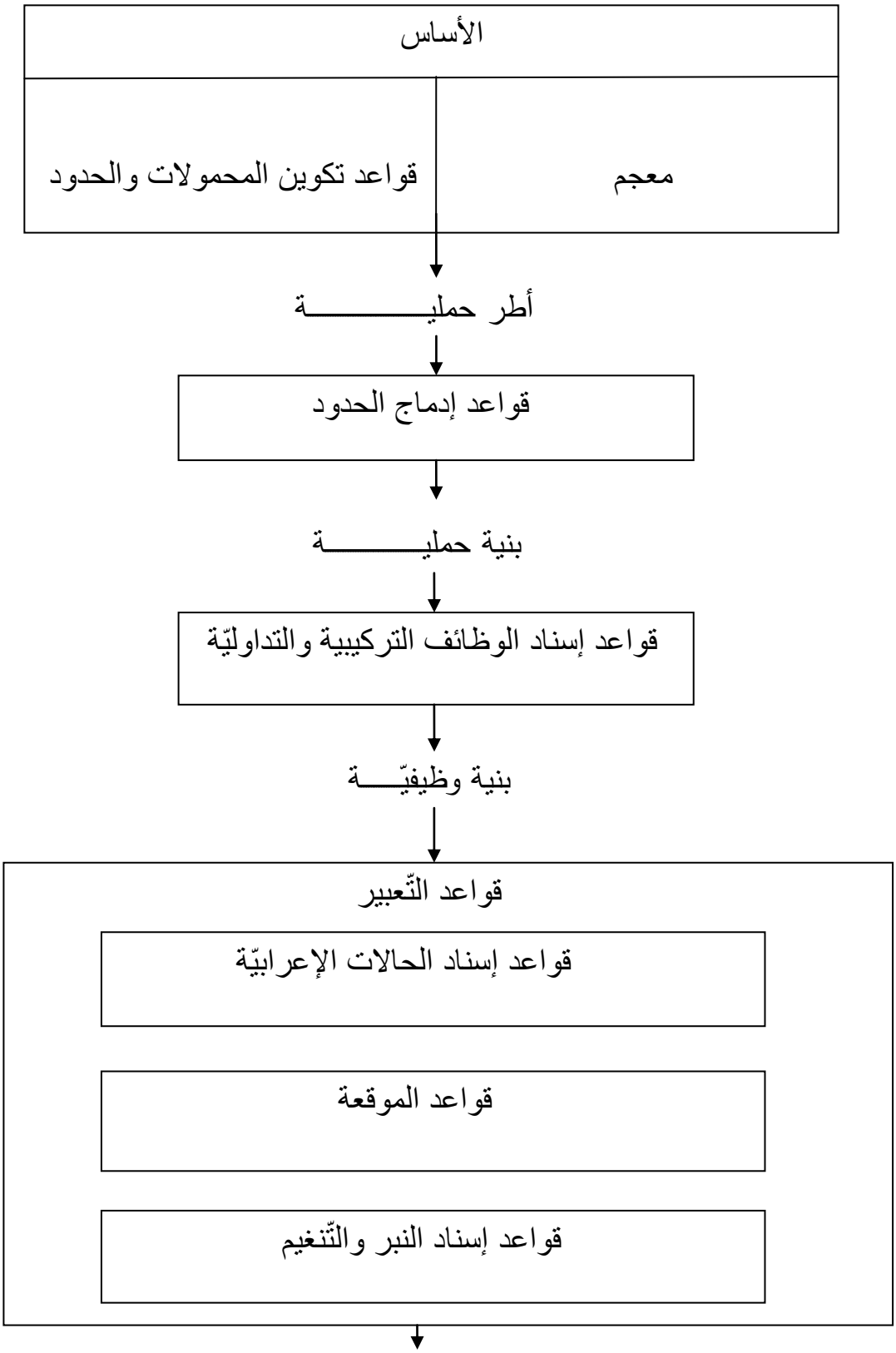
الأساس
معجم
قواعد تكوين المحمولات والحدود
أطر حمليـــــــــــة
قواعد إدماج الحدود
بنية حمليـــــــــــة
قواعد إسناد الوظائف التركيبية والتداوليّة
بنية وظيفيّـــــة
قواعد التّعبير
قواعد إسناد الحالات الإعرابيّة
قواعد الموقعة
قواعد إسناد النبر والتّنغيم
بنية مكوّنية
(ما قبل التّمثيل الصّوتي)

ويمكن أن نشرح هذا المخطّط كالآتي:

يبتدئ بناء الجملة أو النصّ ب:

1– الأساس: يتكوّن الأساس من عنصرين اثنين: المعجم وقواعد تكوين المحمولات والحدود.

أ_ المعجم: يتمثّل المعجم في الرّصيد المفرداتي الموجود عند كلّ من المتكلّم والسّامع، ويتكوّن هذا الرّصيد من مفردات أصول، ومفردات مشتقّة." تعدّ أصولا المفردات التي يتعلّمها المتكلّم تعلّما قبل استعمالها في حين تعدّ فروعا جميع المفردات التي يقوم المتكلّم باشتقاقها عن طريق قواعد منتجة من المفردات الأصول."[1]

ويتمّ اشتقاق المفردات من خلال مجموعة من القواعد الخاصّة، تسمّى: قواعد تكوين المحمولات والحدود.

ب_ قواعد تكوين المحمولات والحدود: وهي القواعد التي تساعد على إنتاج المفردات، كقواعد الاشتقاق وبعض القواعد الصّرفية. كما تسهم هذه القواعد في الرّبط بين المفردات تزامنيا؛ أي المفردات التي وُجدت في مرحلة من مراحل تطوّر لغة معيّنة.

ويقدّم لنا الأساس (المعجم وقواعد تكوين المحمولات والحدود)، أطرا حملية ويتكوّن كلّ إطار حملي من محمولات وحدود.

2– الأطر الحمليّة: يتكوّن كلّ إطار حملي من محمولات وحدود.

أ– المحمولات: المحمول (predicate) في نظريّة النحو الوظيفي هو " مقولة تنتمي تركيبيا إلى مقولة الفعل أو مقولة الاسم، أو مقولة الصّفة او مقولة الظّرف. ويدلّ على واقعة في عالم من العوالم الممكنة. "[2]

---

[1] - أحمد المتوكّل، قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة، دار الأمان، الرّباط، المغرب، ط1، 1443،2013ه، ص 71.

[2] - محمّد الحسين مليطان، نظريّة النّحو الوظفي، الأسس والنّماذج والمفاهيم، دار الأمان، الرّباط ، المغرب، ط1، 2014، ص 128.

والوقائع التي يدلّ عليها المحمول حسب تصوّر أصحاب النحو الوظيفي، تكون إمّا: أعمالاً(Actions) أو أحداثًا(Precessus) أو أوضاعا(Positions) أو حالات(Etats).[1]

وتتّضح الواقعة التي يدلّ عليها المحمول؛ في هذه الجمل التي يمثّل بها أحمد المتوكّل:

- قتل خالد بكرا.**(عمل)**
- فتحت الرّيح الباب.**(حدث)**
- خالد جالس قرب الباب.**(وضع)**
- هند فرحة.**(حالة)**.[2]

فالمحمولات في هذه الجمل هي: قتل، ويدلّ على واقعة ، نوعها عمل. والفعل فتحت يدلّ على واقعة نوعها حدث، وكلمة جالس ، نوع الواقعة فيها وضع. وأمّا كلمة فرحة فنوع الواقعة فيها حالة.

ويذكر **أحمد المتوكّل** أنّه " في اللّغات الهندية _ الأوربيّة (الانجليزيّة، الفرنسية...) تتّخذ صورة المحمول المجرّدة شكل جذع (Stem) يتحقّق فيما بعد عن طريق إجراء قواعد التعبير الصرفية، بواسطة إضافة لواحق (لواحق و/أو سوابق). مثال ذلك الفعل "to look " في اللّغة الانجليزيّة الذي يمثّل له في مستوى المدخل المعجمي في شكل الجذع "look " الذي يتحقّق عن طريق القواعد الصّرفية، في صيغ "look" (حاضر) أو "looked" (ماض) أو "to be looking" (صيغ التدرّج)...وحين يتعلّق الأمر بالأفعال غير المطّردة، تدرج في المدخل المعجمي جميع الصوّر التي يمكن أن يرد عليها الفعل كما هو الشأن، على سبيل المثال بالنّسبة للفعل "to sing" الذي يستلزم ان تورد في المدخل المعجمي ذاته كلّ صيغة ("sing"، "sang"، "sing")"[3]

---

[1] - أحمد المتوكّل، دراسات في نحو اللغة العربيّة الوظيفي، ص 72.

[2] -بنظر: أحمد المتوكّل، قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفيّة، ص 73.

[3] - المرجع نفسه، ص 75.

ب- الحدود: تمثّل الحدود المشاركين في الوقائع التي يدلّ عليها المحمول وتنقسم هذه الحدود إلى قسمين: حدود موضوعات (Agruments) وحدود لواحق (Satelletes)." تعدّ موضوعات الحدود التي تسهم في تحديد الواقعة؛ أي الحدود التي يقتضيها المحمول إجباريّا، وتعدّ لواحق الحدود التي ينحصر دورها في تعيين أو تخصيص الظروف المحيطة بالواقعة. بصفة عامة، تعدّ موضوعات الحدود الحاملة للوظائف الدلالية "المنفّذ" و "المتقبّل" و"المستقبل". وتعدّ لواحق الحدود الحاملة للوظائف الدلاليّة الأخرى؛ كالحدّ المكان، والحدّ الزمان، والحدّ الأداة، والحدّ الحال، وغير هذه الحدود."[1]

والحدود والمحمولات هي التي تشكّل الإطار الحملي. ويمكن إجمال الإطار الحملي فيما يلي:

"1- المحمول ومقولته التركيبيّة (فعل، اسم، صفة....).

2- محلات موضوعات المحمول.

3- القيود الانتقائيّة (أو قيود التّوارد)، التي يفرضها المحمول على موضوعاته.

4- الوظائف الدّلالية (الأدوار الدّلالية) التي يأخذها كلّ محلّ من محلاّت الموضوعات بالنّسبة للواقعة التي يدلّ عليها المحمول."[2]

وبعد تطبيق قواعد إدماج الحدود يتمّ تشكّل البنية الحمليّة.

3- البنية الحمليّة : تتكوّن من بنية الحمل، وبنية الدّلالة. تتمثّل البنية الأولى في الإطار الحملي، بما يحتويه من محمولات وحدود. أمّا البنية الثانية (بنية الدّلالة) فتظهر من خلالها الوظائف الدّلالية. ذلك أنّ الحدود المشاركة في الواقعة، التي يدلّ عليها المحمول- سواء كانت حدودًا موضوعات أو حدودًا لواحق – تتحدّد طبقا لنوع مشاركتها في هذه الواقعة، فيكون الحدّ " إمّا «منفّذ» أو« متقبّل »أو« مستقبل» حين تكون الواقعة "عملا". كما في الجملة التّالية:

- أعطى خالد (منفّذ) عليّا (مستقبل) كتابا (متقبّل).

---

[1] - أحمد المتوكّل، من البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنية – الوظيفة المفعول في اللّغة االعربية -، ص 18.

[2] - المرجع نفسه، ص16.

وهو « قوّة » إذا كانت الواقعة حدثا.

– دوّى الرّعد. (قوّة)

و متموضع و« حائل » حين تكون الواقعة « وضعا » أو« حالة ».

– جلس خالد (متموضع).

– هند (حائل) فرحة.

هذا بالنّظر إلى الحدود الواردة موضوعات، أمّا الحدود اللّواحق فإنّها تأخذ وظائفا دلالية كوظائف « الزّمان » و« المكان » و« الأداة » و« الحال » و« العلّة » وغيرها.

ومن أمثلة ذلك:

أ– قابلني خالد مبتسما (حال).

ب– رأيت هندا البارحة (زمان) في الشّارع (مكان).

ج– قطعت هند اللّحم بالسّكين.(أداة).

د– أُخرجت هند من القاعة عقابا لها.(علّة). "[1]

وبناءً على هذا يمكن إجمال الوظائف الدّلالية المسندة إلى الحدود الموضوعات على أساس نوع الواقعة في هذا الجدول:

نوع الواقعة	الوظائف الدّلالية المسندة إلى الحدود الموضوعات
- عمل	- منفّذ (منف)- متقبّل (متق)- مستقبل (مستق).
- حدث	- قوّة (قو)
- وضع	- متموضع (متض)
- حالة	- حائل (حا)

[1] - أحمد المتوكّل، قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة، بنية المكوّنات أو التّمثيل الصّرفي-التّركيبي، دار الأمان، الرّباط، ص 196.

أمّا الوظائف الدلاليّة المسندة إلى الحدود اللّواحق، فمتعدّدة، وذكرنا منها: الزّمان والمكان والأداة والعلّة (المفعول لأجله) والمصاحب (المفعول معه).

وبعد تشكّل البنية الحملية؛ التي تتكوّن من بنية الحمل وبنية الدّلالة، يتمّ إسناد الوظائف التّركيبيّة والتّداولية، لتتحدّد البنية الوظيفيّة.

4- البنية الوظيفيّة: يظهر في هذه البنية نوعان من الوظائف؛ الوظائف التّركيبيّة والوظائف التّداوليّة.

أ- الوظائف التّركيبيّة:

يعتمد نموذج النّحو الوظيفين على وظيفتين تركيبيتين فقط هما " الوظيفة « الفاعل » (Subject) والوظيفة « المفعول » (Object) وتعرّف هاتان الوظيفتان انطلاقا من « الوجهة » إذ تسندان إلى الحدّين الوجهيين اللّذين يشكّلان المنظور الرّئيسي والمنظور الثّانوي بالتّوالي. تسند الوظيفة الفاعل إلى الحدّ الذي يشكّل المنظور الرّئيسي، وتسند الوظيفة المفعول إلى الحدّ الذي يشكّل المنظور الثّانوي."[1]

وهذا يعني أنّ الوظيفتين التّركيبيتين "الفاعل" و"المفعول" يسندان إلى الحدود الموضوعات، ولا يسندان إلى الحدود اللّواحق، بمعنى أدقّ، أنّ الحدود الموضوعات يمكن أن تأخذ وظائف تركيبيّة، ووظائف دلاليّة ووظائف تداوليّة. أمّا الحدود اللّواحق فتأخذ وظائف تركيبيّة وتداوليّة فقط." ويبرّر هذا التقليص للوظائف التّركيبية بأنّ ثمّة فرقا بين البنية الدّلالية للجملة، وبنيتها التّركيبية؛ بحيث لا ضرورة بأن تتضمّن البنية الثانية، جميع عناصر البنية الأولى "[2]

وإذا كان الوظيفتان التّركيبيتان يتطابقان في بعض مفاهيمهما مع الفاعل والمفعول به في النّحو العربي، إلاّ أنّهما يختلفان عنهما في كثير من المفاهيم ويتّضح ذلك من خلال شرح هذين الوظيفتين.

---

[1] - أحمد المتوكّل، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية – الوظيفة المفعول في اللّغة العربيّة -، ص 19.

[2] - يحيى بعيطيش، النّحو العربي بين التّعصير والتّيسير، أعمال ندوة تيسير النّحو العربي، منشورات المجلس الأعلى للّغة العربيّة، 2001،ص 125.

1-الفاعل: الفاعل في نموذج النّحو الوظيفي، هو وظيفة تركيبية،" تُسند إلى الحدّ الذي يشكّل المنظور الرّئيسي للوجهة، التي تُقدَّم انطلاقا من الواقعة الدّال عليها محمول الحمل"[1]

ويتّفق **أحمد المتوكّل** مع النّحاة العرب في أنّه لا يمكن الاستغناء عن وظيفة الفاعل، ويعتبره مكوّنا أساسا في البنية الحملية الأصلية، محدّدا وظيفته كما يلي: "الفاعل مكوّن من مكوّنات الجملة العربية، يؤدّي وظيفة تداولية (محور أو بؤرة) وهو حدّ موضوع؛ أي أنّه يلعب دورًا أساسيا في الواقعة التي يشير إليها المحمول في حين تؤثّر الحدود اللّواحق في تخصيص ظروف الواقعة كالمكان والزّمان وغيرهما"[2]

وينفرد الفاعل بالإسناد إليه الدّور الدّلالي "المنفّذ"؛ إذ لا يمكن أن يسند هذا الدّور الدّلالي إلى المفعول.

كذلك من خصائص "الفاعل" في نموذج النّحو الوظيفي أنّه لا يتقدّم على محموله، فإذا تقدّم أصبح وظيفة تداولية: قد تكون المبتدأ أو المحور. وهذا يتّفق مع رأي أغلب النّحاة البصريين، ذلك أنّ الفاعل عندهم لا يجوز أن يتقدّم على فعله. ويبرّر **أبو البركات الأنباري** عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل بقوله: « فإن قيل : فلِم لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل؟ قيل: لأنّ الفاعل تنزّل منزلة الجزء من الفعل والدّليل على ذلك من ستّة أوجه.... »[3]

ويحدّد **أحمد المتوكّل** سلّمية إسناد الفاعل كما يلي:[4]

---

[1] - أحمد المتوكّل، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية، الوظيفة المفعول في اللّغة العربية، ص 19.

[2]- عطا محمّد موسى، مناهج الدّرس النّحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء، عمّان، الأردن، ط1،2002،ص 343.

[3] -أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995،ص 89.

[4] - أحمد المتوكّل، دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي، ص 48.

	المنفّذ	المستقبل	المتقبّل	حدث	مستفيد	حال	علّة	مصاحب
								(مفعول لأجله)(مفعول معه)
فا	>	+	>	+	>	زمان		
						مكان		
	–	–	–	–		+		

وتعني هذه أنّ الدّور الدّلالي المنفّذ – الذي يسند إلى الفاعل فقط، يتصدّر الأدوار الدّلالية الأخرى، ويحتلّ هذه الصّدارة، لأنّه مصدر التّنفيذ.

كما يفهم من هذه السلمية – أيضا– أنّ الفاعل يمكن أن تسند إليه الوظيفتان الدّلاليتان: المستقبل والمتقبّل. أمّا الأدوار الدّلالية الأخرى: "المستفيد" و"الحال" و "المفعول لأجله" (العلّة) والمفعول معه، فلا يمكن أن تأخذ وظيفة الفاعل.

2– المفعول: المفعول في نموذج "النّحو الوظيفي" هو وظيفة تركيبية، تأتي من حيث الرّتبة بعد الفاعل، وتسهم في الرّبط بين البنية الحملية، والبنية المكوّنية وتلازم هذه الوظيفة الحالة الإعرابية النّصب.

وفيما يخصّ اللّغة العربيّة، فإنّ مفهوم الوظيفة التّركيبية "المفعول"، لا يطابق مفهوم "المفعول به" عند النّحاة العرب؛ لأنّ ما يطلق عليه مفعولا في "النّحو الوظيفي" هو " وظيفة تركيبية تسند حسب شروط معيّنة إلى حدود حاملة لوظائف دلالية. بما فيها الحدود التي يعدّها النّحاة العرب القدماء "مفعولا مطلقا" و"مفعولا فيه"...فالمفعول المطلق– مثلا– حدّ حامل للوظيفة الدّلالية "الحدث" لا يمكن أن يشكّل " المنظور الثّاني" للوجهة بعد الفاعل، فيأخذ الوظيفة التّركيبية المفعول."[1]

وإن جاز أن تُسند إلى الوظيفة التّركيبية "المفعول" الوظائف الدّلالية التّالية: "المستقبل" و "المتقبّل" و"الحدث" و "الزّمان" و"المكان"، إلاّ أنّه لا يمكن أن يُسند المفعول في اللّغة العربيّة، إلى الحدود الحاملة للوظائف الدّلالية "الحال" و "العلّة"

[1] - أحمد المتوكّل، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية، الوظيفة المفعول في اللّغة العربيّة، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، ط1، 1987، ص 66.(ينظر التّهميش أسفل الصّفحة).

(المفعول لأجله) و "المصاحب" (المفعول معه) و "الأداة" و "المستفيد". كما يدلّ على ذلك لحن الجملتين التّاليتين:

– اشترى زيد هندا سوارًا.

– كتبت القلمَ الرّسالة.[1]

وسبب لحن هذين الجملتين– حسب تصوّر النّحو الوظيفي –، هو أنّ الوظيفة التّركيبيّة "المفعول" أُسندت إلى الوظيفة الدّلالية "المستفيد" في الحدّ هند. وفي الجملة الثانية أُسندت الوظيفة التّركيبية "المفعول" إلى الوظيفة الدّلالية (الأداة) في الحدّ (القلم). وهذا لا يصحّ في نموذج النّحو الوظيفي.

وبناءً على هذا تكون سلّمية إسناد المفعول كالآتي:[2]

مستقبل متقبّل

مف + > + <

زمان

حدث

مكان

+

والمقصود من هذه السّلمية أنّ الوظيفة التّركيبية "المفعول"، تأخذ الدورين الدّلاليين "المستقبل" و "المتقبّل" على التّرتيب، كما يمكن أن يسند إليها الأدوار الدّلالية الآتية: الزّمان والحدث والمكان. ولا يمكن ان يسند إليها بقيّة الدوار الدّلالية.

والحالة الإعرابية التي تأخذها الوظيفة التّركيبية "المفعول"؛ هي حالة النّصب ذلك أنّ "الرّفع" و "النّصب" حالتان إعرابيتان وظيفيتان، يتحدّدان بمقتضى الوظيفة سواء كانت تركيبيّة أو تداوليّة، أمّا "الجرّ" فهو حالة إعرابية بنيوية، يتحدّد بمقتضى السّياق البنيوي للمكوّن الذي تأخذه هذه الحالة. [3]

---

[1] - المرجع السّابق، ص 66.

[2] - ينظر المرجع نفسه، ص 24.

[3] - ينظر المرجع السّابق، ص 33.

ب- الوظائف التّداولية:

الوظائف التّداولية هي وظائف وُضعت بناءً على وجود مجموعة العناصر التي تؤثّر في الخطاب اللّغوي، وتتحكّم في توجيهه، ومن جملة هذه العناصر، المقام ومقصد المتكلّم وطبيعة العلاقة الموجودة بينه، وبين المخاطب. وعليه" فالوظائف التّداوليّة حسب النحو الّحو الوظيفي، وظائف تستند إلى مكوّنات الجملة، بالنّظر إلى ما يربط بين هذه المكوّنات في البنية الإخبارية؛ أي بالنظر إلى المعلومات التي تحملها هذه المكوّنات في طبقات مقامية معيّنة. بعبارة أخرى تسند الوظائف التّداولية إلى مكوّنات الجملة طبقا للعلاقة القائمة بين المتكلّم والمخاطب، في طبقة مقامية معيّنة"[1]

وعلى الرّغم من أنّ الوظائف التداولية تعتمد أساسا على البعد الاستعمالي للّغة، إلاّ أنّ السّياق اللّغوي يسهم في تحديد هذه الوظائف وذلك، من خلال تموقعها في الجملة، ذلك أنّ التّداول – حسب تصوّر النّحو الوظيفي – " يقوم بربط مكوّنات تحمل في الجملة وظائف تداولية بالمواقع المهيّأة لها في البنية الموقعية."[2]

وهذا يعني أنّ " النّحو الوظيفي" قد تجاوز الجوانب التّركيبية والدّلالية، التي هيمنت على الدّراسات اللّغوية السّابقة إلى الاعتناء بالمقام اللّغوي، ومقصد المتكلّمين والظروف الاجتماعية والنّفسية والثّقافية، التي يدور فيها الخطاب ومدى إمكانية تحقّق الفعل اللّغوي.

وقسّم **سيمون ديك** الوظائف التداولية إلى قسمين: وظيفيتين خارجيتين هما "المبتدأ"(Theme) والذّيل (Tail)، ووظيفتين داخليتين هما البؤرة (Focus) والمحور (Topic)[3]

---

[1] - أحمد المتوكّل، الوظيفة والبنية –مقاربات وظيفية لبعض قضايا التّركيب في اللّغة العربيّة -، منشورات عكاظ، الرّباط، 1993،ص 16.

[2] - محمّد الأوراغي، الوسائط اللّغوية 2- اللّسانيات النّسبية والأنحاء النمطية، دار الأمان الرّباط ط1،2001،ص 796.

[3]-Simon C .dik. the theory of functional Grammar; part 1:the structure of the clause. edited by kees hengeveld. Mouton de gruyter berlin. New York.1997.p 73.

وأقيم هذا التّصنيف على أساس وضع الوظائف بالنّسبة للحمل " بمعنى أنّ الوظيفتين الثانيتين تسندان إلى مكوّنين خارجيّين عن الحمل، في حين أنّ الوظيفتين الثانيتين تسندان غلى مكوّنين من الحمل ذاته."[1]

وقد أضاف **أحمد المتوكّل** وظيفة خارجية أخرى هي " المنادى " وبهذا تكون عدد الوظائف التّداولية في النّحو الوظيفي خمس وظائف هي: البؤرة، المحور، المبتدأ الذيل، المنادى.

1- الوظائف الّدّاخلية:

أ- **البؤرة:** يعرّف **سيمون ديك** البؤرة بأنّها الوظيفة التداولية، التي " تُسند إلى المكوّن الحامل للمعلومة الكثر أهميّة، او الأكثر بروزا في الجملة "[2]

ونعرف المكوّن الحامل للمعلومة الكثر أهميّة من طريقة نطق المتكلّم لهذا المكوّن، وما يلحقه بكلامه من نبر أو تنغيم أو استفهام. أو تعجّب، حيث تُظهر هذه الظواهر الصوتية العنصر الذي يركّز عليه المتكلّم في كلامه، ليبلغ السّامع المعلومة التي يجهلها، أو يشكّك فيها، أو ليستفسر منه، وعلى هذا قسّم النّحو الوظيفي " البؤرة " من حيث وظيفتها، إلى قسمين: بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة.

- بؤرة الجديد: يعرّفها **أحمد المتوكّل** بأنّها " البؤرة التي تسند إلى العبارة (مكوّن أو حمل) الحاملة للمعلومة التي يجهلها المخاطب أو المتكلّم (في حالة الاستفهام) "[3]

وهذا يعني انّ المخاطب يتعرّف على المعلومة الجديدة من خلال هذه البؤرة وتطابق هذه البؤرة طبقة مقامين تشتمل على مقامين:

" مقام(1): يجهل المخاطب المعلومة التي يقصد المتكلّم إعطاءه إيّاها (أو يعتبر المتكلّم أنّ المخاطب يجهلها).

---

[1] - أحمد المتوكّل، الوظائف التداولية في اللّغة العربيّة، دار الثّقافة، الدار البيضاء، المغرب، ص 17.

[2] - المرجع نفسه، ص 28.

[3] - أحمد المتوكّل، دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي، ص 13.

مقام(2): يجهل المتكلّم المعلومة التي يطلب من المخاطب إعطاءه إيّاها (في حالة الاستفهام) "[1]

– بؤرة المقابلة: وهي البؤرة " التي تسند إلى المكوّن الحامل للمعلومة، التي يشكّ المخاطب في ورودها، أو المعلومة التي ينكر المخاطب ورودها "[2]

وهذا يعني أنّ هذه البؤرة وظيفتها أن تُثبت أو تصحّح الشكّ والالتباس. وتظهر هذه البؤرة من خلال طبقتين مقاميتين:

* الطّبقة المقامية الأولى: تشتمل على مقامين.

– المقام الأوّل: يتبدّى من خلال هذا المقام، أنّ المخاطب لديه مجموعة من المعلومات، يشكّ في إحداهنّ، فيزول الشكّ عندما ينتقي المتكلّم المعلومة التي يراها صحيحة.

– المقام الثّاني: ويبرز هذا المقام في حالة الاستفهام، الذي يأتي على شكل طلب، يطلب من خلاله المتكلّم من المخاطب، إبلاغه بالمعلومة الصّحيحة من جملة ما يملك من المعلومات.

* الطّبقة المقامية الثانية: يظهر في هذه الطّبقة، أنّ المتكلّم يصحّح ما لدى المخاطب من معلومة خاطئة[3]

ويمكن أن نفرّق بين "بؤرة الجديد " و "بؤرة المقابلة "، انطلاقا من السّؤال والجواب؛ فعندما نجيب عن سؤال السّائل: من جاء؟ بالجواب: **جاء زيد**. ف" زيد" هنا مكوّن يحمل بؤرة الجديد، لأنّ المخاطب – في هذه الحالة – يجهل الذي جاء. أو: **الذي جاء زيد**. ويكون زيد في كلا الجوابين يحمل بؤرة مقابلة؛ لأنّ المخاطب يملك معلومتين، ويريد الصّحيحة منهما.

---

[1] -أحمد المتوكّل، الوظائف التداولية في اللّغة العربية، ص 29.

[2] -المرجع نفسه، ص 29.

[3] - ينظر: المرجع السّابق، ص 29.

وتنقسم البؤرة على أساس مجال(محل) الوظيفة إلى قسمين: بؤرة المكوّن، وبؤرة الجملة (بؤرة الحمل)، ذلك أنّ البؤرة كما يمكن أن تسند إلى مكوّن مفرد بالإمكان –أيضا– إسنادها إلى مكوّن جملة أو الحمل.

كما هو الحال في جملة: عليّ عاد أبوه من السّفر. إذ أسندت البؤرة هنا إلى جملة: عاد أبوه من السّفر. وهي بؤرة الجديد.[1]

ويشير **أحمد المتوكّل**، – أثناء حديثه عن بؤرة الحمل – إلى أنّ أداة الاستفهام (الهمزة) تدخل على الجمل المسندة إليها بؤرة المقابلة، ولا تدخل على الجمل المسندة إليها بؤرة الجديد كما هو الشّأن في جملة: أحضر الضيوف؟. وهذا على عكس أداة الاستفهام "هل" " فإنّها تدخل على الجمل فيها البؤرة، بؤرة جديد من حيث نوعها، وبؤرة جملة من حيث مجالها. فهذه الأداة بعبارة أخرى، لا تدخل على الجمل التي تحتوي على مكوّن مبأّر، ولا على الجمل التي تكون البؤرة المسندة فيها إلى الجملة برمّتها، بؤرة مقابلة."[2]

ويشرح أحمد المتوكّل، في مواضع أخرى من كتبه المجالات التي تستعمل فيها بؤرة الجديد. ذلك أنّ الوظيفة التّداولية، كثيرا ما تعكس تنوّع الخطاب وأغراضه.

ب– المحور:

المحور حسب تعريف **سيمون ديك** وأحمد المتوكّل، هو" وظيفة تداولية داخلية تسند إلى المكوّن الدّال على ما يشكّل المحدّث عنه داخل الحمل "[3] والمقصود بوظيفة داخلية أنّه يسند إلى حدّ يكون جزءًا من الحمل، وليس خارجا عنه.

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، ص 33.

[2] - ينظر: المرجع نفسه، ص 33.

[3] - المرجع نفسه، ص 69.

والفرق بين البؤرة والمحور، هو أنّ البؤرة موضع استفهام أو استفسار من قبل المتكلّم او المخاطب، بينما المحور ليس كذلك، بل هو موضع الحديث ولا يحمل أيّة وظيفة تداوليّة أخرى.[1]

وتسند الوظيفة التداولية " المحور " إلى أيّ مكوّن من مكوّنات الجمل، دون استثناء، شرط ألاّ يكون " المحور " يحمل وظيفة تداولية أخرى، سواءً كانت داخلية أو خارجية. فكما يمكن إسناده إلى الوظيفتين التّركيبيتين؛ الفاعل والمفعول، بالإمكان كذلك إسناده إلى المكوّنات التي تحمل وظائف دلالية، كالمستقبل، والمتقبّل، والزّمان، والمكان، والأداة وغيرهما. غير أنّ وظيفة المحور–غالبا– ما تسند غلى الوظيفة التّركيبية الفاعل.

والوظيفة التّداوليّة المحور، غير مسؤولة عن تحديد الحالة الإعرابية؛ لأنّ المكوّن الذي أُسندت هذه الوظيفة هو الذي يحدّد الحالة الإعرابية، فإذا أسند المحور إلى الفاعل يأخذ الحالة الإعرابية الرّفع، وإذا أسند إلى المفعول يأخذ حالة النّصب. والشّأن نفسه حين إسناده إلى المكوّنات التي تحتلّ وظيفة دلالية، كما أنّ المكوّن الذي تسند إليه الوظيفة التّداولية المحور، هو المسؤول عن تحديد مواقع هذه الوظيفة.[2]

2–الوظائف الخارجية:

أ– **المبتدأ:** تختلف مفهوم المبتدأ في النّحو الوظيفي– بوصفه وظيفة تداولية– عن المبتدأ في النّحو العربي. ذلك أنّ المبتدأ في النّحو العربي، وظيفة تركيبية، تتغيّر بتغيّر موقعها في التّركيب، أمّا المبتدأ(theme) في النّحو الوظيفي، فهو ليس وظيفة تداولية له خصائصه التي تميّزه عن بقيّة الوظائف، سواء منها التّركيبية أو

---

[1] - A.M.Bolkestein.C.de Groot.J.l.Machenzie .Syntax and Pragmatics in functional grammr.Foris Publications. Dordrecht-.Holland/cimmaminson . U.S.A .1985.80 .

[2] - يُنظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة، ص 76.

الدّلالية. ويعرّفه **سيمون ديك** بقوله: « هو ما يحدّد مجال الخطاب الذي يعتبر الحمل بالنّسبة إليه واردًا »[1].

فأوّل خاصيّة يتميّز بها المبتدأ عن الوظائف التّركيبية والدّلالية، وتشركه مع سائر الوظائف التّداولية، هي ارتباط المبتدأ بالمقام الذي لا يتمّ " إلاّ انطلاقا من الوضع التخابري القائم بين المتكلّم والمخاطب في طبقة معيّنة".[2]

فجملة: زيد قام أبوه. تتكوّن من:

حمل(قام ابوه).و زيد ، هو الوظيفة التّداولية المبتدأ.

والمكوّن الذي تلحقه هذه الوظيفة تلزمه الحالة الإعرابية الرّفع، ذلك أنّ وظيفة المبتدأ هي نفسها المسؤولة عن تحديد الحالة الإعرابية. ويختلف المبتدأ عن المحور بالرّغم من اشتراكهما في جملة من الخصائص كأن يتصدّر كلاهما الجملة، ويكون كلّ واحد منهما محدّثا عنه.

ويكمن الفرق الأساس بين المبتدأ والمحور، في أنّ المبتدأ وظيفة خارجيّة، في حين أنّ المحور وظيفة داخليّة، أي أنّه وظيفة تنتمي إلى الحمل.[3]

والفرق الآخر بين المبتدأ والمحور، هو أنّ المحور ليس شرطا ان تكون له الصّدارة في الجملة، بينما وظيفة المبتدأ يلزم أن تلحق المكوّن الذي يتصدّر الجملة.[4]

ف" زيد" و"أبوه" في جملة : زيد أبوه مسافر، كلاهما محدّث عنه، إلاّ أنّ زيدًا محدّث عنه خارج الحمل، وأبوه محدّث عنه داخل الحمل، كما أنّ جملة " أبوه مسافر" حديث عن زيد بوصفه مجال الخطاب.

---

[1] - المرجع السّابق، ص 115.

[2] - المرجع نفسه. ص 116.

[3] - المرجع نفسه. ص 132.

[4] - Goff Thompson.Introducing Function Grammar.Distrubuted in the united States of America by Oxford.University Press Inc.New York.p.34

أمّا الفرق بين المبتدأ والبؤرة فيتمثّل في أنّ البؤرة تحمل معلومة جديدة يجهلها المخاطب، أو يشكّ فيها، بينما المبتدأ يشكّل نقطة معرفيّة مشتركة بين المتكلّم والمخاطب. زيادة على أنّ البؤرة وظيفة تسند إلى مكوّن داخل الجملة بينما المبتدأ وظيفة خارجية.

ب- **الذّيل:** يتّضح مفهوم الوظيفة التّداولية "الذّيل" من عبارة أحمد المتوكّل: "يحمل الذّيل المعلومة التّي توضّح معلومة داخل الحمل، أو تعدّلها أو تصحّحها"[1]

و بناءً على هذا التّعريف فوظيفتة الذّيل عند أحمد المتوكّل، تنقسم إلى ثلاثة أقسام: ذيل التّوضيح وذيل التّعديل وذيل التّصحيح.

1-ذيل التّوضيح: وتظهر هذه الوظيفة عندما تصدر من المتكلّم جملة، ثمّ يلاحظ أنّها ليست واضحة، فيضيف إليها ما يزيل الإبهام وهذا مثل جملة: منزله قريب علي. ف"علي" مكوّن أسندت إليه وظيفة أزالت إبهام الضّمير في "منزله"، وتطابق هذه الوظيفة وظيفة المبتدأ المؤخّر عند نحاة العرب القدامى.

2-ذيل التّعديل: وهو وظيفة يعدّل من خلالها المتكلّم معلومة، يرى أنّها ليست المقصودة من كلامه، أو ليس هي ما يريده بالضّبط، وهذا مثل قولنا: أعجبني صالح حديثه، أو أنفقت المال نصفه. ف "حديثه" و"نصفه" ذيلا تعديل، وهما يطابقان البدل عند نحاتنا القدامى.

3-ذيل التّصحيح: يظهر من خلاله أنّ المتكلّم يتدارك الخطأ الذي وقع في المعلومة التي قالها، فيصحّحها بمعلومة أخرى.

وتأتي هذه الوظيفة بعد حرف الإضراب "بل" مثل: شربت الآن شايا بل قهوة فالمكوّن "قهوة" يحمل وظيفة "ذيل التّصحيح".

ج- **المنادى:** : الوظيفة التّداولية " المنادى" هي وظيفة اقترحها أحمد المتوكّل ذلك أنّ الوظائف التداولية عند **سيمون ديك** أربع فقط، ورأى أنّه لا يمكن الإعراض عنها وتجاوزها، لأنّها موجودة في جميع اللّغات الطبيعية، والنّحو الوظيفي -بدوره- يسعى إلى تحقيق الكفاية. ويميّز أحمد المتوكّل" بين النّداء باعتباره فعلا لغويّا والمنادى

[1] - أحمد المتوكّل، الوظائف التّداولية، ص، 147.

باعتباره مكوّنا من مكوّنات الجملة، يدلّ على الذات محطّ النداء فالنّداء إذن فعل لغوي، في حين أنّ المنادى وظيفة؛ أي علاقة تقوم بين مكوّنين من مكوّنات الجملة، وباقي المكوّنات التي توارده"[1].

ومادام النّداء فعلا لغويّا، فإنّ المنادى يرتبط ارتباطا وثيقا بالمقام، ولذلك يميّز أحمد المتوكّل– مثل النحاة بين " المنادى" و"المندوب" و"المستغاث". إلاّ أنّه يعتبرهم أنواعا ثلاثة لوظيفة واحدة، هي "المنادى". وبهذا يقترح أن يكون هناك "منادى النّداء" و "منادى النّدبة" و" منادى الاستغاثة".

وأمّا فيما يخصّ الحالة الإعرابية التّي يأخذها المكوّن المسندة إليه الوظيفة التّداولية المنادى، فإن النّصب هي الحالة التي يأخذها المنادى. وهذا يتّفق مع ما ذكره النّحاة ، بالرّغم من أنّ المنادى في النحو العربي، إذا كان معرفة أو نكرة مقصودة، بُني على ماكن يرفع به، وإذا كان نكرة غير مقصودة، أو مضافا أو مشبّها به نصب. ولكنّه في جميع هذه الحالات، في محلّ نصب على المفعولية لفعل محذوف تقديره "أدعو"[2]

ويوافق **أحمد المتوكّل** النحاة العرب، في جزء من هذه المسألة، ولكنّه يخالفهم في الجزء الآخر، فالمكوّن المنادى عنده في محلّ نصب، لكن ليس لفعل محذوف وإنّما بمقتضى وظيفته التّداولية الخارجية نفسها، وهذا لأنّ " المكوّن المنادى باعتباره مكوّنا خارجيا، لا يحمل وظيفة دلالية،، ولا وظيفة تركيبية، تحدّد إعرابه"[3]

ويخلص الباحث المغربي أحمد المتوكّل ، من حديثه عن الوظائف التّداولية الخمس إلى تنميط الجمل على أساس هذه الوظائف التّداولية.

وبعدما يتمّ إسناد الوظائف التّركيبية والتّداولية، إلى الحدود تتشكّل البنية الوظيفية، التي تنتهي فيما بعد إلى بنية مكوّنية عن طريق قواعد التّعبير.

---

[1] - أحمد المتوكّل، اللّسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص 237.

[2] - ينظر: ابن عقيل شرح ابن عقيل، ج2،ص، 259.

[3] -أحمد المتوكّل، الوظائف التّداولية، ص 176.

5- البنية المكوّنية: وهي آخر بنية تتشكّل، في نموذج النّحو الوظيفي،وهي بنية ما قبل التّمثيل الصّوتي. وتتشكّل هذه البنية عن طريق مجموعة من قواعد التّعبير، تتمثّل هذه القواعد فيما يلي:

"**1**- قواعد إسناد الحالات الإعرابية.

2- قواعد إدماج مخصّصات الحدود(إدماج أداة التّعريف مثلا)

3- القواعد المتعلّقة بصيغة المحمول(بناء الفاعل/بناء المفعول/إدماج الرّابط(كان ومإليها) المطابقة....إلى غير ذلك.).

4-قواعد الموقعة التي يترتّب المكوّنات بمقتضاها، داخل الجملة.

5- قواعد إسناد النبر والتّنغيم."[1]

وبناء على ما سبق فإنّ البنية العامّة للنّحو الوظيفي، التي هي حصيلة ثلاث (بنية حملية، وبنية وظيفية، وبنية مكوّنية)، تتشكّل بتطبيق ثلاث قواعد على التّرتيب، كل قاعدةّ منها تنتج عنها بنية معيّنة، هذه القواعد هي :الأساس، -وقواعد إسناد الوظائف، وقواعد التّعبير.

[1] - ينظر: أحمد المتوكّل، دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي، ص، 18.

د- النصّ والخطاب في نظريّة النّحو الوظيفي- قراءة في المفهوم ومعايير التّصنيف-

1-مفهوم النصّ والخطاب في النّحو الوظيفي:

تأثّرت كثير من الدّراسات والنّظريات ، والنّماذج اللّسانية، بالأبحاث التي تجاوزت الجملة إلى النصّ، واهتمّت بتحليل الخطاب. ومن هذه المحاولات: كتاب "**روبرت دي بوجراند**"، **النصّ والخطاب والإجراء.** الذي ترجمه تمام حسّان إلى اللّغة العربية. وكتاب: "**فان دايك**"، **النصّ والسّياق- استقصاء البحث في الخطاب الدّلالي والتّداولي** -. وكتاب: "**تحليل الخطاب.**" ل:**ج.ب.براون**.و:**ج يول.** وكذا كتاب: **علم النصّ** ل:**جوليا كريستيفا.**

وسعت هذه الدّراسات- جاهدة- إلى التّمييز بين مصطلحات ثلاثة: الجملة، والنصّ، والخطاب. محدّدة المعايير التي يكون بها النصّ نصّا.[1]

ذلك أنّ الجملة، نمط لغويّ محدود، لا يكتمل به التّواصل، في جميع السّياقات والمقامات. ولذا استلزم البحث عن ما يمكن أن يظهر فيه البعد التواصلي جليّا.

وظهر من خلال الدّراسات الكثيرة حول النصّ؛ أي أنّ النصّ يتجلّى فيه كثير من الأبعاد؛ حيث يظهر من خلاله البعد اللّغوي واللّساني والنّحوي والبلاغي، وكذا البعد الاجتماعي والنّفسي، كما يمكن لهذا النصّ أن يكون مدوّنة تطبّق عليها جميع النظريّات والمناهج؛ إذ بإمكانه أن يخضع للتّفكيك، كما بإمكانه أن يخضع للبناء.
وهو مدوّنة الأسلوبي الذي يبحث عن الجانب الجمالي، والفنّي أو البعد الأدبي والشّعري، وهو كذلك نظام من العلامات والدّلائل السّيميائية، وهو المجال الرّحب والأوسع للنّقد والنّاقد.

[1] - ينظر: روبرت دي بوجراند، النصّ والخطاب والإجراء، ترجمة: تمام حسّان .

وارتبط النصّ أيّما ارتباط بالتّداولية، أو البراكماتيك، كما يطلق عليها الأستاذ الدّكتور عبد الرّحمن الحاج صالح.•

ذلك أنّه لا يمكن أن نعزل النصّ والخطاب عن السّياق والمقام. ويستلزم معرفة النصّ والخطاب، معرفة البنية التّداولية.[1]

وظهرت كثير من المؤلّفات، تحاول أن تدرس النصّ وتحلّل الخطاب، إلاّ أنّ ما لاحظناه عن هذه المؤلّفات، هو أنّه حدث لديها تداخل وخلط، في المصطلحات. ويرجع هذا إلى عدّة أسباب أهمّها: الترجمة، وعدم فهم النّظريات والنّماذج الغربية والتّمكّن منها. وقد يكون عدم الفهم هذا ناتج عن عدم التخصّص. ومن المصطلحات التي ظهرت: لسانيات النصّ، نحو النصّ، علم النصّ، علم اللّغة النصّي، تحليل الخطاب....،وهو ما يجعلنا نطرح الإشكالية الآتية: هل هذه المصطلحات تدل –حقيقة– على علم مثل اللّسانيات، أم تدلّ على منهج ونظرية مثل التّفكيكية؟!

ومن النّماذج التي حاولت أن تتجاوز الجملة إلى النصّ والخطاب، نموذج "النّحو الوظيفي". وحُدّد تعريف الخطاب في النّموذج كما يلي: « يعدّ خطابا كلّ ملفوظ/مكتوب، يشكّل وحدة تواصلية قائمة الذات.ويفاد من هذا التّعريف ثلاثة أمور: أولا: تحييد الثّنائية التّقابلية. جملة/خطاب، حيث أصبح الخطاب شاملا للجملة.

ثانيا: اعتماد التّواصلية معيارا للخطابة.

ثالثا: إقصاء معيار الحجم من تحديد الخطاب؛ حيث أصبح من الممكن أن يعدّ خطابا نصّ كامل، أو جملة، أو مركّب أو شبه جملة. »[2]

• عند اطّلاعي على كتاب عبد الرّحمن الحاج صالح، الخطاب والتّخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، وجدت الكاتب يعتمد مصطلح البراكماتيك، بوصفه المقابل الصّحيح للمصطلح الأجنبي Pragmatique ، ولم يعتمد مصطلح التّداولية، الذي اقترحه الباحث المغربي طه عبد الرّحمن. (ينظر: الدّكتور عبد الرّحمن الحاج صالح. الخطاب والتّخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال. منشورات المجمع الجزائري للّغة العربية. المؤسّسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية – الجزائر.ص،209)

[1] -ينظر: فان دايك، النصّ والسّياق- استقصاء البحث في الخطاب الدّلالي والتّداولي-، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشّرق، 2000، ص، 275.

[2] - أحمد المتوكّل، الخطاب وخصائص اللّغة العربية –دراسة في الوظيفة والبنية والنّمط- -، الدّار العربية للعلوم، ناشرون، منشورات الاختلاف، الرّباط، المغرب، ط1،2010،ص24.

وانطلاقا من هذا، فإنّ الخطاب في نظريّة النّحو الوظيفي، يعتمد على معيار أساس؛ وهو معيار التّواصل. ذلك أنّ الخطاب يجب أن ينقل حدثا تواصليّا، ومعلوم أنّ التّواصل يستلزم وجود مجموعة من العناصر، أهمّها: مخاطِب ومخاطَب ورسالة يراد تبليغها. والتّواصل هو المصطلح الذي يشترك فيه جميع الوظيفيّين.•

كما ترتكز التّداولية على البعد التّواصلي اللّغوي، ذلك انّ استعمال اللّغة لا يتحقّق إلاّ من خلال التّواصل. كما تدرس التّداولية اللّغة بوصفها ظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية معاً.[1]

وأمّا النصّ فقد عرّفه أحمد المتوكّل "بأنّه الخطاب المتضمّن لمجموعة من الجمل، شريطة أن تشكّل هذه المجموعة من الجمل وحدة خطابية تامّة"[2]

وبالرّغم من أنّ نظرية النحو الوظيفي، اعتبرت أنّ النصّ هو خطاب يمكن أن يحتوي بنية كاملة، وجعلته أعلى مراتب الخطابية، إلاّ أنّها عدّت النصّ قسماً من الخطابات؛ وليس العكس؛ بمعنى أدقّ أنّ الخطاب أشمل من النصّ في منظار نظريّة النّحو الوظيفي.[3]

• التّواصل هو المصطلح الذي اشتغل عليه أعلام حلقة براغ، وأعلام المدرسة الفرنسية، التي يتزعّمها أدريه مارتنيه، والنّحو الوظيفي.

[1] -ينظر: فرانسواز أرمينكو، المقاربة التّداولية، ترجمة، د سعيد علّوش، المؤسّسة الحديثة للنّشر والتّوزيع، ط1،1987، ص،13.

[2] أحمد المتوكّل، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفين دار الكتاب الجديد- المتّحدة، بيروت،لبنان، ط1،2009،ص 114.

[3] - ينظر: أحمد المتوكّل، الوظيفة بين الكلّية والنّمطية، دار الأمان، الرّباط ، المغرب،ط1،2003، ص، 110.

2- معايير تصنيف الخطاب في النّحو الوظيفي:

يعتمد النّحو الوظيفي على معايير معيّنة، لتصنيف الخطاب وهي "الموضوع والآلية والبنية.

1 – تصنّف الخطابات من حيث موضوعها، إلى خطاب ديني، وخطاب علمي وخطاب أيديولوجي أو سياسي...

2 – وتصنّف الخطابات من حيث بنيتها داخل ما يسمّى "الخطاب الفنّي" (الإبداعي الأدبي)، إلى قصّة ورواية وقصيدة وشعر وغيرها.

4 – أمّا من حيث الآلية المشغّلة، فيميّز بين الخطاب السّردي والخطاب الوصفي والخطاب الحجاجي."[1]

وهذا التّنميط للخطاب – حسب رأي أصحاب نظرية النّحو الوظيفي–، هو تنميط تقليدي، ولذلك نجد أنماطا أخرى للخطاب، في كتابات أحمد المتوكّل. وبالأخصّ كتاب: **الخطاب الموسّط – مقاربة وظيفيّة موحّدة لتحليل النّصوص وتعليم اللّغات**–. وكتاب: **اللّسانيات الوظيفية المقارنة– دراسة في التّنميط والتطوّر**–. حيث نجده في الكتاب الأوّل يُجمل أنماط الخطاب من حيث معيار مكوّنات عمليّة التّواصل في الأنماط الكبرى الواردة في التّرسيمة التّالية[2]

[1] - أحمد المتوكّل ، الخطاب وخصائص اللّغة العربيّة- دراسة في الوظيفة والبنية والنّمط-، ص، 25.

[2] - أحمد المتوكّل، الخطاب الموسّط- مقاربة وظيفية موحّدة لتحليل النّصوص والتّرجمة وتعليم اللّغات-،دار الأمان، الرّباط، المغرب، منشورات الاختلاف ،ط 1، 2011م،ص،20.

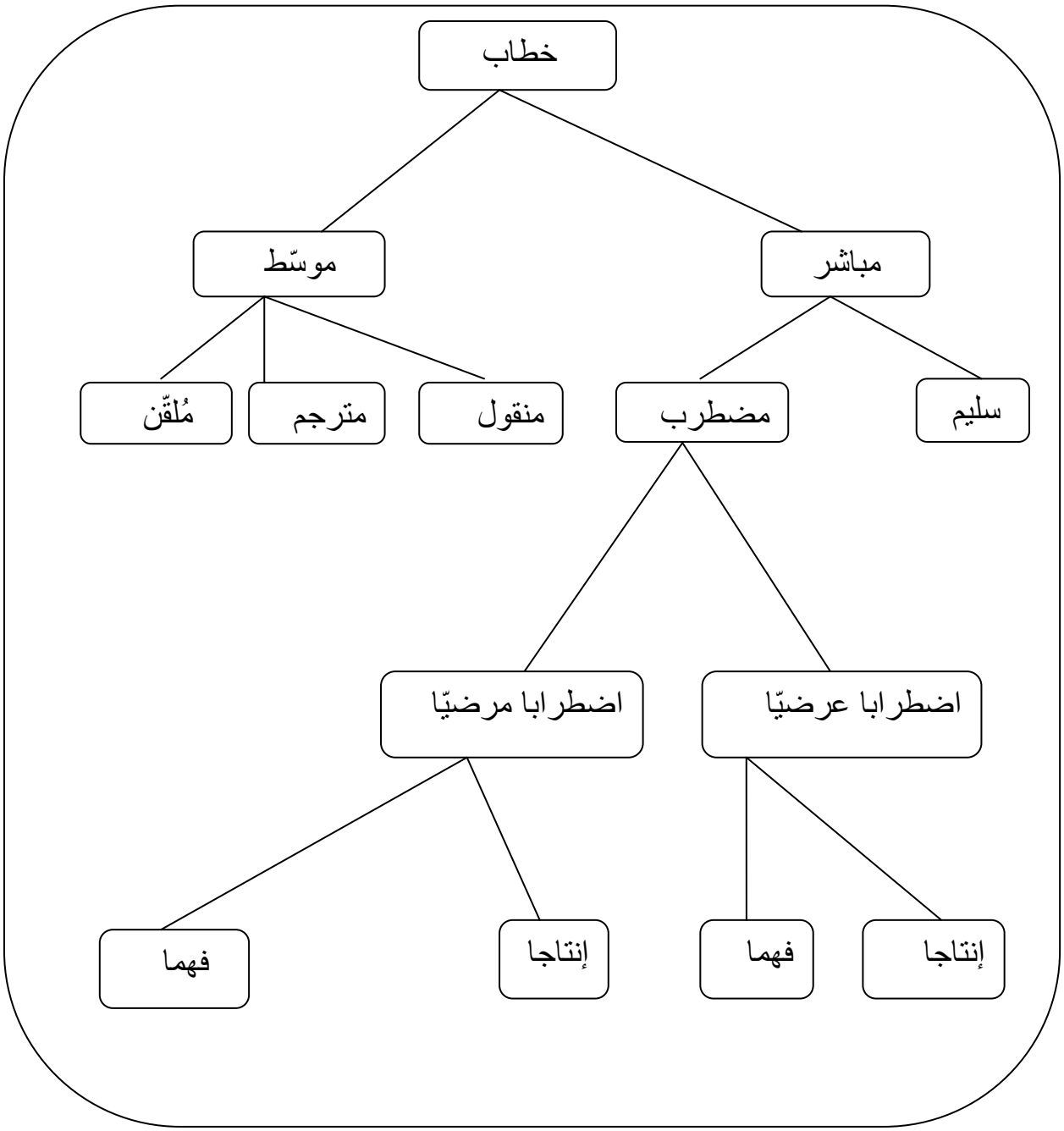

ويُفهم من هذا التّقسيم أو التّنميط للخطاب –على أساس التّواصل– أنّ الخطاب إذا كان مباشرًا من مخاطِب إلى مخاطَب، قد يكون سليما، فيصل كما هو، ويؤدّي رسالته كما هي. ذلك أنّه لا يوجد ما يعترض هذا الخطاب. وقد يكون الخطاب مباشرًا، غير أنّه يوجد ما يؤدّي إلى اضطرابه. وقد يكون هذا الاضطراب اضطرابا عرضيا أو مرضيا، سواء في حالة إنتاج الخطاب، او في حالة فهمه.

وأمّا التّنميط الذي أورده أحمد المتوكّل، في كتابه الثّاني، والّذي صنّف فيه الخطاب، وفقا لمعايير أخرى، غير المعايير الأولى، فقد وضّحه في هذا الرّسم[1]

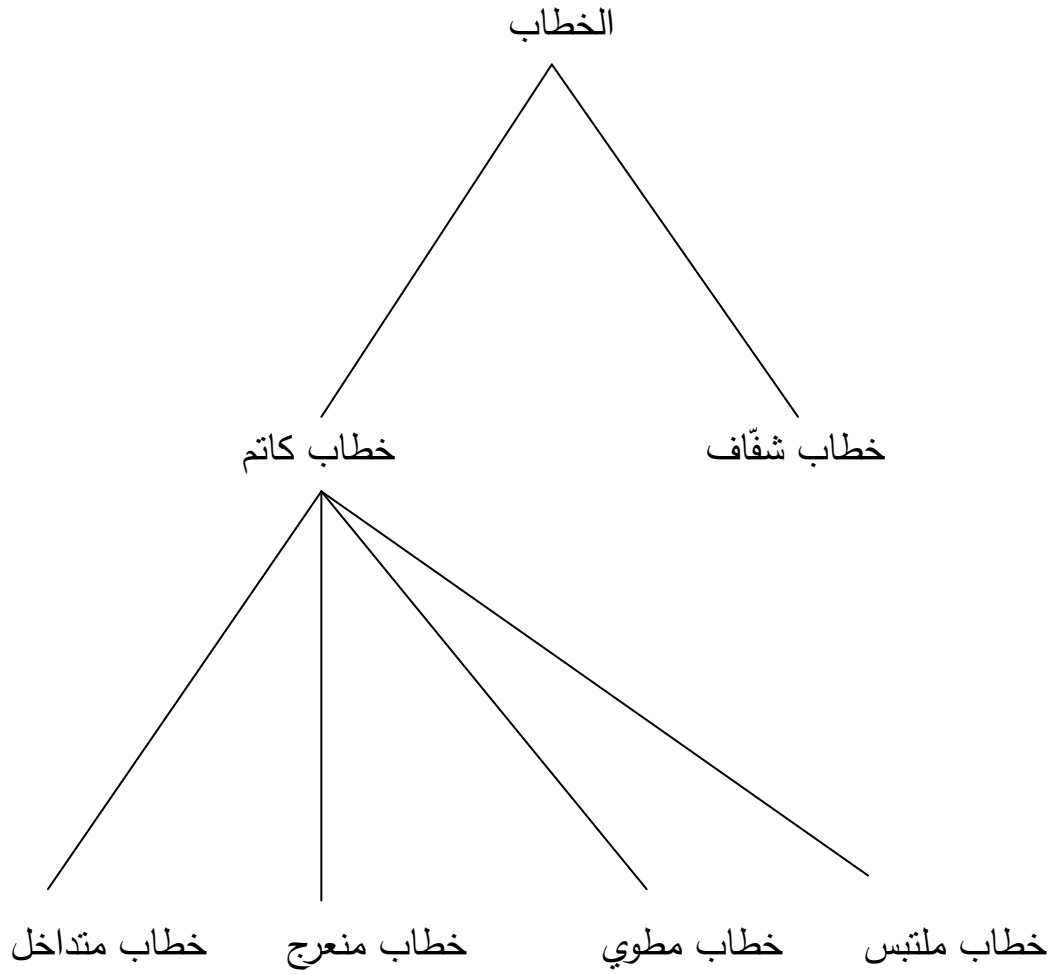

ويفهم من هذا الرّسم، أنّ الخطاب قد يكون شفّافا؛ أي واضحًا، لا يوجد فيه ما يؤدّي إلى التباسه أو غموضه. أمّا الخطاب الكاتم، فهو خطاب يمكن أن يكون فيه التباس، ويحتمل أكثر من قراءة، أو خطابا مطويّا على مفاهيم متعدّدة، يحتاج إلى قراءة دقيقة؛ تزيل عنه التباسه أو غموضه. أمّا الخطاب الكاتم، فهو خطاب يمكن أن يكون فيه التباس ويحتمل أكثر من قراءة، أو خطابا مطويّا على مفاهيم

[1] - أحمد المتوكّل، اللّسايات الوظيفية المقارنة، -دراسة في التّنميط والتّطور-، دار الأمان، الرّباط، المغرب،ط1،2012، ص 80.

متعدّدة، تحتاج إلى عدّة قراءات. أو خطابا منعرجا؛ أي موجّه إلى مخاطَبين، مخاطب صريح، ومخاطب ضمني. أو خطابا متداخلا؛ أي أنّ هذا الخطاب يشتمل على خطابين مصدرهما متكلّمان وليس واحدًا.

وبالرّغم ممّا ذكرناه عن الخطاب والنصّ في نظرية النّحو الوظيفي، إلا أنّنا لم نُحط بجميع قضاياهما وما يتعلّق بهما، ذلك أنّ التفصيل في قضايا الخطاب والنصّ يحتاج إلى بحث خاص، دقيق وشامل.

هـ-نتيجة قراءة نموذج النّحو الوظيفي:

بعد قراءتنا لنموذج النّحو الوظيفي، أو نظريّة النّحو الوظيفي كما يسمّيها – أحيانا– **أحمد المتوكّل**، توصّلنا إلى مجموعة من النّتائج، أهمّها:

أ– عندما نقل الباحث المغربي أحمد المتوكّل، هذه النظرية إلى العربية، نقلها باستعمال مصطلحات مأخوذة من علوم مختلفة؛ إذ نجده يستعمل مصطلحات علم المنطق (مثل مصطلح محمول)، وأحيانا يستعمل مصطلحات النّحو العربي كمصطلح (المبتدأ). ولذلك إذا لم يدقّق القارئ جيّدا في مفاهيم مصطلحات النّحو الوظيفي، سيقع في خلط بين المفاهيم الأصلية، والمعروفة لهذه المصطلحات، وبين المفاهيم الجديدة لها. أو قد يظنّ كاتب عن النظرية، أو قارئ لها، أنّ مفاهيم: وظائف المبتدأ، والمفعول والفاعل – مثلا – هي نفسها المفاهيم الموجودة في النّحو العربي، وبالأخصّ أنّ **أحمد المتوكّل**، حاول أن يربط بين مسائل النّحو العربي ومسائل النّحو الوظيفي.

ب– أضاف أحمد المتوكّل وظيفة المنادى إلى الوظائف التّداولية؛ لأنّ المنادى – حسب رأيه– موجود في جميع اللّغات، وجعلهُ وظيفة تداولية، مستندًا إلى معيار المقام. ولكنّ السّؤال الذي يمكن طرحه، مادام المنادى موجودًا في جميع اللّغات لماذا لم يجعله وظيفة تركيبية، يمكن أن يُضمّ إليها وظيفة دلالية، وتداولية.

ج– من الإشكاليات التي وجدناها في نظرية النّحو الوظيفي، إشكالية التّطبيق والإجراء على اللّغة العربية؛ ذلك أنّ اللّغة العربية تختلف – من حيث النمط– عن اللّغات الأوربية ؛ كالفرنسية والانجليزية والهولندية، ولذلك لم تستطع هذه النظرية حسب ما وصلتُ إليه من القراءة العلمية ، أن تحقّق الكفاية النمطية على مستوى الجملة العربية. أمّا على مستوى الخطاب فقد وُفّقت – إلى حدّ ما– في تحديد أنماط الخطاب، ذلك أنّ أنماط الخطاب التي ذكرها أصحاب نظرية النحو الوظيفي، هي أنماط نجدها في جميع الخطابات، بأيّ لغة كانت.

خاتمة

إنّ ما يمكن أن يُتثبت – حقيقة– أنّ البحث علميًا أو غير علميٍّ هو النّتائج، التي يوصلنا إليها هذا البحث أو الدّراسة العلمية الجادّة. ولذلك فإنّ قراءتي الاستقرائيّة والعلمية، للدّرس اللّغوي في الخطابات الثلاث؛ النّحوي والبلاغي واللّساني، أو صلتني إلى النّتائج الآتية:

1- الدّرس اللّغوي عند الخليل وسيبويه، هو درس يجمع بين مناهج متعدّدة: الاستقرائي، والمعياري، والوصفي. والتّفسيري التّعليلي. لكن الخليل يفصل بينهما أثناء التّطبيق. فالخليل استقرائي عندما يتتبّع دقائق اللّغة، وجزئياتها وظواهرها. وهو وصفي عندما يروي اللّغة، ومعياري عندما يضع المعايير والقواعد النّحوية والقوالب اللّغوية. وهو تفسيري تعليلي عندما يُعلّل . وأمّا سيبويه فيصعُب تحديد المنهج الغالب عليه؛ لأنّ ذلك يتطلّب الفصل التّام بين علمه وعلم الخليل في الكتاب، وهذا العمل – إذا كان ممكنا– فهو ليس سهلا، و يتطلّب تفرّغا وكفاءة كبيرة، يكون صاحبها متمكّنا جيّدا من المناهج، وعلى دراية كبيرة بدقائق اللّغة وتفاصيلها ورواياتها، كما يلزمه أن يكون متمكّنا من علوم اللّغة كلّها، وأهمّها النّحو والصّرف وعلم الأصوات. ذلك أنّ مخارج الأصوات – مثلاً– التي أوردها سيبويه أغلب الظنّ أنّها للخليل وليست لسيبويه. وبالأخصّ أنّ هذا الرّأي عزّزه ابن الجزري صاحب كتاب النّشر في القراءات العشر. وهي المخارج التي يعتمدها علماء التّجويد

2- تركيز النّحاة على المبنى، كان الغرض منه تقعيدي أو تقنيني، وتعليمي. أمّا تركيز البلاغيّين وعلماء المعاني، على المعنى، فقد كان الغرض منه تفسير وشرح وتوضيح ما يمكن أن يُفهم خاطئا. ولذلك فمن الخطأ، أن نوجّه نقدا للنّحاة، بأنّهم اهتمّوا بالمبنى على حساب المعنى، دون أن ننطلق من الغرض والهدف الذي يريد النّحاة الوصول إليه.

3- يجب أن نميّز بين المصطلحات والمفاهيم الآتية، تمييزًا على المستويين التّنظيري، والتطبيقي أو الإجرائي: النّحو، والإعراب، والتّركيب. ذلك أنّه على الرّغم من العلاقة الوطيدة بينهم؛ إلاّ أنّ: النّحو يشمل الإعراب والتّركيب وغيرهما؛ أي كلّ ما يؤدّي إلى سلامة اللّغة، وإذا أخذنا تعريف ابن جنّي للنّحو فهو يشمل حتّى المباحث الصّرفية. وأمّا الإعراب فهو يختصّ بحالة الكلمة في التّركيب؛ أي حالتها من حيث الرّفع والنّصب والجرّ والجزم، والعلامات المتعدّدة لهذه الحالات من حركات وحروف إثباتا وحذفا؛ ذلك أنّه قد يكون حذف الحرف علامة على حالة إعرابية كما هو الشّأن في الأفعال الخمسة؛ في حالتي النّصب والجزم. وأمّا التّركيب فإنّه يهتمُّ بالأنماط الصّحيحة والممكنة للتّراكيب اللّغوية؛ بمعنى أدقّ أنّ هذه الأنماط والتّراكيب هي معايير وقوالب –في الوقت نفسه– للبناء اللّغويّ الصّحيح. لأنّ هذه الأنماط والتّراكيب استُخرجت من البناء اللّغوي الأصيل؛ أي الذي كان عند العرب الأوائل في زمن الفصاحة وفي زمن اللّغة النّموذج؛ التي يُقاس عليها.

4- يجب أنّ نميّز بين العلم ومادّته أو موضوعه؛ ذلك أنّه لا يُمكن أن يوجد علمٌ دون مادّة أو موضوع. فإذا كانت مادّة علم الطبّ هي الأمراض التي يُمكن أن يتعرّض لها الإنسان، أو هي الإنسان ذاته،. وإذا كان علم النّفس مادّته النّفس البشرية، وعلم الاجتماع مادّته المجتمعات البشرية. فإنّ النّحو والصّرف والبلاغة، واللّسانيات ؛هي علوم مادّتها وموضوعها اللّغة. ولذلك فإنّ إلغاء أو تغيير هذه العلوم، لا يؤدّي إلى إلغاء اللّغة، لأنّ اللّغة باقية ببقاء من يستعملها، غير أنّ ما ذكرته، لا يمنع من تدريس اللّغة بالعلم كما لا يمنع من تدريس العلم باللّغة التي تحمله.

5- الأنماط اللّغوية للاحتمالات التّركيبية عند ابن هشام الأنصاري، هي احتمالات بالمفهوم الرّياضي؛ أي بمفهوم الرّياضيات، وليس بالمفهوم اللّغوي فقط. ذلك أنّ هذه الاحتمالات تحصِرُ جميع الأنماط التّركيبية النّاتجة عن التّقديرات الصّحيحة؛ أي التي يُمكن أن تُقدّر، ولا تخالف البناء اللّغوي العربي الصّحيح. وإذا قدّر الله، سأحاول ضبطها أكثر في مشروع بحث آخر. عنونته ب: نظريّة الأنماط اللّغوية للاحتمالات التّركيبيّة للّغة العربية. حيث أقوم في هذا المشروع، بإحصاء جميع الأنماط اللّغوية؛ النّاتجة عن الاحتمالات التّركيبية للّغة العربية، والتي لا تخالف البناء اللّغوي العربي الصّحيح. واستَعمِل في هذا :بعض مفاهيم الرّياضيات والعلوم الدّقيقة: كالإحصاء، والاحتمالات. كما أدرس إمكانية برمجة هذه الاحتمالات على الحاسوب. إن شاء الله

6- تأكّدت من خلال هذا البحث أنّ الدّرس اللّغوي عند الخليل وسيبويه، وابن هشام الأنصاري، هو درس حاسوبيّ بامتياز، بمعنى أدقّ أنّ ما قام به الخليل وسيبويه، يضاهي أو يفوق ،ما يمكن أن يقوم به الحاسوب، من استقراء للّغة ومعالجة لأبنيتها، وقد يتلاقى طرحي هذا ويتوافق مع ما درسه بدقّة وعمق، عالم اللّسانيات الأستاذ الدّكتور **عبد الرّحمن الحاج صالح** – رحمه الله– إلاّ أنّني لم أتعمّق جيّدا فيما طرحه الأستاذ الدّكتور حول النّظرية الخليلية ، وحوسبة اللّغة، لعدّة أسباب منها؛ أنّ الوقت لا يكف لذلك، ولأنّ ما طرحه أستاذ الأجيال يحتاج إلى جهد خاصّ وخالص، بالأخص ما كتبه بالفرنسية، والانجليزية. ويحتاج كذلك ، إلى فهم البرمجيات الحاسوبية جيّدا، وطريقة الحاسوب في معالجة النّصوص

اللّغوية، إلاّ أنّ ما درسته عن الحاسوب وتعلّمته، أكّد لي ما ذكرته سابقا عن عمل الخليل وسيبويه.

7- لا يُمكن بأيّ حال من الأحوال، إلغاء العامل والمعمول من النّحو العربي، ولا إلغاء تقديرهما، لأنّ بالعامل والمعمول، نتوصّل إلى حصر المعاني والمقاصد، التي يريدها المتكلّم من كلامه. وهذا ما وصلت إليه بعد تحليلي للأنماط التّركيبية، النّاتجة عن التّقديرات المختلفة. ذلك أنّ المتكلّم قد يقصد من كلامه معانٍ لا تظهر إلاّ من خلال تقدير العامل أو المعمول، أو كليهما. لكن- في الوقت نفسه- لا يجب عزل العامل عن البناء اللّغوي وأصله. ذلك أنّ العامل والمعمول، بمثابة القالب الذي يُرجَع إليه، لمعرفة أصل البناء، وهو في الوقت نفسه، يُمكن أن يكون وسيلة لإنشاء بناء لغويّ صحيح.

8- كثيرٌ من المفاهيم اللّسانية، وجدتها عند الخليل وسيبويه، وذلك كمفهوم التّوليد والتّحويل عند تشومسكي؛ حيث ظهر هذان المفهومان جليّا في العمل المعجمي لدى الخليل. وفي أنماط التّراكيب، النّاتجة عن التّقديرات لِما عُدّ محذوفا، أو مقدّما أو مؤخّرا في التّركيب. والشّأن نفسه في مفهوم البنية العميقة والبنية السّطحية، حيث يتجلّيان في التّأويل اللّغوي وطريقته للجمل عند الخليل وسيبويه. وابن هشام الأنصاري .كما أنّ التّفسير الذّهني للّغة عند تشومسكي، يظهر في العمل العقلي عند الخليل.

9- ما جاء في كتاب فرديناد دو سوسير: محاضرات في اللّسانيات العامّة وفصّل فيه اللّسانيون بعده، مثل: جاكبسون، وتروبتسكوي، وهيلمسليف وبانفنيست، وأندريه مارتنيه، يجب أن يُدْرس دراسة علميّة دقيقة موضوعيّة، بعيدة عن أيّ انحياز أو عاطفة. حتّى تعظم الاستفادة من المفاهيم اللّسانية الحقيقيّة. كمفهوم النّظام، ومفهوم البنية .

10- نظرية النّحو التّوليدي التّحويلي تتوافق في كثير من مفاهيمها، مع مفاهيم النّحو العربي، ولمعرفة الأسباب الحقيقية لذلك، يتطلّب الأمر بحثا علميا دقيقا وقراءة تصوّرات تشومسكي باللّغة الانجليزية، وفهمها جيّدا. ذلك أنّ التّرجمة وحدها لا توصلنا لمعرفة الأسباب بدقّة. وأمّا الدّكتور عبد القادر الفاسي الفهري، فإمّا أنّه لم يستطع أن يوصل لنا – جيّدا- ما أراده تشومسكي وكثيرٌ من الباحثين؛ الذين اشتغلوا على بعض الطروحات المنبثقة من نظريّة تشومسكي؛ كالنّظرية المعجمية الوظيفية. أو أنّني- أنا – لم أستطع فهم إلاّ القليل ممّا كتبه.

11- بالرّغم من أنّ الاستاذ الدّكتور تمّام حسّان- رحمه الله-، أحسن اختيار المنهج اللّساني الصّحيح الذي يصلُح – حسب رأيي- أن يُطبّق على اللّغة العربية، وهو المنهج الوصفي البنيوي؛ الذي جاء به سوسير، إلاّ أنّه لم يُحسن – حسب رأيي- استعمال هذا المنهج وتطبيقه على اللّغة العربية. ذلك أنّه أخلط في تطبيقه، بين: العلم – والمنهج – والمادّة أو الموضوع. فالوصفُ هو منهج، واللّغة هي مادّة أو موضوع ، والنّحو واللّسانيات هما عِلمان. والعِلم قد يحمل في طيّاته المنهج. فاللّغويون الأوائل كانوا وصفيّون في منهجهم اللّغوي ولكنّهم كانوا معياريّين في تقعيد قواعدهم وبناء علم يحفظ اللّغة العربية من اللّحن؛ الذي هو النّحو العربي. ولذلك فمن الأخطاء الّتي وقع فيها تمّام حسّان – رحمه الله- – حسب رأيي-، هو أنّه أخلط بين منهجين – سواء كان ذلك عن علم أو عن غير علم – هما المنهج الوصفي والمنهج المعياري. ونتج عن هذا الخلط المنهجي، خلط بين مادّة العلم ومادّة المنهج؛ بمعنى أدقّ أنّه أخلط في تطبيقه بين القواعد والأحكام النّحوية، التي هي مادّة علم النّحو وبين اللّغة التي هي مادّة للمنهج، ومادّة للعلم -في الوقت نفسه- سواء كان هذا المنهج وصفيّا أم معياريّا أم استقرائيّا. فتمام حسّان لم يكن يصف اللّغة

فقط – وهو ما كان يريده– وإنّما كان يصف قواعد اللّغة – أيضا– وهذه القواعد من عمل النّحاة. ويظهر ذلك – مثلا– في تقسيماته للكلام، فأقسام الكلام الثّلاثة – مثلاً– (الاسم– الفعل– الحرف)؛ التي ذكرها النّحاة، هي معايير لغوية، وليست لغة. وعندما أضاف تمّام حسّان إلى هذه الأقسام أقساما أخرى، فهو قد أضاف معايير أخرى للّغة العربية، ولم يصف اللّغة.

12– على الرّغم من أنّ النّحو الوظيفي، لسيمون ديك، وأحمد المتوكّل، يسعى إلى تحقيق الكفاية النّمطية، إلاّ أنّه – حسب ما وصلت إليه من البحث، وحسب ما هو عليه إلى الآن (لا أتكلّم عن تطوّراته المستقبلية التي ربّما ستكون)– يعجز عن تحقيق الكفاية النّمطية للّغة العربية. وربّما يرجع ذلك إلى كثرة أنماط اللّغة العربية، بالأخصّ التي يمكن أن تنتج عن التّقديرات والتّأويلات، للتّراكيب اللّغوية العربية، والتي قد تحمل مقاصد ومعاني للمخاطب أو المتكلّم ، لا تظهر إلاّ من خلال التّقدير. وهو ما رأيناه عند إحصائنا لكثير من الأنماط ودراستها. وقد يكون من أسباب ذلك –أيضا– أنّ هذا النّحو لم يُستخرج من اللّغة العربية، كالنّحو العربي، ذلك أنّ اللّغة أسبق من النّحو، ولذا يستلزم أنّ النّحو يجب أن يكون من اللّغة – ذاتها– التي يُراد تطبيقه عليها. وقد يكون من أسباب ذلك اختلاف اللّغات في خصائصها وتراكيبها اللّغوية، التي تؤدّي إلى اختلاف أنماطها النّحوية. وقد وجدنا في تنميط النّحاة العرب، كابن هشام الأنصاري، ما يفوق تنميط النّحو الوظيفي بكثير، بل ويُغني عنه. غير أنّ ما طرحه أصحاب نظريّة النّحو الوظيفي حول الخطاب والنصّ، وبعض المفاهيم الوظيفية التّواصلية، يُمكن تطبيقه على اللّغة العربية، وقد يرجع ذلك إلى أنّ هناك اشتراك في طبيعة النّصوص والخطابات بجميع اللّغات، كما أنّ هناك اشتراك في الوظيفة الأساس للّغة التي هي التّواصل (la communication).

كما أنّ كثيرًا من المفاهيم التي تناولها أحمد المتوكّل في نظريّة النّحو الوظيفي، نجدها عند علماء البلاغة وبالأخصّ علماء المعاني. وذلك كمقامات الخطاب والتّخاطب، التي تُبرز الوظائف التّداولية (المحور – البؤرة – المبتدأ– الذّيل – المنادى). ذلك أنّ هذه المقامات – في أغلبها – هي نفسها المقامات التي أوردها البلاغيّون، ضمن أبواب الخبر والإنشاء، وفصّل فيها كثير من علماء المعاني؛ كالسّكّاكي، والخطيب القزويني.

وفي آخر هذا البحث، أحمد الله حمدًا يليق بجلاله، فهو الموفّق والهادي إلى الطّريق الصّحيح.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

أوّلاً: الكتب العربيّة:

1 - إبراهيم السّامرّائي، المدارس النّحوية. أسطورة وواقع. دار الفكر للنّشر والتّوزيع، عمّان- الأردن.ط1، 1987.

2- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، دار الآفاق العربيّة، ط2003.

3- إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيّات، حامد عبد القادر، محمّد علي النجّار. المعجم الوسيط، دار الدّعوة، استانبول – تركيا.1989 .

4- إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغوية، مطبعة نهضة مصر،(د . ط)(د. ت).

- **أحمد المتوكّل:**

5- من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية، الوظيفة المفعول في اللّغة العربيّة، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، ط1، 1987.

6 - قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة، دار الأمان، الرّباط، المغرب، ط1، 2013،1443هـ،.

7 - قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة، بنية المكوّنات أو التّمثيل الصّرفي-التّركيبي، دار الأمان، الرّباط.

8 - الوظيفة والبنية –مقاربات وظيفية لبعض قضايا التّركيب في اللّغة العربيّة –، منشورات عكاظ، الرّباط، 1993.

9- الوظائف التداولية في اللّغة العربيّة، دار الثّقافة، الدار البيضاء، المغرب.

10- اللّسانيات الوظيفية المقارنة، -دراسة في التّنميط والتّطور-، دار الأمان، الرّباط، المغرب،ط1،2012.

11- مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفين دار الكتاب الجديد- المتّحدة، بيروت، لبنان، ط1،2009.

12- الخطاب وخصائص اللّغة العربية -دراسة في الوظيفة والبنية والنّمط- الدّار العربية للعلوم، ناشرون، منشورات الاختلاف، الرّباط، المغرب، ط1،2010.

13- الخطاب الموسّط- مقاربة وظيفية موحّدة لتحليل النّصوص والتّرجمة وتعليم اللّغات-، دار الأمان، الرّباط، المغرب، منشورات الاختلاف ،ط 1، 2011م.

14- اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظريّ)، مطبعة عكاظ، الرّباط، المغرب، 1989.

15- المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، مطبعة الكرامة، ط1. 2006.

16- أحمد المتوكّل وآخرون، قضايا المنهج في اللّغة والأدب. دار توبقال للنّشر، الدار البيضاء، المغرب.

17- التّركيبات الوظيفيّة: قضايا ومقاربات. مطبعة الكرامة، الرّباط، ط1،2005.

18- دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي . دار الثّقافة ، الدّار البيضاء، ط 1، 1986.

19- أحمد مختار عمر، البحث اللّغوي عند العرب – مع دراسة لقضيّة التّأثير والتأثّر –، عالم الكتب –القاهرة، ط 9، 2010.

20- ابن الأثير (ضياء الدّين نصر الله بن أبي الكرم محمّد بن محمّد بن عبد الكريم)، المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، تحقيق وتعليق: الشّيخ كامل محمّد محمّد عويضة. دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. ط1، 1998.

- **أبو البركات الأنباري**

21- أسرار العربية، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995

22- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين و الكوفيّين، تحقيق ودراسة: الدّكتور جودة مبروك محمّد مبروك، مراجعة: الدّكتور رمضان عبد التوّاب. مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر. ط1، 2002.

23- ابن الجزري، (أبو الخير محمّد بن محمّد الدّمشقي)،النّشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة، علي محمّد الضّباع، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان. (د. ط)، (د. ت).

24- الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر)، البيان والتّبيين، تحقيق عبد السّلام هارون، مكتبة ابن سينا للنّشر والتّوزيع، القاهرة. ط1، 2010.

25- الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح الدّكتور محمّد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل. بيروت- لبنان. ط 3. (د.ت).

26- الخليل بن أحمد الفراهيدي (أبو عبد الرّحمن). كتاب العين. تحقيق الدّكتور مهدي المخزومي، والدّكتور إبراهيم أنيس. سلسلة المعاجم والفهارس.

27- الزّبيدي (أبو بكر محمّد بن الحسن الأندلسي)، طبقات النّحويّين واللّغويّين. تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف. القاهرة- مصر 1973.

28- الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

29- السّكاكي (أبو يعقوب يوسف بن محمّد بن علي)، مفتاح العلوم، تحقيق: الدّكتور عبد الحميد هنداوي. دار الكتب العلمية. بيروت – لبنان.ط1، 2000م.

30- السّهيلي (أبو القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله)، نتائج الفكر في النّحو، تحقيق الدّكتور محمّد إبراهيم البنا، دار الرّياض للنّشر والتّوزيع، ط2، 1404هـ، 1984م.

31- السّيوطي، الاقتراح في علم أصول النّحو، تحقيق وتعليق الدّكتور أحمد محمّد قاسم. القاهرة.ط1،1976.

32- السّيوطي (عبد الرّحمن جلال الدّين)، المُزهر في علوم اللّغة وأنواعها، شرح وضبط: محمّد أحمد جاد المولى، علي محمّد البجاوي، محمّد أبو الفضل إبراهيم. دار الجيل، بيروت لبنان.

33- الفرّاء (أبو زكّريا يحيى بن زياد)، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت – لبنان. ط3،1983م.

34- المهدي إبراهيم الغويل، السّياق وأثره في المعنى، نشر: أكاديميّة الفكر الجماهيري. دار الكتب الوطنيّة، بنغازي – ليبيا. ط 2011.

35- ابن النّاظم (أبو عبد اللّه بدر الدّين محمّد)، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد محي الدّين، دار الجيل، بيروت

- **تمام حسان**

36- مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1986.

37- اللغة بين المعيارية والوصفيّة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط4، 2000.

38- اللغة العربيّة معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1994.

39- الفكر اللغوي الجديد، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2011.

40- البيان في روائع القرآن- دراسة لغويّة وأسلوبيّة للنص القرآني، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط3، 2009.

41- حصاد السنين من حقول العربيّة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2012.

42- جميل صليبا، المعجم الفلسفي (بالألفاظ العربية والفرنسية والانجليزية واللاّتينية)، دار الكتاب اللّبناني، بيروت-لبنان، (د. ط)، 1979.

- **ابن جنّي (أبو الفتح عثمان):**

43- الخصائص، تحقيق محمّد علي النجار، دار الكتب المصرية، القسم الأدبي، (د. ط)، (د.ت).

44- سرّ صناعة الإعراب، تحقيق محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاتة عامر. دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. ط1، 2000.

- **حسن طبل**

45- علم المعاني في الموروث البلاغي، تأصيل وتقييم. مكتبة الايمان بالمنصورة. القاهرة – مصر. ط 2، 2004.

46- المعنى في البلاغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة- مصر. ط1، 1418هـ-1998م.

47- حسن منديل حسن العكيلي، الإعجاز القرآني في أسلوب العدول عن النّظام التّركيبي النّحوي البلاغي. دار الكتب العلميّة .بيروت- لبنان.ظ1، 2009.

48- حمّادي صمّود، التّفكير البلاغي عند العرب، أسسه وتطوّره إلى القرن السّادس. المطبعة الرّسمية للجمهورية التّونسية. تونس. 1981.

49- حازم القرطاجنّي (أبو الحسن)، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق: محمّد الحبيب ابن الخوجة. دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان. ط3، 1986.

50- أبو حيّان الغرناطي، النّكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق الدّكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، ط1،1405هـ، 1985م

51- خالد ميلاد، الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة. " دراسة نحويّة تداوليّة " .جامعة منّوبة. كلّية الآداب. تونس. بالاشتراك مع: المؤسّسة العربية للتّوزيع. تونس. ط1، 2001م.

52- رشيدة العلوي كمال، النّحو التّوليدي. بعض الأسس النّظريّة والمنهجيّة. دار الأمان .الرّباط- المغرب. (منشورات ضفاف. بيروت- لبنان. منشورات الاختلاف. الجزائر).ط1،2014. ص36.

53- ريمون طحان، الألسنيّة العربيّة، دار الكتب اللبناني، بيروت، لبنان، ط1، 1972، ص63.

54- ابن سنان الخفاجي (أبو محمّد عبد الله ين محمّد بن سعيد)، سرّ الفصاحة، تحقيق: الدّكتور النّبوي عبد الواحد شعلان، دار قباء للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة – مصر. (د. ط)، 2003.

55- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السّلام محمّد هارون، دار الجيل- بيروت. ط 1، (د.ت).و تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1999.

56- والنّشر والتّوزيع، القاهرة – مصر. (د. ط)، 2003

57- شوقي ضيف، تجديد النّحو، دار المعارف، القاهرة 2013.

58- شوقي ضيف، المدارس النّحوية. دار المعارف القاهرة. ط8.

59- صالح الكشّو، مدخل في اللّسانيات، الدّار العربية للكتاب، طرابلس – ليبيا. 1985

60- عبّاس حسن، النّحو الوافي " مع ربطه بالأساليب الرّفيعة والحياة اللّغويّة الجديدة"، ج1.

61- عبد الرّحمن الحاج صالح. السّماع اللّغوي عند العرب ومفهوم الفصاحة. موفم للنّشر- الجزائر.2007.

62- عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللّسان، موفم للنشر، 2007.

63- عبد الرّحمن الحاج صالح. الخطاب والتّخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال. منشورات المجمع الجزائري للّغة العربية. المؤسّسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية – الجزائر.ص،209)

64- عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيات. عربي- فرنسي. فرنسي عربي. مع مقدّمة في علم المصطلح. الدّار العربية للكتاب .

65- عبد السّلام محمّد هارون، الأساليب الإنشائية في النّحو العربي، دار الجيل، بيروت – لبنان. ط2، 1990. ص 13.

66- عبد العزيز حمّودة، المرايا المحدّبة، من البنيوية غلى التّفكيكية، منشورات سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثّقافة والعلوم والآداب، الكويت، 1998

67- عبد العزيز عتيق، علم المعاني، دار الآفاق العربيّة، القاهرة، مصر، 2004، ص28.

68- عبد العزيز عتيق، علم البيان، دار الآفاق العربية، القاهرة. (د. ط)، 2004م.ص 120- 126

69- عبد العاطي غريب غلام، دراسات في البلاغة العربية، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي – ليبيا.ط1، 1997، ص 38

70- عبد العال سالم مكرم، قضايا قرآنية في ضوء الدّراسات اللّغوية، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط1، 1988.

71- عبد اللّه بوخلخال، الإدغام عند علماء العربية في ضوء البحث اللّغوي الحديث، ديوان المطبوعات الجامعية، السّاحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2000.

72- عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 1999، ص20

73- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيّات واللغة العربيّة، دار توبقال، الدار البيضاء المغرب، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ط1

74- عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي ـ نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1990.

75- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، اعتنى به محمّد زينو، مؤسّسة الرّسالة، بيروت – لبنان. ط1، 2005م.

76- عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق: محمّد الفاضلي، المكتبة العصرية. صيدا – بيروت – لبنان.ط3، 2001

77- عبد المجيد عيساني، النّحو العربي بين الأصالة والتّجديد – دراسة وصفية نقدية لبعض الآراء النّحوية–، دار ابن حزم، بيروت– لبنان. ط1 2007م

78- عطا محمّد موسى، مناهج الدّرس النّحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء، عمّان، الأردن، ط1،2002

79- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق عبد الحميد محي الدّين، دار إحياء التّراث العربي

80- علي أبو المكارم، التّراكيب الإسنادية . الجمل: الظرفية- الوصفية- الشّرطية. مؤسّسة المختار للنشر والتّوزيع. القاهرة.ط1 2007م

81- عوض حمد القوزي، المصطلح النّحوي. نشأته وتطوّره حتّى اواخر القرن الثالث الهجري. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1983.

82- غانم قدّوري الحمد، المدخل إلى علم أصوات العربيّة، مطبعة المجمع العلمي. بغداد – العراق.1423هـ- 2002م.

83- فخر الدّين الرّازي (محمّد بم عمر بن الحسين)، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: الدّكتور نصر الله حاجي مفتي أوغلى، دار صادر، بيروت – لبنان. ط1، 2004 م.

84- فخر الدّين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار الآفاق الجديدة، بيروت – لبنان. ط4، 1983.

85- ابن فارس. الصّاحبيّ في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها. تعليق أحمد حسن بسج. دار الكتب العلمية. بيروت- لبنان.ط1، 1997.

86- قدامة بن جعفر (أبو الفرج)، نقد الشّعر، تحقيق: محمّد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية. بيروت – لبنان. (د. ط). (د.ت).

87- كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص65.

88- محمّد الأوراغي، الوسائط اللّغوية 2- اللّسانيات النّسبية والأنحاء النمطية، دار الأمان الرّباط ط1،2001.

89- محمّد الحسين مليطان، نظريّة النّحو الوظفي، الأسس والنّماذج والمفاهيم، دار المان، الرّباط ، المغرب، ط1، 2014.

90- محمّد العمري، الموازنات الصّوتيّة؛ في الرّؤية البلاغيّة والممارسة الشّعريّة، نحو كتابة تاريخٍ جديد للبلاغة والشّعر،. دار أفريقيا الشّرق، الدّار البيضاء- المغرب. 2001.

91- محمّد العمري، البلاغة العربيّة؛ أصولها وامتدادها. دار أفريقيا الشّرق، الدّار البيضاء- المغرب. 1999.

92- محمد حسنين صبرة، ثمرة الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع- القاهرة،2001.

93- محمد خير حلواني، أصول النّحو العربي. دار أفريقيا الشّرق، الدّار البيضاء- المغرب.2012.

94- محمّد سالم صالح، أصول النّحو. دراسة في فكر الأنباري. دار السّلام للطّباعة والنّشر والتّوزيع والتّرجمة. ط1، 2006.

95- محمّد طّاهر الحمصي، نظريّة النّظم وأثرها في الدّرس النّحوي، مجلّة مجمع اللّغة العربية بدمشق، الجزء الثالث، العدد الخامس والثّمانون، رجب 1431هـ-2010م.

96- محمّد عبد العزيز النجّار، ضياء السّالك إلى أوضح المسالك . مؤسّسة الرّسالة، بيروت – لبنان. ط1، 1999

97- محمّد عصام مُفلح القضاة، الواضح في أحكام التّجويد مع أسئلة للمناقشة وتمرينات. مراجعة ومشاركة الدّكتور أحمد خالد شُكري، والدّكتور أحمد محمّد القضاة. دار النّفائس. الأردن. مع دار ابن باديس.الجزائر.ط3 1998.

98- محمّد علي الخولي، قواعد تحويليّة للغة العربيّة، دار الفلاح للنّشر والتّوزيع .عمّان – الأردن. ط 1999.

99- محمّد كريم الكوز، البلاغة والنّقد. المصطلح والنّشأة والتّجديد. مؤسّسة الانتشار العربي. بيروت – لبنان. ط1.

100- محمود فهمي حجازي، البحث اللّغوي، دار غريب للطّباعة والتّوزيع، القاهرة، (د. ط).

101- مرتضى جواد باقر، مقدّمة في نظريّة القواعد التّوليديّة، دار الشّروق . عمّان – الأردن. ط1 ، 2002.

102- مصطفى بن حمزة، نظريّة العامل في النّحو العربي " دراسة تأصيلية تركيبية"، مطبعة النّجاح الجديدة، الدّار البيضاء – المغرب.ط1، 2004.

103- مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، دار الهجرة، إيران، قم، ط2، 1405هـ.

104- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986.

105- ماجدي فخري، تاريخ الفلسفة الإسلامية، نقله من الانجليزية إلى العربية، الدّكتور كمال اليازجي. الدّار العربية للنّشر، بيروت،1974.

106- ميشال زكّرياء، الألسنية التّوليديّة التّحويلية وقواعد اللّغة العربية

(الجملة البسيطة) المؤسّسة الجامعيّة للدّراسات والنّشر والتّوزيع، بيروت – لبنان. ط2، 1986.

107- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الطّلائع، القاهرة – مصر. (د. ط). 2004.

108- ابن هشام الأنصاري (حمال الدّين)، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق: الدّكتور مازن المبارك، ومحمّد علي حمد الله. مراجعة: سعيد الأفغاني. دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع- بيروت – لبنان.2007م

ثانيًا: الكتب المترجمة

109- أرسطو، الخطابة، ترجمة ، د. عبد الرّحمن بدوي. دار الشّؤون الثّقافية العّامة، وزارة الثّقافة. بغداد، العراق، ط2،1986.

110- إيان كريت. النّظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس. ترجمة، د محمد حسين غلوم، و د محمد عصفور. منشورات سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب. الكويت 1999.

111- بيير برونيل، كلود بيشوا، أ.م. روسو. ما الأدب المقارن (Qu' est que la littérature Comparée?)، ترجمة: عبد المجيد حنّون. نسيمة . م. عيلان و عمار رجال. دار بهاء الدّين للنّشر والتّوزيع، قسنطينة- الجزائر.ط1، 1431هـ- 2010م.

112- جفري سمسون، مدارس اللّسانيات. التّسابق والتّطوّر. ترجمة الدّكتور محمّد زياد كبّة. مطابع جامعة الملك سعود. الرّياض.1471هـ.

113- جان بياجيه، البنيوية. ترجمة: عارف منيمنة و بشير أوبري. منشورات عويدات. بيروت- باريس.ط1. 1958.

114- رولان بارت. جيرار جينات. من البنيوية إلى الشّعرية. ترجمة د. غسّان السّيد، دار نينوى للدّراسات والنّشر والتّوزيع، دمشق-سوريا. ط1، 2001

115- جون ستروك، البنيوية وما بعدها. من ليفي شتراوس إلى دريدا. ترجمة د. محمد عصفور. منشورات سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب- الكويت. 1996.

116- جون ليونز، نظريّة تشومسكي اللّغوية، ترجمة وتعليق الدّكتور حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية. الإسكندريّة – مصر. 2011م

117- فرانسواز أرمينكو، المقاربة التّداوليّة، ترجمة سعيد علّوش، مركز الإنماء القومي، بيروت – لبنان. 1986.

118- فان دايك، النصّ والسّياق- استقصاء البحث في الخطاب الدّلالي والتّداولي-، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشّرق، 2000.

119- ماري آن بافو و جورج إليا سرفاتي. النّظريات اللسانية الكبرى من النّحو المقارن إلى الذّرائعية. ترجمة محمد الراضي، المنظّمة العربية للتّرجمة ،بيروت – لبنان. توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان.ط1.آذار، (مارس).2012.

120- ميلكا افيتش، اتّجاهات البحث اللّساني، ترجمة: سعد عبد العزيز مصلوح، و وفاء كامل فايد.، تحت إشراف المجلس الأعلى للثّقافة (المشروع القومي للتّرجمة).الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية ط 2، 1996.

121- نعوم تشومسكي، آفاق جديدة في دراسة اللّغة والعقل، ترجمة عدنان حسن ،دار الحوار للنّشر والتّوزيع، اللاّذقيّة – سورية. ط1، 2009.

122- نعوم تشومسكي، بُنيان اللّغة، ترجمة: إبراهيم الكلثم. دارجداول للنّشر والتّوزيع. بيروت – لبنان.ط1، 2017.

123- نعوم تشومسكي، البنى النّحوية، ترجمة د. يوئيل يوسف عزيز. مراجعة: مجيد السماشطة. منشورات عيون مع دار الشّؤون الثّقافية العامّة. الدر البيضاء – المغرب. ط2، 1987.

124- هاري فان درهالست، نورمان سميث: الفونولوجيا التّوليديّة الحديثة. ترجمة مبارك حنّون و أحمد العلوي، مطبعة النّجاح الجديدة، الدّار البيضاء – المغرب. ط1، 1992.

ثالثًا: المراجع باللّغة الأجنبيّة

1- المراجع باللّغة الفرنسيّة:

125 − André Martinet, Eléments de linguistique générale, 5e édition, ARMAND COLIN Paris. 2003.

126 - Émile Benveniste, Problèmes de linguistique générale, éditons Gallimard.France,1974.

127 - Ferdinand de Saussure. Cours de linguistique Générale. Editions TALANTIKIT Béjaia.2002

128- Jean Dubois et Autres, Dictionnaire de Linguistique, Larousse-Bordas/VUEF 2002.

129 - Georges Mounin, Dictionnaire, de la linguistique. Presse Universitaires de France, Paris, 4e édition: janvier 2004.

130 - LOUIS HJELMSLEV, ESSAIS LINGUISTIQUE, LES EDITIONS DE MINUT, PARIS.1971.

المراجع باللّغة الانجليزيّة

131 - A.M.Bolkestein.C.de Groot.J.l.Machenzie .Syntax and Pragmatics in functional grammr.Foris Publications. Dordrecht-. Holland/cimmaminson . U.S.A .1985.

132- Goff Thompson. Introducing Function Grammar. Distrubuted in the united States of America by Oxford. University Press In. U.S.A.New York.

133 -Simon C .dik. the theory of functional Grammar; part 1:the structure of the clause. edited by kees hengeveld. Mouton de gruyter berlin. New York.1997.

134- Keith Brown and Jim Miller. TH CAMBRIDGE DICTIONQRY OF Linguistics, CAMBRIDGE PRESS. New York, United States of America. 2013.

رابعًا: المجلاّت والدّوريات

135- حوريّة خيّاط، إعادة بناء مفاهيم النّحو، **مجلّة مجمع اللّغة العربية بدمشق- المجلّد (73) الجزء (4).**

136- عبد الرّحمن الحاج صالح، الخلاف بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة. محاولة جديدة لتوضيح ما حصل من ذلك. **مجلّة المجمع الجزائري للّغة العربية ، العدد10، السّنة الخامسة، ذو الحجّة 1430هـ، 2009 م .**

137- عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظرية الخليلية الحديثة. **مجلّة اللّغة والأدب ، من إصدار معهد اللّغة العربية وآدابها- جامعة الجزائر. العدد 10. رجب 1417هـ- ديسمبر 1996م.**

138- عصام نور الدّين، منهج ابن هشام النّحوي من خلال شواهده. **مجلّة الباحث، (مجلّة فكريّة، تأسّست في باريس سنة 1978، وتصدر من بيروت لبنان.)، السّنة الخامسة، العدد 2/ 1983**

139- محمّد بوديّة، مفهوم الوظيفيّة عند أحمد المتوكّل و"سيمون ديك"- قراءة في نموذج النّحو الوظيفي- **.مجلّة كلّية الآداب واللّغات ،جامعة محمّد خيضر، بسكرة ،الجزائر، العدد 12،جانفي، 2013.**

140- محمّد صاري، تيسير النّحو ترف أم ضرورة ؟، **مجلّة الدّراسات اللّغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الاسلاميّة، المملكة العربية السّعودية، المجلّد الثّالث- العدد الثّاني، سبتمبر،2001.**

141- وفاء كامل فايد، البنيويّة في اللّسانيات، **مجلّة عالم الفكر، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب- الكويت. المجلّد 27، العدد 1. 1998.**

142- يحيى بعيطيش، النّحو العربي بين التّعصير والتّيسير، **أعمال ندوة تيسير النّحو العربي، منشورات المجلس الأعلى للّغة العربيّة، الجزائر 2001 .**

خامسًا: الرّسائل والأطروحات الجامعيّة:

143- عبد الجبار توامة، القرائن المعنويّة في النّحو العربي، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه، مخطوط، جامعة الجزائر.

فهرس الموضوعات

مقدّمة أ- و

الفصل الأوّل: الدّرس اللّغوي في الخطاب النّحوي. 08

1- التّأسيس للدّرس اللّغوي في الخطاب النّحوي العربي. 09

2- الدّرس اللّغوي عند الخليل وسيبويه. 18

أ- من هُما الخليل وسيبويه؟!. 18

ب- الدّرس الصّوتي بوصفه فرعًا من فروع الدّرس اللّغويّ عند الخليل وسيبويه. 21

- الدّرس الصّوتي عند الخليل. 21

- الدّرس الصّوتي عند سيبويه. 26

* تمهيد 26

أ- عددُ الحُروف العربية وأقسامُها. 27

ب- مخارجُ الحُروف عند سيبويه 29

ج- صفات الحُروف عند سيبويه: تعريفها وحُروفها. 32

د- الإدغام في كتاب سيبويه بوصفه ظاهرة صوتيّة. 40

ج- التّأويل اللّغوي عند الخليل وسيبويه – دراسة من خلال نماذج من الكتاب- 43

* تمهيد. 43

1- التّأويل بالاستشهاد. 43

أ- التّأويل بالشّاهد القرآني. 43

ب- التّأويل بالشّاهد الشّعري. 48

ج- التأويل بالشّاهد من كلام العرب. 49

2- التّأويل دون استشهاد. 50
أ- التّأويل باستحضار القاعدة أو الحكم من الشّاهد دون ذكر الشّاهد. 51
ب- التّأويل دون استحضار القاعدة أو الحُكم من الشّاهد. 52
3- الاختلاف بين النّحاة وأثره في إثراء الدّرس اللّغوي. 55
أ- حقيقة الاختلاف وأسبابه. 55
ب- أثر الاختلاف بين النّحاة في تنوّع الإعراب وحالاته. 57
1- مفهوم الإعراب وحالاته. 57
2- مواضع اختلاف النّحاة في الإعراب. 59
- اختلاف النّحاة في العامل. 59
- اختلاف النّحاة في المعمول. 62
- الاختلاف في العلامة الإعرابية. 64
ج- أثر الاختلاف بين النّحاة في تعدّد المصطلح اللّغوي. 66
د- أثر الاختلاف النّحوي في تنوّع التّراكيب اللّغويّة – دراسة من خلال كتاب مغني اللّبيب لابن هشام الأنصاري – 69
تمهيد 69
1- الاحتمالات التّركيبيّة في الجمل: الاسمية والفعلية والظّرفيّة، وأنماطها النّحويّة. 70
2- الاحتمالات التّركيبيّة للجملتين: الصُّغرى والكبرى، وأنماطها النّحويّة. 86

4- الدّرس اللّغوي في ضوء المحاولات الحديثة لإعادة تشكيل مفاهيم النّحو العربي وأبوابه – قراءة في نموذجي إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي- 90

- تمهيد. 90

- أوّلًا : الخصائص اللغويّة للدرس النحوي عند إبراهيم مصطفى- قراءة في كتاب "إحياء النحو". 91

- توطئة. 91

أ- مفهوم النحو عند إبراهيم مصطفى في ضوء الدرس اللغوي. 91

ب- مكانة الإعراب وعلاماته من الدرس اللغوي عند "إبراهيم مصطفى". 92

1- انتقاد النّحاة 92

2- الدّعوة إلى إعادة النّظر في العلامات الإعرابية ومعانيها الدالّة عليها. 92

- ثانيًا: موضوع الدرس اللغوي ومنهجه عند مهدي المخزومي ـ قراءة في كتاب في النحو العربي نقد وتوجيه ـ 96

أ- التصوّر العام لموضوع الدرس اللغوي. 96

ب- الجملة وأركانها عند "مهدي المخزومي". 97

ج- الوظيفة اللغويّة للجملة. 100

د- الإعراب وعلاقته بالدرس اللغوي عند مهدي المخزومي. 101

هـ- الفعل في ضوء الدرس اللغوي عند مهدي المخزومي. 102

و- أفعال الكينونة والوجود(كان وأخواتها) في ضوء الدّرس اللغوي عند مهدي المخزومي. 103

ي- الأساليب اللغوية أو ما اصطلح عليه مهدي المخزومي أساليب التعبير. 104

الفصل الثّاني: الدّرس اللّغوي في الخطاب البلاغي. 107

أوّلا: قضيّة اللّفظ والمعنى وأثرها على الدّرس اللّغوي – قراءة في تصوّر البلاغيّين– 108

1– المفهوم البلاغي للّفظ. 108

أ– ارتباط مفهوم اللّفظ عند البلاغيّين بمفهوم الفصاحة. 108

ب– ارتباط مفهوم اللّفظ بمفهوم الإسناد. 111

2 – المفهوم البلاغي للمعنى. 113

– تمهيد 113

أ– ارتباط المعنى بمصطلحي البلاغة و البيان ومفهومها.114

ب– ارتباط المعنى بمفهوم المجاز وأنواعه. 118

– مفهوم المجاز في الدّرس البلاغي. 118

– ارتباط المعنى بمفهوم الاستعارة:. 121

– ارتباط المعنى بمفهوم المجاز المرسل. 126

ثانيّا: الدّرس اللّغوي في ضوء علم المعاني:– قراءة في المصطلحات والمفاهيم والموضوعات– 128

1– الدّرس اللّغوي في ضوء مفهوم علم المعاني. 128

2– الدّرس اللّغوي في ضوء موضوعات علم المعاني

وما يتعلّق بها من مصطلحات ومفاهيم. 131

أ– الخبر بوصفه مصطلحا ومفهوما بلاغيّا. 131

ب– الإنشاء بوصفه مصطلحًا ومفهومًا بلاغيّا

مقابلاً للخبر. 136

ثالثًا- الدّرس اللّغوي في ضوء ارتباط النّحو بالبلاغة – قراءة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني – 146
- توطئة 146
1- الدّرس اللّغوي في ضوء مفهوم النّظم. 147
2- الدّرس اللّغوي في ضوء مفهوم معاني النّحو. 151
3- أهمّ القضايا التي تُميّز النّظم. 153
أ- قضيّة التّقديم والتّأخير . 153
ب- قضيّة الحذف. 155
ج- قضيّة الفروق في الخبر. 157
د- قضية الفروق في الحال. 160
هـ- قضيّة الفصل والوصل. 162
رابعًا: الدّرس اللّغوي في ضوء التوجّه الجديد للبلاغة – قراءة أوّليّة في تصوّر الباحث محمدّ العمري- 165
تمهيد 165
- قراءة في بعض المصطلحات البلاغيّة الجديدة للباحث محمّد العمري. 166
الفصل الثّالث: الدّرس اللّغوي في الخطاب اللّساني: 169
توطئة 170
أوّلاً: الدّرس اللّغوي في الخطاب اللّساني الغربي: 171
1-الدّرس اللّغويّ عند الغرب قبل ظهور محاضرات فرديناند دو سوسير (Frdinand de saussure). 171
أ- مرحلة ما قبل التأريخ والمقارنة. 171

ب- مرحلة التأريخ والمقارنة. 179

2 - الدّرس اللّغوي من التأريخ والمقارنة إلى الوصف - قراءة في أهمّ المصطلحات والمفاهيم اللّسانية الجديدة، وأثرها على الدّرس اللّغوي - 183

- تمهيد 183

أ- المفهوم اللّساني لمصطلح النّظام (Système)، وأثره على الدّرس اللّغوي - قراءة في فكر فرديناد دو سوسير-. 184

ب- البنية (La structure) بوصفها مادّة للدّرس اللّغوي في ضوء المنهج الوصفي اللّساني. 186

3- الدّرس اللّغوي من الوصف إلى التّفسير - قراءة في أهمّ مفاهيم نظريّة النّحو التّوليدي التّحويلي ل تشومسكي - 192

أ- المفهوم اللّساني لمصطلح التّفسير عند تشومسكي. 192

ب- التّراكيب اللّغوية وتحليلاتها من وجهة تصوّر نظريّة النّحو التّوليدي التّحويلي. 195

ثانيًا- الدّرس اللّغوي في الخطاب اللّساني العربي. 201

1 - الدّرس اللّغوي في ضوء التوجّه اللّساني لعبد القادر الفاسي الفهري. 201

أ- التوجّه اللساني لعبد القادر الفاسي الفهري. 201

ب- نظرية اللغة العربية في إطار نظرية النحو التوليدي التحويلي- قراءة في تصور عبد القادر الفاسي الفهري-. 203

ج- النظرية الوظيفية المعجميّة: - دراسة في المفاهيم والإجراءات التطبيقيّة- 206

توطئة. 206

• البنية العامّة للنظرية المعجميّة الوظيفيّة. 206
1-القواعد المركبيّة . 207
أ- البنية المكوّنيّة . 207
ب- المعلومات الوظيفيّة. 208
2- المعجم . 208
3- البنية الوظيفيّة. 209
4- قيود سلامة البناء. 209
* نتيجة القراءة. 211

2- الدّرس اللّغوي من خلال نموذج وصف اللغة العربيّة لتمام حسان. 212
- تمهيد 212
أ- النظام اللغوي العربي. مفهومه ومنهج دراسته - قراءة في أفكار وآراء تمام حسان- 213
ب- الدرس الصوتي عند تمام حسان من خلال وصف النظام اللغوي العربي. 215
1-الصوت اللغوي مفهومه وطريقة دراسته. 215
2-التصنيف الجديد لمخارج الاصوات وصفاتها. 216
3- النظام الصوتي عند تمام حسان- مفهومه وموضوع دراسته. 218
ج- الدرس الصرفي عند " تمام حسان" من خلال وصف النظام اللغوي العربي. 212
1- مكوّنات النظام الصرفي. 221

2- التقسيم الجديد للكلم. 222
3- المعنى الوظيفي وعلاقته بالنظام الصرفي 223
ج- الدرس النحوي عند تمام حسان من خلال وصف
النظام اللغوي العربي. 226
1- النظام النحوي ومكوّناته. 226
2- مفهوم القرائن وأهميّتها في فهم النظام
النحوي. 127
3- الزّمن وأهميّته في فهم النظام النحوي. 129
3- نموذج النحو الوظيفي عند أحمد المتوكّل و"سيمون ديك" -
قراءة في المبادئ الأساسية والبنية العامة- 231
أ- تعريف بالنّموذج. 231
ب- مبادئ النّحو الوظيفي. 232
ج- البنية العامّة لنموذج النّحو الوظيفي. 237
د- النصّ والخطاب في نظريّة النّحو الوظيفي- قراءة في
المفهوم ومعايير التّصنيف- 256
1- مفهوم النصّ والخطاب في النّحو الوظيفي. 256
2- معايير تصنيف الخطاب في النّحو الوظيفي. 259
هـ-نتيجة قراءة نموذج النّحو الوظيفي. 263
خاتمة. 265
قائمة المصادر والمراجع. 272
فهرس الموضوعات 291

ملخّص

يُركّز هذا البحث على قضية مهمّة ؛ وهي قضية الدّرس اللّغويّ العربي، من بدايته؛ أي من جمع اللّغة العربية وتدوينها، إلى ظهور النّظريات اللّسانية العربية الحديثة؛ التي حاولت أن تُعيد النّظر فيما أسّس له اللّغويون القدامى. منطلقة في محاولاتها ممّا وصلت إليه اللّسانيات الغربية. ولذلك فإنّ هذا البحث هو قراءة استقرائية للدّرس اللّغوي في الخطابات الثلاثة؛ النّحوي والبلاغي واللّساني. و ممّا تهدف إليه هذه القراءة هو: تثبيت أو تصحيح أو نفي وإلغاء كثير من المفاهيم اللّغويّة واللّسانية والنّحوية والبلاغيّة. وكذا الوصول من خلال هذه القراءة إلى مدى إمكانية الاستفادة من الدّراسات اللّسانية الغربية، ومعرفة المجالات اللّغويّة التي يمكن التّطبيق والإجراء عليها منهجًا وموضوعًا وغاية. ومعرفة النّظريّة الأنسب لذلك.

Abstract:

This research focuses on an important issue, which is the Arab linguistic lesson. From its inception; That is, from gathering the Arabic language and writing it down to the emergence of modern Arabic linguistic theories; That tried to reconsider the foundation of the ancient linguists. This research aims to know how to benefit from western linguistic studies, to know –as well – the areas that can be the applied and done, and to know the theory that is best suited to this.

Résumé:

Cette recherche se concentre sur une question importante , celle de la leçon de la langue arabe . Depuis sa création; Autrement dit, de la collecte et de l'écriture de la langue arabe à l'émergence de théories linguistiques arabe moderne; la fondation des anciens linguistes. Cette recherche vise à savoir comment bénéficier des études linguistiques occidentales, à savoir – aussi- les domaines qui peuvent être appliqués et réalisés, et à connaitre la théorie la mieux adapté à cela.